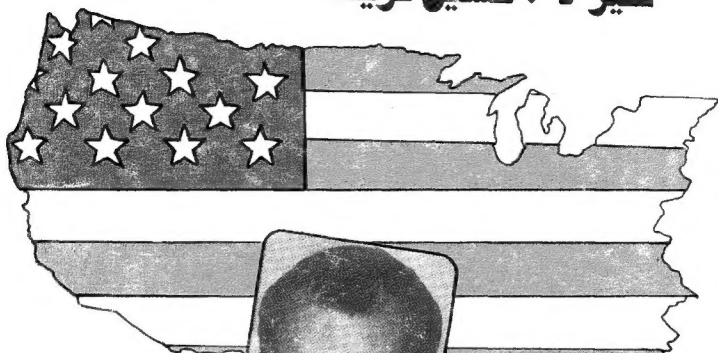


سفير د . حسين شريف



السياسة الخارجية
الأمريكية في
السبعينيات
والثمانينيات



م . روى وتحركات نيكسون - كيسنجر

اهداءات ١٩٩٩

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

السياسة الخارجية الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات

**من خلال رؤى وتحركات
نيكسون - كيسنجر**

مفرد د . حسين شريف



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجزء الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

في السبعينيات

من خلال

رؤى وتحركات

نيكسون - كيسنجر

تقديم

شكل كل من الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنرى كيسنجر ثنائياً متميزاً فى تاريخ العلاقات الخارجية الأمريكية وكانت لرؤى هذا الثنائى وتحركاتهما تأثير واضح فى بلورة الخطوط العامة للمبادئ والسياسات التى شهدتها حقبة السبعينيات واستمر نبضها فى التأثير على مجمل التصورات الأمريكية حتى وقتنا هذا.

وقد تشكلت هذه الرؤى من خلال التصورات التى آمن بها كيسنجر كأساس للتحرك الأمريكى ومن خلال رسائل الرئيس نيكسون إلى الكونجرس الأمريكى مبشراً بظهور عالم جديد يقوم على رؤى جديدة فى العلاقات الدولية.

وتكتسب مؤلفات كيسنجر أهمية خاصة على مجريات السياسة الدولية نظراً للدور الذى لعبه فى رسم ووضع خطط السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار شغله منصب المستشار للرئيس الأمريكى للأمن القومى، ثم وزيراً للخارجية. ومن خلال العرض الذى قدمه «مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية»، ومن خلال مؤلفات هنرى كيسنجر يمكن أن نلخص ويسرعة الأفكار الرئيسية للكتب الثلاث التى تضمنها العرض لنبين مدى تأثير نظريات كيسنجر على تطبيقات السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون.

١ - السياسة الخارجية الأمريكية (ثلاثة موضوعات) .

٢ - ضرورة الاختيار .

٣ - المشاركة المتعبة .

وذلك فى محاولة لمعرفة الخطوط الرئيسية لمنهج كيسنجر فى معالجة المشاكل السياسية الخارجية والتي يمكن أن تفيد فى تتبع المواقف المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية إزاء المشاكل الدولية الراهنة .

هذا عن تصورات كيسنجر، أما الرئيس نيكسون فلم يخف فى رسالته إلى الكونجرس إصرار حكومته على أن تستمر الولايات المتحدة فى دورها القوى على مسرح السياسة العالمية، ويقول أن ذلك سوف يستمر طالما كانت مصالحنا هى التى تحدد مدى ارتباطاتنا وليس العكس .

والجديد فى هذا الدور قد رده نيكسون إلى الظروف المتغيرة عالمياً والتي استوجبت إعادة النظر فى المفاهيم القديمة، تلك المفاهيم المتمثلة فى الافتراض القائل بأن الولايات المتحدة أكثر إماماً بمصالح الآخرين، وفى استكانة هؤلاء إلى فعالية المساعدة الأمريكية . واستطرد نيكسون قائلاً أن ذلك التغيير قد جاء أيضاً بمضاعفات ينبغى الحذر بشأنها مستقبلاً، وعنى بذلك الشعور الداخلى فى الولايات المتحدة بأنها لم تعد بحاجة بعد لمساعدة الآخرين، وشعور مقابل لدى أولئك بأنه لم يعد بوسعهم الاعتماد على الولايات المتحدة .

فالدور الجديد للولايات المتحدة فى اتصالها بالمشاكل العالمية يعتمد فى رأى نيكسون، على وجود صياغة توفر الانسجام بين شمول المصالح الأمريكية وبين إمكانيات شركائهم وقوتهم. ويضيف نيكسون بأن نجاح هذه الصياغة، أى مبدأ نيكسون، ليست من قبيل الترف، فهى ضرورة تعكس حقائق العصر التالية:

- أن الدور الرئيسى للولايات المتحدة ما زال ضرورياً .

- أن الدول الأخرى قادرة ويجب أن تضطلع بمسؤوليات أكبر لمصالحها وللصالح الأمريكى .

- أن التغيير فى علاقات القوى من الناحية الاستراتيجية يستدعى وجود نظريات جديدة .

- أن ظاهرة تعدد المراكز فى العالم الشيوعى تطرح تعديلات مختلفة وفرصاً جديدة .

وقد اعتنقت الولايات المتحدة هذه السياسات نتيجة التغيير وهى تدرك أن هذه السياسات سوف تختبر بواسطة التطورات التى يحملها المستقبل .

لم يكن عالم السبعينات قد تم التنبؤ به منذ عشر سنوات والمؤكد أن عالم الثمانينات سوف يجعل كثيراً من الآراء السائدة اليوم غير ذات موضوع .

إن مصدر عظمة أمريكا التاريخية يكمن فى قدرتها على التنبؤ، بما يجب أن تفعله وأن تفعله .

والمعتقد أن الولايات المتحدة حالياً لديها الفرصة لتحريك العالم نحو السلام المكين، وأن الأمريكيين الذين يعملون مع بعضهم ومع الأمم الأخرى يستطيعون أن يحققوا هذه الرؤيا .

والله ولى التوفيق

المؤلف

سفير / د. حسين شريف

القسم الأول

مجلد الرؤى والتصورات الأمريكية
في مجال العلاقات الخارجية

أولاً: تصورات كيسنجر

١ - يوضح كيسنجر الارتباط الوثيق بين السياسة الداخلية والخارجية، فيذكر أن النظام الداخلي لدولة ما له تأثير حاسم على أهدافها الخارجية. ثم يعرض التغييرات التي حدثت في العلاقات الدولية كنتيجة:

(أ) الازدياد لعدد المشتركين في النظام الدولي بظهور دول حديثة منذ عام ١٩٤٥.

(ب) للمخاطر المحتملة للتكنولوجيا الحديثة وإن كان الخوف من التدمير المتبادل قد أدى إلى ضغط السلام والاعتماد على مقاييس سيكلوجية في الردع.

(ج) للتنافس الإيديولوجي الذي يعطى أهمية رمزية حتى للمشاكل الثانوية في المجال الجغرافي السياسي.

ويذكر كيسنجر أن هذه التغييرات التي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية فتحت عصر السياسة الخارجية العالمية، وعقدت من مشكلة السياسة الخارجية ونشأت عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحكم الداخلي بما يشتمل عليه من عوامل التقاليد التاريخية والقيم الاجتماعية والنماذج والنظم الاقتصادية.. إلخ، ولتوضيح ذلك استعرض كيسنجر عاملين هما:

العامل الأول: البنيان الإداري للحكم.

العامل الثانى: التجربة التركيبية للمجموعات الحاكمة.

(١) فبالنسبة للعامل الأول: يحدد مدى انعكاس البنية الإدارى أو النظام فيذكر أن البيروقراطيات الحديثة مثل النظم الرئاسية ذات التقاليد الثابتة كالولايات المتحدة تشكو من الإفراط فى خلق المؤسسات والإفراط فى البيروقراطية حتى أن الدراسات أصبحت وسيلة لقتل الوقت. أما المجتمعات التى تركز على إيديولوجية خاصة فينقصها الإبداع وتعتمد على الشرح والتفسير ووصلت إلى درجة من التعقيد أمام ضرورة الحصول على الموافقة على القرارات من الأجهزة الاجتماعية المختصة، وأما البلدان فننقصها العناصر الأولية للإدارة الفعالة وعدم توفر الهياكل ومن ثم نجد أن نتيجة هذا التباين فى التطور الإدارى فى الحكم فى البلاد المختلفة هى عدم استقرارهم الدولى.

(٢) وبالنسبة للعامل الثانى الخاص بطبيعة القيادة فقد قدم دراسة لنماذج ثلاثة هى:

(أ) النموذج الواقعى (البيروقراطى) وهو يمثل صفوة المجتمع الأمريكى والدول الغربية ويتميز بالواقعية التى تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ويعالج المشاكل بطريقة عملية ميكانيكية إلى حد ما وبالتالي فإن السياسة الخارجية تركز على القاعدة التى تنادى بأنه عندما يكون هناك خلاف بين طرفين فإن الحقيقة تكمن فى منتصف الطريق.

(ب) زعماء من النموذج الإيديولوجى وهو يمثل الحكام الشيوعيين ويتميز هذا النموذج بالآتى:

- أن الإيديولوجية الشيوعية توفر لهم العناصر التى تبحث عن الحقيقة وتضمن النجاح النهائى وأن مفاهيمها هى التى تعالج التناقضات التى تظهر فى داخل الدولة أو فيما بين الدول الشيوعية.

- أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية اللينينية هى مفتاح التفوق الذى يتميزون به على العالم الخارجى وبصفتهم

ماركسيين لينينيين فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل من إدراك العالم غير الشيوعي.

- يصعب على المفاوضين الماركسيين الاقتناع بحجج الجانب الغربي الذى لا يقر قوانين التطور التاريخى ومهما قال المفاوض الغربى فإنهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه.

- إذا ما واجهوا بعض التنازلات فإن ذلك يأتى عن طريق الأمر الواقع فقط وليس عن طريق أفراد أو نتيجة تطورات فى المساومة.

- مهما انخفضت حدة الحرارة الإيديولوجية فإن الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائى مذهبى تجاه العالم غير الشيوعي وذلك حتى فى أوج فترات التعايش السلمى.

- ترتكز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية اللينينية على العوامل الموضوعية (وفيها البنيان الاجتماعى والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات) بوصفها أكثر أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة.

- يوجه القادة الشيوعيون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية الأمر الذى يفسر شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى.

- هذا المزيج من الصفات الفردية والبنيان الاجتماعى يؤثر أيضاً على العلاقات بين الدول الشيوعية بعضها البعض.

- إذا كانت المعتقدات الأساسية لدى القادة الشيوعيين متشابهة فإن أثر البنيان الداخلى لكل بلد من بلادهم على العلاقات الخارجية يختلف اختلافا كبيرا.

(ج) زعماء من نموذج الحكام الثوريين المصلحين: وهو يمثل الدول النامية ويتميز بالآتى:

- أن الواقع الذى يهم الثوريين هو العالم الذى يريدون خلقه وليس العالم الذى يداخلون لازالته بمعنى أن القيمة وراء تضحياتهم هى فى تطلعات كل منهم للمستقبل وأبهم فى السعى إلى السلطة السياسية.

- يقتنع غالبيتهم فى أن المغامرات الخارجية هى عامل مناسب لتجنب وإخفاء المشاكل الداخلية.

- تجتذب الشيوعية كثيرين من هولاء الحكام لا بنظرياتها الاقتصادية الماركسية وإنما لأنها تنادى بأن تكون السلطة مطلقة وشرعية.

- كثيراً ما تأخذ تصرفاتهم صورة عدائية للغرب حيث يتوفر لذلك الدافع متمثلاً فى العداء ضد الاستعمار وهذا فى الواقع هو العامل الأساسى للوحدة بين كثير من البلاد الجديدة.

- يستفيدون من التنافس بين القوى الكبرى.

والخلاصة أن نماذج حكومات عصرنا تمثل تحدياً لم يسبق له مثيل لإقرار نظام دولى ثابت وهذه هى مشكلة عصرنا.. ولكن هناك دلائل للتفاؤل فالجيل الثانى والثالث من قادة الدول الحديثة والدول الشيوعية بدأ يتحرر من جمود العقيدة والاندفاع ومن ثم راح يتجه إلى ملاءمة تصرفاته من ظروف المجتمعات التى ساهم فى خلقها إلا أن هذه ليست حتى الآن إلا ظواهر ودلالات.

(٣) الموضوع التالى فى المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية:

يوضح كيسنجر الصورة الحقيقية للعلاقات السياسية الدولية فى الآتى:

أن العالم تتنازعه ملامح ظاهرة جديدة وستظل تتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة، قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية

وسيعمل كل منهما على حماية مصالحه وسيظل الجوهر (زعامة ثنائية) ويحاول كل فريق أن يفرض سيطرته العسكرية والسياحية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر. هذا مع سعى حثيث، ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المتحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقاً أو تفوقاً عسكرياً أو سياسياً.

ومن الملامح أيضاً فشل القطبيين في الحلولة دون ظهور أقطاب أخرى، فقد ظهرت أمم جديدة وجدت نفسها في غير حاجة إلى أي من القطبيين وإنما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبيين ذاتهما.

وعلى ذلك يجب أن تؤسس الولايات المتحدة سياستها الخارجية على ما يلي:

(أ) الحاجة الملحة لتفسير ما اصطلح على تسميته في العصر الذري القوة توازن القوى، ومعنى النصر والتفوق والاستقرار.

(ب) في نطاق الأحلاف عامة التي أقامتها الولايات المتحدة: ضرورة الاتفاق على تفسير معنى الحظر ووضع المفهوم المشترك لمصالحهم وقيام الرغبة في التعاون المتبادل وتوفير الوسائل الفنية اللازمة لتطبيق السياسات.

(ج) في نطاق حلف الأطلسي - فإن الحلف يمر بأزمة نتيجة ازدياد قوة الاتحاد السوفيتي النووية ودخول الولايات المتحدة في مباحثات معه للحد من استخدام الأسلحة الذرية دون مشاركة من جانب الأوروبيين - ضرورة أن تركز العلاقات على مصالح أكثر منها التزامات نظرية بحتة ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا لحلف الأطلسي الأوروبي وأى تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية والغربية يجب أن يأتي من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة في موقف التحفظ.

على أن تقوم دول ساحل الأطلنطي بمعالجة مشاكل منها:

- ما هي الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة في الاتصالات بين الشرق والغرب.

- هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بدور أساسي بالنسبة لأوروبا الشرقية. بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

- في أي قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة وكيف يمكن لأمریکا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة.

ويذكر كيسنجر أن مهمة الولايات المتحدة الأساسية في مجال العلاقات سوف تكون مطابقة لضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة.

- في مجال العلاقات مع الدول النامية، يجب إعادة النظر بصورة جذرية في مسألة التدخل الأمريكي في جهود هذه الأمم لإكسابها الاستقرار السياسي ويجب أن تكف عن أن تصور لهم أن القضية هي الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية فمن العجيب أن الماركسية مثالياتها وليست نظرياتها هي التي تجذب وتغري.

- تأتي مشكلة النوايا السوفيتية: فإنه كلما بعد الأمل في احتمال التفاهم مع السوفيت ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة.

وأخيراً أن الهدف الرئيسي لمن يقوم برسم السياسة الخارجية هو تحديد مفهوم المصالح الوطنية الأساسية بوصفها المحور الذي تدور عليه السياسة الخارجية على أساس واقعي فيجب أن نحدد ما يلي:

- ما الذي نعلمه علينا مصلحتنا ؟

- ما الذي يجب أن نحققه مما ورد في البند السابق.

ويعتمد هذا التحديد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة، وحسن وضع الأولويات المختلفة.

(٤) المفاوضات الفيتنامية :

ركز كيسنجر على الدروس المستفادة وأهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف السياسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل وفى هذا الإطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وإن كان من الممكن وضع بعض الأسس مثل :

- أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبياً بحيث يقوم نظام سياسى فيتنامى خالص فى فيتنام الجنوبية لا يسيطر عليه الشيوعيون .
- أن يتعهد الطرفان بعدم اللجوء للعنف خلال فترة الانسحاب .
- أن يترك للفيتناميين الجنوبيين أمر تحديد النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

(٥) وفى كتابات أخرى عن حقبة الستينات :

- يعتبر كيسنجر الستينات بمثابة نقطة تحول فى علاقات الولايات المتحدة الخارجية بحيث انقضت الفترة التى كانت فيها أمريكا القوة التى لا تقهر بسبب تعاظم قوة الشيوعية بسرعة وتدهور مركز أمريكا فى العالم فنشأت مشاكل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسلح بالصواريخ فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والتوسع الشيوعى فى الدول المختلفة ومصير الديمقراطية فى الدول حديثة الاستقلال وجدوى حلف الأطلسى وأصبحت المشكلة هى مشكلة بقاء وأمن بالنسبة لها ويذكر كيسنجر أنه باستمرار هذه الاتجاهات فإن مستقبل الحرية سيكون مظلماً إذ أن الاتحاد السوفيتى - مدفوعاً بزيادة قوته وضعف الغرب - سيمارس الضغط فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا فى القرن التاسع عشر وستصدى كنموذج للتقدميين .

فى مواجهة هذه المشكلة يدعو كيسنجر إلى دراسة كل البدائل وعدم الاعتماد الكلى على الردع . فناقش البدائل التالية :

(أ) جدوى الردع أو مشكلة الردع تتمثل فى :

- اعتماده على معايير سيكولوجية أساساً - فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق إثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتوفرة فى وضع معين. فهو يعتمد على عامل غير متطور هو طريقة تفكير العدو المحتمل.

- سرعة تغير التكنولوجيا بحيث ان السياسات التى تتبع الآن قد لا تصلح للغد.

- طبيعة الاستراتيجية الحاضرة حيث انه ليس من السهل فى عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من أى هجوم حتى لو توفرت لديها أحسن الوسائل ويصل كيسنجر حتى للتشكيك فى مقدرة الضربة الثانية كعامل ردع.

(ب) الحرب المحدودة وهدفها تقوية الردع وإذا حدث وقشل الردع فإنه توجد الفرصة للتسوية فهى مبنية على نوع من المساومة الماكرة التى لا تتعدى قيوداً معينة.

(ج) حرب العصابات وتتطلب ظروفاً خاصة ملائمة لكى تكون ممكنة يمكن أن تستمر إذا وجدت تأييداً من الخارج.

(د) الحاجة إلى الدفاع المحلى إلى جانب استراتيجية خوض الحرب.

(٦) الولايات المتحدة وأوروبا :

لخص كيسنجر مشكلة الأمن الأوروبى فى الآتى:

- يستطيع الاتحاد السوفيتى تهديد أوروبا من أراضيه.

- ليست هناك دولة أوروبية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفيتى ولذا لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لا بد من الوحدة لأمن أوروبا.

- إن التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولمعناه الاستراتيجى لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوروبا من أمريكا الشمالية.

وأشار كيسنجر فى هذا المقام إلى أنه مهما كسب الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط فإنه من الممكن تعويض ذلك بزيادة قوة أوروبا فى المناطق

غير الملزمة. وفي مواجهة هذه المشكلة يعتقد كيسنجر أن الحل المنطقي يكمن في حلف الأطلنطي وأستراتيجيته ويقترح هنا التخصص داخل الحلف الذى يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية بينما يركز حلفاؤها على القوات التقليدية فإذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فإنه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته.

ثم أشار إلى مشكلة ألمانيا فذكر أن الصورة المثالية هي أن تكون هناك ألمانيا القوية التى تستطيع أن تدافع عن نفسها. ويذكر كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائماً مهما عملت الدبلوماسية الغربية. وأن نجاح أى خطة للتوحيد ليست متعلقة بإمكان تحقيق الوحدة بقدر ما هي متعلقة بإمكان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة.

وأمام مشكلة استحالة الحرب كأداة للسياسة طالب كيسنجر بعقد اتصالات جديدة لانتهاء التوتر وقال أنه ليس أمام أية دولة إلا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات، فالحرب الباردة يجب إنهاؤها لكي تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة. ويخلص أيضاً إلى أنه لابد وأن يكرس القطبان الكبيران - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير فى الرقابة على السلاح ومردده مشكلة الهجوم المفاجئ وينبغي أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام.

(٧) وبالنسبة للتطور السياسى و الشيوعية: فذكر كيسنجر أن هناك نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفيتي مايزال فى منتصف الطريق نحو تغييرات عميقة ومحتومة. ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألغها الغرب منذ زمن بعيد، وتبعاً لهذه النظرية فإنه ينبغى أن يكون الغرب هدفه الأساسى هو تدعيم هذا التطور المفيد. وأنه بقدر ما يشجع الغرب والاتحاد السوفيتي على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى وسياسة العدوان الخارجى.

(٨) أما التطور السياسى والدول الحديثة، فيذكر كيسنجر أن ثمة مقترحات شبيهة فيما يختص بالأمم الحديثة يمكن إيرادها - حيث أن متطلبات نموها الاقتصادى تسبق حتماً متطلبات نموها السياسى.

وينتقد كيسنجر تصدير الديمقراطية حيث أصبح أسلوباً قديماً لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر فى الشئون الداخلية الأخرى. ويرى كيسنجر أن الأفضل هو تركيز الغرب على التنمية الاقتصادية على اعتقاد أن رفع مستوى المعيشة سيقضى على أهم سبب يقربها من الشيوعية وأن نمو الاقتصاد الاستهلاكى عادةً ينتج استقراراً.

ويختتم كيسنجر هذا الكتاب فيذكر أن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة معقد جداً وأنه ينبغى عليها أن - تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول.

- تحترم رغبة هذه الدول فى أن تبقى بعيداً عن المشاكل العالمية.

- تحترم وتتعاون مع هذه الدول وإشعارها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها.

(٩) وفى تصورات خاصة عن التحالف مع أوروبا ، تعرض كيسنجر لمشاكل حلف الأطلسى ونلخصها فى الآتى:

(أ) الشكوك والمخاوف من السيطرة الأمريكية بحيث أصبحت عقدة داخل الحلف.

(ب) التغيير الذى طرأ على طبيعة التحالف - وتمسك كل دولة بسيادتها - بحيث ظهرت نظريات تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئاً عفا عليه الزمن وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها.

(جـ) التغيير الذى حدث فى الدول الأوروبية ذاتها عن ذى قبل فشفت من ولايات الحرب وقويت وتعددت المراكز داخل الحلف وهذا ما

لا تسمح به الولايات المتحدة. وشعور الأوربيين بالشخصية مما أدى إلى بعض الظواهر التي لم يكن من السهل السيطرة عليها.

ويذكر كيسنجر أنه يجب أن تضع الولايات المتحدة لدى تخطيط سياستها الخارجية أن أوروبا قد استعادت كثيراً من قواها الاقتصادية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية مما يجعلها تستطيع أن تلعب دوراً متزايد الأهمية ويؤهلها لدور الشريك القوى. وأن أى تصرف منفرد تقوم به سواء فى علاقتنا السياسية أو العسكرية يزيد الضغط الأوروبى علينا بل ويسئ إلى موقفنا. ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التى تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفيتى دون إشراك حلفائنا بل وبالرغم من إخطارهم بتفاصيله فى اللحظة الأخيرة إلا أنه أدى إلى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية. ومظاهر الاختلاف داخل الحلف - تظهر واضحة بين الولايات المتحدة وفرنسا فى المسائل الاستراتيجية والعسكرية، وكانت العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل تحدياً لرأى ديجول فقد أنشأت معاهدة (ناسو) التى تنسق التعاون الذرى بين بريطانيا والولايات المتحدة - خطة للـ (ناتو) لم تشترك فيها بقية الدول الأوروبية ولم تتم إستشارتهم بالنسبة إليها.

ويلخص كيسنجر بعد ذلك المشكلة النووية فى مجال الحلف والطريق الذى يجب أن يتبع من الآن فصاعداً فيقول ان أى مشروع جديد فى المجال النووى للتحالف الغربى يجب أن يركز على القوات النووية الموجودة، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلاً من التركيبات العسكرية، كما يجب أن يترك الباب مفتوحاً فى وجه تطور الاستقلال الأوروبى فى المجال النووى.

أما النوع المطلوب من المشاركة فى حلف الأطلسى؟ فيقترح كيسنجر حلين لتقوية التحالف الأطلسى هما تحسين طرق التشاور وإنشاء وحدة أوروبية فيدرالية تعلق على سلطات الدول ويمكن من خلال هذه الأجهزة أن يتولى الاتحاد الأوروبى مسئولية الجزء الأوروبى من القوى النووية المتحالفة وأن يساهم فى خطط (الناتو) المشترك. فإذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فإنها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوأمين.

يهيمن بعد هذا العرض للأفكار التي جاءت به هذه الكتب أن نستعرض التغييرات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي كما حددها كيسنجر وتوضيح الإطار الذي عولجت فيه مشكلة السياسة الأمريكية في السبعينيات والذي على أساسه وضع الرئيس نيكسون وإدارته اتجاهات تفصيلية للسياسة الخارجية الأمريكية ومواقف محددة من المشكلات الدولية المختلفة. ويلاحظ على هذه المعالجة توخي الأسلوب العلمي في طرح المشكلات واتخاذ القرارات وأهم أسس هذه المعالجة:

(أ) تحديد أساس نظري للموضع الاستراتيجي بصفة عامة.

(ب) ثم الانتقال إلى بحث البرامج والسياسات المحددة التي تتبع في مجالات السياسة الخارجية.

وتعتمد هذه المعالجة العلمية على التخطيط المنظم وتوفير الحقائق اللازمة ثم توفير البدائل أو ألوان الاختيار وتحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدة ثم المراجعة والتحقق من أن البدائل تتسم بالشمول وعدم التحيز.

ونحاول هنا أن نستعرض منهج كيسنجر في علاج مشكلة السياسة الخارجية الأمريكية والخطوط التي أعلنها الرئيس نيكسون في رسالته للكونجرس كاتجاهات للسياسة الخارجية. في السبعينات خاصة بالنسبة لأوروبا وأزمة الشرق الأوسط.

(١٠) ومن خلال العرض السابق وضح أيضاً أن الصورة الجديدة للعلاقات السياسة الدولية - كما حددها كيسنجر - في أوائل السبعينيات هي: أن العالم تتنازعه ملامح ظاهرة جديدة وستظل تتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة قطبان هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وسيعمل كل منهما على حماية مصالحه وسيظل الجوهري (زعامة ثنائية) ويحاول كل فريق أن يفرض سيطرته العسكرية، والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر، هذا مع سعي حثيث ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقاً أو

تفوقاً عسكرياً أو سياسياً ومن الملامح أيضاً فشل القطبين في الحيلولة دون ظهور أقطاب أخرى فقد ظهرت أمور جديدة وجدت نفسها في غير حاجة إلى حماية أى من القطبين وإنما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ويتضح من تحليل هذه الظاهرة أن سلوك القطبين المتنازعين يشمل من بين ما يشمل:

- (أ) أن كلا منهما يعمل لحماية مصالحه .
 - (ب) أن كلا منهما يعمل لفرض سيطرته العسكرية والسياسية .
 - (ج) الاستماتة في تحقيق التفوق .
 - (د) السعى لاستقطاب الدول غير المنحازة .
 - (هـ) قطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقاً أو تفوقاً عسكرياً أو سياسياً وأن هذه الظاهرة أى الزعامة الثنائية - التى ستستمر لأعوام قادمة فى السبعينيات لم تمنع تعدد الأقطاب سياسياً .
- وتفسير هذه الظاهرة يقدمه لنا كيسنجر فى الآتى:

(أ) انقضت الفترة التى كانت فيها أمريكا القوة التى لا تقهر بسبب تعاضم قوة الشيوعية بسرعة وتدهور مركز أمريكا فى العالم فقد تحول الاتحاد السوفيتى من قوة متخلفة فى ميدان الأسلحة الاستراتيجية إلى قوة تصارع الولايات المتحدة فيه .

(ب) أن تزايد قوة الاتحاد السوفيتى وضعف الغرب سيمارس ضغطاً فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت أوروبا فى القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين .

(ج) المشكلة الآن بالنسبة للولايات المتحدة أصبحت مشكلة بقاء وأمن .

(د) استعادت أوروبا الغربية واليابان حيويتهما الاقتصادية والثقة بالنفس سياسياً وأصبحت علاقتهما بأمريكا أكثر استقلالية وديناميكية .

(هـ) وقوع تحول فى نوعية التحدى الشيوعى بقتت الكتلة الستالينية إلى مراكز تتنافس حول العقيدة والسيطرة وبصفة خاصة بين موسكو وبكين.

(و) أثر ثورة التكنولوجيا فى تخطى الحدود الجغرافية والعقائدية وطرحها تحديات جديدة، وخاصة فى مجال الفضاء والبيئة.

(ز) بروز دور الدول الصغرى بالنسبة للمشاكل العالمية على حساب الصورة القديمة للاستقطاب الثنائى العالمى مما ضاعف من خطورة النزاعات المحلية.

إزاء هذه التغييرات الجذرية وتحديد كيسنجر لمشكلة السياسة الخارجية الأمريكية نجد ان الرئيس نيكسون ووزير الخارجية روجرز فى تقاريرهما للكونجرس فى ٢٥/٢/١٩٧١، ٢٦/٣/١٩٧١، حددا اتجاهات سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى السبعينات فى الآتى:

- الهدف المشترك للقوتين الأعظم هو التعايش فى ظل النظام الدولى الجديد. الذى دعا إليه نيكسون، وتنظيم المنافسة بينهما فى إطار أقرب إلى الحلف المقدس الذى شيده مитرنغ ونجح فى فرض أطول فترة من الاستقرار خلال القرن التاسع عشر وإقامة السلام على أساس من نظرية نيكسون فى المشاركة والقوة والمفاوضة.

- مصالحن وفق أولوياتها التى تحدد مدى ارتباطاتنا وليس العكس وهو ما يعرف بمبدأ «نيكسون»، وفى ضوء ذلك يمكن أن نبرز اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لأوروبا والشرق الأوسط فقط حيث تحتل هاتان المنطقتان الآن أولوية تامة لدى القوتين الأعظم فى تنفيذ سياستهما الخارجية :

(أ) أوروبا : حدد نيكسون فى رسالته للكونجرس فى ١٨/٢/١٩٧٠ نظريته فى الآتى :

- مشاركة تحمل محل السيطرة.

- موقف موحد لأمريكا والغرب تجاه المشكلات.

- قوة الحلفاء إلى جانب قوة أمريكا .

- ثم مرحلة للتفاهم والتفاوض مع الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية .

(ب) الشرق الأوسط : حدد نيكسون أيضا في رسالته نظريته في التصورات
التالية :

ثانياً : تصورات نيكسون:

١ - طرح الرئيس الأمريكى نيكسون فى أحاديثه إلى الكونجرس الأمريكى تصورا مؤداه أن العالم يمر بمنعطف جديد، وقال نيكسون أن هدف الدبلوماسية الأمريكية هو العمل على تشييد بناء جديد للعلاقات الدولية، ذلك أن النظام الدولى المؤسس على تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قضى، وزالت بزواله تلك القواعد التى أملت اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ ١٩٤٥ . وأضاف قوله بأن البعض لم يستوعب هذه الحقيقة لكونها لم تحدث طفرة بل نتيجة لتراكم تغييرات جذرية نوجزها فيما يلى:

(أ) استعادة أوروبا الغربية واليابان لحيويتهم الاقتصادية فى ظل الاستقرار الاجتماعى والثقة بالنفس سياسيا، قد أدت إلى أن تصبح علاقتهما بالولايات المتحدة أكثر استقلالا وديناميكية فى الوقت ذاته .

(ب) وقوع تحول فى نوعية التحدى الشيوعى، بتفتت الكتلة السنالية إلى مراكز تتنافس حول العقيدة والسيطرة، وبصفة خاصة بين موسكو وبكين . ولقد أدى ذلك إلى تغيير فى طبيعة الخطر الشيوعى إذ لم يعد أكثر ما يخشى منه الغزو العسكرى الشامل، ولكن مزيجا من الضغط العسكرى والنفسى والسياسى .

(ج) تحول الاتحاد السوفيتي من قوة متخلفة في ميدان الأسلحة الاستراتيجية إلى قوة تضارع الولايات المتحدة فيه، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في المفاهيم الدفاعية والسياسية على السواء .

(د) بروز دور الدول الصغرى بالنسبة للمشاكل العالمية على حساب الصورة القديمة للاستقطاب الثنائي العالمي الذي ساد الأربعينيات والخمسينيات. وذلك وان يكن تطورا إيجابيا إلا أنه يضاعف من خطورة النزاعات المحلية حيث تصطدم مصالح الدول العظمى .

(هـ) أثر ثورة التكنولوجيا في تخطي الحدود الجغرافية والعقائدية، وطرحها لتحديات جديدة وخاصة في مجالات البيئة والقضاء، وهو ما يستدعى نماذج للتعاون الدولي مختلفة نوعيا عن الأشكال السابقة .

ولقد أكد روجرز في تقريره هذه المعانى، بقوله ان من السمات المميزة لهذا العصر انكماش دور العلاقات الدبلوماسية الثنائية وإفساحها مكان الصدارة للقضايا ذات الطابع العالمي . وقال أيضا بأن حكومته تولى الآن مزيدا من الاهتمام بالشئون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي على أساس فصلهما عن المصالح السياسية قصيرة الأجل للدول الكبرى .

٢ - وقد أشار نيكسون إلى تصوره للنظام الدولي الجديد الذى يدعو إليه، فوصفه بأنه يعكس مساهمات الدول على حساب طموحها القومى، وأن نوائم سياساتها الوطنية مع الهدف المشترك وهو التعايش، وأن تعيش الدول فى ظله آمنة على مصيرها، متحررة من خطر الحرب، وهو أخيرا النظام الذى يكفل العدالة الاجتماعية والكرامة للإنسان .

ولو شئنا إيجازا أكثر تحديدا لقلنا بأن ما يدعو إليه نيكسون فى جوهره هو تنظيم للمنافسة بين القوى الكبرى فى إطار أقرب ما يكون إلى «الحلف المقدس» الذى شيده مسترنيخ ونجح فى فرض أطول فترة من الاستقرار خلال القرن التاسع عشر .

والواقع أن هذا التصور ينبع من إدراك حقيقة أن التغيير المستمر في موازين القوى العالمية لا بد وأن يكون على حساب الولايات المتحدة والتي، رغم ضخامة امكانياتها، تظل أعجز من أن تتحمل وحدها مسئولية حماية المصالح الغربية العليا.

ويمكننا أن نرد هذا الاتجاه الذي عبر عنه نيكسون إلى أفكار هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي، وتتلخص هذه الأفكار في أن استقرار أى نظام دولى لا بد وأن يعتمد على قبول أعضاء الجماعة الدولية لمجموعة من المبادئ غير قابلة للمساومة. وأضاف كيسنجر لما تقدم قوله «فالاستقرار ليس منشؤه مجرد طلب السلام، وإنما وجود حالة من الشرعية تكون مقبولة بصفة عامة، مع وجوب ألا تختلط هذه الشرعية في الأذهان بمعنى العدالة، أما حيث يكون أحد أطراف الجماعة الدولية قوة ثورية، فيرى كيسنجر «أن التسويات تظل ممكنة ولكن بوصفها مناورات تكتيكية يستغلها كل طرف في دعم موقفه انتظارا للحظة انفجار الخلاف المستحيل تجنبه، وفيها تولى الدبلوماسية مكانها لما للحرب أو لسباق التسلح».

واستطرادا لما تقدم فإنه يمكننا فهم حقيقة مبدأ نيكسون عن المشاركة ودلالة قوله عنه أنه «يضم في معناه الواسع: خصومة مع الأصدقاء علي السواء». وهو لا ينتظر استجابة تكتيكية لمبدئه سواء من المعسكر الشرقى أو من حلفائه داخل المعسكر الغربى، وإنما تعاون حقيقى يقتنع معه كل طرف بأن البديل له يتعارض مع مصالحه. وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن هذا الاتجاه لا يعنى نية واشنطن فى التخلّى عن دورها البارز فى السياسة الدولية. فقد أكد نيكسون ذلك صراحة بقوله ان المشاركة «ليست فى تخلينا عن القيادة، ولكن فى البحث عن أشكال جديدة لهذه القيادة»، كما قال فى موضع آخر بأن دعائى مبدئه هما القوة الأمريكية اللازمة لحماية مصالحها، ثم التفاوض من أجل مواءمة هذه المصالح مع مصالح الآخرين.

٣ - وقد اعترف نيكسون - كمدخل لنظريته في المشاركة - بالتغيير الذى طرأ على العالم فلخصه بأنه :

- استعادة أوروبا الغربية قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .
- تقوية الشعور بالاستقلال لدى مجموعة الدول الجديدة وهو ما يمثل حاجزا ضد الشيوعية .
- تفكك الوحدة الشيوعية المتمثل فى النزاع الصينى السوفيتى ، أو فى تزايد الشعور الاستقلالى لدى دول شرق أوروبا .
- كسر الاحتكار النووى الأمريكى وحيازة الصين للأسلحة النووية .
- مؤدى الحرب النووية عدم حصول طرف على نصر ولذا فإن المصلحة المشتركة هى وقف سباق التسلح .

وحدد المبادئ التى تقوم بلاده بالاسترشاد بها فى سياستها الخارجية من أجل بناء سلام راسخ فى المشاركة والقوة والاستعداد للتفاوض ذاكرا ان غياب حالة الحرب لا يكفى بل لابد من ارساء العلاقات الدولية على أساس ازالة أسباب الحرب .

٤ - ولئن كان نيكسون يؤكد عدم التراجع فى الالتزام الأمريكى نحو الحلفاء ، إلا أنه يعان نى الوقت ذاته أن الولايات المتحدة لن تتحمل فى السبعينيات رسم كل الخطط أو تنفيذها كلها أو الدفاع عن كل العالم الحر . والواقع أن إطلاق هذا الشعار الجديد يناسب التغيير الذى حدث فى إطار علاقات القوى الذى يجمع الولايات المتحدة وحلفاءها داخله . وهو شعار حاول نيكسون أن يدلل عليه بأسلوب عملى تمثل فى إطلاع حلفاء الأطلسى على مراحل الإعداد لمبادرات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى من حيث ان هذه المحادثات تتصل اتصالا وثيقا باستراتيجية الكيان الغربى كله .

على أن إدراك الولايات المتحدة لحقيقة تغيير علاقات القوى ونزوعها إلى ملاءمة هذا التغيير - وهو ما اتضح فى شعار المشاركة المعمول به - هو

من ناحية أخرى خطوة تتم عن نكاء ومبادرة من جانبها فهي تتيح لها استمرار السيطرة على التحالف الغربي والرد على الاتجاهات الاستقلالية الأوروبية بما يقطع عليها خط الرجعة.

٥ - ويقول نيكسون أنه على الرغم من أن المشكلة الحالية التي واجهت إدارته عندما تولى الحكم كانت حرب فيتنام إلا أن ثمة مهمة جوهرية ذات عمق بعيد قد واجهته. فقد تجلى أمام إدارته، أن شكل السياسات الدولية بأكمله قد بدأ يتغير، وكان التحدى المائل هو فهم هذا التغيير وتحديد أهداف أمريكا في الحقبة التالية من الزمن، وبدأ انتهاج سياسات للوصول إليها.

ويمضى قائلاً أنه من الضروري أن يفهم الشعب الأمريكى أنه بسبب قوة الولايات المتحدة وتاريخها وإهتمامها بالقيم الإنسانية فإنها تحتل مكاناً خاصاً في العالم، انه بغير مساهمتها بدور رئيسى فإن السلام والتقدم غير ممكنين.

وان هذا التقرير السنوى عن السياسة الخارجية الأمريكية لهو أكثر من سجل للإنجازات التي تحققت فى عام، إنه بيان الادارة عن الاتجاه الجديد فى السياسة الخارجية، ذلك الاتجاه الذى يوائم عصراً جديداً فى العلاقات الدولية.

٦ - وعلق نيكسون على مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها بالقول بأن الحرب كانت مدمرة. وفى هذه الاثناء كانت الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة التى نجا مجتمعتها واقتصادها من الدمار الكلى، أما اليوم فقد تم التغلب على آثار هذه الحرب واستعادت دول غرب أوروبا ومعها اليابان قوتها الاقتصادية وحيويتها السياسية والاعتزاز بقوميتها الذاتية. وبعد أن كانت هذه الدول تتلقى العون الأمريكى بدأت تشارك العالم المتطور (النامى) فى مصادرها وبعد أن كانت تعتمد كلية على القوة العسكرية الأمريكية أصبح الحلفاء الأوروبيون يلعبون دوراً أكبر فى السياسات المشتركة يتواءم مع قوتها المتزايدة.

وقتنذ كانت تولد دول جديدة غالباً فى ظروف مضطربة قلقه واليوم فإن هذه الدول قد أصبح لها روح جديدة وشعور أقوى بالاستقلال.

وكانت هذه الدول حينذاك تخشى من أن تصبح مسرحاً لمنافسة الحرب الباردة وأرضاً خصبة للتسرب الشيوعى ولكن هذه الخشية أساءت الحكم على عزة هذه الدول فى شخصياتها الثورية وعزمها على المحافظة على السيادة المكتسبة حديثاً وأضاف الرئيس بأن الولايات المتحدة كانت تواجه عالماً شيوعياً موحداً أما اليوم فقد تغيرت طبيعة هذا العالم إذ نمت قوى الدول الشيوعية المنفردة وتحطمت الوحدة الشيوعية. وتحطم تضامن الكتلة الشيوعية بسبب قوى القومية. وبعد أن كان يربط الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية تحالف من أجل الصداقة أصبح كل منهما خصماً مريراً للأخر فى منتصف الستينيات.

وكانت المرة الأولى التى استخدم فيها الاتحاد السوفيتى الجيش الأحمر منذ الحرب العالمية الثانية هى ضد حلفائه فى ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ وفى المجر ١٩٥٦ وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وبذلك تحل الحلم الماركسى بتحقيق وحدة شيوعية دولية.

وقتنذ كان للولايات المتحدة احتكار أو تفوق ساحق فى الأسلحة النووية، واليوم غيرت الثورة التكنولوجية للحروب طبيعة ميزان القوى. فقد مثلت الأنواع الجديدة من السلاح مخاطر جديدة. وأصبحت الصين تحوز الأسلحة النووية، وأصبح لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى القدرة على إلحاق أضرار غير مقبولة كل منها بالآخر بغض النظر عن يضرب أولاً.

وإنه لما كان من المحقق أن الطرف الذى يبدأ الحرب النووية لن يحصل على مغنم أو نصر، فقد اعترف الطرفان بأن مصلحتهما الحيوية المشتركة هى فى وقف الخطى الخطيرة لسباق السلاح النووى.

وقدذاك كانت الشعارات التي تكونت في القرن الماضي مكملات ايدولوجية للمناقشات الفكرية أما اليوم فإن هذه الشعارات قد فقدت حيويتها، والحقيقة ان قلق الشباب في قسمة العالم يشهد على الحاجة إلى مثالية جديدة وأهداف أعمق.

هذا هو التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة وهي على أبواب السبعينيات وهو في ذات الوقت يمثل فرصة أمامها.

٧ - وإلى جانب موضوعي الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمسائل السياسية بين الشرق والغرب تحدث نيكسون عن قضيتين أخريين هما :

(أ) الحد من بيع السلاح لمناطق النزاع.

(ب) قيام تعاون أوثق مع الاتحاد السوفيتي في الأزمات الحادة للحد من الصراع في المناطق المختلفة.

والواقع أن هاتين المسألتين تتضمنان بصورة غير مباشرة تعبيراً عن اهتمام وقلق الولايات المتحدة من توريد السلاح السوفيتي للشرق الأوسط ومن ناحية أخرى تدعوه إلى زيادة التعاون بالنسبة لحل المشكلة العربية الاسرائيلية بغرض الحد من الصراع في المنطقة.

ويرتبط هذان الأمران بما أورده نيكسون في رسالته عن الشرق الأوسط سواء في مقدمتها أو في حديثه المباشر عنها في الجزء الثاني منها أو سياقها للأسباب التي تجعل علاقات الدولتين الكبيرتين بعيدة عن كونها مرضية، أو لما ذكره خاصا بتورط القوى الكبرى في المنازعات المحلية دون السيطرة عليها. والصورة في مجملها تعبر عن القلق الأمريكي من دور الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط بما يعارض أهدافها.

ثالثا : رؤية جديدة للسلام :

١ - كانت الجهود الأمريكية فى سنى ما بعد الحرب مستغرقة فى مواجهة حلقة من الأزمات، أصولها الأساسية تكمن فى الخراب الذى سببته الحرب، وفى التوتر الذى صاحب ظهور أعداد من الدول الحديثة. وفرصة الولايات المتحدة - وهى فى ذات الوقت تمثل تحديا - هى فى الوصول إلى أسباب الأزمات والتحقيق فيها، ثم المساعدة فى بناء علاقات دولية مؤدية إلى إطار يحتوى السلام الممكن.

ويقول نيكسون انه أطال التفكير فى مغزى كلمة «السلام» حتى توصل إلى نتيجة حتمية واحدة مؤداها أن السلام لا بد وأن يعنى أكثر من غياب الحرب. فالسلام يجب أن يهيئ بناء راسخا للعلاقات الدولية تنقضى وتزال فيه أسباب الحرب، ولذلك فإن بناء سلام دائم يتطلب سياسة خارجية ترشدنا ثلاثة مبادئ رئيسية هى:

(أ) السلام يتطلب المشاركة. التى ينبغى أن تقاسم التزاماتها وفوائدها وهذه الفكرة هى بمثابة المرشد لعلاقات أمريكا بكل الدول الصديقة.

(ب) كما يتطلب السلام أيضا القوة. فطالما يوجد من يهدد المصالح الأمريكية الحيوية ومصالح حلفائها بالقوة العسكرية، فإنه ينبغى أن تظل الولايات المتحدة قوية. ذلك أن ضعفها قد يغوى المعتدين المحتملين على اقتراف أخطاء خطيرة فى حساباتهم. وفى نفس

الوقت فحيث ان قوة أمريكا الذاتية مهمة فقط بالنظر إلى قوة الآخرين. فهي كغيرها يجب أن تضع الأولوية لزيادة أمنها من خلال التعاون في الحد من السلاح.

(ج) ويتطلب الاستعداد للتفاوض، فكل الدول - وليست الولايات المتحدة استثناء منها - لها مصالح وطنية هامة تتطلب الحماية غير أن أكثر المصالح أهمية للدول جميعا تكمن في إقامة بناء السلام.

فمن خلال مشاركة الولايات المتحدة لحلفائها، واطمئنانها إلى قوتها وقوتهم سوف تسعى إلى المجالات التي يمكن أن تنفق فيها فيما بينها وبين حلفائها، وفيما بينها وبين الآخرين لتسوية النزاعات والتغلب على الخلافات الناتجة عن التنافس.

وان الولايات المتحدة لتعمل من أجل اليوم الذي تتحقق فيه مصلحة الدول جميعا في السلام ومن ثم تصبح شركاء في المحافظة على السلام والابقاء عليه.

ففي مثل هذا الإطار يمكن تسوية المنازعات الدولية والسيطرة على الصدامات، إذ ان عدم أمن الدول الذي يتسبب في نشوب ألوان من الصراع سوف يخفف وسوف تتغلب عادات الاعتدال والحلول الوسط.

والأهم من ذلك فإن السلام المكين سوف يتيح الفرصة الكاملة للقوى المختلفة التي تسعى نحو التغيير الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وهذه الرؤيا للسلام المبني على المشاركة والقوة والاستعداد للتفاوض هو الخط الذي يربط أجزاء هذا التقدير.

ولسوف يتضح من الأجزاء التالية لهذا التقرير أن الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في العام الماضي وهي السياسات التي ابتدعت والبرامج التي ابتكرت وتم البدء فيها لتحقيق هذه الرؤيا، كل هذه وضعت في إطار هذه المبادئ الثلاثة.

٢ - وحدد نيكسون فى ختام رسالته متطلبات السلام وفكرته فذكر أنه يتطلب:

* الثقة كأساس للتعامل بين الأصدقاء.

* المشاركة وإلا فإن الولايات المتحدة سوف ترهق مواردها المادية والمعنوية فى مجهود تافه للسيطرة على الأصدقاء وعزل الأعداء.

* العنل بمعنى تحقيق الكرامة الإنسانية.

* القوة لأن النوايا الحسنة ليست كافية.

* تحقيق المصالح المتبادلة.

* الشعور العام به اذ يجب أن تشعر الدول المختلفة بأنه ملك لها كما هو ملك للولايات المتحدة.

* العملية فالسلام لا يتحقق إلا إذا عازمت الدول على حل مشاكلها الحقيقية ومحاولة التوفيق بين مصالحها الحقيقية فيما بينها، وكل ذلك يتطلب عملاً جاداً.

تلك هى المبادئ الأساسية للسلام كما تراها الولايات المتحدة سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة لأصدقائها وخصومها وينبغى أن يكون السلام هدف كل الشعوب إذ انه لا يتحقق إلا إذا تعهدت الدول كلها بالمحافظة عليه.

ويذكر نيكسون أنه لا يوجد مكان لسلام غير مرن أو لقرار جامد فى عالم اليوم الذى يتصف بالتغيرات السريعة فيجب أن يكون السلام قوة خلاقة تحتضن متطلبات الإنسان المادية والمعنوية.

وان البحث عن السلام يعنى البحث عن تحقيق التوازن الذى يكفل احترام حقوق الدول فى الاستقلال وتقرير المصير والحدود الآمنة التى تقبها الارهاب.

وان هذا التوازن يمكن ان يتحقق فى اشكال مختلفة، ففضل بعض الدول مثلاً الاشتراك فى أحلاف بينما يرى بعضها الآخر الاستقلال بأسلوب خاص،

والمهم في الواقع هو تحقيق السلام بغض النظر عن الوسيلة التي تتخذ لذلك، وبغض النظر عن تدوين المبادئ العالمية للسلوك الإنساني أو عدم تدوينها.

ويضيف نيكسون انه عندما تدعى دولة ما أن من حقها التدخل في شئون دولة أخرى او عندما تتصلح الشعوب بغرض تهديد جيرانها فعندئذ ينعدم السلام، وهو يتحقق فقط عندما يكون الضعيف في مأمن وعندما يتمكن الفقير من المشاركة في مزايا التقدم، وعندما يتمكن الباحثون عن السلام من ممارسته فعلا.

ويذكر انه مهما كان ايمان الولايات المتحدة بمبادئها فانه لا يمكن فرضها على الآخرين وان كان عليها مساعدة الدول التي تشارك في إقرار هذه المبادئ.

ويشير نيكسون الى العلاقة الوثيقة بين السلام والحرية بما يفيد أن تأمين السلام هو أسرع الطرق للحصول علي الحرية، ويربط بين توفير حرية الاختيار امام الشعوب وبين امكانية تحقيق السلام بصورة أفضل.

رابعاً : الأمم المتحدة :

١- قد يحسن مقارنة ما قاله الرئيس نيكسون عن الأمم المتحدة وتصور دورها في عام ١٩٧٠ ثم تطور فكره ورؤيته عن دور المنظمة الدولية في عام ١٩٧١، وفيما يلي حديث نيكسون ١٩٧٠ .

تحدث نيكسون عن الأمم المتحدة في عبارات إنشائية مشيراً الى ما بذلته المنظمة من مجهودات للحفاظ على السلم والقضاء على الخلافات المحلية، وإلى انجازاتها في ميدان حقوق الانسان وإلى جهودها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

على ان الولايات المتحدة تدرك ان الأمم المتحدة لا تستطيع وحدها ان تحل جميع المشاكل الدولية خاصة ما كان بين القوتين الكبريتين وان تحميل المنظمة الدولية بأكثر أو أقل مما يجب سوف يؤدي الى تحطيمها، وينبغي في الواقع عدم توقع أن تكون ذات فعالية اكبر من فعالية اعضائها أنفسهم، وعليه فان السلام مازال يتوقف على تصرفات الشعوب .

وأشار نيكسون الى ما كان قد اقترحه في خطابه امام الجمعية العامة في ١٨ سبتمبر الماضي في شأن:

ـ تأمين سلامة المسافرين ضد حوادث اختطاف الطائرات وهو ما اتخذت الجمعية العامة حياله موقفاً خاصاً .

- تشجيع الخدمات الاختيارية والتي تعمل هيئات السلام الدولية على تحقيقها.

- تدعيم الاهداف المتشابهة للتقدم الاقتصادى والرقابة الشعبية.

- الحاجة الى اتفاق دولى بشأن حدود المياه الاقليمية.

- تنظيم استخدام الطاقة النووية فى الميادين المختلفة، واستكشاف واستخدام الفضاء الخارجى، وتطوير مصادر المحيطات والبحار، وحماية المجالات المحيطة، واستخدام مركبات الفضاء وتطوير وسائل المواصلات الحديثة.

كما اشار ايضا الى الخطاب سالف الذكر فى معرض الحديث عن التأييد الأمريكى للمنظمة فذكر انه طالب الكونجرس الأمريكى بتخصيص مبالغ معبده للتوسع فى المراكز الادارية لمنظمة الامم المتحدة بنيويورك، كما قدم لمجلس الشيوخ الأمريكى اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

٢ - وفى عام ١٩٧١ كانت الصورة أوضح على النحو التالى:

المحافظة على السلام:

أشار نيكسون الى أن الهدف الأكبر من انشاء الامم المتحدة هو حفظ السلام.

ومع التسليم بأن هناك حدوداً لامكانيات الأمم المتحدة وما يمكن أن يتوقع منها، الا أنه يوجد كذلك نطاق معين يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً فيه بحيث يحق للجميع أن يتوقعونه. ولعل عمليات حفظ السلام التى تهم جميع دول العالم من أهم هذه الأدوار التى يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة. الا أن ذلك كله يتوقف على مدى تعاون الدول الكبرى، وهو التعاون الذى لم يستمر كما ينبغى بينهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأن أفضل ما يمكن أن يتم الآن كخطوة هامة على الطريق هو أن يعترف كل من الاتحاد السوفيتى

وأمریکا بوجود هدف ومصلحة مشتركة فى تقوية امكانيات الأمم المتحدة فى عملية حفظ السلام. ولقد كانت نتيجة عدم سداد بعض الدول لأنصبتهم فى عمليات حفظ السلام أن أصبحت الأمم المتحدة تواجه عجزا كبيرا فى ميزانيتها.

ودعا نيكسون الى مواصلة بذل الجهود من أجل الوصول الى اتفاق على أسس متينة يعتمد عليها فى ميدان عمليات حفظ السلام. وأن من الأمور الهامة التى تعتقد الولايات المتحدة أن نجاح هذه العمليات يتوقف عليها هو مدى السلطة التى تخول للسكرتير العام لتفسير هذه العمليات بعد أن يقرها مجلس الأمن؟ اذ تعتقد الولايات المتحدة أنه يجب أن يمنح السكرتير العام صلاحيات كافية لإدارة دفة الأمور فيما يتعلق بتنفيذ تلك العمليات. وبالرغم من صعوبة المشاكل التى تعترض سبيل التوصل الى اتفاق فى هذا الصدد فإن المناقشات لم تزل دائرة حول هذا الموضوع داخل الأمم المتحدة.

الجهود الدولية لتحسين البيئة الانسانية:

دعا نيكسون لتدعيم الجهود الدولية المبذولة فى سبيل التغلب على مشكلة تلوث الجو ومياه البحار والمحيطات نتيجة للنشاط الصناعى والنقل البحرى الذى تسبب فى اتلاف جانب منخ من الثروة السمكية، بالإضافة الى الاضرار بالصحة العامة للانسان وكذلك الاضرار بالانتاج الزراعى. وذكر ان المؤتمر الدولى الذى سيعقد عام ١٩٧٣ تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشاكل تلوث البيئة يعد خطوة تاريخية يتبلور فيها التضامن الدولى من أجل العمل على رفاهية ونفع البشرية. وبالرغم من الصعوبات التى سوف يواجهها المؤتمر نتيجة لتعقد المشاكل التى سيقوم بحلها الا أن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها من أجل انجازه.

مشاكل الاتجار السكانى:

اشار نيكسون الى أن من بين أخطر العوامل التى تهدد رفاهية العالم هو الزيادة السكانية الهائلة. فبعد أن كان تعداد سكان العالم ١.٦ مليار نسمة فى

أوائل القرن الحالى، اذ به يرتفع الى حوالى ٣ر٧ مليار نسمة حاليا، ومن المتوقع طبقا لمعدلات الزيادة الجارية أن يرتفع هذا العدد الى ٧ر٥ مليار نسمة فى أواخر هذا القرن. وهذه الزيادة تهدد الجهود المبذولة حاليا خاصة فى الدول الفقيرة التى تحاول النهوض باقتصادياتها لرفع مستوى معيشتها. اذ ان هذه الزيادة تكاد تبعد نتيجه تلك الجهود، بل وفى بعض الأحيان أصبحت تلك الجهود لا يلمس لها أثر حيث تتوارى معدلات النمو الاقتصادى وراء معدلات النمو السكانى. وأكد اهتمام الولايات المتحدة بهذه المشكلة واستعدادها لمعاونة الدول النامية التى ترغب فى مساعدتها على الحد من النسل. هذا وقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها للمساهمة بمبلغ ١٢ر٥ مليون دولار لتمويل جهود الأمم المتحدة المبذولة فى هذا الشأن.

مشكلة تمثيل الصين الشعبية بالأمم المتحدة:

وبالنسبة لهذا الموضوع السياسى الهام، فان الولايات المتحدة، كما عبر عن رأيها وزير الخارجية روجرز أمام الكونجرس، يهملها أن تتضمن الصين الشعبية للأمم المتحدة، ففى خلال عامى ١٩٦٩، ١٩٧٠، نوقشت مسألة الصين فى الأمم المتحدة، وكانت البانيا قد تقدمت بمشروع ينص على أن تشغل الصين الشعبية المقعد المخصص للصين فى حين يجب طرد الصين الوطنية. وقد حاز المشروع المقدم فى عام ١٩٧٠ بالأغلبية البسيطة (٥١ ضد ٤٩ مع امتناع ٢٥). الا أنه لم يقر نظرا لاثارة الولايات المتحدة النص الذى يقضى بوجوب الحصول على أغلبية الثلثين فيما يتعلق بالمسائل الهامة. وان الولايات المتحدة ستوالى الاتصال بحلفائها لمناقشة هذا الموضوع استعدادا لما قد يثار فى دورة الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧١. وعلى أى الأحوال، فان الولايات المتحدة مصرة كل الاصرار على معارضة طرد الصين الوطنية وحرمانها من عضوية الأمم المتحدة.

وكذلك من الموضوعات الهامة التى تتعلق بالتمثيل فى الأمم المتحدة مشكلة تمثيل الدول الممعة فى الصغر (الميكرو). وبناء على اقتراح من

الولايات المتحدة فقد تألفت لجنة من الخبراء في الأمم المتحدة لدراسة هذه المشكلة واقتراح الحلول التي تضمن سلامة العمل في الأمم المتحدة.

خامسا : تأمين المصالح الامريكية:

يستعيد نيكسون ما جاء بتقريره فى العام الماضى عن السياسة الاستراتيجية الجديدة للسبعينات فى ضوء ما جد من حقائق تأرجح ميزان القوات الاستراتيجية لمصالح السوفييت مع اواخر الستينات بحيث قاربت، بل فاقت القوات الامريكية، وتجاوزت الحد اللازم للردع على كل حال.

ثم يركز على ما يسميه طليعة القوات التى اختار السوفيت تطويرها واستخدامها ومن بينها نظم:

- صواريخ SS - 9 I C B M ذات الرؤوس الكبيرة المتعددة التى يمكن تطويرها وتوزيعها بكميات تكفى لضربة اولى ضد قواتنا الارضية الرادعة.

- صواريخ مينتمان SS - II

وينوه لما لوحظ من حد السوفيت من انتشار قواعد اطلاق الصواريخ الأرضية، ويحتفظ بحق الولايات المتحدة فى التجارب مع ما سيتكشف من تفسير: تخفيفا او اعادة تخطيط.

١ - نظرية الكفاية الاستراتيجية :

تسير الولايات المتحدة على سياسة الاحتفاظ بكفاية استراتيجية، بمعناها العسكرى الضيق: قوة كافية للاحاق قدر من الازعاج للمعدى تكفى لردعه عن الهجوم.

وبمعناها السياسى الأوسع: الاحتفاظ بقوات مناسبة تحول دون الاستزاز.

ويحدد نيكسون الهدف، كما تعكسه الخطط الاستراتيجية ومقترحات الحد من السلاح الاستراتيجى، بأنه تحقيق التوازن، وبالتالي تقليل احتمال الحرب النووية.

ويكرر الإشارة الى فكرة المرونة وتعدد امكانيات الرد بما يتناسب مع طبيعة ومستوى الاستفزاز دون اللجوء بالضرورة الى الدمار الشامل.

ثم يستعرض انواع القوات الاستراتيجية الثلاث التى لدى الولايات المتحدة - من الصواريخ الأرضية عابرة القارات - القاذفات - الغواصات حاملة الصواريخ، منوها بقدرة كل منها على إحداث درجة عالية من الدمار.

ويعود فيردد ما جاء بتقرير العام الماضى عن الالتزام بإبقاء القوات الإستراتيجية القائمة مع تغيرات طفيفة نسبياً، وذلك على اساس :

- ان أية تخفيضات حادة لن تسمح بتحقيق معيار الكفاية فى ضوء استمرار نمو القوات السوفيتية ، كما أن إجراءاتها من جانب واحد سيذهب بالحوافز السوفيتية لاتفاق للحد من الأسلحة الإستراتيجية ، فضلاً عن إثارة قلق الخلفاء وخاصة فى الأطلنطى .

- كما أن أية زيادات كبيرة ، دون مبرر، قد تؤدى الى سوء فهم السوفييت لنوايانا وقد تسوقهم الى خطط استراتيجية جديدة ، وبالتالي أضعاف احتمالات التوصل لاتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية .

٢ - وينتقل نيكسون بعد ذلك الى ماسبق ان قرره فى تقرير العام الماضى من الاحتفاظ بما يسميه *general purpose forces*

التي يرى تزايد اهميتها مع بداية العصر النووى ، والتي يمكن ان تلعب دورها فى ردع الهجمات دون مستوى الحرب الذرية الشاملة ، والتي تهدد

مصالح الولايات المتحدة او حلفائها في اوربا وآسيا ، ويجرى تكوين تلك القوات فى ضوء :

- مالى السوفيت والصين من قوات كبيرة يمكن تعزيزها بسرعة ، وبالتالى يتعين ان تعتمد قدرتنا على:

* قوات يعتد بها غير الاطنطى .

* نوافر تعزيزات فعالة .

- ان الرد على عدوان تقليدى لاينبغى ان يقيد بالأسلحة الاستراتيجية وحدها ولا أن يلتزم بالمدى أو الدرجة التى اخثارها العدو .

- مقتضى نظرية نيكسون هو الاعتماد على القوات الوطنية للحلفاء اساساً فى مواجهة التهديد مع تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية .

- تطوير وتوزيع القوات الى اقصى مدى ممكن على اساس استراتيجية مشتركة مع الحلفاء مع المشاركة فى عبء الدفاع .

ثم يعود فيكرر ما انتهى اليه مراجعة قوات الولايات المتحدة والحلفاء من حقائق :

- وجوب عدم خفض أى منها .

- ما تتطلبه الاستراتيجية الاساسية للحلف من اقصى المرونة لمواجهة هجوم محتمل على كافة مستوياته .

- ان الردع الواقعى لهجوم تقليدى يتطلب امكانيات دفاعية متقدمه يعتد بها .

- لمواجهة التحسينات المستمرة فى قوات حلف وارسو يتعين اجراء تحسينات نوعية جوهرية من قبل كل الحلفاء .

مساعادات الأمن:

ذكر نيكسون انه سيقدم للكونجرس مشروعا لخطة جديدة لمعونة الامن الدولى، فى ضوء نظرية نيكسون:

- تفصل بوضوح مساعدات الامن عن الاشكال الاخرى للمساعدات .

- وتوحد كافة اساليب الامن فى خطة متماسكة بحيث يمكن تنسيقها وتقوية توجيهها السياسى .

- وتؤكد اعتماد الدول الحليفة على نفسها، مع تشجيعها ومنحها المعونة الفنية اللازمة لتمكينها من تحديد احتياجاتها واتخاذ القرارات العسيرة .

٣ - تحديد الاسلحة :

كرر نيكسون ما جاء بتقريره الذى قدمه للكونجرس فى ٢٦ فبراير ١٩٧٠ بشأن تحديد الاسلحة من خلال المفاوضات على نحو يكفل قدرا من الأمن مما يحققه السلاح وحده .

وأشار الى تصديق الولايات المتحدة فى العام الماضى على اتفاقية حظر التجارب النووية، وتوقيع او تصديق أكثر من مائة دولة عليها، والمفاوضات الدائرة بشأن اجراءات التحقق من تنفيذها، ودعا كل الدول للالتزام بمبادئها للحد من حوافز دول اخرى لاقتناء اسلحة نووية . كما اشار الى معاهدة حظر الاسلحة النووية فى الفضاء الخارجى ومعاهدة حظر اسلحة الدمار الشامل فى قاع البحار . واستعرض جهود حكومته للحد من تهديد الحرب البيولوجية والكيميائية فى مجلس الشيوخ الأمريكى . وفى مؤتمر لجنة نزع السلاح بجنيف .

محادثات تحديد الأسلحة الإستراتيجية (salt)

ثمة لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن القومى عهد اليها لدراسة انظمة التسليح المختلفة وأثار التحديد المزمع على الخطط العسكرية الحالية والمستقبلية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبالتالي الموقف الإستراتيجى الناجم عن تحديد اسلحة بعينها . وقد نوه نيكسون باهمية التفتيش باعتبار ان الثقة فى احترام الالتزامات هى مسألة أساسية لاتفاق للرقابة على السلاح .

ثم يعرض ما يشكله اختلاف تكوين ومستوى القوات الاستراتيجية للجانبين من صعوبات لتحقيق موازنة بينهما :

- فبينما استكملت قواعد الصواريخ الهجومية عام ١٩٦٧ استمر السوفيت فى اعداد نماذج مختلفة للصواريخ عابرة القارات والغواصات النووية حاملة الصواريخ بالإضافة الى الصاروخ الضخم ss-9 الذى ليس له مثيل لدى الولايات المتحدة ، والذى يمكن ان يهدد قوات الصواريخ القارية الأمريكية اذا وزعت باعداد كافية وزودت برعوس متعددة mirv والعكس صحيح أى ان mirv الأمريكية لا تجمع ما سبق بالقدر الكافى كما وكيفما بحيث تشكل تهديداً للسوفيت .

- وبينما توجد طائرات نكتيكية أمريكية فى أراضى الحلفاء وفوق حاملات الطائرات فإن السوفيت لديهم قوات كبيرة من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى .

- وقد وزع السوفيت قواعد الصواريخ المضادة حول موسكو بينما اعتمد الأمريكان فى توزيعها على مبادئ استراتيجية ونظم صواريخ مختلفة .

- وإهم ما حققته المحادثات التمهيدية بوجه عام هو فهم كل طرف لتفكير الآخر، ثم انتقلت لمناقشة اجراءات محدده مثل الاقتراح الامريكى بالتحديد النوعى والعندى للنظم الاستراتيجية الهجومية والدفاعية. بما فيها الرؤوس المتعددة، واقتراح آخر بديل يتناول خفض القوات الهجومية لتحقيق التوازن حتى مع التحسين النوعى .

ويصف نيكسون المقترحات السوفيتية بأنها عامة ومغايرة للامريكية من عدة نواح أهمها تعريف الأسلحة الاستراتيجية، وبأنها فى معظمها ينقصها التحديد والتفصيل .

ثم يلخص فى عدة نقاط:

- تعريف الاسلحة الاستراتيجية .

- عدم الاكتفاء بتحديد نظام الصواريخ المضادة وشمول التحديد للأسلحة الهجومية والدفاعية.

- سبل التحقق من تنفيذ الاتفاق (التفتيش).

ويخلص من ذلك كله الى ضرورة اقرار مبدئين:

- اختلال التوازن الاستراتيجي في حالة الحد من الاسلحة الدفاعية دون الهجومية او العكس.

- المواءمة بين سير المحادثات، وبين ماقد يتخذ من اجراءات تتعارض مع ماتهتد الىه.

٤ - وأخيرا يتناول مسألة خفض القوات في اوربوا:

فيذكر بدعوته في العام الماضي الى دراسة تعنى بالخفض المتبادل في اوربوا تستهدف أساسا:

- تحقيق توازن عسكري أكثر استقرارا بقوات ونفقات أقل.

- مع تعزيز القدرات الدفاعية بحيث تضعف من حوافز الهجوم.

ويعرض للدراسات التفصيلية المقارنة التي شملت: القوى البشرية، الاسلحة التقليدية، الاسلحة الذرية التكتيكية، الطائرات والتي تناولت:

- تقييم الوضع الحالي للقوات من كل فئة.

- امكانيات التحقق من هذا الخفض.

- المعايير اللازمة لضبط ما قد يطرأ من زيادة في القوة البشرية أو المعدات للقوات التي يجري تخفيضها. وانتهت هذه الدراسة إلى طريقتين للخفض:

- تطبيق الخفض بمعيار موحد على الطرفين.

- خفض مقدار متفاوت في الفئات المختلفة بحيث ينتهي بخفض متناسب في مجموعه على الجانبين.

٥ - ويتوافق اعلان نيكسون وروجرز للسياسة الخارجية الامريكية مع الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي. وقد تضمن خطاب سكرتيره الأول برجنييف النقاط التالية:

- تسوية سياسية في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، والاستخدام الكامل للامم المتحدة في ردع العدوان مع استعداد موسكو لابرام المعاهدات (الثنائية والاقليمية) اللازمة لتحقيق ذلك.

- الاعتراف النهائي بالحدود الدولية لاروبا بعد الحرب والدعوة لمؤتمر أوروبي للامن الجماعي في القاره، وتأكيد استعداد دول حلف وارسو للاتفاق على حل الحلف بالتبادل مع حلف الاطلنطي او التخلي عن تنظيماته العسكرية كخطوة أولى.

- ابرام معاهدة حظر الاسلحة النووية والكيميائية والبيكتريولوجية والعمل نحو حظر التجارب النووية تحت الارض وانشاء مناطق خالية، مع تأكيد موقف السوفيت من نزع السلاح الذري لكل الدول الحائزه له.

- تعزيز الجهود لوقف التسلح مع الدعوة لمؤتمر عالمي لنزع السلاح، وازالة القواعد الاجنبية وتخفيض القوات المسلحة في المناطق الخطره وخاصة وسط أوروبا.

- الدعوة لاتخاذ التدابير لخفض احتمالات اندلاع الحرب دون قصد، او افتعال اشتباكات مسلحة عمدا مع استعداد الاتحاد السوفيتي لبحث الاتفاق على خفض الانفاق العسكري وخاصة بواسطة القوى الكبرى.

- تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن انتهاء النظم الاستعمارية وادانة التفرقة العنصرية ومظاهرها.

- استعداد السوفيت لتوسيع تعاونه مع الدول الراغبة في ذلك في جميع المجالات:

- * عدم تلويث الفضاء الجوى .
- * تنمية الطاقة والثروة الطبيعية .
- * تنمية النقل والمواصلات .
- * استئصال الامراض الخطره والمتفشية .
- * اكتشاف واستغلال الفضاء والمحيطات .

فمن الناحية النظرية البحثه تكاد سياسة القوتين تلتقيان في خطوطهما العريضة .

ومن الناحية الاخرى يلاحظ ضعف نغمة الهجوم او غيابها من كل جانب على الآخر، تركيزا على ما يمكن اعتباره مجالات التفاهم او الاتفاق .
وهى من وجهة النظر الامريكية:

- مسألة برلين .

- محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

- مشكلة الشرق الاوسط .

بينما تركز وجهة النظر السوفيتية على :

- مؤتمر الأمن الاوروبى .

- الاعتراف بحدود أوروبا الدولية بعد الحرب .

- وقف سباق التسلح وحظر الأسلحة النووية والكيميا ئية .

وأخيراً يلاحظ أن ما ذكره نيكسون عن الموقف السوفيتي من افتقار
للمفردات التفصيلية قد تم تداركه في خطاب برجنيف الذي تقدم فيه بعدد
من المفردات المباشرة.

سادساً : مجلس الأمن القومي الأمريكي :

يحسن عرض تطور تفكير الإدارة الأمريكية في هذا الصدد في عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١ لأن هذا المجلس هو أبرز أدوات الإدارة في تأمين المصالح الأمريكية.

١ - أشار الرئيس نيكسون في رسالته للكونجرس حول «حالة العالم» إلى أنه قرر إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي بحيث يمثل الجهاز الرئيسي الذي يقوم رئيس الجمهورية من خلاله ببحث مسائل السياسة الخارجية. ويضم المجلس رئيس الجمهورية ونائبه ووزيرى الخارجية والدفاع ومدير مكتب استعدادات الطوارئ. ويساعد المجلس تنظيم يضم فريقاً من المعاونين والمستشارين يوفران كافة البدائل.

- وقد ركز الرئيس نيكسون على الدور الهام الذى يضطلع به المجلس فى توفير امكانيات مواجهة تحديات السبعينيات. وان الأمر يستلزم تحقيق عدة شروط تمكن المجلس من القيام بمسؤولياته فى هذا الصدد وتمثل فى:

(أ) المعالجة الخلاقة Creative للسياسة الخارجية :

بمعنى عدم الاكتفاء بردود الفعل ازاء الطوارئ المفاجئة والعمل على صياغة تصور جديد وموضوعي لعالم يسوده السلام ووضع سياسات جديدة لهذا الغرض. وأشار نيكسون الى أنه وجه المجلس

للعمل على توضيح الصورة بالنسبة للمستقبل عن الاعوام الثلاثة الى الخمسة التالية عند بحث الموقف ازاء اية مشكلة دولية. وعلى هذا الاساس فان المجلس يهتم فى المقام الاول بالاهداف البعيدة المدى ثم ينتقل بعد ذلك الى بحث المسائل العملية المحددة.. واستشهد فى هذا الصدد بما حدث عند بحث المجلس للاستراتيجية الامريكية اذ بدأ بدراسة وتحديد اساس نظرى للوضع الاستراتيجى الامريكى بصفة عامة ثم انتقل الى بحث برامج الاسلحة المحددة والسياسة المحددة التى تتبع فى محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية على سبيل المثال.

(ب) التخطيط المنظم Systematic Planning :

يجب الا تكون السياسة الخارجية الامريكية مجرد قرارات تكتيكية مجزأة تتخذ نتيجة لضغط الاحداث ويلبغى وضع نظام لبحث المشاكل قبل تأزمها واثار نيكسون فى هذه الصدد الى ان مجلس الامن القومى عقد ٣٧ اجتماعا فى عام ١٩٦٩ وبحث اكثر من عشر مشاكل تتعلق بالامن القومى وكان كل اجتماع للمجلس يعقب اجتماعات تمهيدية بين الجهات المختصة فى الادارة

وأوضح نيكسون الطريقة التى تتم بها عملية بحث واتخاذ القرارات فأشار الى انه يعهد الى مجموعة معينة تضم مسئولين فى اكثر من وزارة يرأسهم احد مساعدى وزير الخارجية - ببحث موضوع معين بحثا عميقا وافيا ووضع الوان الاختيار وتحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدة. ويعرض تقرير هذه المجموعة على مجموعة اخرى تضم مسئولين على مستوى أعلى يرأسهم مساعد رئيس الجمهورية لشلون الامن القومى لمراجعته والتحقق من أن البدائل والآراء الواردة فى التقرير تتسم بالشمول وعدم التحيز. ثم يقدم التقرير بعد تعديله او الموافقة عليه الى مجلس الامن القومى. وعلى هذا النحو اشار نيكسون الى ان المسائل الرئيسية المتعلقة

بالسياسة الدفاعية يجرى بحثها بطريقة منظمة على يد لجنة مراجعة برامج الدفاع الملحقة بمجلس الامن القومى . وهذه اللجنة تضم اعضاء على مستوى وكيل وزارة وتقوم ببحث المسائل الهامة المتعلقة بالدفاع والتي تمس أموراً لها صفة استراتيجية او سياسية او دبلوماسية او اقتصادية وفق اولويات قومية شاملة . كذلك تقوم الادارة الامريكية من خلال مجموعات اخرى تضم مسئولين من مختلف الوزارات بدراسة وبحث البرامج والمسائل الاخرى التي تعرض على مجلس الامن .

(ج) توفير الحقائق اللازمة :

تستلزم المناقشات الواعية والقرارات الحكيمة داخل المجلس توفر اكبر قدر من المعلومات الموثوق فيها . وكثيرا ما نشأت منازعات وخلافات داخل الحكومة كان منشؤها القصور فى معرفة او تفهم الحقائق . وعلى ذلك فإن من المهام الرئيسية والضرورية لتنظيم مجلس الأمن القومى جمع كافة الاجهزة الحكومية المختصة بالشئون الخارجية بحيث تشترك جميعها فى عملية الحصول على المعلومات وتقديمها لرئيس الجمهورية والمجلس .

وأشار نيكسون الى ان المجموعات الملحقة بالمجلس والتي تضم مسئولين من مختلف الوزارات تقوم بهذه المهمة غير ان هناك مجموعات اخرى تقوم بمهام حول موضوعات معينة ومن هذه المجموعات:

- لجنة التحقيق : وقد انشئت لجمع المعلومات الضرورية المتعلقة بعدد من المسائل الهامة الخاصة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية مثل القدرات الاستراتيجية السوفيتية وقدرات الولايات المتحدة على التحقق من تنفيذ اية اتفاقيات فى هذا الشأن . ويتركز عمل هذه اللجنة على ذلك فى توفير المعلومات التي يمكن ان تستند اليها

المنافشات. وقد ساهمت اللجنة فى ازالة كثير من الخلافات الكثيرة فى الرأى حول السياسة الواجب اتباعها. و اشار نيكسون الى ان اللجنة قامت بجهد كبير ورئيسى فى الاعداد الدقيق والواقى لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى .

- مجموعة الدراسات الخاصة بفيتنام وتقوم بجمع وتقديم أوفى وأحدث المعلومات للمستويات العليا فى الحكومة حول الاتجاهات والاضاع الفانمة فى اقاليم الريف الفيننامية. وتقوم هذه المجموعة بدور هام وحيوى فى تمكين الادارة من فهم العوامل التى تندخل فى تحديد مصير سياسة الفتنة المتبعة.

(د) توفير البدائل :

وقد اشار نيكسون فى هذا الصدد الى أنه لا يعتقد ان واجب رئيس الجمهورية يقتصر على النصديق على ما اتفقت عليه الوزارات والاجهزة المختلفة وانه يتولى بحكم الدستور الأمريكى مسئولية اتخاذ القرارات واصدار الاحكام التى تشكل السياسة الخارجية .

وقد استهدف تشكيل مجلس الامن القومى فى صورته الجديدة ضمان وصول ألوان الاختيار المتوفره الى القمة بما يضمن لكافة الأجهزة كل على حده سماع صوتها لدى رئيس الجمهورية وبحيث ماتراه من حلول قد لاتوافق عليها غيرها من الأجهزة . وبالتالي فان المجلس يقوم بإحاطة كافة الجهات المسئولة والمعنية بالقرار الذى اتخذ حول امر من الأمور .

(هـ) التخطيط الخاص بالازمات :

ينبغى توفر الاستعداد فى حالة حدوث ازمات بمعنى ضرورة توقع والتكهن بالازمات المحتمله واذا تعذر منع حدوثها فينبغى التخطيط لمواجهةها وفى هذا الصدد يجب ربط كافة العناصر اللازمة لمواجهة الازمات العسكرية منها والسياسية . و اشار

نيكسون الى انه قد انشئت لهذا الغرض داخل تنظيم مجلس الامن،
القومي لجنة عليا خاصة تعرف بمجموعة واشنجتون الخاصة
للعمل

Washington Special Action Group

وتقوم بوضع مشروع خطط الطوارئ، للالزامات المحتملة وربط
المتطلبات العسكرية والسياسية لاي عمل لمواجهة. كذلك تقوم
برسم مسؤوليات الوزارات المختلفة في مثل هذا العمل بكل تفصيل
ووفق جدول زمني يتفق عليه سلفا. ونظرا لأن احدا لا يمكن ان
يتكهن سلفا بتوقيت وتطور ازمة معينة محتمل حدوثها فان هذه
المجموعة تساعد في ضمان طرح الاسئلة الصحيحة واثارة النقاط
الهامة والحساسه مسبقا وكذا بحث كافة المضاعفات التي تنطوي
عليها ردود الفعل المختلفة.

(و) تنفيذ السياسة :

يجب توفر القدرة على التنفيذ الفعال ذلك ان التخطيط السليم
الواعي لا يجدى شيئا اذا كان هناك قصور في التنفيذ ولتحقيق
ذلك اشار نيكسون الى ان التنفيذ يوكل الى لجنة مشتركة من
الوزارات المعنية تكون على مستوى وكيل وزارة ويرأسها وكيل
الخارجية.

- و اشار نيكسون الى ان تنظيم مجلس الامن القومي قد استهدف
على هذا النحو معالجة المشاكل الحيوية وتوضيح الاهداف
الرئيسية وبحث كافة البدائل والتخطيط لقرارات سليمة، وانه مع
ذلك لا يوجد قالب معين للتنظيم الواجب لجهاز وضع السياسة
وان القرارات التي تتخذها الادارة الحالية سوف يحكم على
صلاحيتها على أساس نتائجها وليس على اساس تنظيم الجهاز
الذي وضعها.

٢ - فصل الرئيس نيكسون فى رسالته الى الكونجرس اسلوب عمل مجلس الامن القومى وطريقة تشكيله واللجان الفرعية الملحقة به وقد استهدف من ذلك ارساء هذا التنظيم فى صورة محددة وايجاد دور واضح له فى وضع السياسة الخارجية بما يتفادى الغموض الذى كان يحيط بوضع المجلس منذ انشائه فى عام ١٩٤٧ على يد الرئيس ترومان ودوره الذى تضاعف مع بعض رؤساء الجمهورية مثل كيندى وتزايد مع غيرهم مثل جونسون .

- واذا كان هذا التنظيم لمجلس الامن القومى قد اكد دوره الاساسى فى اتخاذ القرارات الهامة فانه قد ابرز فى نفس الوقت أهمية دور اللجان الملحقة به والتي تنظم امداده بالمعلومات والتقارير والبدائل وهى العملية التى يشرف عليها فى النهاية مستشار الرئيس للامن القومى هنرى كيسنجر . ورغم ما أكدته نيكسون فى رسالته من وجوب امداده بكافة ألوان الاختيار ومختلف وجهات النظر التى تراها الوزارات المعنية عن طريق وكلائها المشتركين فى هذه اللجان فان طريقة عرض هذه الآراء والبدائل على الرئيس الأمريكى يمكن ان تتم بصورة ترجع احداها بما يتفق ووجهة نظر الجهاز القائم بعرض الموضوع وهنرى كيسنجر بالذات .

- ان استقرار دور مجلس الأمن القومى على هذه الصورة يجعل منه الهيئة العليا الرئيسية فى مجال الشؤون الخارجية بما يعلو على دور التشكيل التقليدى الوزارى للإدارة الأمريكية هذا علاوة على ان اشتراك كل من مديرى المخابرات المركزية والمباحث العامة ورئيس الأركان المشتركة للجيش الأمريكى فى معظم اجتماعاته بعكس الدور الخطير والهام للمجلس فى هذا الشأن .

٣ - وفى عام ١٩٧١ كانت الإدارة الأمريكية أكثر تحديدا وتفصيلا بشأن دور مجلس الامن القومى الأمريكى واسلوب العمل به وأهمية تواجد مجموعات ذات اختصاصات معينة واعطى اهتماما خاصا لبلدان الهند الصينية لما لذلك من تأثير على مسار المجتمع الأمريكى نفسه، كما اهتم بالتصور

الخاص باستراتيجية حلف الاطلنطي وبالرقابة على التسلح وبالسلام في الشرق الاوسط وهي ارهاصات تركت أثرها على تفكير وتحرك الادارة الأمريكية بعد نيكسون.

- يؤكد نيكسون في رسالته للكونجرس بأن مجلس الأمن القومي - nation al security council قد أصبح بعد إعادة تنظيمه الجهاز الرئيسي فيما يتعلق بشئون السياسة الخارجية الأمريكية . وهو يضم الى جانب الرئيس كلا من نائبه ، ووزيرى الخارجية والدفاع، ومدير مكتب شئون الطوارئ، emergency preparedness مع آخرين يستدعيهم الرئيس حسبما يقتضيه الحال.

- ويرر نيكسون الأهمية الخاصة التى علقها على هذا المجلس بقوله إن أجهزة الشئون الخارجية الأمريكية كانت فى الماضى أقرب الى الوقوع أسيرة لتطور الأحداث بدلاً من توجيهها، وكانت الاعبارات التكتيكية التى نباشر يوماً بيوم هى العنصر الغالب فى رسم خطوات الدبلوماسية الأمريكية أما مجلس الأمن القومى فإنه يتيح التركيز على الأهداف بعيدة المدى مع تطوير السياسة الأمريكية فى اطار هذه الأهداف.

- وأضاف بأن المجلس هو المكان الذى تجرى فيه آخر مراحل تصفية الدراسات التى أعدت على مستويات أقل، وأن ذلك يجعل المنافشات داخله ذات أفق أكثر شمولاً بحيث يمكن القول بأن القرار السياسى لا يصدر الا بعد نمحيص الموضوع المطروح من مختلف جوانبه.

أسلوب العمل :

- تلتزم كل وزارة أو هيئة أمريكية معينة بموضوع يعالجه مجلس الأمن القومى بأن تقدم اليه المعلومات المتوفرة لديها مقرونة بالتحليل المناسب مع ابراز ما يؤيد وجهة نظرها فى الموضوع. وأضاف نيكسون الى هذا الأساس جملة من المبادئ يسترشد بها مجلس الأمن القومى فى عمله، من أهمها :

(١) ان التحليل يجب ان يستند الى قاعدة من الحقائق.

(ب) انه لا يمكن وضع سياسة متماسكة بدون اطار من المفاهيم يحدده الهدف والاتجاهات بعيدة المدى. وعليه فمعاملة الوقائع المختلفة يجب أن تتم في هذا الاطار.

(ج) أنه ينبغي التحرز من الوقوع تحت تأثير ما وصفه نيكسون «بالتوفيقات البيروقراطية»، والتي تمثل آراء تهدف قبل كل شيء الى الملاءمة بين المصالح المتعارضة داخل الحكومة. وأن الضمان دون تحقق ذلك يتمثل في عرض الاحتمالات البديلة مع مزايا كل منها ونقائصه وتكاليفه وعواقبه.

- وكما تقدم القول، فإن الدراسات والتوصيات قبل عرضها على مجلس الأمن القومى، يتم اعدادها على مستويات أقل تعرف باسم المجموعات الخاصة المعاونة للمجلس. وهى تتبع نظاما معقدا، الا أنه يمكننا بمراجعة ما ذكره نيكسون فى هذا الصدد، أن نقسمها الى فرعين رئيسيين: أولهما ذات الاختصاص العام والأخرى ذات الاختصاص النوعى.

- والمجموعات ذات الاختصاص العام هي:

(١) اللجان الوزارية (INTERDEART GROUPS): ويرأس كلا منها أحد وكلاء الخارجية. ASSISTANT SECRETARY OF STATE

وهى أساس النظام فى عملية التحليل. وتشكل هذه اللجان على أسس جغرافية أو وظيفية ويدخل فى عضويتها ممثلون عن كافة الهيئات المختصة. وتقوم هذه اللجان بالدراسات الأساسية وتعرض جملة الاختيارات GHORGES وفى حالات معينة، فإن مجموعات خاصة (ad hoc) تنبثق عن اللجنة الوزارية لى تعالج موضوعاً محددا بذاته.

(ب) هيئة المتابعة العليا (SENIOR REVIEW GROUP)

وهى على مستوى أعلى اذ تضم نواب الوزراء UNDER SECRETARIES ومهمتها توجيه ومراجعة الدراسات المعدة بواسطة

اللجان الوزارية ومجموعات العمل الخاصة، بغرض التأكد من أن هذه الدراسات تعكس الحقائق والقضايا والحجج وجمله الاختيارات، قبل أن تصل إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

ومما يسمح لهذه الهيئة بأن تلعب دورها بنجاح قدرتها على الرؤية في أفق أرحب، وذلك ناشئ عن كون اختصاص نائب الوزير يتخطى المناطق الجغرافية أو الوظيفية المحددة بالاضافة الى أن لديه تقديرا أوفى لامكانيات وزارته بحيث يسعه التأكد من كافة الحجج والبدائل ALTERNEATVES قد نوقشت.

(ج) ولنفس الهيئة المتقدمة وظيفة أخرى، إذ تتولى تحت رئاسة نائب وزير الخارجية مهمة الربط - بواسطة المتابعة والتنسيق - بين وضع السياسة وتنفيذها من خلال أوجه النشاط الحكومي المختلفة. وهي ترفع إلى الرئيس توصيات بشأن الخطوات التنفيذية البديلة ALTERNATIVE OPERATIONAL STEPS. التي تناسب القرارات السياسية الرئيسية.

(د) هيئة واشنطن للعمليات الخاصة WASH. SPECIAL (ACTONS GROUP: وهي على مستوى نواب الوزراء، وتبحث مجموعة الاختيارات المتاحة OPTION لتنفيذ القرارات في فترة الأزمات. وقد قامت هذه الهيئة خلال عام ١٩٧٠ بمواجهة أزمات كمبوديا والشرق الأوسط والأردن (خلال شهر سبتمبر) وفي كل حالة منها مهدت السبيل لصدور القرارات التي وصفها نيكسون بالحكمة لما أدت إليه من منع هذه الأزمات من الانتشار وتهديد المصالح الأمريكية والسلام العالمي.

- أما المجموعات ذات الاختصاص النوعي فهي:

(أ) مجموعة العمل الخاصة بدراسات فيتنام

(VIETNAM SPECIAL STUDIES WORKING GROUP

وهي مجموعة متخصصة مهمتها تجميع وتحليل البيانات الواقعية المتعلقة بفيتنام كما تجري الدراسات الاقتصادية وغيرها من العناصر

التي تؤثر على سياسة الفتنة. وتقوم أيضا بأبحاث تسترشد بها الحكومة الأمريكية في محاولاتها التفاوضية، مثل مدى تأثير أمن القوات الأمريكية بالافتراضات البديلة لوقف إطلاق النار.

(ب) هيئة المراجعة THE VERIFICATION PANEL

وهي مجموعة على مستوى نواب الوزراء مهمتها اجراء التحليل الفني والمبدئي توصلا الى الاختيارات والافتراضات المتعلقة للحد من الأسلحة الاستراتيجية وتلخض المتبادل والمتوازن للقوات في أوروبا وغيرها من المسائل الرئيسية المتعلقة بالرقابة على التسليح.

(ج) لجنة متابعة برامج الدفاع

DEFENCE PROGRAM REVIEW COMMITTEE

وهي كسابقتها على مستوى نواب الوزراء، وتتولى بحث المسائل الرئيسية في السياسة الدفاعية وبصفة خاصة الحاجة للاعتمادات المالية. ويقوم بتقدير الآثار الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المترتبة على تنفيذ البرامج الدفاعية.

في التطبيق:

- بالنسبة للهند الصينية: ذكر نيكسون ان اقتراحه في اكتوبر ١٩٧٠ لوقف إطلاق النار في الهند الصينية كان ثمرة دراسات استغرقت شهورا. فكانت مجموعة العمل الخاصة بدراسات فيتنام قد أعدت تحليلا مفصلا للوضع العسكري في كل قطاع بجنوب فيتنام، واختبرت نمط السيطرة على الريف الفيتنامي تحت الظروف الحالية وتلك المتوقعة مستقبلا. وخرجت من هذه الدراسات الأساسية الى بحث الصيغ الممكنة لإنشاء ومراقبة نظام لوقف إطلاق النار، وكذلك التأثير المحتمل للأشكال المختلفة لوقف إطلاق النار على الوضع العسكري وبصفة خاصة على السيطرة على الريف، وعلاقة ذلك كله بسياسة الفتنة.

وفي نفس الوقت كانت اللجنة الوزارية لشرق آسيا تقوم بتحليل لتأثير المقترحات المختلفة لأقف إطلاق النار على سير المفاوضات، كما عملت على تحديد المواقف المحتملة للطرف الآخر إزاء هذه المقترحات.

- وأضاف نكسون بأن هذه الدراسات المنفصلة جرى توحيد ها ومراجعتها بعد ذلك من قبل هيئة المتابعة العليا، وأعقب ذلك طرح الموضوع للمناقشة في مجلس الأمن القومي، أسفرت عن اختيار نيكسون لحل يعطى أملاً أكبر في نجاح المفاوضات - على حد تعبيرة - أكثر مما يحقق من مزايا ظاهرة للجانب الأمريكي . وقال ان الدراسات التفصيلية التي تم اعدادها في هذا الشأن ستساهم في عملية انسحاب القوات الأمريكية اذا أبدى الطرف الآخر استعدادا للتباحث بشأن وقف إطلاق النار .

- استراتيجية الناتو وقوته :

أوضح الرئيس الامريكى بأن الحاجة كانت ملحة لاجراء مراجعة شاملة لاستراتيجية حلف الاطلنطى على ضوء ما بدأ من حاجة الامريكيين وحلفائهم الى استراتيجية دفاعية واقعية للتحالف . وذكر بأنه كان يهم حكومته بصفة خاصة معرفة نوعية وعدد القوات الأمريكية والحليفة اللازمة لدعم هذه الاستراتيجية، باعتباره الأساس الوحيد لتقدير كفية توزيع عبء الدفاع داخل التحالف .

- وأضاف بأن لجنة متابعة برامج الدفاع، أجرت دراسة مقارنة، لامكانيات حلفى وارسو والناتو، ركزت على حجم القوات وامكانياتها فى الحرك والنقل والتعبئة . كما بحثت الوسائل المؤدية لتخفيض مبادل ومتوازن للقوات فى اوروبا وذلك فى ضوء آثارها المحتملة على الوضع الدفاعى للناتو .

وفي نفس الوقت تولت اللجنة الوزارية لأوروبا مهمة بحث الآثار السياسية المحتملة لما ينقرر بشأن استراتيجية الناتو الدفاعية، على علاقات الولايات المتحدة بدول غرب اوروبا من ناحية وعلى العلاقات بين الشرق والغرب من ناحية أخرى .

- وقال نيكسون بأن هاتين الدراستين قد جرى بحثهما معا من قبل هيئة المتابعة العليا بالاشراك مع لجنة متابعة برامج الدفاع، اللتين قدمتا بدورهما لمجلس الأمن القومى جملة اختيارات OPTONS واقعية تتصل بالموقف الامريكى ازاء استراتيجية التحالف وبحجم القوات الأمريكية فى أوروبا!

وبعد مراجعة المجلس لما تقدم، انتهى نيكسون الى تأكيد الدعم الأمريكى لاستراتيجية الدفاع الحالية للحلف، ونيته فى الاحتفاظ بالمستوى الحالى للقوة الأمريكية فى أوروبا.

- الرقابة على السلاح:

وفى هذا الشأن صرح نيكسون بأن الأساس الذى يستند اليه الموقف الأمريكى فى محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT) قد هيأته دراسات هيئة المراجعة والننى نقدم تحليلا مقارنة ومتجددا باستمرار لنظم التسليح المختلفة. وقال ان نتيجة هذه الدراسات قد أُناحت للجانب الأمريكى امكانية حساب مخاطر الصيغ المختلفة لاجراء تخفيضات معينة.

وأضاف بأن دراسات مجلس الأمن القومى مع الدراسات التى قام بها الناتو لاستراتيجية الحلف الدفاعية قد ابرزت الحاجة لتقدير أوفى للاقتراحات الخاصة بالتخفيض المتبادل والموازن للقوات فى أوروبا. وأن هيئة المراجعة نولى هذا الموضوع عنايتها فى الوقت الحاضر بنفس الكفاية التى ساعدت الولايات المتحدة على مواجهة المباحثات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية .

- الشرق الأوسط :

ذكر نيكسون أن اللجنة الوزارية لشئون الشرق الأوسط وهيئة المتابعة العليا قامنا بدراسة الوضع فى هذه المنطقة الحساسة . وكان الهدف هو الاحاطة بما يتطلبه استقرار طويل الأمد فيها، بالإضافة لجملة الاختيارات أمام الخطوات السياسية التكتيكية للولايات المتحدة ، مثل المبادأة الكبيرة فى الصيغ الماضى . والننى أدت لوقف إطلاق النار .

- وأبرز نيكسون تدهور الوضع بالأردن في سبتمبر الماضي، مشيراً إلى اقتراب ذلك بخطر تدخل أجنبي، الأمر الذي دعا هيئة واشنطن للعمليات الخاصة إلى متابعة الموقف ومدى مضاعفاته بالنسبة للولايات المتحدة، وقال إن نتائج دراسات هذه الهيئة أسفرت عن تقديرات واقعية لاحتواء الأزمة وانهاؤها.

وأضاف نيكسون بأنه لما كانت القضايا الأوسع لمشكلة الشرق الأوسط خاضعة لدراسات مستمرة، فقد تمكن مجلس الأمن القومي من مواجهة أزمة الأردن ليس في إطار ملاحقة أحداثها فحسب، وإنما في الإطار الشامل للمنطقة وعلى ضوء المصالح الأمريكية بها وأهدافها بعيدة المدى.

٤ - وتعود نشأة مجلس الأمن القومي إلى ١٩٤٧ حين تزايد الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الشؤون العالمية. وبمجيء نيكسون إلى الحكم في ظروف تفاقم المشكلات الخارجية التي تواجهه، فإن الحاجة أظهرت ضرورة تطوير هذا الجهاز بصورة تمكنه من توفير الانسجام، بين نشاط الهيئات العديدة المعنية بالشؤون الدولية كوزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية والتي يؤدي انفراد كل منها بسياستها الذاتية إلى الاضرار بالعلاقات الدولية للولايات المتحدة.

- وليس من شك في أن الامكانيات المادية والفنية بالولايات المتحدة تتيح نجاح هذا النظام الذي يستند إلى الدقة في تجميع المعلومات وتنسيقها ثم استخلاص النتائج منها، ولكن ذلك لا ينفي حقيقة أن القرار السياسى فى ظل هذا النظام يبقى آخر الأمر مرهوناً بالطريقة التى تجرى بها دراسة معينة طالما أنها ملتزمة بإطار من المفاهيم والأهداف بعيدة المدى محددة سلفاً.

- وذلك يبرز الدور الذى يلعبه هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشؤون الأمن القومى، فهو كمفكر يسهم فى صياغة تلك المفاهيم والأهداف التى تسترشد بها الدبلوماسية الأمريكية، وهو كرئيس للجنة متابعة برامج الدفاع (التي يشترك فى عضويتها نائباً وزير الخارجية والدفاع، وإيول هويلر ممثلاً لهيئة أركان الحرب، وريتشارد هيلمس مدير الوكالة المركزية للمخابرات)

يتولى الاشراف على السياسة الدفاعية للولايات المتحدة مع تقدير أعبائها
استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

.. ولقد دعت أهمية هذا الدور كثيرا من المراقبين الى التقليل من شأن وزارة
الخارجية الأمريكية الى القول بأنها قد تحولت الى «هيئة خدمة لهدرى
كيسنجر» (الواشنطن بوست فى ١٩/١/١٩٧٠) . والواقع أنه بقدر تزايد
الانجاء فى الولايات المتحدة نحو المركزية فان أهمية وزارة الخارجية فى
مجال التخطيط أخذت فى الازمحلال، وهذا يتمشى مع ما صرح به نيكسون
ابان حملته الانتخابية من أن دور وزير الخارجية لم تعد له أهميته السابقة .

.. ومن ناحية أخرى فانه ينبغي الأخذ فى الاعتبار أن الخارجية الأمريكية
لا زالت من أهم مصادر المعلومات المنصلة بالشئون الخارجية، كما أن لها
وضعا متفوقا على مستوى اللجان الوزارية التى تشكل دراساتها أساس نشاط
مجلس الأمن القومى . ويجدر التلويح ايضا فى هذا المقام الى العلاقة
الشخصية الوثيقة التى تربط نيكسون بوليام روجرز، ومناصرة الأخير
!نيكسون منذ أواخر الخمسينات فى صراعه ضد «نلسون روكفلر» على
السيطرة على الحزب الجمهورى .

.. ونخلص مما تقدم الى الاعتقاد بأن الجانب الاستراتيجى المتصل بتحديد
الأهداف بعيدة المدى للسياسة الأمريكية وكذا المفاهيم التى توجهها هى من
صلاحيات مجلس الأمن القومى وتتاثر لحد كبير بشخصية كيسنجر . أما دور
الخارجية الأمريكية فهو أقرب الى تقدير المواقف ورفع توصيات بشأنها الى
جانب عملها التنفيذى .

وينقل هذا التصور الى علاقة الولايات المتحدة بأزمة الشرق الأوسط، فاننا
نجد ما يؤيده ممثلا فى وضع نيكسون لأهم نشاط اتخذته الخارجية
الأمريكية وهى مبادرة «روجرز» فى مكانها الصحيح باعتبارها مجرد
تكتيك (NEAR - TERM POLICY) فى خدمة السياسة الأمريكية الشاملة
ازاء المنطقة والتى يعالجها مجلس الأمن القومى لتوفير ما وصفه بايجاد
استقرار طويل الأمد فيها .

القسم الثاني

المبادئ الأمريكية الثلاثة الرئيسية

تمهيد :

تفهمت الادارة الامريكية في عهد الرئيس نيكسون طبيعة المتغيرات الدولية وفيها قوى الشعور بالاستقلال والتحرر في دول العالم الثالث واستعادة اوربا الغربية لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وبداية تفكك المعسكر الاشتراكي بعد تحرير يوغسلافيا ثم تزايد حدة النزاع الشعبى السوفيتى وفقدان الاحتكار الامريكى للسلاح النووى وحيازة كل من الاتحاد السوفيتى اولالهذا السلاح ثم الصين الشعبية بعد ذلك وأهميته تبين العالم للمحصلة المشتركة فى ايقاف سباق التسلح على اساس ان اى حرب جديدة لن يكون فيها غالب ومغلوب.

وفى إطار المفهوم السابق للمتغيرات الدولية حدد الرئيس نيكسون ثلاثة مبادئ رئيسية للاسترشاد بها فى إدارة علاقات امريكا الخارجية وهى

* المشاركة

* القوة

* المفاوضة

وستكون هذه المبادئ موضوع هذا القسم.

سابعاً : مبدأ المشاركة :

١- وفقاً لهذا المبدأ تتخلى الولايات المتحدة عن التمسك بدور القائد والمخطط ودور الوصى بعد ان ادركت حقائق التغيير ولجأت بدلاً من ذلك إلى مشاركة حلفائها واصدقائها بحيث تكون لهم اصوات متساوية فى رسم الخطط والبرامج وتنفيذ القرارات وتحمل أنصبه اكبر فى مسئوليات الدفاع عن انفسهم وفى مجالات التنمية . وقد أكدت الادارة الامريكية عدم التراجع عن التزام امريكا نحو حلفائها، إلا انها اعلنت فى نفس الوقت عدم تحملها فى فترة السبعينات رسم كل الخطط او تنفيذها كلها او الدفاع عن كل العالم الحر . والواقع ان اطلاق هذا شعار الجديد يناسب التغيير الذى حدث فى اطار علاقات القوى وهو شعار حاول نيكسون ان يدلل عليه بأسلوب عملى تمثل فى اطلاق حلفائه على مراحل الاعداد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فان مبدأ المشاركة بعد مبادرة ذكية نتيج للولايات المتحدة استمرار السيطرة على التحالف الغربى والرد او امتصاص الاتجاهات الاستقلالية الاوربية بما يقطع عليها خط الرجعه .

٢- وللمشاركة وجه اخر ابرزه نيكسون اكثر من مرة ومؤداه ان الدور الجديد للحلفاء الاوربيين يقنضى مساهمة اكبر فى ميدانين الاول عسكري والثانى اقتصادى، فهو يطالب الدول الاوربية أن تزيد من التزاماتها تجاه الحلف وتحمل أعباء أكبر، كما يطالبها بأن تزيد من التزاماتها فى المجهود الاقتصادى الذى توجهه الولايات المتحدة الى مناطق العالم المختلفة .

هذا وقد طبق نيكسون أسلوب المشاركة على المناطق الجغرافية الأخرى بخلاف أوروبا الغربية كآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وذلك باعتبار أن المشاركة هي الخط الواضح في اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه العالم على أنها قد مثلت معاني مختلفة بالنسبة لكل منطقة. فبالنسبة إلى:

- **أمريكا اللاتينية:** تتمثل المشاركة في محاولة تقوية «بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية دون التمسك بموقف «الشريك القوي»، وذلك من خلال برامج للعمل من أجل التقدم.

وجدير بالذكر عند الحديث عن أمريكا اللاتينية أن الصيغة الجديدة للسياسة الأمريكية هي استمرار موضوعي للسياسة التي بدأها كيندي على أثر ثورة كوبا «التحالف من أجل التقدم»، وأضيفت إليه تعديلات تسمح بانجازه، مقتضاها الاعتماد على التخطيط الوطني أكثر من الاعتماد على التوجيه الأمريكي أو المبادأة الفردية وهو ما يدخل في مدلول المشاركة.

- **آسيا:** تركز على إشراك اليابان في المجهود الاقتصادي في آسيا والحث على قيام مؤسسات إقليمية في المنطقة تعمل على تطور اقتصادي بالعمق الأمريكي.

- **فيتنام:** ترديد لفكرة الفتنة.

- **الشرق الأوسط:** وتقتصر المشاركة بالنسبة للشرق الأوسط على استمرار الولايات المتحدة مع الدول الأخرى - المقصود الدول الكبرى وبخاصة الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى الدول - أطراف النزاع في محاولة إيجاد إطار معقول يهيئ لقيام مفاوضات بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي.

- **أفريقيا:** تركيز على جهود التنمية الاقتصادية عن طريق التجمعات الإقليمية. فالمشاركة هنا أمريكية إفريقية على أساس اقتصادي جماعي.

والجدير بالذكر ان المشاركة الامريكية تضمنت فى نفس الوقت رفضاً لتدخل القوى الكبرى الاخرى فى شئون القارة الافريقية من أجل تحقيق مكاسب فيها. أى أنها تنكر على غيرها ما تستبيحه لنفسها.

- **السياسة الاقتصادية الدولية:** تنعكس فكرة المشاركة فى هذا المجال على الأسس الاقتصادية لسياسة الولايات المتحدة فى السبعينات، التى تهدف فى الأساس الى تحقيق «عالم مفتوح» يمكن ان يتيح فيه زيادة التبادل التجارى العالمى الى خدمة النفوذ الأمريكى.

والوسيلة الى ذلك تتلخص فى العمل على ازالة القيود القائمة على التبادل التجارى، ومساهمة الدول الأوروبية المزدهرة نحو هذا الاتجاه أى مبدأ المشاركة الدولية فى مسئولية التنمية الاقتصادية، واقتراح الولايات المتحدة انشاء «حقوق سحب - استدانة - خاصة» وهونظام لنقود دولية من شأنه المساعدة على استقرار النظام النقدى العالمى الذى يعتمد عليه التوسع فى التجارة.

- **الأمم المتحدة:** على الرغم من أن سياق فكرة المشاركة كان يقتضى ابراز المنظمة الدولية على أنها قمة صور هذه المشاركة ومن ثم التركيز على دورها ومحاولة تأكيده وتقويته، الا ان نيكسون قرر أن المنظمة عاجزة عن حل كافة المشاكل الدولية خاصة ماكان منها بين الدولتين الكبيرتين.

٣ - وكانت السياسة الامريكية تعتقد ان الديمقراطية والازدهار تساندانها القوة العسكرية الامريكية التى تنظمها شبكة من الاحلاف بقيادتها، سوف تضمن الاستقرار والسلام.

وكان هذا المجهود الضخم لاعادة البناء الدولى السياسى والاقتصادى نصراً للقيادة الامريكية وللخيال الأمريكى وخاصة فى أوروبا.

ولمدة حقيبتين من الزمن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الخارجية الامريكية توجهها هذه الرؤيا ويلهماها النجاح الذى حققه.

وكانت الرؤيا قائمة على حقيقة أن الولايات المتحدة هي أغنى دول العالم وأكثرها استقرارا وأنه بدون مبادراتها وامكانياتها لما أمكن تحقيق الكثير من الأمن والتقدم.

ولقد سارت الولايات المتحدة في الستينات بقوة هذا الدفع. فقد بدأت البرامج ونفذتها، ووضعت الاستراتيجيات واقترحتها على حلفائها، وتبينت الأخطار فتعرضت مباشرة للتصدى لها .

وقد تغير العالم تغيرا جوهريا عما كان عليه أيام مشروع مارشال، وأصبحت الولايات المتحدة تتعامل مع عالم يضم حلفاء أقوى، ومجتمعا من الدول النامية المستقلة، وعالما شيوعيا مايزال معاديا ولكنه منقسم.

وتوجد حاليا القدرة والمسئولية لدى الآخرين بحيث يمكنهم التصدى للمنازعات المحلية التي كانت تحتاج في الماضي للتدخل الأمريكي.

وان مساهمة الولايات المتحدة ونجاح هذه المساهمة سوف تقرر، ليس على عدد المرات التي تتدخل فيها في شئون الآخرين بل بجلد سياساتها.

فهذا هو الاتجاه الذي سوف يشجع الدول الأخرى بصورة أفضل لكي تقوم بدورها، وحينئذ سوف يستلهم تأييد الشعب الأمريكي.

هذه هي الرسالة التي احتوت النظرية التي أعلنها نيكسون في جوامع والتي عرفت بنظرية نيكسون.

وان الرسالة الرئيسية لهذه النظرية هي أن الولايات المتحدة سوف تساهم في الدفاع، وفي تطور الحلفاء والأصدقاء ولكنها لا تستطيع، ولن تبدأ في رسم كل الخطط أو تخطط كل البرامج أو تنفذ كل القرارات، أو تتولى كل الدفاع عن الأمم الحرة في العالم.

وسوف تساعد فقط حينما يكون ثمة فارق حقيقى يتجلى في جدوى هذه المساعدة وحينما يكون ذلك في مصلحتها.

ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تعيش فى عزلة إذا كانت ترجو ان تعيش فى سلام، وليست لديها النية فى الانسحاب من العالم. ان المسألة الهامة التى تواجهها هى كيف يمكن ان تقابل مسؤولياتها بأقصى فعالية وكيف يمكن ان تحمى مصالحها وبالتالي بناء السلام.

ان مشاركة الحلفاء مشاركة أكثر مسئولية فى الدفاع عن أنفسهم وفى التقدم، معناه توجيه مجهود مشترك أكثر فعالية تجاه الأهداف المبتغاه.

ولسوف يظل السلام فى العالم يتطلب من الولايات المتحدة المحافظة على التزاماتها ولسوف تفعل.

وأشار نيكسون فى هذا المقام إلى خطابه فى الأمم المتحدة:

«ان الطريق إلى السلام على حسب ما يعتقد ليس فى التخلي عن أصدقاء أمريكا وحلفائها. بل ان دور الولايات المتحدة فى العالم الذى يتصف بمزيد من التوازن والواقعية ضرورى للتمسك بالالتزامات الأمريكية على المدى الطويل».

كما اشار الى «خطاب الاتحاد» الذى اكد فيه ان الاصرار على أن تتولى الدول الأخرى دورها لا ينطوى على تراجع عن المسئولية بل انه المشاركة فى المسئولية ذاتها.

ويقرر نيكسون ان هذا لا يمثل مخرجاً للولايات المتحدة كي تتخلى عن دورها الذى لا غنى عنه فى العالم فهو الطريق الوحيد الذى يمكنها من تحمل المسئولية.

ان هدف الولايات المتحدة فى المقام الأول هو تعضيد مصالحها على المدى الطويل بسياسة خارجية سليمة. وكلما كانت هذه السياسة مؤسسة على تقييم واقعى لمصالحها ومصالح الآخرين، فان دورها سوف يكون أكثر فعالية، فليست للولايات المتحدة تدخل فى العالم لأن عليها التزامات، بل أنها تتحمل هذه الالتزامات لانها متداخلة فى العالم، ان مصالحها هى التى يجب ان تشكل التزاماتها وليس العكس، ولسوف ننظر الولايات

المتحدة الى الالتزامات الجديدة بعد اجراء تقييم دقيق لمصالحها القومية ومصالح الآخرين القومية، ولما يوجه لهذه المصالح من تهديدات محددة، ولقدرتها على التصدى لهذه التهديدات بدرجة مقبولة من الخطر والتكلفة. ولقد سارت الولايات المتحدة في العام الماضي على هدى هذه الافكار عند تعاملها مع الأمم الحرة في العالم.

- ففي اوروبا تحتوي السياسة الامريكية بدقة على هذه المبادئ الثلاثة للسلام المكين، المشاركة واستمرار القوة للدفاع عن المصالح المشتركة عند تحديدها والاستعداد للتفاوض مع الخصوم حول الخلافات،

- وهنا في نصف الكرة الغربى تسعى الولايات المتحدة الى تقوية علاقاتها الخاصة بشقيقاتها جمهوريات امريكا اللاتينية، من خلال برنامج للعمل من اجل التقدم تكون فيه كل الاصوات مسموعة ولا يسيطر فيها صوت.

- وفي آسيا حيث أعلنت «نظرية نيكسون» فان المشاركة سوف يكون لها معنى خاص في اطار السياسة الامريكية - وهو ما تدل عليه الروابط القوية مع اليابان - ولسوف يتزايد التعاون الامريكى مع الدول الاسيوية عندما يتعاون كل منهما مع الآخر وعندما تعمل على تطوير مؤسسات اقليمية.

- وفي فييتنام تسعى الولايات المتحدة الى تسوية عادلة يؤيدها كل أطراف النزاع وكل الامريكيين. وتعمل الولايات المتحدة مع فييتنام الجنوبية لتقوية قدرتها على الدفاع عن نفسها، ويتزايد قوة فييتنام الجنوبية، فان الطرف الآخر سوف يدرك أنه قد أصبح من مصلحته أن يتفاوض من أجل سلام عادل.

- وفي الشرق الأوسط سوف تمنى الولايات المتحدة في العمل مع الآخرين لاقامة اطار معقول POSSIBLE FRAMEWORK يستطيع اطراف النزاع العربى الاسرائيلى التفاوض من خلاله على المسائل المعقدة والصعبة القائمة. ويجب على الآخرين أن ينضموا الى الولايات

المتحدة فى الاعتراف بان التسوية سوف تتطلب التصحيحات وضبط النفس من كل الاطراف المعنية .

- وفى افريقيا التى تربطها بعدد كبير من المواطنين الامريكيين روابط تاريخية يجب أن تحظى بمكان له أهميته فى المشاركة الأمريكية مع الدول الحديثة .

ولسوف يلعب الافريقيون دورا رئيسيا فى تحقيق أمانهم العادلة ووضع نهاية للتعصب العنصرى - وبناء أمم جديدة، والتحرر من التدخل الخارجى، والتعاون الاقتصادى من اجل التطور.

ولسوف تصنيف الولايات المتحدة جهودها الى جهود هذه الدول للمساعدة على ادراك امكانيات افريقيا القوية .

- وفى عالم يزايد فيه التعاون العالمى الاقتصادى فان السياسة الخارجية الامريكية سوف تؤمن تدفق رؤوس الاموال والبضائع بحرية اكثر بين الدول .

وان الولايات المتحدة لفخورة بأنها ساهمت فى المجهود التعاونى الناجح الذى أنشأ ، حقوق سحب خاصة (SPECIAL DRAWING RIGHTS) وهو نظام نقود دولية سوف يساعد على تأكيد الاستقرار للنظام النقدى الذى يعتمد عليه التوسع فى التجارة .

- يتطلب التقدم العلمى والتكنولوجى الذى لا مثيل لهما وكذلك الانفجارات السكانية والمواصلات والمعرفة، اشكالا جديدة للتعاون الدولى . ولسوف تحظى منظمة الامم المتحدة التى هى رمز المشاركة الدولية، بالتأييد الامريكى القوى المستمر بمناسبة عيدها الخامس والعشرين .

٤ - ومشاركة الحلفاء عند نيكسون لاتقتصر على المساهمات المادية، بل هى قبل ذلك مشاركة فى وضع السياسات، ويضيف الى ذلك قوله: حين تشعر الدول بمسئولياتها عن التخطيط فإنها تصبح أكثر تقبلا لبذل الامكانيات اللازمة للتنفيذ كما ابرز ان هذه الصورة الجديدة للمشاركة

تتطلب من الدول الحليفة ان تاخذ نفسها بقضايا طويت صفحتها او لم تظهر اطلاقا على اجنده مشاكلها الوطنية. وأنه ليس من صالح هذه الدول، كما هو ليس من صالح الولايات المتحدة، ان يقع على عاتق الاخيرة وحدها مسؤولية اتخاذ القرارات المعقدة فى شئون الدفاع او التنمية او السياسة الاقتصادية او الاحلاف الإقليمية.

ويحدد نيكسون موقف حكومته فى هذا الشأن بقوله: «اننا سوف نزيد من اصرارنا على مشاركة الدول الأخرى لنا فى تشكيل السياسات. ولسوف تكون هذه الدول أقل انغماسا فى محاولة التأثير على القرارات الأمريكية وأكثر اهتماما بتحديد وسائلهم الخاصة».

٥ - وخلص نيكسون من ذلك إلى تحديد عناصر المشاركة الجديدة كما يتصورها على النحو التالى:

أولا : ان الولايات المتحدة ستظل مرتبطة بكل التزاماتها التعاهدية ازاء الدول الأخرى (TREATY COMMITMENTS)، ولم يف نيكسون كثيرا عند الجانب الأخلاقى من هذا الارتباط، وإنما عنى بايضاح العلاقة بين الإحلال بهذه الالتزامات وما سنودى إليه من اضطرابات على المستويين الاقليمى والعالمى.

وبوصف هذه الالتزامات ذات طابع ديناميكى، فإن التعبير عنها فى شكل قوات عسكرية أو مساعدات مالية لمما يخضع للظروف المتغيرة. وهى قاعدة دعا نيكسون شركاءه، وخاصة من كان منهم طرفا فى هذه الالتزامات، أن يفسروا الاجراءات الأمريكية على ضوءها.

والقاعدة الثانية فى هذا الخصوص، تتعلق بالالتزامات الأمريكية المستقبلية، حيث يقول نيكسون «نحن لا نستبعد التزامات جديدة من جانبنا، ولكن المعيار فيها هو ما يناسب مصالحنا. فهدفنا فى المقام الأول هو دعم مصالحنا فى المدى الطويل».

ثانياً : أن الولايات المتحدة ستقدم الدرع الواقى اذا قامت إحدى القوى النووية بتهديد حرية دولة حليفة أو دولة يعتبر بقاؤها حيويًا لأمن الولايات المتحدة.

والمح نيكسون إلى أن هذا الالتزام ينصرف بصورة أكثر عمقا نحو الدول غير الذرية. وبالنسبة لهذه الدول فإن الدرع الأمريكي سيقدم إذا تعرضت للابتزاز النووي أو لعدوان تقليدى تسانده قوة نووية.

ثالثاً : إن الولايات المتحدة سزود الدول التى تتعرض للأشكال الأخرى من العدوان، بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية المطلوبة وبما يتفق والزاماتها التعاهدية، وذلك بافترض قيام تلك الدول بواجبها الأساسى فى تقديم الموارد البشرية دفاعا عن نفسها.

وأضاف نيكسون إلى ما تقدم قوله أنه لا يستطيع أن يضمن بقاء القوات الأمريكية أو مساعداتها الاقتصادية بعيدة عن أى صراع محلى ينشأ مستقبلا، بيد أنه حدد إطار هذا العبء بمشاركة الدول المعنية عن طريق تنظيمها لمواردها على المستويين الوطنى والاقليمى.

٦ - من النظرية إلى التطبيق :

قال نيكسون ان هناك تحديين أساسيين يواجهان مبدأه عند التطبيق : أولهما توفير نفع العالم الخارجى فى سياسة الولايات المتحدة، والثانى فهم الشعب الأمريكى لسياسة حكومته وتأبيدها.

وأوضح معارضته لأى تغيير مفاجيء فى السياسات الأمريكية، بصرف النظر عن وجهة الأسس التى قد يتطلبها هذا التغيير، وربما كان نيكسون يعنى حكومة سايجون بقوله معقبا على ما تقدم بأنه ينبغي حماية المستقبل السياسى لأولئك الذين حددوا موقفهم وفقا لسياسات أمريكية سابقة.

وأضاف قائلا ان تغيير الالتزامات الأمريكية في مجالى الدفاع والتنمية دون اتاحة الوقت للدول الصديقة حتى تتكيف مع متطلبات الدور الجديد للولايات المتحدة، لن تكون له نتيجة سوى اضعاف قضية الأمن مع بقاء المشاكل الأمريكية خارجية كانت أم داخلية.

ومن ناحية الرأى العام الداخلى، فيبعد أن أشار نيكسون إلى ما انتابه من تعرق بسبب الحرب فى جنوبى شرق آسيا، فال ان ذلك، حتى مع التسليم ببعض المآخذ على السياسة الامريكية هناك، لاينبغى ان يعالج عن طريق اجراء انسحاب غير مشروط من فيتنام ، فالعزلة مثلها مثل الاندفاع، يمكن أن تؤدى لنتائج مدمرة .وانتهى نيكسون فى هذا الشأن الى القول بأن تماسك الجبهة الداخلية وتأييدها له من شأنها زيادة الثقة بالخطوات التى تتخذها حكومته.

المبدأ فى التطبيق :

فصل نيكسون محصلة تطبيق مبدئه عن المشاركة خلال السبعينات على النحو التالى :

(أ) ان هناك بعض المناطق اثمر المبدأ فى تخفيف الوجود الأمريكى بها، فسياسة الفتنمة ساعدت على زيادة وتيرة انفصال المسئولية القتالية (COMBAT BURDENS) إلى الجانب الفيتنامي ، كما جرى تخفيض فى القوات الأمريكية بكوريا الجنوبية واليابان وتايلاند والفلبين ، وهى إجراءات وصفت بأنها تعكس الاتجاه نحو انكماش الدور الأمريكى فى فيتنام .

(ب) وإن المبدأ كانت له نتائج إيجابية بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بحليفاتها، ففي أوروبا زادت دولها من مساهمتها المادية والمعنوية بالنسبة لتدعيم حلف الأطلسي بعد مراجعة مشتركة لاستراتيجيته، وإن الإدارة الأمريكية تجرى مشاورات مع هذه الدول بشأن موقفها من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT).

كما أن تطبيق المبدأ في أمريكا اللاتينية أخذ شكل الانتقال من الوصاية إلى المشاركة عن طريق المنظمات الإقليمية. وفي ميدا المساعدات الخارجية فإنها - وفقا للمبدأ - سوف تقتصر على الدول التي تساعد نفسها .

(ج) وقد ركز نيكسون على عدد من المواقف الأمريكية خلال هذه الفترة والتي اتسمت بالتشدد ، موضحاً علاقتها بالمبدأ . فقال عن عمليات كمبوديا أنها تمت لخدمة استراتيجية الفتنة وبرنامج الانسحاب . وأن الاحتفاظ بالمسنوى الراهن للقوات الأمريكية في أوروبا لا يتعارض مع مبدأ توزيع المسؤوليات، بل هي في رأيه تأكيد لمبدأ المشاركة في مواجهة مشكلة الأمن.

وبالنسبة لتنشيط الوجود الأمريكي في البحر الأبيض أثناء أزمة الأردن قال: إنها قضت على احتمالات التدخل الخارجي في الأزمة .

وأشار نيكسون إلى أن المبدأ وإن يكن مجال تطبيقه المباشر العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الحليفة والصديقة ، إلا أنه يهيمن على كافة أوجه نشاط سياستها الخارجية .

ففيما يتصل بالشئون الاقتصادية، قال أن التجارة الدولية والسياسات النقدية تتطلب تعديلات وضوابط على أساس تبادلي. وبالنسبة للشئون الدفاعية أضاف إلى ما تقدم عن الدرع النووي الأمريكي قوله: ان برنامج المساعدات في الدول التي توجد بها قوات أمريكية، سوف يزداد بقدر تخفيض هذه القوات. وعن العلاقات بين الشرق والغرب، قال نيكسون انه كما تجرى حكومته مشاورات مع حلفائها بخصوص مفاوضاتها الثانية مع الاتحاد السوفيتي، فإنه يتوقع من أولئك الحلفاء ان ينتهجوا في مفاوضاتهم المماثلة طريقاً يخدم الأهداف الغربية المشتركة.

٧ - وأخيراً نخلص من ذلك إلى عدة نتائج أبرزها:

(أ) من الأمور ذات الدلالة في رسالة نيكسون كونها موجهة إلى الكونجرس ومن ثم للرأى العام الأمريكى . ولذلك أهميته الخاصة حيث يتعلق الأمر بمبدأ نيكسون عن المشاركة، إذ انه يرد على الانتقادات العديدة الموجهة من الداخل للالتزامات الخارجية الأمريكية واتجاهها الآخذ فى التزايد.

وموقف حكومة نيكسون فى هذا الصدد أقرب إلى الحرص، فهو يعطى اهتماما خاصا نحو تخفيف ذلك الجانب من الالتزامات الذى ينصرف أثره المباشر إلى تهدئة الرأى العام، كالحد من الخسائر البشرية ومن المعونات الاقتصادية . ولكنه فى الوقت نفسه كان حازما فى التأكيد بعزمه على الاحتفاظ بحيوية الدور الأمريكى سياسيا وعسكريا .

(ب) ويمكننا أن نستخلص من العرض المتقدم أن السياسة الأمريكية فى ظل مبدأ نيكسون ستتجه نحو تشجيع التكتلات الإقليمية على أساس اشراك الدول الحليفة الكبرى لها كاليابان وأوروبا الغربية فى مسئولية تنظيم الموارد العسكرية والمالية، فضلا عما يوفره ذلك من الأعباء على عاتق الولايات المتحدة، فإن النجاح فى هذا الاتجاه يتيح لواشنطن تخطى الخلافات الاقتصادية بينها وبين حلفائها وخاصة فى أوروبا الغربية بواسطة تطوير التعاون معها سياسيا وعسكريا على المستوى العالمى .

(جـ) وليس الشرق الأوسط استثناء مما تقدم، فالمخطط الأمريكى يرمى إلى تسوية للنزاع فيه تتيح أعمال مشروع شتراوس لتعذيب مياه البحر وربط اقتصاديات المنطقة بعجلة الغرب . وإذا كان هذا الهدف يبدو بعيدا فإن اتجاه الولايات المتحدة يتركز حاليا على انشاء وتطوير تجمع اقليمى فى منطقة الخليج حيث تتركز مناطق انتاج البترول الحيوية استراتيجيا للعالم الغربى .

(د) بقى أن نشير إلى علاقة مبدأ نيكسون بطبيعة الالتزامات الأمريكية نحو إسرائيل .

وما ذكره نيكسون فى هذا الخصوص يوضح أن الولايات المتحدة رغم كونها غير مرتبطة بإسرائيل، حتى الآن بموجب التزام تعهدى، إلا أنها تضمن لها ما يلى :

- حماية الدرع النووى الأمريكى، بوصف إسرائيل دولة يعتبر بقاؤها حيويًا لأمن الولايات المتحدة، وخاصة فى ظروف الصراع على المنطقة بين القوى الكبرى .

- تزويدها بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية، بوصفها دولة «تساعد نفسها» حسب المفهوم الأمريكى . ويلاحظ أن نيكسون فى تعرضه لهذا الخصوص أشاد بموافقة الكونجرس فى نهاية العام الماضى على فتح اعتماد اضافى قدره بليون دولار لمساعدات خارجية خص إسرائيل منها قرابة الخمسمائة مليون .

ثامناً : مبدأ « القوة » :

- ١ - تشكيل بناء القوة العسكرية .
- ٢ - مراحل التخطيط الدفاعي .
- ٣ - السياسة الاستراتيجية .
- ٤ - القوات ذات الغرض العام (التقليدية) .

١ - تشكيل بناء القوة العسكرية

ان قوة الولايات المتحدة هي الدعامة الثانية لبناء السلام المكين . ونهدف الولايات المتحدة إلى إيجاد عالم نقل فيه أهمية القوة ويؤمن السلام لأن الدول الرئيسية ترغب في المحافظة عليه . ولكن هذه المرحلة لم تأت بعد . ولا تستطيع الولايات المتحدة أن ترهن مستقبلها كله على أساس أن الدول التي لم تتردد في استخدام قوتها حتى ضد حلفائها سوف تكبح جماح نفسها . والحقيقة ان أي رئيس أمريكي يتحمل التزامين رئيسيين بالنسبة للدفاع القومي هما :

التحقق من ان التجهيزات العسكرية لا تشكل حافزا للعنوان بالقدر الذي لا يثير سباقا على التسلح قد يؤدي إلى تهديد الأمن الذي تسعى إلى حمايته .

ولقد كان من اللازم استعراض السياسة الأمريكية وألحت الحاجة إلى هذا الاستعراض في يناير ١٩٦٩ . اذ تطلبت التغييرات العميقة التي حدثت في العالم اتجاها جديدا للسياسة الدفاعية وفقا لما تطلبتة السياسة الخارجية تماما .

ولقد كانت التكنولوجيا مستقرة نسبيا في الماضي أما الآن فإن التغيير المستمر في تطورها قد أصبح عاملا جديدا لعدم استقرار الأمن .

وكانت الاضافات التى أدخلت على القوى فى الماضى ذات أثر استراتيجى أما اليوم فإن القوى الموجودة تهدد بتعرية الأهداف المعقولة .

ولقد كان لزاما دراسة الأسس الجوهرية الخاصة بالتخطيط العسكرى، والبدء فى تشكيل بناء عسكرى مناسب لظروف السبعينات . وبالتالي فقد عكفت الحكومة على إعادة تقييم الأفكار والبرامج القديمة وبحث مجالات الاختيار بالنسبة للمستقبل . وكانت هذه الدراسة - وهى مازال مستمرة - نتيجة للإصلاح فى مجال سياسيات الأمن القومى وفى مراحل اتخاذ القرار . فقد أتيح - لأول مرة - لمجلس الأمن القومى استعراض مجموعة واسعة كاملة للاستراتيجيات النووية بالنسبة للقوات التقليدية والاستراتيجية .

وتم هذا الفحص أو التقييم فى ضوء اعتبارات الأمن والميزانية وعلى مدى خمس سنوات مستقبلة . ولأول مرة أيضا، تم توضيح العلاقة بين المعدلات المختلفة للنفاق على الدفاع تناسبا مع الأولويات المحلية عن مدى خمس سنوات مقبلة .

وكانت نتيجة هذه الدراسة تحقيق الموازنة بين مصالح الولايات المتحدة وأهداف سياستها الخارجية واستراتيجياتها وميزانيات دفاعها كل بالنسبة للآخر وبالنسبة لمجموع الأولويات القومية كذلك .

وثمة أربعة عوامل، كانت ذات مغزى خاص أو أهمية خاصة بالنسبة للتقييم والدراسة المستمرين هى :

العامل الأول : المسائل العسكرية ووسائل الرقابة على السلاح :

كانت هناك حاجة لطرح بعض الأسئلة من أجل تقرير أساس البناء العسكرى الأمريكى وعلى سبيل المثال : إلى أى مدى يجب ان تسعى الولايات المتحدة - عند تشكيل البناء الاستراتيجى النووى - إلى المحافظة على أمنها من خلال تطوير قوتها؟ وإلى أى مدى يجب عليها ان تتبنى إجراءات فردية فى مجال ضبط النفس؟ والواقع بأن الإجابة على هذين السؤالين دقيقة . إذ ينطوى

السؤال الأول على خطر سباق التسلح، كما ان الثانى يتضمن خطر التحول فى ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة .

كيف يمكن أن يؤثر اتباع أى من الطريقتين سالفى الذكر على الاحتمالات المتوقعة لاتفاق منتج حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى فى السنوات المقبلة ؟

أى صور للتهديدات يمكن أن نتعامل معها الولايات المتحدة بطريقة مسئولة ؟

وهل من المقبول السعى لتحقيق حماية ضد كل احتمالات العدوان ابتداء من النزاع النووى إلى حرب العصابات ؟

العامل الثانى : التخطيط المتقدم :

ينبغى على الولايات المتحدة أن تخطط للمستقبل إذ يجب أن تكون القرارات المتعلقة بالأمن القومى اليوم نابعة من تحليل لآثارها ووقعها فى المستقبل .

ولذلك لن تكون للقرارات الكثيرة الخاصة بسياسات وبرامج الدفاع نتائج عملية لعدة سنوات قد تمتد إلى عشر سنوات فى بعض الحالات . ولأن أخطاء التخطيط قد لا تظهر لعدة سنوات فإن تأجيل الاختيار بين الاحتمالات الصعبة غالبا ما يكون مغريا غير ان العاقبة فى هذه الحالة قد تكون وخيمة .

ان طريق المسئولية الوحيد هو مواجهة المشاكل واتخاذ القرارات فى إطار المدى الطويل .

العامل الثالث : الأولويات القومية :

يجب وزن الأولويات القومية اذ يكاد يكون من المحقق ألا تكون لدى أمريكا الاعتمادات اللازمة لتمويل مجموعة كاملة من البرامج المحلية الضرورية فى السنوات المقبلة إذا حرصت على منع حدوث تضخم اقتصادى . ويطلب لى الحال يندرج الاتفاق العسكرى تحت إطار مختلف اذ يجب ألا يقل عن

الحد الأدنى اللازم للأمن، على أنه ينبغي ألا يتجاوز ما يبرره الدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية بينما لا تتم مقابلة الاحتياجات المحلية.

العامل الرابع : التخطيط المتداخل :

وأخيرا فإن تخطيط سياسات وبرامج الأمن القومي الأمريكي، بالنسبة إلى دول وأقاليم معينة كثيرا ما كانت تتنازع مجموعة من المؤسسات، ومثال ذلك ان المحليين في المخابرات والمخططين الدفاعيين، والاقتصاديين وغيرهم ممن يختصون بدراسة دول معينة، كانوا يستخدمون افتراضات مختلفة بالنسبة للأهداف السياسية كما كانت الحقائق البسيطة الخاصة بمجالات الاختيار أمام السياسة الأمريكية ليست واحدة بالنسبة إليهم.

لذلك فقد كانت هناك حاجة إلى دراسة تحليلية تكون أساسا مشتركا في مد هذه الأجهزة بمجموعة متكاملة من الحقائق والتقديرات والبرامج تكون مقبولة لها جميعا، كما يمكن استخدام هذه الدراسة التحليلية كأساس يسترشد به مجلس الأمن القومي بالنسبة لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة في الدول والمناطق المختلفة.

والخلاصة : أنه تم توجيه الأسئلة الخاصة بالمبادئ الأساسية، والتخطيط لمدى عشر سنوات مقبلة، ووزن الأولويات القومية، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتوحيد المظاهر المتعددة للتخطيط الأمريكي.

وبهذه الطريقة تم استعراض السياسات العسكرية، واستبعاد تلك التي لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، وتبنى بعضا مما يتلاءم مع السبعينيات. وتعكس ميزانية الدفاع لعام ١٩٧١ هذا الفحص وإعادة التقدير ومرحلة انتقال الاستراتيجيات والسياسات القديمة إلى الجديدة.

٢ - مراحل التخطيط الدفاعي

كانت مراحل التخطيط الدفاعي في السابق تجعل أثر السياسة الخارجية على البناء العسكري غامضا وتعطى للمؤسسات الأخرى التي تهتم بالمسائل العسكرية ادوارا غير متناسبة مع مهامها، كما أنها لم تكن تنسب مسائل الدفاع

إلى الأولويات المحلية إلا بشكل ضئيل، وقد عملت حكومة نيكسون على تصحيح هذه العيوب.

العمل على إصدار قرارات متوازنة :

لكل مسألة أساسية من مسائل الدفاع في الواقع آثار دبلوماسية وسياسية واستراتيجية واقتصادية، وحتى يتم التأكد من الوصول إلى قرارات متوازنة فإنه يجب إتاحة الفرصة أمام كل مؤسسة في المساهمة.

فمدير وكالة نزع السلاح والسيطرة عليه يشترك في قرارات السياسة الدفاعية التي تؤثر على التوقعات في مجال الرقابة على السلاح، وعلى العكس فإن وزير الدفاع وهيئة الأركان تشترك مباشرة في تقييم المقترحات الخاصة بالرقابة على السلاح، وتستعرض وزارتا الخارجية والدفاع مع مكتب الميزانية ومجلس المستشارين الاقتصاديين الأحوال الاقتصادية التي تؤثر على ضخامة الإنفاق على الدفاع. وتفحص الخارجية مع الدفاع المسائل التي تؤثر على العلاقات مع الحلفاء.

ويضمن هذا التشابك في أعمال المؤسسات وصول كل الآراء الخاصة بمسائل الأمن القومي الرئيسية إلى الرئيس الأمريكي كما يجري استكشاف الخلافات بعد اظهارها حتى تكون المجالات الكاملة للاختيار متاحة أمامه.

وضع أولويات متزنة :

مع ثراء الولايات المتحدة الواسع وقدرها الانعاجية فإنها لا تستطيع حتى الآن تحقيق كل هدف له قيمة بوسائل غير محددة، ومن ثم فإن الاختيار بين السياسات الاستراتيجية والميزانيات لها أعظم الأثر على المدى الذي يمكن الحكومة من أن تبتغي تحقيق أهداف قومية أخرى.

ولما كانت الحكومة الأمريكية تفتقر إلى وسيلة دقيقة لقياس ما إذا كان إنفاق دولارات إضافية على الدفاع أكثر أهمية من إنفاق دولارات إضافية على احتياجات أخرى، إلا أنها تستطيع - وقد فعلت - وضع البرامج المحلية التي تتفق وتناسب مع المعدلات المختلفة للإنفاق على الدفاع.

وهكذا فإن مجلس الأمن القومي لديه أساس يستند إليه عند أدائه اختيارات ذكية فى شأن تخصيص الموارد المتاحة للبرامج الفيدرالية المختلفة ذات الأولوية.

والمعتقد أنه ما من رئيس سابق كان يتمتع بميزة الصورة الشاملة لتداخل العلاقات بين الأهداف المبتغاة ضمن حدود الميزانية الفيدرالية.

ونتيجة لهذا فقد اتخذ نيكسون قراراته فى شأن استراتيجية الدفاع ومؤشرات الميزانية لمدة خمس سنوات مستقبلة، تتفق مع الأمن القومي والمحافظة على الالتزامات الأمريكية كما تتفق بالنسبة للأولويات القومية كذلك.

ويذكر نيكسون أن حكومته فى مركز يسمح لها حالياً بوزن أثر التغييرات المستقبلية فى سياسات وبرامج الدفاع، على مجموع أهداف الحكومة.

السيطرة على البناء الدفاعى - برنامج الدفاع

لجنة التخطيط Review Committee

من أجل الوصول إلى قرارات متوازنة ووضع أولويات متزنة فقد أدخلت إضافة إلى نظام مجلس الأمن القومي، فأمر نيكسون بتشكيل لجنة لاستعراض برنامج الدفاع تتكون من مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي (رئيساً) ووكيل الخارجية، ونائب وزير الدفاع، ورئيس الأركان، ومدير مكتب الميزانية، ورئيس وكالة المخابرات المركزية، ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين. وبالإضافة إلى هذا التشكيل، ينظم كل من مدير وكالة نزع السلاح والسيطرة عليه، ورئيس لجنة الطاقة النووية فى الموضوعات التى تخصهم.

وتستعرض هذه اللجنة الدائمة المسائل الرئيسية فى الدفاع والعالية والسياسة والتخطيط، بالنظر إلى آثارها الدبلوماسية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ثم تطلع الرئيس ومجلس الأمن القومي على نتائج أعمالها.

وقد استعرضت اللجنة المذكورة - على سبيل المثال - مجالات الاختيار المتاحة أمام الولايات المتحدة بالنسبة للاستمرار في الدفاع ضد الصواريخ النووية في أربع مناسبات.

ولسوف تدرس وتحلل هذا العام، مجالات الاختيار بالنسبة للمسائل الاستراتيجية والاقتصادية الرئيسية على مدى خمس سنوات مقبلة، كل هذا بينما ميزانية ١٩٧٢ مازال في مراحلها الأولى.

ويضمن اشتراك وزارة الخارجية ووكالة نزع السلاح ومجلس المستشارين الاقتصاديين وغيرهم، في المناقشة، اعداد تحليل دقيق وتقييم متوازن لمجالات الاختيار لعام ٧٢ وما بعده والتي ستطرح على مجلس الأمن القومي في الخريف المقبل.

تحليل الدول والمناطق وبرنامج التخصيص في الميزانية:

تتمثل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ سياسة خارجية منسقة وسليمة، في تعدد الهيئات والوكالات الأمريكية وتعدد البرامج التي يبعثها نشاطها في أية دولة أو إقليم.

وكان من العسير على الرئيس أو على مجلس الأمن القومي في الماضي الحصول على صورة كاملة لمجهود الولايات المتحدة في أية دولة، على أن أي سياسة خارجية مقبولة يجب أن تبدأ بمثل هذا الرأي الشامل.

وللتغلب على هذه الصعوبة فقد تم البدء بأجراء مجموعة من التحليلات للبرامج التي تختص بالدول وسوف يتم على أساسها بحث كافة البرامج الأمريكية الخاصة بالدول والمناطق الهامة وبداخل علاقاتها.

وتضع هذه الدراسات - لأول مرة - كل البرامج في إطار الميزانية. والوسيلة الأساسية لهذا التحليل هي ما يعرف ببرنامج الميزانية التي يخصص كل ما سيجرى إنفاقه في دولة، على أساس ما يحققه هذا الانفاق من أغراض.

ويسمح هذا البرنامج أن تتخذ الحكومة قرارات أو تضع مجموعة من المبادئ للاسترشاد بالنسبة لكافة البرامج في وقت واحد. ولقد كان ما يجري

فى الماضى هو بحث هذه الانفاقات بالنسبة لكل وكالة على حدة فى عزلة عن بحث انفاقات الوكالات الأخرى.

وتعرض نتائج الدراسات التحليلية للدول على مجلس الأمن القومى، فى شكل سياسة متداخلة أساسها اختيار برامج توضح الاختيارات المختلفة للمصالح ولأهداف السياسة الخارجية وللتهديدات الموجهة للولايات المتحدة.

وبعد أن يستعرض مجلس الأمن القومى هذه الاختيارات أو البدائل يتسنى اتخاذ القرار بالنسبة للإجراء الذى يتبع على مدى عدة سنوات. وبطبيعة الحال فإن الجهود الأمريكية تبدأ من نقطة واضحة الفهم قاعدتها الأساسية مؤداها أن السياسات والبرامج الأمريكية ينبغى أن تتناسب بطريقة ذات معنى بما يبنى حلفاء الولايات المتحدة تحقيقه لأنفسهم. فالولايات المتحدة تتعامل مع دول ذات سيادة، لكل مصالحها الذاتية وأولوياتها وقدراتها، وإن كل ما يستهدفه البرنامج الموجه للدول هو جعل الأعمال الأمريكية ذات فاعلية قصوى ومتماشية مع المصالح المشتركة.

ويعتقد الرئيس نيكسون أن هذا الاتجاه الشامل الذى أدخل على تخطيط البرامج الموجهة للدول، سوف يؤدى حتما إلى تحسين السياسة الخارجية. وهناك شعور بالحاجة ليس فقط لاتخاذ قرارات سياسية سليمة، وإنما تنفيذ هذه القرارات أيضا. وسوف تنتج البرامج التحليلية للدول عن قرار تلزم به كافة الوكالات الحكومية، كما سوف تثمر عن برنامج - لمدى خمس سنوات - يتضمن مجموعة المبادئ التى سوف يتم الاسترشاد بها، معثلة فى شكل برامج للميزانية. وبهذا فإنه سوف يكون لدى أعضاء مجلس الأمن القومى، ومديرى الوكالات والسفراء فى مناصبهم فى الخارج، الوسيلة التى يتحققون بها من متابعة تنفيذ القرارات.

٣ - السياسة الاستراتيجية

التغيير فى الميزان الاستراتيجى :

على أثر الحرب العالمية الثانية كان للولايات المتحدة احتكار للأسلحة النووية، وكان الاحتكار الفعلى لقدرة القصف النووى عبر القارات المتمثل فى

شكل القاذفات الاستراتيجية خلال معظم الخمسينات يعطيها قدرة الردع الساحق.

وظل هذا التقدير قائما، حتى ظهر في أواخر الخمسينيات أن الاتحاد السوفيتي قد تملك القدرة على انتاج واستخدام قوة من الصواريخ عابرة القارات تستطيع أن تدمر جزءا كبيرا من القاذفات الاستراتيجية الأمريكية على الأرض. وكان الخوف يتمثل في أن تصبح القدرة الأمريكية على الردع النووي في خطر كبير على الرغم من أنه ثبت فيما بعد أن هذا الخوف كان مبالغا فيه، ومن ثم فقد ركزت اهتمامها على المحافظة على التفوق النووي.

وفي عام ١٩٦١ أسرعت الحكومة الأمريكية في تنفيذ برامج غواصات بولاريس وصواريخ (مينتمان) ووضعت عدداً أكبر من القاذفات الاستراتيجية في حالة تأهب. وقد اتاحت هذه الاجراءات تفوق القدرة النووية الأمريكية بوضوح لعدة سنوات. كما أنها أعادت الثقة في قدرة الردع الأمريكي. وحينئذ كان لدى أمريكا قوتان. هما قوة غواصات بولاريس وقوة صواريخ (مينتمان) التي كانت موجودة في آبار محصنة تحت الأرض مما كان يجعلها في الحقيقة منيعة ضد هجوم سوفيتي.

على أنه بعد عام ١٩٦٥ طور السوفيت استخدامات صواريخهم العابرة للقارات وشرعوا في بناء قوة غواصات تماثل بولاريس، كما أنهم بدأوا في تجربة الرؤوس المتعددة في صواريخهم المعروفة بـ SS9، وهو سلاح يستطيع أن يحمل عشرة أضغاف ما يحمله صاروخ مينتمان الأمريكي.

ومرة أخرى فإن التفوق الاستراتيجي الأمريكي قد تم تحديه على أن حكومة جونسون لم تقرر هذه المرة زيادة الاستخدامات، وكان هذا القرار مبنيا على حكيمين:

الأول: كان المعتقد أنه ليس هناك الكثير مما يمكن عمله من أجل منع السوفيت من الوصول إلى وضع استراتيجي يماثل الوضع الاستراتيجي الأمريكي على مدى فترة من الزمن.

والثاني: كان المعتقد أن التفوق النووي الأمريكي في الماضي ليس له سوى مغزى عسكري وسياسي ضئيل، لأن القدرة الرادعة الأمريكية لم تتأثر بشكل خطير من تزايد القوة السوفيتية، ولأن هدف القوات الرادعة السوفيتية هو كالههدف الأمريكي الذي يتمثل في الردع.

وكنتيجة لهذه التطورات فقد ظهرت حقيقة مؤكدة لا يمكن الهرب منها تمثل على أبواب السبعينيات، ومزداها امتلاك السوفيت لقوات استراتيجية قوية ومنقدمة تقترب في كثير من الحالات من القوات الأمريكية وتفوقها من حيث العدد والقدرة.

ولقد أكدت البرامج السوفيتية الحديثة زيادة عددية في القوات الهجومية والدفاعية، كما أنها تضمنت تحسينات كيفية في قدرات هذه القوات. ومثل ذلك ما توصلوا إليه من انتاج رأس دقيقة ووسائل تساعد على اختراق الأنظمة الدفاعية لصاروخهم SS11 الذي يشبه صاروخ مينتمان، ومضيههم في تجربة الصاروخ SS9 المنعدد الرؤوس وكالابحاث والتحسينات التي يدخلونها على شبكتهم الدفاعية الصاروخية، بالإضافة إلى التحسين في الرادار التابع لهذه الشبكة. ونوضح المقارنة التالية الزيادة في قوات السوفيت الأرضية وقوة الغواصات في الخمس سنوات الماضية.

المصاروخ الأمريكية والسوفيتية المستخدمة

سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	صواريخ عابرة للقارات
١٠٥٤	٩٣٤	أمريكية
١٢٩٠	٢٢٤	سوفيتية
صواريخ غواصات		
٦٥٦	٤٦٤	أمريكية
٣٠٠	١٠٧	سوفيتية

وإن الاستخدامات الصاروخية السوفيتية مستمرة في حين أن الاستخدامات الأمريكية قد توقفت، ويجب أن تتوقع الولايات المتحدة في السبعينات استخدام الصين الشيوعية للصواريخ العابرة القارات، وهو الأمر الذي سيعقد بخطورة التخطيط الاستراتيجي والأمريكي والدبلوماسية الأمريكية.

وإن تطور القدرات الأمريكية والسوفيتية الاستراتيجية خلال العشرين عاما الماضية قد صاحبه مناقشات مذهبية حادة حول الأدوار السياسية والعسكرية للقوات الاستراتيجية وحول المعيار الذي يستخدم لا خيارها.

وكانت النظرية الاستراتيجية التي حازت على القبول حينما تولت حكومة نيكسون الحكم كالآتي: طبقا لنظرية «الدمار المؤكد» التي تضمن الردع مضمونا طالما تأكدت الولايات المتحدة من أنها تستطيع تحطيم نسبة معقولة من الشعب والصناعة السوفيتية بعد تلقي أسوأ هجوم سوفيتي على قواتها الاستراتيجية .

وكانت الحكومة السابقة تعتقد أنه طالما تمتلك من القوات ما يزيد عن الحاجة لتحقيق هذا الهدف فإن ضبط النفس في شأن زيادة البناء الاستراتيجي كان من الأمور المرغوب فيها بغض النظر عن التقدم السوفيتي. أكثر من هذا أن حكومة جونسون تأمل أن يؤدي ضبط النفس في تطوير واستخدام الأسلحة الاستراتيجية إلى إيجاد حافز قوى لدى الاتحاد السوفيتي كي يحذو هو الآخر نفس السبيل وبذلك تزداد فرص إيجاد علاقة استراتيجية مستقرة ومتوازنة بين الدولتين النوويتين الكبيرتين.

سياسة للسبعينيات :

وعندما تولى نيكسون الحكم انتهى إلى أن هذه النظرية الاستراتيجية يجب أن تبحث بعناية في ضوء التقدم المستمر، والزيادة المستمرة للقدرات الاستراتيجية السوفيتية. إذ مادام الاتحاد السوفيتي يواصل تحقيق برنامج الأسلحة النووية الطموح فإن على الحكومة أن تطرح بعض الأسئلة الجوهرية

وهى: لماذا يمكن ان تنشأ حرب نووية أو يصير التهديد بها؟ وفى ضوء هذا ما هى القوات الاستراتيجية الأمريكية اللازمة للردع؟

وباختصار فلقد سعت الحكومة إلى هدف استراتيجى يمكن أن تكون أحسن تسمية له هى «الكفاية»، وكان استعراض الحكومة للاستراتيجية النووية يأخذ فى اعتباره عاملين لم يكونا موجودين فى الماضى هما:

الأول: ان البناء الحالى للقوات الاستراتيجية السوفيتية بالإضافة إلى ما تعرفه الولايات المتحدة عن برامج تطوير وتجربة هذه الأسلحة، يثير أسئلة خطيرة حول ما يهدف إليه الاتحاد السوفيتى، حول التهديدات القوية التى تواجهها الولايات المتحدة وحلفاؤها. فهذه الأسئلة تجب مواجهتها بوعى وتيقظ وواقعية.

الثانى: ان تزايد القوات الاستراتيجية للجانبين يثير مشاكل جديدة مثقلة. هل المجال الوحيد المتاح أمام الرئيس الأمريكى فى حالة حدوث هجوم نووى هو أن يلجأ إلى تدمير المدنيين فى معسكر الأعداء تدميرًا شاملاً عندما يتحقق ان الدمار المماثل سوف يلحق الشعب الأمريكى؟

هل ينبغى تحديد فكرة الدمار الشامل تحديداً ضيقاً؟ وهل ينبغى ان تكون هى الوسيلة الوحيدة للقدرة الأمريكية لردع التهديدات المختلفة التى تواجهها؟ لقد انتج استعراض هذه المسائل اتفاقاً عاماً مؤداه أن الغرض الرئيسى للبناء الاستراتيجى الأمريكى هو غرض سياسى ودفاعى:

فهو يستهدف الحيولة دون فرض الدول الأخرى ارادتها على الولايات المتحدة وحلفائها تحت تأثير وزن التفوق الاستراتيجى العسكرى، فيجب أن تؤكد الولايات المتحدة للمعتدين الأقوياء المخاطر غير المقبولة التى سوف تصيبهم إذا فكروا فى هجوم نووى أو ابتزاز نووى أو أفعال يمكن أن تؤدى إلى حرب نووية مثال ذلك هجوم سوفيتى تقليدى على أوروبا.

وفيما وراء هذا البيان العام كانت المهمة الأولية هى تقدير المقاييس التى ينبغى استخدامها لتقييم ملائمة القوات الاستراتيجية الأمريكية ضد التهديدات

المتوقعة. وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية إضافية لأن مثل هذه المعايير قد تكون لازمة لتقييم الرغبة في إمكان عقد اتفاق مع السوفيت على الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

ولقد تم التوصل إلى اتفاق عام داخل الحكومة الأمريكية على أربعة معايير محددة للكفاية الاستراتيجية، وهي تمثل تقدما فكريا ملحوظا إذ تتيح هذه المعايير الملاءمة والمرونة. ولمسوف يتم استعراض هذه المعايير دائما في ضوء التغيير التكنولوجي.

تشكيل أو تخطيط القوات الاستراتيجية :

بعد ان تم تحديد الأغراض الاستراتيجية والمعايير، تم تحليل بناء القوات الاستراتيجية الأمريكية على صورة بديلة بالنسبة للسبعينيات وما بعدها. فقد تم استعراض بدائل تبدأ من حد أدنى للردع، - وهي بناء أساسه قوة صواريخ الغواصات ونظرية الدمار الشامل بمعناها الضيق - إلى محاولات تهدف إلى استعادة التفوق العددي بواسطة استخدامات متزايدة للقوات الاستراتيجية الأمريكية.

وكان هناك اتفاق عام ان أشكال البناء الاستراتيجي التي تخفض أو تزيد بشكل ملحوظ من البرامج الاستراتيجية تتضمن مخاطر غير مرغوب فيها.

فالتخفيضات الحادة : لن تسمح للولايات المتحدة بمقابلة ما يتطلبه معيار الكفاية. وبالتالي فقد تثير رد فعل سوفيتي معاكس. فإذا تخلقت الولايات المتحدة منفردة عن ميدان المنافسة في الأسلحة الاستراتيجية فقد ينتهز السوفيت هذه الفرصة لزيادة برامجهم ومن ثم يحققون تفوقا استراتيجيا ملحوظا.

وان البرامج الاستراتيجية السوفيتية الحالية وكذلك الاستخدامات وما فيها من قوة واتساع، والتي تزيد بوضوح عن حاجتهم لتحقيق حد أدنى من الردع، تجعل مثل هذه الامكانية بعيدة تماما.

كما أن هذه التخفيضات قد تؤدي إلى استبعاد الحوافز أمام السوفيت للاتفاق على تحديد الأسلحة النووية، وفي ذات الوقت إلى إثارة قلق حلفاء الولايات المتحدة، ذلك أن حلفاء الناتو يعتبرون الالتزام الأمريكي بردع العدوان السوفيتي مرتكزا أساسا على محافظة الولايات المتحدة على وضع استراتيجي قوى.

كما أن الزيادات الحادة من ناحية أخرى قد لا تكون لها مزايا سياسية أو عسكرية ذات أثر. ويعتقد الكثيرون أن السوفيت سوف يسعون إلى مقابلة التصرفات الأمريكية وعلى الأقل فإن المراكز السوفيتية السياسية سوف تتشدد، وبالتالي يزداد التوتر وتضعف احتمالات الوصول إلى اتفاقات على تحديد الأسلحة الاستراتيجية.

والواقع أن ما يجب أن تسلكه الولايات المتحدة بين هاتين الصورتين سألتي الذكر يعتمد على عدة عناصر:

هل سيمضى السوفيت في زيادة قوتهم الاستراتيجية؟ ماذا سوف يكون عليه تصور الاتحاد السوفيتي؟ ما هو التفاهم الذي يمكن أن تصل إليه الدولتان بالنسبة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية؟ وما هي أنظمة الأسلحة التي يمكن أن تشملها هذه الاتفاقات؟

ولما كانت القرارات الخاصة بتشكيل البناء الاستراتيجي هي قرارات مصيرية بالغة التعقيد فإن الإجابة على الأسئلة المتقدمة سوف تحدد إلى حد كبير ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تضطر إلى زيادة قوتها النووية لمقابلة التهديد السوفيتي لدرجة كفاية الردع الأمريكي، أو ما إذا كانت الدولتان تستطيعان معا التحرك من عصر المواجهة إلى عصر المفاوضة. وما إذا كانتا تستطيعان اتباع سياسات استراتيجية عاقلة غير مثيرة مبنية على الكفاية كهدف مشترك لهما أو ما إذا كانت حلقة جديدة من سباق التسلح سوف تحدث.

دور الدفاع الصاروخي:

يذكر نيكسون ان قراره بمواصلة بناء نظام الصواريخ الدفاعية ينسجم تماما مع المعايير سالفة الذكر ومع الهدف الأمريكي الخاص بالحد الفعال للأسلحة الاستراتيجية.

وقد أشار إلى ما أدلى به في مارس سنة ١٩٦٩ من أن أخطر مسئولية يتحملها الرئيس الأمريكي هي مسئولية أمن بلاده، ومن أن القوات النووية لا تدافع فقط عن الولايات المتحدة ولكن عن حلفائها أيضا، ومن أنه كان من المحتم ان يظل الردع النووي الأمريكي آمنا دون أدنى شك وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات الآن لتأمين القوات الاستراتيجية الرادعة من هجوم سوفيتي.

ويعني قائلا انه كان يعتقد وقتذاك - وما يزال كذلك - ان ثمة نهديا خطيرا للقدرة الرادعة الأمريكية يتمثل في زيادة قوات الصواريخ السوفيتية عابرة القارات وصواريخ الغواصات وبرنامج صواريخ SS9 المتعددة الرؤوس، ووضوح الاهتمام السوفيتي بتحسين دقة الرؤوس التي تحملها الصواريخ عابرة القارات. ولقد تأكد استمرار هذا التهديد الخطر بواسطة الهيئة الاستشارية للمخابرات الخارجية وهي هيئة مستقلة مكونة من مستشارين غير منحازين على درجة كفاية عالية، وهي التي اتمت تقييما للأخطار الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة.

ويذكر أنه أشار في هذا الخطاب أيضا إلى عدم استطاعة الولايات المتحدة تجاهل التهديد الصيني القوي للشعب الأمريكي، بالإضافة إلى خطر حدوث هجوم غير مرخص به عن طريق الخطأ من أيهما - كما أنه لا يمكن تجاهل احتمال وصول دول أخرى في المستقبل إلى قدرة مهاجمة الولايات المتحدة بأسلحة نووية. واليوم فإن أي هجوم نووي مهما كان صغيرا - وسواء كان نتيجة خطأ أو عن غير ترخيص أو عن عمد بواسطة دولة كبرى أو بواسطة دولة لا تمتلك سوى قدرة نووية بدائية - سوف يكون كارثة للولايات المتحدة مهما كانت قدرتها على الردع.

ولا تستطيع أية حكومة تحمل مسؤولية أمن الشعب الأمريكي إلا أن تزود كل حماية ممكنة ضد مثل هذه الاحتمالات.

وهكذا فقد أعلن نيكسون في ١٤ مارس ٦٩ عن أهداف النظام الدفاعي «Safeguard» وهي:

١ - حماية القوات الرادعة الموجودة على الأرض ضد هجوم سوفيتي مباشر.

٢ - حماية الشعب الأمريكي من الهجوم النووي الذي قد تستطيع الصين الشيوعية توجيئه بعد عشر سنوات.

٣ - الحماية ضد احتمال حدوث هجمات عن طريق الخطأ.

٤ - القوات ذات الغرض العام (التقليدية)

عندما درست الأهداف الموكول للقوات التقليدية تنفيذها أو تحقيقها اتضح أنه يجب أن يكون هناك تركيز على ثلاثة أركان رئيسية لاعداد سياسة دفاعية سليمة:

الأول : بينما ينبغي على القوات الاستراتيجية، درع جميع تهديدات الحرب العامة مهما كانت التكلفة، فإن القوات التقليدية يجب ان تكون مناسبة للأوضاع المحلية والمصالح المعينة بالذات.

الثاني : بينما تملك الولايات المتحدة ٩٥٪ من القوة النووية في غير العالم الشيوعي وهو ما يحملها مسؤولية الدفاع النووي، فإن تخطيط القوات التقليدية يجب أن يدخل في اعتباره ان القوة البشرية لحلفائها تفوق مثلثتها الأمريكية، كما تفوق نفقات القوات الاستراتيجية الأمريكية مثلثتها الأوروبية.

الثالث : لا نستطيع الولايات المتحدة ان تتوقع من قواتها العسكرية التصدى لجميع أشكال التهديدات التي تواجه الحلفاء في العالم أجمع. وينطبق هذا بصفة خاصة على محاولات السيطرة وحرب العصابات أو حروب التحرير القومية. ولقد دلت الخبرة على ان أفضل الوسائل لمعاملة هذه

الاضطرابات هو اجهاضها من خلال التطور الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى ويأن تعمل الحكومات التى تتهددها مثل هذه الاضطرابات على السيطرة عليها بواسطة الشرطة وبالأجراءات شبه العسكرية والعسكرية.

وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تكمل هذه الجهود المحلية بعون اقتصادى وعسكرى، على أن دور القوات التقليدية المباشر فى صدام ينبع أساسا من حدوث اضطراب يظلل عدوان خارجى أو من عدوان تقليدى مكشوف. ففى مثل هذه الحالات سوف تزن الولايات المتحدة مصالحها والتزاماتها وسوف تقيم جهود حلفائها عند تحديد ردها.

وللولايات المتحدة مصالح فى الدفاع عن بعض المناطق البرية فى الخارج بالإضافة إلى خطوط المواصلات الجوية والبحرية الجوهرية، وهذه كلها تنبع من:

- الأهمية السياسية والاقتصادية لحلفائها.

- رغبتها فى منع أو حصر الصراع الذى يمكن ان يؤدى إلى صدامات رئيسية وبالتالي يهدد السلام فى العالم.

- الأهمية الاستراتيجية للجهة المهددة بالإضافة إلى خط مواصلاتها.

وقد تضمن استعراض حكومة نيكسون عندما تولت الحكم للبناء العسكرى تقييما دقيقا للقوات التقليدية. وكان هدف هذه الدراسة، نقص المصالح الأمريكية، وما يتوعددها من تهديدات قوية، وقدرات حلفاء الولايات المتحدة الذاتية أو مضافا إليها المساعدات الأمريكية، والعلاقة بين مختلف الاستراتيجيات والأولويات المحلية.

ولقد فحص مجلس الأمن القومى خمس استراتيجيات مختلفة للقوات التقليدية، ونسب كل واحدة منها إلى البرامج المحلية التى يمكن القيام بها فى وقت واحد. وهكذا فقد أمكن بحث الأمن القومى والأولويات المحلية لأول مرة فى ذات الوقت. ولقد رفضت استراتيجيتان حيث اعتبرتا غير حيويتين للأمن القومى الأمريكى، ولأن تنفيذهما كان سيقضى على برامج محلية حيوية. وقد

تقررت في النهاية استراتيجية تمثل تغييرا ملحوظا للنظرية التي كانت سائدة في الستينات .كان ما يعرف بمبدأ الحربين ونصف وهو أساس البناء التقليدي في الستينات فكان يجب الاحتفاظ على مدى ثلاثة أشهر بقوات امريكية تقليدية للدفاع المتقدم في نفس الوقت عن التاتو، وعن كوريا وجنوب شرق اسيا ضد هجوم صيني شامل، وللاستخدام الجزئي الثانوي . ولا يمكن الوصول بمعدل القوات الى هذا المستوى .

وقد سعت الحكومة الى التوفيق بين «النظرية، و «القدرة الفعلية، فاختارت ما يطلق عليه «باستراتيجية الحرب ونصف» . وبمقتضى هذه النظرية سوف تحتفظ الولايات المتحدة في زمن السلم بقوات تقليدية كافية أو مناسبة لمقابلة هجوم شيوعي شامل إما في اوربا او في اسيا في وقت واحد ولمساعدة الحلفاء ضد التهديدات غير الصينية في اسيا لمقابلة مايطرأ في مكان آخر . وكان اختيار هذه الاستراتيجية مبنيا على الاعتبارات الآتية:-

- تخدم القدرة النووية للأسلحة الاستراتيجية ومجال استخدام القوات النووية، كعائق أو كرادع لهجوم سوفيتي شامل على التاتو في اوربا أو لهجوم صيني على حلفائها الآسيويين .

- ضعف احتمالات حدوث هجوم منسق في جبهتين على حلفاء الولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفيتي والصين بسبب مخاطر الحرب النووية وبسبب عدم احتمال التعاون الصيني السوفيتي .وعلى كل حال فليس من المعتقد بداية انه ينبغي التصدي لمثل هذا الهجوم المنسق بقوات امريكية تقليدية .

- الرغبة في التأمين ضد التهديدات التي تفوق المتوقع عن طريق المحافظة على قوات اكثر مما يلزم لمقابلة تهديدات تقليدية في مسرح واحد كالتاتو في اوربا .

- سوف يكون ضعف الولايات المتحدة اكثر اثارا من زيادة قوتها اذ قد يشجع الآخرين على الاقبال على مخاطر شديدة استنادا الى الخيال الذي يقول ان الانتهازية العسكرية يمكن ان تنجح .

ومن أجل مقابلة احتياجات هذه الاستراتيجية فقد تقرر المحافظة على القوات اللازمة البحرية والجوية التكتيكية المعاونة في اوريا واسيا بالاضافة الى قوات البحرية والطيران.

وفي نفس الوقت سوف تستبقى الولايات المتحدة قوات مناسبة نشطة بالاضافة الى القوات الاحتياطية الموجودة في الاراضى الامريكية. وسوف تظهر معدلات هذه القوى بتفصيل اكبر في بيان وزير الدفاع عن برامجها وميزانياتها.

وأخيراً، يمكن الوصول إلى استنتاجات عامة حول التصورات الأمريكية على النحو التالي:

(أ) استطاع الاتحاد السوفيتى أن يلحق بالولايات المتحدة في مجال التسليح النووي وأن يتفوق في بعض أنواع الأسلحة، مما اعتبرته واشجبتون إخلالاً بمركزها المتفوق.

ولعل هذا بالإضافة إلى التطور السريع في التكنولوجيا هو الذى حدا بنيكسون أن يتحول عن الاستراتيجية النووية التى اتبعتها الولايات المتحدة في العهود السابقة والتي كانت تعتمد على قدرة الضربة الثانية التى تكفل ردع هجوم نووى عليها وبالتالي أمنها.

على أن التحول الذى بدا من الرسالة غير واضح المعالم فقد اكتفى نيكسون بنقد الاستراتيجية السابقة على أساس أنها لا تحقق الأمن إلا في مفهومه الضيق، وبأن أطلق على الاستراتيجية الجديدة «استراتيجية الكفاية، محددا لها معايير أربعة لم يذكرها.

على أن هذه الاستراتيجية الجديدة، استخلاصا من النقد الذى وجهه للسابقة، واستخلاصا مما ذكره من أن نظام الصواريخ الدفاعية يدخل في إطار الاستراتيجية الجديدة ويتفق مع معاييرها، تعتمد على مرونة مقتضاها ضمان التفوق النووي الأمريكى في حالة فشل محادثات الحد

من الأسلحة الاستراتيجية بما يكفل «الردع» لهجوم سوفيتي ولهجوم صيني أيضا.

(ب) وكما غير نيكسون من الاستراتيجية النووية فإنه قد أدخل تعديلات على مراحل التخطيط الدفاعي بحيث أوكله إلى لجنة تابعة لمجلس الأمن القومي تقوم بالدراسات الشاملة، ليس فقط للمسائل الاستراتيجية بل وللسياسية وغيرها في إطار واحد شامل يساعد مجلس الأمن القومي والرئيس الأمريكي على اتخاذ قرارات متزنة مضمونة الفوائد وفي إطار الأولويات المختلفة سواء الدفاعية أو الخارجية أو المحلية.

(ج) وفي مجال الحديث عن السياسة الاستراتيجية يتهم نيكسون الاتحاد السوفيتي بأنه ماض في تطوير قواته النووية في الوقت الذي لا تفعل بلاده ذلك، ويناديه باتباع سياسة استراتيجية مستقرة ومتوازنة.

ومن ناحية أخرى فإنه يذكر أن الهدف الرئيسى للبناء الاستراتيجى الأمريكى سياسى ودفاعى يستهدف منع الخصوم المحتملين من التفكير فى هجوم نووى على الولايات المتحدة وحلفائها.

(د) كانت الاستراتيجية التقليدية قبل نيكسون مؤسسة على فكرة الحربين والنصف بمعنى إعداد قوات تقليدية كافية لمواجهة خطر هجوم سوفيتي فى أوروبا وخطر هجوم صيني فى آسيا بالإضافة إلى قوات تقليدية أقل لمواجهة ما يحدث من اضطرابات فى أماكن أخرى من العالم.

وقد غير نيكسون هذه الاستراتيجية إلى استراتيجية «الحرب ونصف» على أساس أن حجم القوات التقليدية لم يصل إلى إمكانية الحربين والنصف من ناحية، وعلى أساس استبعاد حدوث هجومين سوفيتي وصيني فى وقت واحد، وهو إن حدث فيكون الرد بالأسلحة النووية.

كذلك حاول نيكسون أن يعطى الانطباع بأن استخدام القوات التقليدية الأمريكية سوف يكون مقيدا عن ذى قبل، فلا تتدخل الولايات المتحدة

عسكرياً إلا حيث تكون لها مصلحة واضحة وحيث يكون تدخلها منتجاً في
صد عدوان خارجي وبالتعاون مع القوات المحلية للدولة التي حدث
فيها الاضطراب.

تاسعاً : مبدأ المفاوضة

- ١ - الاتحاد السوفيتى .
- ٢ - أوروبا الشرقية .
- ٣ - الصين الشيوعية .
- ٤ - الرقابة على السلاح .
- ٥ - قضايا المستقبل .

عصر المفاوضة

تقيد : كانت الولايات المتحدة وما يطلق عليه بالكتلة الشيوعية تستسلم للعداء المتبادل الذى نبع من خلافات عميقة الجذور فى المجال الأيديولوجى وفى مجال الأهداف القومية ، وإن كانت هذه الخلافات ما تزال قائمة اليوم إلا أن التغيير الذى حدث فى العشرين عاماً الماضية قد انتج ظروفًا جديدة وأوضح مخاطر اتصال العداء .

فقد أصبحت مخاطر استخدام القوة فى العصر النووى لا تتوازن من حيث حجمها مع معظم الأهداف المبتغاة فى كثير من الحالات والواقع أن ميزان القوى النووية أبرز فائدة المفاوضات .

وأدركت القوى الكبرى أنها قد تجد مصالحها متداخلة أو متورطة فى نزاع إقليمي (قد يودى الى مواجهة) ومع ذلك تكون سيطرتها ضئيلة على مجرى الأحداث التى تسيرها القوى المحلية .

ولقد أبرز العصر النووى أمام الولايات والدول الشيوعية الأخطار المشتركة لما قد يحدث من مواجهة نتيجة الصدفة وسوء التقدير • وعلى سبيل

المثال فإن الجانبين يصبحان مهددين عندما تسعى أية قوة الى الحصول على ميزة تكتيكية من أزمة ، وتخطر حينئذ باستثارة رد فعل استراتيجي .

لقد ثبت أن الواقع شيء مختلف عن توقعات الطرفين وقد تعلم العالم الشيوعي على الأخص أن انتشار الشيوعية قد يزيد من التوتر الدولي أكثر من أنه يؤدي الى الوفاق كما تقول تعاليم ماركس .

وهكذا فإن ظروف العالم المتغيرة قد جعلت بناء السلام يتطلب الصبر ومواصلة الاتصال -وأن مهمة الولايات المتحدة الأولى في هذه الحوادث هي مهمة رئيسية من أجل تجنب الحرب . وفيما وراء ذلك فإنه يجب على الولايات المتحدة والدول الشيوعية ان تتفاوض حول المسائل التي تفصل بينهم إن قدر لهم بناء سلام ممكن . ولما كانت هذه المسائل لاترجع الى خلافات شخصية فإنه لايمكن إزالتها تلقائياً .

ولا تخدع الولايات المتحدة نفسها بالإعتقاد أن تغير النعمة يمثل تغيراً في السياسة وهي على استعداد لتناول هذه المسائل بطريقة جديدة بناءة محددة .. وسوف تتبع الولايات المتحدة ثلاثة مبادئ في مفاوضاتها المقبلة مع الدول الشيوعية في السبعينيات هي :

المبدأ الأول :

الفهم المحدد لما بنوى الدول الشيوعية اتباعه من سياسة في العالم وما يمكن توقعه منها . وعدم التقليل من أهمية عمق الخلاف الأيديولوجي أو الخلاف في المصالح ، أو الاعتقاد بأن القادة السوفيت قد تخلوا عن معتقداتهم .

وتتطلب هذه الخلافات على وجه التحديد خلق ظروف موضوعية - التفاوض تلو التفاوض - يمكن تطور السلام على أساسها بالرغم من تاريخ حافل بعدم الثقة والتفافس .

وتأمل الولايات المتحدة ان يجلب مرور الوقت وظهور جيل جديد فى الدول الشيوعية بعض التغيير فى الأهداف الشيوعية والا فليها أن تسعى إلى التأثير على تصرفات الشيوعيين بأقصر الطرق وأكثرها فاعلية. ولذلك فسوف تتأى السياسة الأمريكية عن استخدام المفاوضات كصيغة من صيغ الحرب الباردة أو المناظرة الأيديولوجية وسوف يكون فى تقديرها أن خصومها يسعون إلى تحقيق مصالحهم كما يرونها، وهو ذات الشيء الذى تفعله هي، كما أنها سوف تحكم على هؤلاء الخصوم على أساس تصرفاتهم. على أن ما يمكن لهؤلاء الخصوم أن يصلوا إليه من إتفاقات مع الولايات المتحدة وما يمكن أن يساهموا به فى سبيل بناء السلام سوف ينبع من المواءمة الواقعية للمصالح المتصارعة.

المبدأ الثانى :

كيفية إدارة هذه المفاوضات. فكثيرا ما حدث فى الماضى ان تركيز الدولتين كان منصرفا إلى التأثير السيكولوجى أكثر من انصرافه إلى جوهر المفاوضات ذاتها، وكثيرا ما طغى الحماس الساذج الذى كان يبعثه عقد المفاوضات على المسائل الرئيسية التى تتناولها فكانت النتائج التى يتم التوصل إليها أقل من المتوقع. والواقع أنه ينبغى قبل أى شيء أن تكون المفاوضات ثمرة إعداد دقيق ونية ثابتة للأخذ والعطاء بالنسبة للمسائل التى ستتناولها. ونظرا إلى عظم شأن المسائل التى ستتناولها المفاوضات فإنه يجب الا يتم الاقبال عليها سعيًا وراء تقدم سريع أو مبالغ فيه كما ان احتمال فشلها لا يجب ان يثبط العزائم.

المبدأ الثالث :

تقدير الإطار الذى سيجرى تناول المسائل داخله، إذ أصبح تداخل وتشابك الأحداث الدولية حقيقة من حقائق الحياة وليس أمرا اخترعته الولايات المتحدة أو وسيلة تكتيكية تلجأ إليها فى المفاوضات.

والواقع أن التطورات الدولية هي بمثابة التوأم، إذ تتصل المسائل السياسية بالمسائل الاستراتيجية وتؤثر الأحداث السياسية في منطقة، على التطورات السياسية في منطقة أخرى من العالم آثارا قد تكون بعيدة المدى. وتؤكد هذه المبادئ الثلاثة الاتجاه الواقعي نحو السعي إلى السلام من خلال المفاوضات، فهي بمثابة المرشد أمام المراحل التدريجية والعملية لعقد الاتفاق نلو الاتفاق.

١ . الاتحاد السوفيتي

تعتزم الولايات المتحدة تطبيق المبادئ المتقدمة على الطريقة التي ستجرى بها معالجة الموضوعات مع الاتحاد السوفيتي، فالأفكار التي تكونت في القرن التاسع عشر والتي يخضع الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول لاغرائها لم تعد تتفق مع العصر الجديد. وإذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت تدرك الحدود التي تحد من قوتها، فإن الدروس المستفادة خلال العشرين عاما الماضية لا بد وأن تكون من ناحية أخرى قد تركت آثارها على قادة الكرملين بالقدر الذي جعلهم يدركون أن الايديولوجية الماركسية ليست هي المرشد الأكيد للمشاكل الموجودة في مجتمع صناعي متغير. وأن الهبوط العالمي في تقبل الايديولوجية وعلى وجه الخصوص في مشاكل السياسة الخارجية كثيرا ما ظهر نتيجة انتشار الشيوعية إلى دول ترفض الخضوع الدائم لسلطة الاتحاد السوفيتي وهو ما تجلى بوضوح في النزاع الصيني السوفيتي.

إن المشكلة الأساسية في العلاقات الأمريكية السوفيتية تكمن إذن في إمكانية التغلب على الماضي والعمل المشترك لبناء سلام دائم.

ويذكر نيكسون أنه كانت هناك بداية طيبة في عام ١٩٦٩ حيث تم التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتقدم في مباحثات الرقابة على الأسلحة في قاع البحار، واتخاذ خطوات نحو الاتفاق الخاص بالحرب الكيميائية والبيولوجية والدخول في محادثات حول تسوية مشكلة الشرق الأوسط. والبدء في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. على أن ما تم تحقيقه من نجاح في المفاوضات وإن كان يبعث على التفاؤل إلا أن

العلاقات الأمريكية السوفيتية مازال غير مرضية في مجموعها، اذ فشلت القيادة السوفيتية في بذل ضغط على فيتنام الشمالية في محادثات باريس بالإضافة إلى أن الغالبية الساحقة من معدات الحرب التي تصل فيتنام الشمالية تأتي من الاتحاد السوفيتي الذي يتحمل بالتالي مسؤولية جسيمة في استمرار الحرب وهو الأمر الذي من شأنه ان يلبد جو العلاقات الثنائية بالغيوم.

كذلك فإن الولايات المتحدة لم تلمس من الاتحاد السوفيتي بالنسبة للمحادثات الخاصة بالشرق الأوسط أى نوع من المرونة العملية والبناءة التي تلزم لتحقيق نتيجة إيجابية ناجحة، والتي بدونها فإن مسؤولية الدول الكبرى في سعيها لاجاد تسوية لا يمكن الوفاء بها. أكثر من هذا فإن الولايات المتحدة ترى دليلا على ان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى مركز في المنطقة ككل من شأنه أن يجعل تفاوض الدول الكبرى أكثر احتمالا.

وأعرب نيكسون عن أمله في أن يحمل العام القادم دليلا على ان السوفيت قد قرروا السعي إلى سلام مكين بدلا من اتباع أساليب الماضى.

وهو يقول ان المسألة لا تكمن في صدق نوايا قادة الاتحاد السوفيتي، بل تنطوي على قضايا رئيسية تتمثل في أهداف متصارعة في عالم لا يخدم التصارع فيه مصالح أى طرف. وان الاعتراف المباشر بهذه الحقيقة وبذل مجهود مباشر أيضا للتعامل معها سوف يثمر عن تعاون حقيقى تسعى إليه الولايات المتحدة وينطلبه سلام العالم.

٢ . أوروبا الشرقية

لدول شرق أوروبا تاريخ ذو مظاهر كثيرة. فبالإضافة إلى أنها كانت تمثل معبرا للغزاه فقد عانت من الاحتلال الاجنبى والكبت الثقافى لفترة طويلة. وحتى عندما حصلت على استقلالها ظل عدد كبير منها فريسة لجيرانه الأقوياء.

وتدرك الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتى يرى ان امنه الذاتى يتأثر مباشرة بالتطورات التى تحدث فى هذه المنطقة اذ كثيرا ما حدث عبر القرون ان تم غزو روسيا من وسط اوربا . والواقع ان هذه الحساسية ليست شيئا جديدا، كما انها ليست نتيجة للنظرية الشيوعية، وليس فى نية الولايات المتحدة ان تؤثر على مصالح الامن الشرعية السوفيتية، فقد ولى الزمن الذى تستطيع فيه اية دولة ان تسعى الى استغلال اوربا الشرقية للحصول على ميزة استراتيجية ضد الاتحاد السوفيتى. بل ان السياسة الامريكية سوف تواصل اتباع سبيل المفاوضات والسعى الى الوفاق من اجل تخفيف التوتر وليس اثاره توتر جديد.

وبنفس المعيار فإن الولايات المتحدة تنظر الى دول شرق أوروبا على أنها دول مستقلة ذات سيادة وليست أجزاء من وحدة، ومن ثم فهي لا تقبل أية نظرية تلغى حق هذه الدول فى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة أو غيرها. وبالتالي فإن واشنطن على استعداد للدخول فى مفاوضات مع دول أوروبا الشرقية من أجل التوصل إلى تطويع تدريجى للعلاقات، وهى فى هذه الحال مستعدة للإقدام على أية خطى أو أى مدى ترغب فيه هذه الدول لنصبح العلاقات طبيعية .

ولقد تم تحقيق بعض التقدم فى هذا المجال بالنسبة لرومانيا. اذ ترتب على زيارة نيكسون لها قيام سلسلة من البرامج المشتركة فى الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية. كما أثمرت محادثات الرئيسين الرومانى والأمريكى وتبادل الآراء حول كثير من المسائل على المساهمة فى تحسين الاتصال بين الغرب والشرق .

ودعا نيكسون دول أوروبا الشرقية للدخول مع الولايات المتحدة فى علاقات مماثلة للعلاقات الرومانية الأمريكية.

ويذكر نيكسون ان الاستقرار والسلام فى أوروبا سوف يستتبان عند ازالة التقسيم الموجود بها، ذلك أن الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا تربطها بشعوب ودول أوروبا الشرقية روابط تبغى المحافظة عليها وتجديدها.

٣ - الصين الشعبية

يجب ألا يظل الشعب الصينى، وهو شعب عظيم متمتع بالحياة، بمعزل عن المجتمع الدولى، اذ ليس من المتصور أن يكون هناك نظام دولى ثابت ودائم على المدى الطويل دون أن تساهم فيه دولة تضم ٧٠٠ مليون نسمة.

وتعكس سياسة الصين الخارجية تعقيدات العلاقات التاريخية للصين بالعالم الخارجى. فبينما الصين أطول تاريخاً فى الاستقلال، فإن خبرتها محدودة فى مجال تعاملها مع الدول الأخرى على أساس السيادة المتعادلة. ولأن الصين تقع فى قلب آسيا فإن شعبها الموهوب المثقف تصور أن مجتمعه هو مركز العالم.

وان التقليد الذى سارت عليه فى فرض عزلة ثقافية ذاتية، انتهت فجأة فى القرن التاسع عشر، ومع ذلك فإن الضعف الداخلى الذى كان سائداً أتاح الفرص أمام الدول الأخرى المتقدمة تكنولوجيا لاستغلال الصين.

ولذلك فإن التاريخ الذى ورثه الصينيون الشيوعيون كان مزيجاً معقداً من العزلة والعداء ومن القوة والمهانة، وهو ما يجب أخذه فى الاعتبار عند تحديد العلاقة الجديدة مع الصين مستقبلاً. كذلك فإنه من العسير التقليل من شأن الهوية المذهبية التى تتصل بين الدولتين، أو من شأن الخلافات الظاهرة فى المصالح أو فى تفسير الأحداث الدولية. وعلى الرغم من الروابط التاريخية بين الدولتين والتى تقوم على صداقة الشعب الصينى، وبينما لا تتعارض نسبة كبيرة من المصالح، فإنه يجب الاعتراف بالهوية العميقة من الشك والمذهبية.

ان المبادئ التى تقوم عليها علاقات الولايات المتحدة بالصين، تشابه مثيلاتها التى تعتنقها السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى. كما كان من غير المحتمل ان تؤدى السياسة الأمريكية إلى التأثير على السلوك الصينى بالنظر إلى نظرتها المذهبية إلا أن المصلحة الأمريكية الحقيقية وكذلك مصلحة العالم تقتضى اتخاذ الخطوات الممكنة نحو تحسين العلاقات الفعلية مع الصين.

ان مفتاح العلاقات الصينية الأمريكية سوف يكمن فى التصرفات التى يتخذها كل طرف تجاه الطرف الآخر وحلفائه..ولن تتجاهل الولايات المتحدة الافعال المعادية كما انها سوف تحافظ على التزامها بالدفاع عن جمهورية الصين طبقا للمعاهدة، وسوف تسعى فى ذات الوقت لتنمية التفاهم الذى قد يؤدى الى قيام نموذج جديد عن التصرفات النافعة للطرفين .

لقد تجنبت الولايات المتحدة الأفعال المسرحية التى قد تستجلب ردود فعل مسرحية واتخذت خطوات محدوده لم تكن تتطلب موافقة الصين، ولكنها فى ذات الوقت ابرزت رغبتها فى ان تقيم علاقات طيبة وبناءة بصورة أفضل مع الصين. ومن ثم فقد :

- اتاحت للسائحين الامريكيين والمناحف وغير ذلك من الجهات شراء البضائع الصينية بغير غرض الربح ودون ترخيص خاص .

- ووسعت دائرة الامريكيين الذين تسمح لهم بالسفر لهم الى الصين بحيث شملت أعضاء الكونجرس والصحفيين والمدرسين وخريجي الجامعات وطلبة الجامعة والعلماء والأطباء وممثلى الصليب الاحمر الامريكيين .

- وسمحت للشركات الموجودة فى الخارج والتابعة للشركات الامريكية بالعمل التجارى بين الصين ودول ثالته .

وقد يشير استئناف محادثات وارسو الى ان انجاه الحكومة الامريكية هو اتجاه سليم . وقد لاتؤدى هذه الخطوات المبدئية الى نتائج هامة دفعة واحدة ولكن سوف يحين الوقت - طال الامد أوقصر - الذى تصبح فيه الصين مهياً لدخول المجتمع الدولى . وان الرغبة فى تحسين العلاقات لاتنتطوى على وسائل تكتيكية من أجل استغلال الخلاف الصينى السوفيتى اذ لاترى الولايات المتحدة فائدة من تصعيد هذا الصراع . وليس فى نيتها الانحياز لجانب دون الآخر ، كما انها لاترغب فى الانضمام الى كتلتا من القوى الكبرى ضد اى واحدة من الدول الشيوعية الكبرى . ان غرضها واضح ومحدد ومؤداه ان

السلام الدائم سوف يستحيل طالما اعتبرت بعض الدول نفسها عدوا للبعض الآخر.

٤- الرقابة على السلاح

لا يوجد مجال تشترك فيه المصلحة المشتركة العليا للدولتين مثل مجال الاتفاق على الرقابة على السلاح. فالطريق التقليدي الذي يعتمد على محاولة الحصول على الامن من خلال القوة العسكرية يثير عدة مشاكل فى عالم تعددت فيه انواع الاسلحة الاستراتيجية .

- فقد جعلت التكنولوجيا الحديثة الميزان الاستراتيجى ميزانا خطرا، كما انها ولدت جهودا جديدة ذات تكلفة باهظة ومعدلات معقدة للحفاظ على توازن هذا الميزان.

- مثل هذا السباق على السلاح يلتهم الموارد والعقريات والجهود.

- كما ان تصاعد المنافسة يؤدى الى الشك فى نوايا كل طرف نحو الاخر.

- وزيادة معدلات الأسلحة تزيد من حجم العنف والدمار الممكن حدوثه فى حالة فشل الردع.

ولهذه الاسباب قررت حكومة نيكسون السعى لتحقيق امنها كلما امكن عن طريق جهود مشتركة مع دول اخرى تعتمد على أقصى قدر من الشده والتكلفة والعنف .

وقد رأتى الاعداد لمعادنات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تحقيقا لهذا الهدف.

الاعداد لمعادنات الحد من الأسلحة الاستراتيجية

كانت المشكلة الحالية تكمن فى تحديد أكثر الاجراءات عملية لتخفيض خطى سباق السلاح واستنباط طريقة عملية يمكن ان تؤدى الى مناقشات منتهجه.

وفى مجال التخضير لهذه المحادثات كان هناك اغراء باتباع الاسلوب التقليدى الذى اعتنقته حكومة جونسون ومؤداه الاستمرار فى موقف واحد متفق عليه، يبطى على مجموعة محددة من الأفكار ثم مناقشة الطرف الثانى على اساسه ،على أن هذا الاسلوب كانت تعترضه حقيقتان رئيسيتان هما:

الأولى : الافتقار الى المجموعة الشاملة المفصلة للحقائق والتحليلات الخاصة بآخر التطورات الحديثة فى البرامج الاستراتيجية السوفيتية والأمريكية.

الثانية : ان عدم تحديد أهداف الدولتين قبل الدخول فى عملية المناقشات ، يبطى على خطر تحول هذه المحادثات الى ممارسات تكتيكية ، أو الى هذا النوع من الحرب الدعائية التى كانت سمة مميزة لمؤتمرات ثنائية للزرع السلاح .

وازاء أهمية ما يمكن ان يترتب على هذه المحادثات فقد كان من اللازم الاعداد لها اعداداً كاملاً قبل الدخول فيها .

ومن ثم فقد قررت حكومة نيكسون تحديد الأهداف والبيانات الواقعية حتى يمكن مناقشة المقترحات فى اطار متماسك وبالتالي يمكن الإسراع فى المفاوضات أكثر من هذا فقد رأت الحكومة انه إذا كان الطرف الآخر يهتم جدياً بتكشف إمكانيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية . فسوف تكون له مصلحة مشتركة فى تحليل القضايا التى يجب أن تقرر قبل الوصول الى اتفاق مرض ، ذلك أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يكتب له الدوام اذا زاد احساس الطرفين بالأمن ،أى أن ثمة مصلحة مشتركة فى توضيح نوايا كل طرف .

ولهذا فإنه بدلاً من محاولة إقرار موقف متفق عليه داخل الحكومة الأمريكية على إقتراح مبسط اختار نيكسون طريقاً آخر .

فعمد أولاً الى وضع نماذج اتفاقيات للحد من الأسلحة الإستراتيجية ، وتمت مقارنتها بعضها ببعض ، وبالموقف الذى يمكن أن ينشأ فى حالة حدوث

اتفاق . وافادت هذه الطريقة فى فهم انواع الإتفاقيات ، وفى الكشف عن بعض القضايا الهامة .

وحتى يكمن تكشف هذه القضايا شكلت هيئة يطلق عليها verification panel لدراسة اوجه التحقق او الرقابة على الأسلحة والأنظمة الجماعية منها . وقد تناولت الهيئة كل نظام من نظم الأسلحة الإستراتيجية على حده ، مثال الصواريخ عابرة القارات، والصواريخ المضادة للصواريخ، ودرست كل النواحي المترتبة على تحديدها .

وإزاء الصعوبة المتمثلة فى أى إتفاق ينبغى التحقق من تنفيذه، ورفض الاتحاد السوفيتى إنشاء مراكز رقابة على أراضيهِ، قامت الهيئة بتحليل مفصل لما يمكن عمله لتحقيق رقابة من جانب واحد، واستعرضت على وجه الخصوص امكانيات المخابرات الأمريكية فى اكتشاف مدى التزام الطرف الآخر بتقييد الأسلحة الاستراتيجية كل على حدة، وأنواع النشاط الذى يجب تقييده لضمان الثقة فى فعالية «الحد» وأثر الحد على البرامج الاستراتيجية لكلا الدولتين .

وأدت هذه الدراسات إلى التوصل لقطاعات تضم مجموعات من مقترحات مختلفة فى شأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية يمكن تصنيفها الى ثلاثة نماذج مما سوف يتيح للولايات المتحدة ان تتجاوب إلى حد كبير مع المقترحات السوفيتية .

وهذه المجموعات الثلاث هى :

(أ) الحد من عدد الصواريخ : والحد هنا ينصب على الكم دون الكيف، (يشمل الصاروخ MIRV ذو الرؤوس المتعددة) وسوف تؤدى هذه المقترحات بشكل عام إلى وقف زيادة بعض أو كل أنواع القوات الصاروخية دون تغيير فى السباق الكيفى .

(ب) الحد من أعداد وقدرات الصواريخ: تسمح هذه المجموعة بإدخال الصواريخ المتعددة الرؤوس على أنها تشتمل على بعض المسائل الصعبة

التي تتركز في التحقق والرقابة لأن تحديد النوع أو الكمية يتطلب تفتيشاً أكثر دقة مما يتطلبه تحديد الكم.

(جـ) تخفيض القوات الهجومية : تقليل القوات الهجومية دون وضع قيود على الكيف، على أساس النظرية القائلة بأن تثبيت وتخفيض معدلات الأسلحة تقلل من مخاطر المباغنة التكنولوجية.

وقد تم تحليل هذه المجموعات ارتباطاً بالمعدلات المختلفة للصواريخ الاستراتيجية الدفاعية ABM .

ولما كانت مفاوضات SALT تنطوي على قضايا حلفاء الولايات المتحدة في الناتو واليابان فقد تم التشاور معهم في نوفمبر حول الطريق الذي سوف يجري اتباعه في المفاوضات.

ولقد انطوت الاجراءات المتقدمة علي أكثر الدراسات شمولاً بالنسبة لمشاكل الأسلحة الاستراتيجية، ولم تكن أمريكا مقيدة بموقف معين. بل تم استنباط مجموعة من المواقف المختلفة البديلة التي تصلح أن تكون محلاً للتفاوض وأمكن بذلك التركيز في بداية المحادثات على المبادئ والأهداف التي ينطوي عليها أى نوع من أنواع الاتفاقات حول الأسلحة الاستراتيجية.

وقد بدأت محادثات هلسنكي في ١٧ نوفمبر واستمرت حتي ٢٢ ديسمبر ٦٩ وكانت جديده وعملية، حيث أظهر المندوبون السوفيت خلالها أنهم أعدوا لها اعدادا جيدا كما بدا أنهم رحبوا بطريقة المجموعات Building Block التي ميزت الاتجاه الأمريكي علي نحو ما تقدم. ولقد أمكن التوصل إلى برنامج عملي لمحادثات مقبله والأهم من ذلك أن الطرفين استكشفا أهداف بعضهما دون الدخول في تفاصيل المفاوضات.

وتنوي الولايات المتحدة المضي من المرحلة الأولية الرئيسية الخاصة بمناقشة المبادئ والاهداف إلى مرحلة المناقشة للمواقف المحددة.

الأسلحة الكيميائية والبيولوجية:

تبدى الولايات المتحدة استعدادها لاتخاذ أى إجراء منفرد من شأنه ألا يؤثر على أمنها وفي ذات الوقت يقلل من خطر انتاج واستخدام أنواع معينة من الأسلحة مثال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومن شأن هذه السياسة الأمريكية الجديدة ان تقوى الجهود الجماعية التى تستهدف حظر هذه الأسلحة بمقتضى القانون الدولى كما انها قد تكون مثالا تحتذى به الدول الاخرى فى تقييد برامجها لهذه الأسلحة. وأشار نيكسون إلى القرارات التى كان قد اتخذها فى ٢٥ نوفمبر الماضى بعد موافقة مجلس الأمن القومى كما يلى:

الحرب الكيميائية:

١ - التأكيد بأن الولايات المتحدة لن تكون أول من يستخدمها فى أى نزاع.

٢ - التأكيد أيضا بعدم البدء فى استخدام الأسلحة الكيميائية التى تشكل القدرة

٣ - تقديم بروتوكول جنيف ١٩٥٢ الذى يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى الكونجرس للتصديق عليه.

البحوث البيولوجية:

تخلى الولايات المتحدة عن الحرب البيولوجية وعن تطوير أو تخزين الأسلحة البيولوجية والحد من برنامج هذه الأسلحة وقصره على الأبحاث والأغراض الدفاعية. وقد أيدت أمريكا أغراض مشروع المعاهدة التى تحظر استخدام الأسلحة البيولوجية والتى قدمتها بريطانيا إلى لجنة نزع السلاح فى جنيف.

اتفاقات متعددة الأطراف للرقابة على السلاح:

أشار نيكسون إلى ما أثمرته الجهود الجماعية في شأن الرقابة على السلاح مثل معاهدة حظر التجارب النووية في الفضاء والفضاء الخارجي وتحت سطح البحر ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وحظر استخدام القطب المتجمد الجنوبي أو الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية.

تخزين أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار:

أيدت الولايات المتحدة جهود لجنة نزع السلاح في التوصل إلى اتفاقية دولية تحظر وضع أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار.

٥- قضايا المستقبل

يقتضى الأمر إعادة النظر في المواقف الأمريكية القديمة وفي تقديرات الولايات المتحدة للاتجاهات السائدة في العالم الشيوعي وفي أثر المفاوضات الجارية معها على علاقاتها بحلفائها.

وتتضمن هذه المسائل ما يلي:

١ - الحد من الأسلحة الاستراتيجية. سبق فيما سلف بيان اتجاه حكومة نيكسون في هذا الشأن.

٢ - الحد من تدفق السلاح على مناطق النزاع.

ولما كان السلام أمراً يهم الجميع لذا يجب:

أ - العثور على وسيلة للسيطرة على الصراع في كل مكان.

ب - ألا تنقاد الولايات المتحدة إلى إجراءات ولدتها المنافسات المحلية.

ج - أن تلتطف الدول الكبرى المشاعر المحلية بدلا من زيادتها بأن تراعى ضبط النفس Restraint في شأن بيعها للأسلحة لمناطق النزاع.

والولايات المتحدة على استعداد لمناقشة الترتيبات العملية تحقيقاً لهذا الهدف.

٣ - حل المسائل السياسية الكبرى بين الغرب والشرق:

ما تزال الولايات المتحدة على استعداد لمناقشة القضايا التي تفصل بينها وبين الدول الشيوعية وسوف تحاول أن تعمق الحوار مع الدول الشيوعية سواء من أجل تصحيح الانقسام القائم في أوروبا أو بالنسبة لمستقبل الأمن في آسيا وذلك دون أن تسمح للمفاوضات أن تؤدي إلى التضحية بمصالح أصدقائها.

٤ - تعاون أوثق في الأزمات الحادة: Potential Crisis يجب أن تعبر الولايات المتحدة بطريقة عملية عن المصلحة التي تتقاسمها مع الاتحاد السوفيتي في شأن الحد من الصراع في مناطق مختلفة من العالم.

ومجال الاختيار يكمن في العثور على طريقة يتم بها تقاسم المعلومات بصورة أكبر مع خصوم الولايات المتحدة لتجنب الصراع دون أن يؤثر ذلك على مصالح الأمن الأمريكية أو مصالح أصدقائها.

ونخلص مما سبق إلى الملاحظات التالية:

١ - أفرد نيكسون الجزء الأول من رسالته لما أسماه «عصر المفاوضة»، فتناول التعريف به محدداً المبادئ التي يركز عليها ومشيراً إلى أن مخاطرة استخدام القوة في العصر النووي تتطلب ضرورة تفادي المواجهة.

٢ - على الرغم من أن تناول نيكسون للاتحاد السوفيتي كان مقتضياً على نحو ما سلف فإنه وهو يعرض عصر المفاوضة يشترط قيام موضوعية مؤداها في الواقع أن:

(أ) يتخلى الاتحاد السوفيتي عن سياسته التوسعية مقابل تخلي الولايات المتحدة عن دور رجل بوليس العالم (الانسحاب الجزئي للدولتين الكبيرتين).

(ب) يزيل الاتحاد السوفيتي الغيوم التي تلبد جو العلاقات والناشئة عن موقفه في فيتنام والشرق الأوسط.

كما أنه يشترط في المفاوضات أن تكون بعيدة عن تحقيق مكاسب دعائية وأخيراً فهو يلوح للاتحاد السوفيتي بأن مواقفه المضادة في بعض القضايا المشتركة من شأنها أن تؤثر على سائر الموضوعات فهو يقرر أن المسائل الاستراتيجية تتشابه مع المسائل السياسية وأن الأحداث السياسية في منطقة تؤثر على التطورات السياسية في منطقة أخرى.

٣ - لا يحبذ نيكسون عقد مؤتمرات قمة مع السوفيت . ومن ناحية أخرى لا يحبذ عقد مؤتمر الأمن الأوروبي الذي اقترحه الكتلة الشرقية إذ أن مثل هذا المؤتمر لن يؤدي إلي حل كافة المشكلات التي تهم الدول المشتركة فيه .

وفي الوقت الذي يكاد نيكسون يرفض فيه عقد مثل هذا المؤتمر فإنه يطالب بأن يباشر الناتو مسؤوليته التي يصفها بالدقة من حيث محاولة إيجاد ردود مناسبة على المسائل الخاصة بتخفيض حدة التوتر في اطار تسوية بينه وبين حلف وارسو وغيرها . كذلك يحبذ نيكسون بطريق غير مباشر قيام الاتصالات الثنائية على أن يجري وضع الحدود لها من خلال المشاورات التي تجرى بين الحلفاء داخل الحلف وعلى أن يكون هناك تنسيق بين هذه الجهود ونظام التشاور .

٤ - ولا يتوقع نيكسون على كل حال ان تبدأ مفاوضات الغرب والشرق في اطار مؤتمرات أو لقاءات بين الحلفين في المرحلة الحالية التي يقصر عليها الجهود الثنائية ليس الا ، وهو يريد قبل هذه الخطوة أن تحدث وحدة أوروبية يتحدد بعدها دور أوروبا الموحدة في مثل هذه المفاوضات الرئيسية . بل ان نيكسون يضيف إلى ما تقدم ضرورة قيام علاقات طبيعية بين الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي ذاتها ، وزوال مخاوف أوروبا الشرقية المزمنة من ألمانيا ، فإن تم ذلك أمكن وضع نظام للأمن الأوروبي .

٥ - والراهن أن الولايات المتحدة تفضل الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة في أوروبا مع قيام جهود افتتاحية على أوروبا الشرقية بغية إضعاف المعسكر الشرقي على المدى الطويل بقبول طلبات الغرب حين يحين اللقاء على مائدة التسوية .

٦ - والنتيجة المستفادة أن الخط الأمريكي تجاه الاتحاد السوفيتي وإن بدا متساهلاً وراغباً في احقاق الوفاق إلا أنه في حقيقته وما انطوى عليه من متطلبات وشروط يتمشى مع الفكرة التي كان نيكسون قد عبر عنها قديماً وهي التفاوض من مركز القوة.

٧ - أما بالنسبة لأوروبا الشرقية فما يزال الهدف الأمريكي التقليدي قائماً وهو أحداث خلخلة في داخل المعسكر الاشتراكي وقد اتضح هذا الخط في رسالة نيكسون حينما رفض المبدأ السوفيتي الخاص بالسيادة المحدودة لدول شرق أوروبا وحينما شجع الدول الشرقية بإتباع طريق رومانيا الاستقلالي وحينما طالب الاتحاد السوفيتي بأن يطوع علاقاته بدول شرق أوروبا ويجعلها طبيعية قبل الدخول في مفاوضات مع الغرب.

٨ - أعاد نيكسون تأكيد سياسة عدم التدخل في النزاع الصيني السوفيتي ولكنه اتخذ خطوات من شأنها تحسين العلاقات الفعلية مع الصين.

٩ - وبالنسبة للرقابة على السلاح فقد اعترف نيكسون بأن مصلحة الولايات المتحدة العليا - ويمثلها في ذلك الاتحاد السوفيتي - هي في الحد من سباق التسلح النووي، ذلك أن الرقابة على السلاح هي وسيلة مكملة للقوة الأمريكية في مجال تحقيق أمن الولايات المتحدة.

والواضح من قراءة المعاني التي احتوتها رسالة نيكسون حول هذا الموضوع أن الحكومة الأمريكية قد أقبلت على محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بعد دراسات مستفيضة تتم عن جدية واشنطن في الوصول إلى اتفاق.

على أنه من المتوقع أن يستطيل أمد هذه المحادثات وأن تؤثر عليها بالتالي الظروف المتغيرة في العلاقات الثنائية بين الدولتين الكبيرتين.

١٠ - وفي ختام الجزء الخاص بعنصر المفاوضة في الرسالة تحدث نيكسون عن قضايا المستقبل - فحددها في الحد من الأسلحة الاستراتيجية وفي الحد من تدفق السلاح على مناطق النزاع وفي قيام تعاون أوثق مع الاتحاد

السوفيتى بالنسبة للالزامات الحادة وفى حل المسائل السياسية الكبرى بين الغرب والشرق .

والحقيقة أن مسألة الحد من بيع الأسلحة لمناطق النزاع والتعاون مع السوفيت فى الحد من الصراع الذى يقع فى مناطق العالم لها أوثق الصلة بمشكلة الشرق الأوسط مما يتضح منه أن الولايات المتحدة تهتم اهتماماً بالغاً بما يجرى فيها وخاصة بما يتراءى لها من خطر اكتساب السوفيت لمركز مسيطر فى المنطقة .

القسم الثالث
السياسة الأمريكية في التطبيق

تهديد

بعد أن عرضنا للتصورات والمبادئ في عالم يكتسب ملامح ومستجدات كل فترة زمنية بحسن أن نلقي الضوء على تفاصيل السياسة الخارجية الأمريكية في مجال التطبيق أى المجال العملى فى عدة محالات ومناطق حساسة من العالم على النحو التالى:

* أمريكا ومشكلة الشرق الأوسط.

* الولايات المتحدة وأوروبا.

* الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

* الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

* الولايات المتحدة وآسيا.

* الولايات المتحدة وأفريقيا.

هذا ونترك موضوعاً فى غاية الأهمية يتصل بالتطبيق إلى قسم رابع وهو موضوع الولايات المتحدة والسياسة الاقتصادية الخارجية .

عاشرا: الولايات المتحدة ومشكلة الشرق الأوسط:

تضمنت رسالة الرئيس نيكسون والتي اختار لها شعار «العمل من أجل السلام، تركيزاً خاصاً بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط، مؤكداً أهمية الدور الذي ما زال على حكومته أن تلعبه في نطاق هذه الأزمة والتي وصفها في مقدمة رسالته بأنها ترتبط بالمصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

(١) طبيعة المشكلة:

حدد نيكسون في رسالته إلى الكونجرس مشكلة الشرق الأوسط بوصفها ذات أبعاد ثلاثة متداخلة وذات تأثير متبادل بحيث يستحيل معالجة أى منها بمعزل عن غيرها، وهى:

– النزاع العربى الاسرائيلى، وهو جوهر المشكلة.

– الخلافات العربية، سواء ما اتصل منها بذلك النزاع أو بسبب تباين النظم الاجتماعية والسياسية.

– الصراع بين المصالح الأمريكية والسوفيتية، وهو البعد الذى يجسم خطورة المشكلة من حيث إمكانية تفجيرها إلى مواجهة عالمية.

وقد عبر روجرز فى تقريره إلى مجلس الشيوخ عن هذه النظرة بقوله ان صورة المنطقة حين تولت إدارة نيكسون السلطة تميزت بظهور الخلافات العربية وتضارب المصالح الأمريكية السوفيتية إلى جانب الصراع العربى الاسرائيلى.

وأضاف نيكسون بأن عدداً من العوامل ساعدت على تدهور الموقف فى الشرق الأوسط وهى:

– عدم وجود صيغة لحفظ التوازن بين القومية الصاعدة فى المنطقة والقوى الخارجية.

- ظاهرة التعدد بين القوى الخارجية المهمة بالمنطقة، وعدم وجود ذلك الخط الفاصل الذى يحد من مواجهة العملاقين داخلها، خلافاً للوضع فى أوروبا.

(٢) علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة :

وخلص الرئيس الأمريكى مما تقدم إلى القول بأن استمرار النزاع العربى الاسرائيلى يضر بمصالح كل المعنيين بشئون المنطقة وخاصة الولايات المتحدة . فإلى جانب تأثيره السلبى على علاقتها بدول المنطقة فإنه يحمل بذور مواجهة أمريكية سوفيتية . كما أنه يهىء للعناصر الراديكالية إمكانية تهديد الاستقرار الداخلى بالدول العربية .

ومن هنا نشطت الدبلوماسية الأمريكية فى ظل إدارة نيكسون نحو اتخاذ استراتيجية أكثر إيجابية ، على حد تعبير روجرز فى تقريره . ولكنه استدرك قائلاً ان ذلك لم يكن تحولاً عن مبادئ السياسة الأمريكية منذ سنة ١٩٦٧ ، والتي لخص أسسها فى وجوب إقامة سلام حقيقى بين أطراف النزاع يقوم على الاتفاق المتبادل والملازم .

وعرض كيسنجر تصوره لاتفاقية السلام التى تبذل حكومته جهدها لمساعدة أطراف النزاع على التوصل إليها . فقال إن ما تريده اسرائيل ليس مجرد تصريحات عن السلام وعن شرعية وجودها ، بل وأمنها المادى أيضاً . وما يريده العرب هو استعادة الأراضى التى فقدوها فى حرب يونيه ، وتحقيق العدل بالنسبة للاجئين ، مع توفير شعور بالكرامة والأمن بجانبهم التعرض للهجوم ، فالسلام بالنسبة إليهم يجب أن يكون حقيقياً أيضاً .

وعليه ، وتوفيقاً بين هذه المصالح ، فقد رأى نيكسون ضرورة توافر ثلاثة شروط :

- اقتناع كل جانب بأن الآخر مستعد للالتزام بسلام دائم والعمل بموجبه .

– وبأنه سيكون في إمكان الطرف الآخر العمل بالالتزاماته .

– مع الاقتناع بأن المجتمع الدولي يستطيع تقديم ضمانات إضافية واقعية لما يتوصل إليه من اتفاق .

ويوضح تقرير روجرز أنه في خلال عام ١٩٦٩ دخلت الولايات المتحدة المحادثات الرباعية، وكذا الثنائية مع الاتحاد السوفيتي، على أساس أن دور القوى الكبرى هو مناقشة المبادئ الأساسية لتسوية محتملة وتقديم ما يتوصل إليه إلى «يارنج» كنقطة إرشاد لـ «يارنج» بوصفه عنصراً محايداً (Catalyst) في المباحثات بين الطرفين . وأضاف بأن وجهة نظرهم قد اعترضتها وجهة نظر للاتحاد السوفيتي مؤداها أن دور القوى الكبرى هو وضع الخطوط المفصلة للتسوية .

وقال روجرز أنه في محاولة لتحريك الاتصالات الدولية، عمدت حكومته إلى إعداد مقترحات مكتوبة أولها في أكتوبر خاصة بالشق المصري الاسرائيلي من النزاع، وثانيهما في ديسمبر خاصة بالشق الأردني الاسرائيلي . وأعقبها في بيانه المؤرخ ٩ ديسمبر ١٩٦٩ ملخصاً موقف حكومته تجاه المشكلة في النقاط الأربع التالية:

– أن الدول غير المعنية مباشرة بالنزاع لا يمكنها أن تضع السلام لدول المنطقة .

– وأن السلام الدائم لا بد وأن يستجيب للمطالب المشروعة للطرفين .

– وأن إطار التسوية يجب أن يتمشى مع قرار ٢٢ نوفمبر ككل .

– وأن استمرار حالة «لا حرب ولا سلم» مع انتشار الفوضى والعنف لا تخدم مصالح أي من الأطراف .

وبعد أن عرض الوزير الأمريكي لعناصر التسوية كما تضمنها بيانه المتقدم قال أنه حتى أواخر ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ لم يبد السوفييت تجاوباً إزاء

المقترحات الأمريكية . كما تجمدت المجهودات الدبلوماسية بتزايد العمليات العسكرية بين ج . ع . م وإسرائيل إلى جانب نشاط المنظمات الفدائية . وفي هذا المقام أبرز « روجرز » فشل مساعي حكومته في التوصل إلى نوع من الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي على الحد من تزويد دول المنطقة بالسلاح ، وأضاف بأن الاتحاد السوفييتي لم يكتف بزيادة شحنات الأسلحة كماً ونوعاً لمصر بل وأشرك رعاياه في عمليات عسكرية بها عقب الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر لموسكو .

(٣) المبادرة الأمريكية :

وقد أوضح نيكسون أن الهدف الرئيسي من ورائها كان المباحثات الجادة نحو السلام ، وأضاف قائلاً ان مسئولية عرقلة هذا الهدف تقع على عاتق الجانب المصري والسوفييتي بسبب إقامة الإنشاءات العسكرية على طول القناة كما كان ذلك أيضاً نتيجة لنشاط الفدائيين الذين حاولوا في سبتمبر ١٩٧٠ إجبار الحكومة الأردنية على التخلي عن جهودها من أجل التسوية .

ووصف نيكسون التدخل السوري في النزاع بين الأردن والمنظمات الفدائية بأنه كان « أخطر تهديد للسلام العالمي منذ مجيء إدارته للحكم ، حيث كان انهيار النظام الأردني مؤدياً لا محالة إلى حرب شاملة في المنطقة ، وأضاف بأن مثل هذه التجربة كانت ضرورية حتى يتبين للأطراف المعنية مدى قابلية الموقف في المنطقة للتدهور .

ويسترعى الانتباه فيما ذكره « روجرز » خاصاً بالمبادرة الأمريكية تناوله لظروف تقديمها في صياغة توحى بأن الضغط العسكري الإسرائيلي على ج . ع . م أتى ثماره في شكل استعداد الأخيرة للاستجابة لمجهودات دبلوماسية جديدة تقوم بها الولايات المتحدة .

وأضاف روجرز بعد ما وصفه من خرق مصر لاتفاقية التسكين مع استمرار تلقيها العتاد العسكري السوفييتي ، قوله أن حكومته قررت فتح اعتماد

بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أسلحة لإسرائيل، وقرر نيكسون تدعيم الأسطول السادس بوحدات جديدة، كما أكد عزم حكومته على الحفاظ على ميزان القوى في المنطقة بزيارته في سبتمبر لهذا الأسطول. وذلك بالإضافة إلى تزويد كل من لبنان والأردن باعتمادات لشراء أسلحة تضمن «استقراراً أكثر بصفة عامة للمنطقة».

(٤) شكل السلام كما تراه الولايات المتحدة :

أكد نيكسون في رسالته مرة أخرى موقف حكومته من أن مسئولية وضع الشروط الخاصة بالتسوية مرهونة بطرفي النزاع فقط وعن طريق التفاوض. ولكنه جاء ببعض المبادئ التي رأى وجوب تضمينها إذا أريد بلوغ مثل هذه التسوية، وتلك هي:

— أن الحكومات العربية لن تقبل تسوية لا تشمل استعادة الأراضي التي فقدت في حرب يونيو، وأنه بدون قبولها فلن يكون للتسوية صفة الدوام التي تعتبر أساسية فيها.

— وإسرائيل لن تقبل الانسحاب من الأراضي المحتلة التي ترى فيها مزيداً من ضمان أمنها المادي إلا إذا توفر لديها الثقة في دوام التسوية، وبأن الحدود النهائية التي ستسحب إليها ستكون محلاً لتفاوض واتفاق في التسوية. وعليه فلا بد أن تلقى من قبول جيرانها لها وكذا بتأكيدات أخرى.

— أن عدم الثقة المتبادلة نابع من العمق بحيث يحتاج الأمر إلى عنصر تأميني ممثل في القوى العظمى.

— وأخيراً فتحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني ضروري لدوام التسوية بتوفير الحياة المثمرة لهم ومستوية عادلة لمطالبهم.

وانتهى إلى القول بأن المهمة العاجلة هي مساعدة المتحاربين على إقامة اتفاق يحقق توازناً عملياً بين الأمن والاعتراف اللذين يهما إسرائيل، والحل

العادل بالنسبة لقضيتي الأراضي والفلسطينيين اللذين يهمان الدول العربية، وأنه لا يمكن تشييد السلام في غيبة هذا التوازن.

- وفي معرض تقديره للجانب التطبيقي للسياسة الأمريكية في هذا الشأن قال روجرز ان هذه السياسة بشقيها (المبادأة الدبلوماسية مع التصميم على عدم تغيير ميزان القوى) قد نجحت في حث طرفي النزاع على السير خطوات في اتجاه إقرار سلام نهائي، وهو السلام الذي يقتضى:
- تخلي طرفي النزاع عن مطالبهما القصوى.
 - وإدراك الاتحاد السوفييتي بأن البديل للتسوية يتضمن مخاطر لا يرغبها.
 - وتصميم من الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة برغم المخاطر.

(٥) المنطقة وسياسات القوى :

قال نيكسون أنه بالنسبة لحلف الأطلسي وأوروبا، ومن زاوية عسكرية واقتصادية، يعتبر استقلال المنطقة حيويًا، وأنه من ناحية أخرى فالسوفييت لهم مصالح هامة معترف بها، وأنه برغم عمق هذه المصالح وربما بسببها فإن القوى الكبرى لم تنشئ نظاماً لعلاقتها بالمنطقة يناسب مصالح الجميع .

وخلص منذ ذلك إلى أن أية محاولة من جانب قوة كبرى لتأمين مركز سيطرة قد تؤدي إلى إثارة النزاعات المحلية وتهدد أمن أوروبا وتزيد من تهديد السلام العالمي. وأضاف بأنه إذا كانت الولايات المتحدة تأبى هذا المركز فإنها لن تسمح به للآخرين، وأن ما يراه صواباً ومؤدياً إلى استقرار المنطقة لهو الوضع الذي يتيح لكل قوة أن تراعى مصالحها مع احترام مصالح الآخرين المشروعة وسيادة دول المنطقة.

وذكر نيكسون بأنه انطلاقاً من هذا الأساس كان شروع حكومته في الحوار مع الاتحاد السوفييتي خلال عامي ١٩٦٩، ١٩٧٠ بشأن أزمة الشرق الأوسط اعتقاداً بأن ذلك سيسهم في إقامة مفاوضات سلام بناءة، وبأن حرص حكومته

على اتفاق للحد من سباق التسلح في المنطقة كان داخلاً في هذا الإطار. وأضاف نيكسون بأن رد الفعل السوفيتي كان سلبياً وكان مدعاة لشكوك قوية حول تعاونهم للتوصل إلى تحقيق السلام، ومن هنا كان رد حكومته هو تزويد إسرائيل بالسلح وتأكيد العزم على بقاء ميزان القوى في المنطقة، وذلك مع إبداء الاستعداد لمناقشة أية اقتراحات سوفيتية جادة تراعى الاهتمامات لكل من طرفي النزاع.

وتضمن تقرير «روجرز» في هذا الشأن قوله انه لسنوات عديدة اتبع الاتحاد السوفيتي استراتيجية سياسية وعسكرية في الشرق الأوسط تهدف لمد نفوذه في المنطقة، وكان رد الولايات المتحدة شاملاً، فهو من ناحية يتمثل في السعي لتسوية سلمية للنزاع، ومن ناحية أخرى الحفاظ على «استقرار عسكري» في المنطقة عن طريق مساعدة الحكومات الصديقة وتدعيم القوات الأمريكية ذاتها إذا دعت الضرورة. فمن «أهدافنا الأساسية» التأكيد بالأ يخل ميزان القوى في المنطقة.

(٦) دور القومية في المنطقة :

ذكر نيكسون في رسالته أن المنافسات التقليدية والعقائدية بين الدول العربية أدت إلى عرقلة توصلها إلى صيغة مرضية بالنسبة للوحدة، ومن هنا كانت المحاولات لاختلافها مؤدية إلى زيادة في حدة التوتر كما اقترن ذلك باتجاهات لاستغلال أو اختلاق مواقف قومية معادية للاستعمار على حساب الولايات المتحدة، وأضاف بأن بلاده حريصة على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدول التي تشاركها الرغبة في ذلك، ويمكنها تقديم مساهمات فعالة للتنمية في العالم العربي في مجالات التعليم والتدريب الفني والإدارة والاستثمار، وقال ان هذه المساهمة تخلق مصالح مشتركة للاحتفاظ بعلاقات تقوم على الاحترام المتبادل يمكنها من مقاومة الضغوط التي تتعرض لها.

وفي اشارته للعلاقات الثنائية بين ج.ع.م والولايات المتحدة قال «روجرز» في تقريره ان الأولى رغم استمرارها في نقد التأييد الأمريكي لإسرائيل فإن

القيادة الجديدة فيها قد أبدت اهتماماً بزيادة مستوى الحوار الرسمي بين الحكومتين..

(٧) مشكلة معقدة متعددة الأبعاد :

(أ) بعد محلي : يتمثل في النزاع العربي الاسرائيلي - وهو جوهر المشكلة - ولم يدرك أطراف النزاع بعد أهمية التوصل لحل وسط مبنى على التنازلات المتبادلة ويدخل في ذلك أيضاً الخلافات العربية سواء ما اتصل منها بذلك النزاع أو بسبب تباين النظم الاجتماعية والسياسية .

(ب) بعد دولي : الصراع بين المصالح الأمريكية والسوفيتية ، وهو البعد الذى يجسم خطورة المشكلة من حيث إمكانية تفجيرها إلى مواجهة عالمية فتشك الولايات المتحدة فى نوايا السوفييت إزاء تزايد النشاط السوفييتي فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط ونتائج التى تفوق حجم النزاع العربى الإسرائيلى .

لذلك فإن موقف الولايات المتحدة من النزاع هو :

(أ) توفير شروط معينة بعضها عربى والآخر إسرائيلى - حتى يمكن تصفية النزاع تصفية شاملة وهى :

- شروط استعادة الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ (عربى) .

- توفر الثقة فى دوام التسوية وبيان الحدود نهائية . وهذا محل تفاوض واتفاق فى التسوية (إسرائيلى) .

- شروط توفير تأمين ممثل فى القوى الكبرى نظراً لعمق عدم توفر الثقة .

- تحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطينى لدوام التسوية (عربى) .

(ب) مساعدة طرفي النزاع في الوصول إلى التفاوض توصلأ إلى حل وسط
مبنى على التنازلات المتبادلة.

(ج) استقرار المنطقة مرتبط باتفاق القوى الكبرى على احترام مصالحها
المشروعة بصورة متبادلة على أساس احترامها لسيادة دول المنطقة.

(د) قلق أمريكا من عدم وجود - ما وصفه نيكسون - الخط الفاصل الذي يحد
من المواجهة الأمريكية السوفيتية في الشرق الأوسط خلافاً للوضع في
أوروبا.

(هـ) نظراً للأهمية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة خاصة والغرب عامة فإن
أمريكا إن تضغط على إسرائيل فيما يتعلق بانسحابها من الأراضي
المحتلة إلا إذا أبدى الاتحاد السوفيتي استعداداً للتعايش مع الولايات
المتحدة في المنطقة على أساس ضمان استقرارها.

وموقف الولايات المتحدة من إسرائيل هو :

رغم أنها مرتبطة بإسرائيل بموجب التزام تعهدى إلا أن إسرائيل تضمن
لأمريكا ما يلي :

١ - حماية الدرع النووي الأمريكي بوضع - أى إسرائيل - دولة يعتبر
بقاؤها حيوا لأمن أمريكا وخاصة في ظروف الصراع على المنطقة
بين القوى الكبرى.

٢ - تزويدها بالأسلحة الاقتصادية بوصفها دولة تساعد نفسها حسب
المفهوم الأمريكي - وأشاد نيكسون بموافقة الكونجرس عام ١٩٧١ على
فتح اعتماد اضافى قدره بليون دولار لمساعدات خارجية خص
إسرائيل منها قرابة الخمسمائة مليون، يضاف إلى ذلك الاعتمادات
الاستثنائية التى اعتمدها الكونجرس أخيراً للحرب القائمة الحالية.

أما موقف الولايات المتحدة من مصر فهو :

- من شأن تصفية النزاع تصفية شاملة مع تحميل الجانب العربى وخاصة
مصر مسئولية هذه التصفية اضعاف النظام بها أو عزله عن العالم العربى

وبالتالى إلى زعزعة إحدى الركائز أتى يستند إليها الوجود السوفيينى فى المنطقة .

- ان تبدي مصر قبولا للتعاون الإقليمى مع الدول المحايدة (تركيا وإيران) وعلى أساس الاعتراف الضمنى باستعدادها للتعايش بين نظم سياسية واجتماعية مختلفة مع عدم تهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة (أى أن تبدي استعدادها لقبول الوضع الراهن) .

فى ضوء ذلك ترى هل يمكن تصور ما يجب أن يكون عليه موقفنا - فى النزاع القائم - خاصة بعد أن حطمت قواتنا الباسلة فى ٦ أكتوبر اسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر وبعد أن نجحت فى احراز نصر أولي بأخذ زمام المبادرة وعبروها للصفة الشرقية للقناة ومازالت كل يوم تحرر أرضا تتحرر معها ارادتنا السياسية . ترى ما هى مشكلتنا الآن على وجه التحديد؟ وما تقديرنا للاحتمالات وكيفية مواجهتها؟ .

لاشك أن الحل العسكرى الذى يجرى الآن على أرض سيناء وفى مرتفعات الجولان يحل كثيرا من المشكلة السياسية .

(٨) موضوعات للمستقبل :

ذكر نيكسون أن الولايات المتحدة فى علاقتها بالمشكلة نهذف إلى تسوية النزاع العربى الإسرائيلى بقدر ما تسعى إلى اسنقرار علاقتها بالاتحاد السوفيتى على أساس استقلال وسيادة دول المنطقة . فالهدف على حد تعبيره هو تمكين هذه الدول من التعاون مع العالم الخارجى فى حرية وبشكل بناء وأن حكومته مستعدة للمساهمة فى تنمية المنطقة لصالح العرب وإسرائيل حتى تحقق اتفاق حقيقى للسلام .

وفى سعيها وراء هذه الأهداف، قال نيكسون أن حكومته تواجه عددا من التحديات أبرزها:

(أ) مدى ارتباطاتها الدبلوماسية سواء في حث الأطراف على التوصل إلى التسوية أو بالنسبة للمساهمة بضمانات اضافية.

(ب) العلاقات الثنائية مع الدول العربية، من ناحية مع تلك التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وأخرى تعيد النظر في علاقاتها بأمريكا والغرب، ومن ناحية أخرى مع «القوى الايجابية، في منطقة الخليج منطلعة للتعاون معها، في بناء نظام اقليمي يعتمد على علاقات مستقرة.

(جـ) موضوعات عالمية أرحب وتشكل خلفية لسياسات الشرق الأوسط، منها الاتفاق على تسليح دول المنطقة، والعلاقات العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في البحر الأبيض، وموقف أمريكا إزاء الارتباط التجاري الموسع فيما بين السوق الأوروبية المشتركة وعدد من دول المنطقة، ثم تأمين تدفق البترول لغرب أوروبا واليابان مع ضمان حصة عادلة للدول المنتجة له في المنطقة.

وانتهى نيكسون إلى القول بأنه أمكن انجاز تقدم مناسب في بعض هذه الموضوعات، بينما نجري معالجة البعض الآخر لأول مرة، والهدف هو أن نحل بصورة مرضية لكافة القوى المعنية وبالدرجة الأولى دول المنطقة بما يعزز السلام فيها.

(٩) ملاحظة عامة :

والآن يمكن الوصول إلى ملحوظات عامة لتفهم الصورة الكلية لموقف الولايات المتحدة من مشكلة الشرق الأوسط.

توضح مقارنة رسالة نيكسون برسائلته في العام الماضي ٧٠/٢/١٨ لمجلس الشيوخ أنه لم يجد تغييراً على الموقف الأساسي للولايات المتحدة، وهو ما زاد عليه، روجرز. بقوله أن دبلوماسية السياسة الأمريكية لم تتحول تجاه الشرق

الأوسط منذ عام ١٩٦٧ والتي لخصها في ضرورة إقرار السلام المبني على الاتفاق المتبادل والمزعم بين أطراف النزاع.

وينبغي النظر إلى هذا الهدف في ضوء من إصرار الولايات المتحدة على أن دور القوى الكبرى، في اتصالها بالأزمة، هو المساعدة على إيجاد إطارات للتفاهم وفقاً لقرار ٢٢ نوفمبر دون محاولة فرض التسوية. وذلك ينتهي بنا إلى جوهر الاستراتيجية الأمريكية إزاء المشكلة، وهو تصفية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي مع تحميل الجانب العربي وخاصة ج.ع.م مسؤولية هذه التصفية بأمل أن يؤدي ذلك إلى إضعاف النظام فيها أو عزلها عن العالم العربي، وبالتالي زعزعة إحدى الركائز التي يستند إليها الوجود السوفييتي بالمنطقة.

وجدير بالتنوع في هذا الصدد أن خوف الولايات المتحدة من استغلال الاتحاد السوفييتي للنزاع العربي الإسرائيلي يعود إلى ما قبل إنشاء إسرائيل ذاتها. ومن الثابت بمراجعة الوثائق الأمريكية التي نشرت عن سنة ١٩٤٥ أن الخارجية الأمريكية ألحت في ضرورة إثارة الرئيس روزفلت، لمشكلة فلسطين عند اجتماعه بـ «ستالين» في مؤتمر «يالطا» وكانت حجتها في ذلك ربط الاتحاد السوفييتي بموقف يحول دون استغلاله مسبقاً لأن قيام إسرائيل في إثارة الدول العربية ضد المصالح الغربية بالمنطقة.

ولقد أدى الموقف الأمريكي المنفرد إلى بعض مظاهر التناقض في سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة، فحرصها على التصفية الشاملة للنزاع تعرضي الإسرائيلي اقتضى منها التسليم بمبدأ اسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة (كأحد شقي التسوية المبرارية المؤدية للسلام الدائم). وفي نفس الوقت فإنها نرى في قوة إسرائيل وتفوقها العسكري صماناً لفرض شروط التسوية على الجانب العربي الذي يحظى بآيديد موسكو.

وكان من النتائج المفترضة لهذا التناقض أنه بعدد اقتراب الجانب العربي نحو التسوية السلمية بشروط الولايات المتحدة، فإن التحرك الأمريكي في مجال التسوية يتجه إلى الضغط على إسرائيل فيما يتصل بالانسحاب.

ولكن تحقيق ذلك يظل مرهوناً بأثر هذه التسوية على الحد من نمو القوة السوفييتية فى منطقة لها أهميتها القصوى بالنسبة لأمن الغرب ولأمن الأمريكى بصفة خاصة.

وقد جاءت رسالة نيكسون لتلقى مزيداً من الضوء على الموقف الأمريكى عن مشكلة الشرق الأوسط. فلقد أبرزت قلق الولايات المتحدة لغياب ما وصفه نيكسون بذلك الخط الفاصل الذى يحد من المواجهة الأمريكية السوفييتية فى المنطقة خلافاً للوضع فى أوروبا. وبعبارة أخرى فقد عبر نيكسون عن اهتزاز ثقته فى الافتراض القائل بأن التسوية السلمية ستضع قيوداً على مجال التحرك السوفييتى فى المنطقة خاصة مع وجود البعد الثانى فى التصور الأمريكى للمشكلة وهو الخلافات داخل العالم العربى سواء ما اتصل منها بتسوية النزاع أو بنظم الحكم وأسلوب الوحدة.

وقد لخص نيكسون ذلك بقوله - ولطه من أهم ما ورد فى الرسالة - ان استقرار المنطقة، وهو هدف الولايات المتحدة، لن يتاح بغير اتفاق القوى الكبرى على احترام مصالحها «المشروعة» بصورة متبادلة على أساس احترامها لسيادة دول المنطقة، أى بقبولها للوضع السياسى الراهن. وحيث لا تتوفر دلائل كافية على قبول موسكو لهذا المنطق، فمما لا يستقيم تصوره أن تلجأ الولايات المتحدة إلى إضعاف تحالفها مع إسرائيل الذى يشكل أداتها الرئيسية فى عرقلة النفوذ السوفييتى.

والأرجح أن هذا الموقف يعكس إلى حد كبير آراء «هنرى كيسنجر» مستشار نيكسون لشئون الأمن القومى، والقائل بأن الاستقرار ليس منشأة مجرد طلب السلام، بل وجود حالة من الشرعية مقبولة بصفة عامة. والشرعية فى رأى «كيسنجر» لا تفترض أكثر من قبول الإطار القائم للنظام الدولى، مؤكداً أن «الدبلوماسية بمعناها التقليدى» أى تسوية الخلافات عن طريق التفاوض، تبدو ممكنة فقط فى ظل نظام دولى مؤس على الشرعية. أما حيث يكون أحد أطراف النزاع قوة ثورية، فإن التسويات تظل ممكنة، ولكن

بوصفها مناورات تكتيكية يستغلها كل طرف في دعم موقفه انتظاراً للنظة انفجار الخلاف المستحيل تجنبه.

وفى هذا الإطار كان قول «روچرز» فى تقريره، بأن الرد الأمريكى على الاستراتيجية السياسية والعسكرية للاتحاد السوفيتى فى المنطقة، يتمثل فى جانب منه فى الحفاظ على ما وصفه بـ «الاستقرار العسكرى» بها، وكذلك بتقديم المساعدات العسكرية للحكومات الصديقة (وهو مفهوم يتسع للأردن ولبنان إلى جانب إسرائيل) وتدعيم القوات الأمريكية ذاتها إذا دعت الضرورة. والمعتمد أن ذلك النوع من الاستقرار العسكرى هو تطبيق لما ألمح إليه «كيسنجر» فى حديثه للسيد رئيس الوزراء، إبان اشتراك سيادته فى جنازة الرئيس آيزنهاور، من أن حكومته مستعدة للتعايش مع شرق أوسط غير مستقر.

واستطراداً لما تقدم، فإنه يمكن القول بأن الولايات المتحدة لن نباشر ضغطاً على إسرائيل ينتهى بها إلى الانسحاب حتى تصل إلى الاقتناع بأن الاتحاد السوفيتى، بالإضافة إلى ج.ع.م، يقبل ويحترم تنفيذ تسوية ينهى معها النزاع العربى الإسرائيلى برمته باعتبار ذلك خطوة أساسية فى طريق التعايش السلمى بين القوى الكبرى فى المنطقة. ولا ريب أن أسلوب القيادة السوفيتية، وقد خرجت من المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى أقوى مما كانت، فى تناول المشكلات المتعلقة مع الولايات المتحدة، سيكون له أثره البارز على مسار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

بقى أن نصيف إلى ما تقدم أن إسرائيل، إدراكاً منها لحقائق الموقف الأمريكى لابد وأن تنجى فى المرحلة المقبلة إلى مزيد من محاولات تمهيع الموقف بهدف كسب الوقت حتى يقترب موعد الحملة الانتخابية الأمريكية حيث لا تصل إمكانات الضغط الأمريكى إلى أقل مسنوى فحسب، بل وأهم من ذلك لكى تربط الإدارة الجديدة أى كان لونها بسياسة استقطاب دول المنطقة فى الشرق والغرب.

ومما تجدر ملاحظته أنه مما ساعد إسرائيل كثيراً في ذلك، كون السياسة الأمريكية قد اتجهت تحت تأثير الخوف من انتشار الوجود السوفييتي بالمنطقة، إلى التركيز على منطقة الخليج حيث الحكومات العربية المحافظة وإيران لتكوين ما وصفه نيكسون بـ «النظام الإقليمي» الذي تدعمه الحكومة الأمريكية لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة للمصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة.

وتوضح مراجعة ما ذكره كل من نيكسون وروجرز في هذا الشأن أنه لم يجد تغييراً في الموقف الأساسي للولايات المتحدة إزاء الأزمة والذي يتلخص في الدعوة لتفاوض طرفي النزاع توصلاً إلى حل وسط مبني على تنازلات متبادلة.

وقد بدا واضحاً حرص نيكسون على تطبيق مبدأ «المشاركة» بمعناه الواسع وذلك حين ركز في رسالته على القول بأن استقرار المنطقة وهو هدف الولايات المتحدة، لن يتاح بغير اتفاق القوى الكبرى على احترام مصالحها «المشروعة» بصورة متبادلة على أساس احترامها لسيادة دول المنطقة، كما أبرز قلق حكومته لغيباب ما وصفه بذلك الخط الفاصل الذي يحد من المواجهة الأمريكية السوفييتية في الشرق الأوسط خلافاً للوضع في أوروبا.

ونظراً لحيوية هذه المنطقة بالنسبة للغرب عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة، فإنه يمكن القول بأن واشنطن لن تباشر ضغطاً على إسرائيل فيما يتعلق بانسحابها من الأراضي المحتلة إلا إذا أبدى الاتحاد السوفييتي استعداداً للتعايش مع الولايات المتحدة في المنطقة على أساس ضمان استقرارها.

ويبدو واضحاً من تحليل الرسالة، أنها فيما يتصل بأزمة الشرق الأوسط قد عنيت بإبراز النظرة الأمريكية الشاملة لها فحسب. محددة الهدف بأنه إقامة سلام «بين الأمم والأفراد». والوسيلة بكونها المفاوضات «المبنية على الأخذ والعطاء». ولم يفت نيكسون في هذا الصدد أن يعبر عن افتناع حكومته بأن هذا الأمر ليس مرهوناً بالإرادة المطلقة لأطراف النزاع. والدول العربية خاصة. إذ عليها الملاءمة بين مصالحها المتبادلة طوعاً أو كرهاً.

كما توضح الرسالة، بأن إدارة نيكسون قد قدمت أقصى ما لديها من مقترحات «موضوعة» لعلاج الأزمة، وأنه انتظارا لقبول الأطراف الأخرى - السوفيتية والعرب - لها كأساس للتسوية، فإن الولايات المتحدة تنوى تكريس نشاطها للحيلولة دون تفجر الأزمة بهدف نقادى مواجهة أمريكية سوفيتية، وذلك أساساً بالدعوة إلى احترام القرارات الخاصة بوقف إطلاق النار.

ورغم أن ما ذكره نيكسون هنا يذكرنا برسائلته الأولى للكونجرس فى سنة ١٩٦٨، حين أشار إلى وجوب نزع الفتيل من برميل البارود فى الشرق الأوسط إلا أنه كان يقصد آنذاك تهيئة الجو المناسب للمباحثات الأمريكية السوفيتية حول الأزمة. أما ما ورد فى رسالته الثانية فلا يتفق وما ذكره كيسنجر للسيد المشرف على رعاية مصالحنا بواشنطن (البرقية ٢٨ فى ١٧ / ١ / ١٩٧٠) من استعداد واشنطن التعايش مع شرق أوسط غير مستقر، مولية فى ذلك اهتمامها بالأحداث متحدة مواجهة نووية بينها وبين موسكو.

ومؤكد المعنى المتقدم، فإن نيكسون فى رسالته قد تحدث عن النزاع العربى الإسرائيلى كأحد أسباب المشاكل فى المنطقة، وإن يكن من أبرزها، فهو يشير إلى الصراعات الأخرى الجانبية بين الدول العربية، كما ينوه بحالة عدم الاستقرار الناشئة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك كله فى ظروف «التزام» الحكومة الأمريكية بحماية كيان وحرية نظم عربية معينة. ولذلك فبقدر ما يحذر نيكسون الاتحاد السوفيتى من المساعدة على تصعيد النزاع العربى الإسرائيلى، فإنه يحذر أيضاً من بعدى نشاطه لدائرة هذا النزاع باستغلال المشكلات الجانبية الأخرى.

والذى يسترعى الانتباه فى رسالة نيكسون هو الدعوة لما وصفه بسباسة جديدة للولايات المتحدة فى علاقتها بدول المنطقة خلال السبعينيات إذ حدد منطلق هذه السياسة من أن هذه الدول بحاجة فى نموها إلى التعاون على أساس إقليمى أكثر من حاجتها للمساعدات الخارجية. مع تحديد دور الولايات المتحدة فى تزويد هذه الدول بالخبرات الفنية والإدارية وبالاستثمارات التى

وصفها نيكسون بأنها «مصالح أمريكية مشروعة، يفتحن على الآخرين احترامها إذا أريد أن تحترم الولايات المتحدة مصالح هؤلاء».

وإذا كان النزاع العربي الاسرائيلي لا يتيح في الظروف الراهنة تحقيق اندماج إسرائيل بدول المنطقة على أساس إقليمي (والذي سبق أن عبر الجمهوريون عن الأمل في تجميده في شكل مشروع شتراوس) فإن السباق الوارد بالرسالة يتيح لدول أخرى مثل تركيا وإيران بأن تشكل جزءاً من دائرة التعاون الإقليمي الذي يدعو إليه نيكسون في منطقة الشرق الأوسط. لذلك يصح الافتراض بأن السياسة الأمريكية تتجه نحو خلق تكتل إقليمي له مزاياه الظاهرة في خدمة الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة بالمنطقة فضلاً عما ترجوه من ورائه في توفير جانب من الحماية للنظم العربية المحافظة - في مواجهة التيار الثوري الذي يدعمه نموذج الثورة الليبية والإسلامية في إيران.

وبالنسبة لمكان الجمهورية العربية المتحدة من مثل هذا المخطط الأمريكي، فإنها إذا قبلت التعاون الإقليمي مع الدول المحايدة، فعلى أساس من الاعتراف الضمني باستعدادها للتعايش بين نظم سياسية واجتماعية مختلفة ولعدم تهديدها للمصالح الأمريكية في المنطقة أو بعبارة أخرى أن تبدي استعدادها لقبول الوضع الراهن.

حادى عشر : الولايات المتحدة واوروبا :

(١) يمثل سلام أوروبا حجر الزاوية فى السلام العالمى ومبدأ رئيسياً من مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية التى تسعى إلى تقوية الروابط الأساسية وزيادة التعاون مع دول أوروبا الغربية، والتلاؤم مع الظروف الجديدة التى جددت فى السياسات الأوروبية.

أشار نيكسون إلى زيارته لعواصم أوروبا الغربية فى فبراير ١٩٦٩، فذكر أنها كانت لتأكيد التزام بلاده بالمشاركة مع أوروبا، كما أنها كانت لازمة لوضع مبدأ التشاور فى صورة عملية، إذ كانت الولايات المتحدة تقود حلفاءها وتتخذ القرارات دون استشاراتهم وأضاف نيكسون أن مثل هذه الأشكال القديمة لم تعد تصلح للسبعينيات بعد أن غير التطور فى أوروبا الغربية مركزها العالمى وبالتالي دورها، كما أن السيطرة الأمريكية التى كانت نتيجة طبيعية للحرب أصبحت اليوم لا تحقق أية أغراض لأن الدول التى لا تستطيع أن تشترك فى مسؤولية اتخاذ اقرارات الهامة الخاصة بدفاعها وسياساتها لا يمكن أن تحظى بالاحترام الذاتى.

وأوضح نيكسون أن المشاركة الحقيقية هى فى مصلحة بلاده . وإن من شأن قيام هذه المشاركة أن يتعادل ميزان الأعباء والمسئوليات تدريجياً ليعكس الحقائق السياسية والاقتصادية للتقدم الأوروبى .

كما أوضح أن الانتقال من السيطرة إلى المشاركة لا يعنى بداية تحلل بلاده من التزامها نحو الغرب، ذلك الالتزام الذى أصبح حقيقة من حقائق الحياة .

وحيد الرئيس الأمريكى أن تتولى أوروبا تحديد ذاتيتها المتميزة وأن تعمل على تحقيق وحدة سياسية تكفل لها الحيوية واستقلال شخصيتها، مقرر أن ذلك

كله مسئولية أوروبا، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن توحد أوروبا كما أنها لم تعد تعتقد أن ثمة طريقاً واحداً فقط لهذه الوحدة.

وذكر نيكسون أن الولايات المتحدة سوف تبقى على المعدلات الحالية لقواتها في أوروبا حتى منتصف عام ١٩٧١ على الأقل، مع وجوب إعداد دراسة دقيقة عن استراتيجية الدفاع عن غرب أوروبا في ضوء الاعتبارات الآتية:

(أ) تغير الميزان النووي وما يثيره من تساؤلات هامة حول أدوار القوات النووية والتقليدية والتكتيكية.

(ب) تعدد آراء الاستراتيجيين الغربيين حول مسائل هامة تخص التقدير الواقعي للتهديد العسكري لأوروبا، والمدة التي يستطيع فيها الـ «داتو» الصمود أمام هجوم من حلف وارسو، وكيفية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية لمقابلة هجوم من حلف وارسو، ومدى تأثير ذلك على حجم القوات الغربية التقليدية.

(ج) اختلاف الحلفاء على قدر الأعباء المنوطة بكل واحد منهم على الرغم من اتفاقهم على سياسة «الردع المرن».

ويقرر نيكسون في النهاية أن التوصل إلى نظام فعال للأمن يضم أوروبا بأسرها، يتوقف على استعداد الاتحاد السوفييتي لأن يجعل علاقاته مع دول شرق أوروبا طبيعية، وعلى التخلى عن مخاوفه المزمنة من ألمانيا، وعلى الاعتراف بأن أمنه واستقرار وسط أوروبا يخدمها الوفاق بصورة أفضل. وحينئذ سوف يؤدي عصر المفاوضات إلى عصر السلام.

ولخص نيكسون في ختام الجزء الخاص بأوروبا المشاكل المستقبلية التي تدخل في إطار العلاقات الأمريكية الأوروبية فيما يلي:

(أ) تطوير مشاركة متزنة تعكس حيوية واستقلال دول غرب أوروبا.

(ب) استمرار التشاور مع الحلفاء حول طبيعة الأخطار التي تهدد أمن الحلف، وحول وضع استراتيجية مشتركة فعالة.

(جـ) استمرار التشاور الحقيقي مع الحلفاء حول المصالح المشتركة التي تؤثر عليها معادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي.

(د) توسيع تعاون الحلفاء وكذلك التعاون العالمي لمواجهة التحديات الاجتماعية الكافية في المجتمعات الحديثة.

وتعرض نيكسون لما أسماه بـ «عصر المفاوضة في أوروبا» فذكر أن ارتباط بلاده بأوروبا ضروري لحل المشاكل التي سببها التقسيم غير الطبيعي لأوروبا.

وأشار إلى ما ينطوي عليه هذا التقسيم من قضايا متشابكة كتقسيم ألمانيا والممرور إلى برلين ومعدل قوات الحلفين والحدود التي تمنع قيام علاقات اقتصادية وثقافية وغيرها، وإلى استعداد الولايات المتحدة للمفاوض على هذه المشاكل في أي شكل ممكن.

على أنه يعود فيقرر :

(أ) ان العلاقات بين الغرب والشرق يجب أن يتم تناولها على عدة مستويات وأنه من الخطأ الاعتقاد بأن مؤتمراً كبيراً واحداً يمكن أن يتناول كافة العلاقات القائمة.

(ب) أنه يجب فهم القضايا وأدوار الحلفاء فيها ويفتضى هذا بحث ما إذا كان يجب تخفيف التوتر بين الحلفين في إطار تسوية شاملة، أو ما إذا كان هناك مجال لقيام جهود ثنائية وإلى أي مدى وكيف يمكن المواءمة بين هذه الجهود الثنائية ونظام التشاور داخل الحلف.

(جـ) ان المحصلة النهائية تنحصر في أن التقدم لا يعتمد على الولايات المتحدة وحلفائها فقط لأن فرص التوصل إلى اتفاق تنطوي على مواقف ومصالح وسياسات الاتحاد السوفيتي وحلفائه في شرق أوروبا.

(٢) وما سبق عرضه كان موقف الإدارة الأمريكية عام ١٩٧٠

وقد رد الرئيس الأمريكي في عام ١٩٧١ ما تضمنه تقرير السياسة الخارجية المقدم إلى الكونجرس في ١٨ فبراير سنة ١٩٧٠، من أن السياسة الأمريكية تجاه أوروبا تترسم بالمبادئ الثلاثة للسلام الدائم وهي:

* المشاركة .

* القوة الدائمة للدفاع عن المصالح المشتركة عند التحدى .

* الاسعداد لبحث الخلافات مع الخصوم .

كما نفل عن التفيرير المذكور النقاط الهامة التالية :

– تطوير مشاركة دول أوروبا الغربية .

– توسيع التعاون الأمريكى مع تلك الدول فى مواجهة التحديات المشتركة الاجتماعية والانسانية للمجتمعات العصرية .

– التشاور مع حلفاء الـ NATO فى استراتيجية الدفاع ومستوى القوات والمصالح المتبادلة المنصلة بالمباحثات الأمريكية السوفيتية لتحديد الأسلحة الاستراتيجية .

– التفاهم مع الحلفاء حول الموضوعات المشتركة ودور كل منهم فى تحقيق السلام والاستقرار فى كل أوروبا .

تطوير المشاركة :

يلخص الرئيس الأمريكى هذه النقطة فيقول:

– لم يعد يكفى مجرد التركيز على ما نحاول منع حدوثه، بل أصبحت تلزمتنا رؤيا أوضح لما ننشد تحقيقه .

– أن وجودنا فى الغرب كان ضرورة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، واليوم أصبحت نظم وسياسات أوروبا الغربية أمراً واقعاً .

فقد قبلنا مثلاً، رغبة فرنسا فى انتهاج سياسة مستقلة وقد عززنا علاقتنا الثنائية .

وفي عام ١٩٧٠ أخذت دولتان أخريان المبادرة دبلوماسية فانتهج المستشار برانت سياسة ألمانيا الغربية نحو الشرق في محاولة للتوفيق مع جيران ألمانيا في وسط وشرق أوروبا.

بينما أعلن رئيس الوزراء هيث في خطبة «جيلد هول» في نوفمبر عزمه على أن يرى السياسة البريطانية تحدها المصالح البريطانية.

– يجب أن نتعلم المواءمة بين الاستقلال والوحدة ومع ذلك فمازالوا ينظرون إلى أمريكا للقيادة في الدبلوماسية الأوروبية والدفاع. ومازالوا يتوقعون وجوداً عسكرياً أمريكياً قوياً في أوروبا.

كيف نحدد أوارنا اليوم؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي يتعين علينا نحن وحلفائنا أن نواجهه اليوم بوضوح وصراحة.

ثم يستعرض نيكسون مظاهر تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا في النقاط التالية:

– الزيارة التي قام بها لمقر حلف الأطلس في بروكسل ثم بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا.

– ثم محادثاته في عام ١٩٧٠ مع كل من ويلسون - و. هيث، والرئيس «بومبيدو»، والمشتار «فيلي برانت»، ووزراء خارجية دول الحلفاء.

– زيارته الأخيرة في (خريف ١٩٧٠) والتي شملت بريطانيا وإيطاليا ومقر القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلس في نابولي، ثم زيارته لأسبانيا ويوغوسلافيا (وصفها بغير المنحازة) وعلى حد تعبيره: «لتعميق فهم آراء دول خارج الحلف لها نصيب في السلام في المنطقة».

– المشاورات المستمرة من خلال الحلف حول المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي لتحديث الأسلحة الاستراتيجية.

– اجتماعات مجلس الحلف في مايو وديسمبر ١٩٧٠ والتي تمت فيها مع الحلفاء مراجعة شاملة لوضع استراتيجية دفاع الحلف.

توسيع التعاون :

ويكرر تأييد الولايات المتحدة ومساندتها لتوسيع المجتمع (السوق) الأوروبي بقبول انضمام دول جمعية التجارة الحرة الأوروبية E.F.T.A منوهاً بما ستحفظه المجموعة من طاقة اقتصادية عملاقة، إلا أنه يعترف، في الوقت نفسه، بما يعنيه ذلك من تكوين شخصية جماعية وسياسات جماعية منفصلة عن الولايات المتحدة .

ويذكر مشفقاً بأن الوحدة تأتي أسرع في المجال الاقتصادي اتصالاً بالقيود التي يضعها كل جانب على الصادرات الزراعية للآخر (القيود الأمريكية على منتجات الألبان - والأوروبية على الحبوب - وترتيبات التجارة التفضيلية مع دول البحر الأبيض كمشكلة الصادرات الأمريكية من الموالح) .

ثم يرى أن الصالح العام يتطلب تحفظاً في حماية المصالح الخاصة ويدعو لمباحثات بشأن خفض قيود التجارة .

كما دعا إلى العمل لإقامة نظام تجارى عالمي أكثر ملاءمة يقوم على معاملة الدولة الأكثر رعاية بين كل الدول الصناعية على أن تقدم نفس التعريف لكل الدول النامية .

مشاورات حلف الأطلسي :

أشار نيكسون إلى رؤوس موضوعات السياسة الدفاعية التي عرض لها في تقرير العام الماضي ثم استجاب لها حلف الأطلسي بالدراسة واستكملها اجتماع المجلس الوزاري للحلف في ديسمبر ١٩٧٠ .

ثم ردد اعتقاده - هو والحلفاء - بأن الحرب ليست حالة في أوروبا وإنما يعين مواجهة احتمال وقوعها .

ثم نقل عبارة البيان المشترك لاجتماع ديسمبر ١٩٧٠ :

(.. بالإضافة إلى قدرة الردع والتصدي لعدوان مدبر واسع يتعين أن تبنى قوات الحلف وتنظمه بحيث يمكنها أيضاً مواجهة العدوان المحدود المقترن بالتهديد وغموض الأمر الواقع أو الناجم عن حادث أو خطأ في الحساب..)

واستعرض الاحتمالات الثلاثة التي حصرتها المراجعة:

– الاعتماد على القوات التقليدية وحدها.

– المبادرة بالرد بالأسلحة النووية.

– استراتيجية مرنة لا تستبعد أو تفرض أيّاً من الردين.

وما انتهوا إليه من ضرورة وجود قوات قادرة على الرد والدفاع دون حد الحرب النووية الشاملة، على أن تتوافر لها قدرات التعبئة السريعة، والتعزيز.

الموقف العسكري في أوروبا :

يرى «نيسكون» أن القوة الاقتصادية لدول الحلف أقوى من العسكرية إلا أن دول حلف وارسو بحكم نظمها الداخلية تحقق ميزة واضحة في قدرتها على تعبئة الاحتياطي والتعزيز أسرع من دول حلف الأطلسي ويخرج من ذلك بأن على حلف الأطلسي:

– أن يكون متاهباً لإصدار بهجوم وشيك بحيث يمكنه التصرف بسرعة في التعبئة والتعزيز.

– تحسين وتصحيح قواته التقليدية.

– الاحتفاظ بأسلحة نووية تكتيكية واستراتيجية كافية للقوات التقليدية.

– مواصلة التشاور لتحديد دور الأسلحة النووية التكتيكية.

ثم يتناول مسألة «المشاركة» في تحمل الأعباء بمفهومها في ضوء «نظرية نيسكون» موضحاً أنها لم تعد مشاركة من الحلفاء في تحمل عبء الولايات

المتحدة ونفقات التزاماتها العسكرية فى أوروبا بل أصبح توفير القوات الوطنية اللازمة مع القوات الأمريكية لتأمين قوة استراتيجية فعالة.

ثم يعترف باستجابة اجتماع ديسمبر لمجلس الحلفاء وتعهدده بتحقيق ما سبق.

ثم يعرض للقوات الأمريكية فى أوروبا (نحو ربع قوات وقت السلم)، وما واجهته الإدارة الأمريكية من ضغوط لسحبها، ثم قراره بعدم ضغطها دون إجراء متبادل من الجانب الآخر، وتقدر بثلاثمائة ألف تشمل أربع فرق وثلاث الأسطول السادس، و٢٩ سرب جوى تكتيكى بنفقات تبلغ ثلاثة بلايين دولار سنوياً (تقرير روجرز)، كما يذكر تقرير روجرز إغلاق القواعد الأمريكية فى ليبيا وبعضها فى اليابان والفلبين مع تعديل اتفاق «أوكيناوا»، وكذا اتفاق القواعد الأسبانية.

بعد أن أصبح واضحاً أنه بدون الاشتراك الأمريكى فى الدفاع الأوروبى فلا استراتيجية الحلف ولا الالتزام الأمريكى ولا التماسك الغربى سيكون له فاعلية.

التفاهم حول المسائل المشتركة :

ويستعرض نيكسون الاتصالات القائمة حالياً بين الشرق والغرب:

– محادثات الـ SALT بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

– محادثات الدول الأربع الكبرى حول الشرق الأوسط.

– ومحادثات نفس الدول حول برلين.

– المحادثات بين ألمانيا الاتحادية وكل من الاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا مستقبلاً.

– الاتفاق بين فرنسا والاتحاد السوفيتى ١٩٧٠ لعقد مشاورات دورية حول المسائل الدولية الكبرى.

- المحادثات الثنائية لدول الأطلنطى مع دول حلف وارسو حول عقد مؤتمر للأمن الأوروبي ومسألة خفض المتبادل للقوات فى أوروبا.

ثم يقر بأن كل حليف هو خير من يقدر مصالحه القومية وإنما الهدف الأساسى - فى رأيه - هو أن التنسيق والتفاهم بين الاتحاد السوفيتى وبعض الحلفاء الغربيين دون غيرهم سيسبب ضغوطاً بينهم.

ويخلص من ذلك بأن مهمة الحلفاء المسلحة للعام المقبل هى تحقيق التفاهم حول تحليل مصادر التوتر بين الشرق والغرب. ودور كل منها فى التعامل معها خلال الدبلوماسية الفردية والجماعية.

مؤتمر الأمن الأوروبي :

يرى أن الولايات المتحدة لا تنتظر فائدة كبيرة من مؤتمر لن يسفر عن تقدم فى المسائل الجوهرية وإنما سيبدد طاقاتها فى إعداد البيانات والتصريحات التى سيصبح تفسيرها بدوره مثارا للخلاف.

إلا أنه يعلق فاعلية المؤتمر على خلق أساس سياسى لتحسين العلاقات من خلال المفاوضات الدائرة حالياً، ويضرب لذلك مثلاً بألمانيا فيعتبر أن أى علاج للتوتر فى أوروبا ينبغى أن يتضمن تقدماً نحو حل المشكلات المتصلة بتقسيم ألمانيا.

وينقل عن المستشار برانت تأكيديه بأن قوة التحالف الغربى ومكان ألمانيا الغربية الآمن فيه هو الذى مكن حكومته من اتخاذ مبادرات تمثل مرحلة جديدة فى تطور المسألة الألمانية.

ولذا، كانت هناك مشاورات كاملة ضمن الحلف إبان تطوير السياسة الجديدة لألمانيا الاتحادية ولمباحثات معاهداتها الأخيرة مع الاتحاد السوفيتى وبولندا، كما أصبح واضحاً أن مسئوليات التحالف وحقوقه لم تتأثر بتلك المعاهدات ويكرر ما سبق أن أكدته للمستشار برانت من مساندة بلاده لألمانيا الغربية فى سعيها من أجل علاقات طبيعية مع جيرانها الشرقيين.

ونأتى «برلين» استطرادا طبيعيا فى التقرير: فيذكر أنه بتشجيع من ألمانيا الغربية دعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٦٩ لبحث برلين بهدف :

- اعتراف السوفييت بوجود وشرعية الروابط بين برلين وبون، وفى الحديث عن شرق ووسط أوروبا يسلم بصلاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى إلا أنه ينوه بروابطها التاريخية مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأن حقائق التاريخ والجغرافيا تخلق ظروفًا خاصة فى أوروبا الشرقية، كما يسلم بتباين النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الشرق والغرب، ويأن لكل دولة فى أوروبا حق السيادة فى انتهاز سياسة مستقلة، وأن تكون صديقة للغرب دون أن تصبح عدوا لأحد أو تعامل على هذا الأساس.

وأن العقبات التى تحول دون قيام علاقات سياسية بين دول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة لا تحد من فرص الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ويضرب المثل برومانيا التى زارها عام ١٩٦٩ وكان أول رئيس أمريكى يزور دولة شيوعية خلال ٢٤ عاما. فلم تحل اختلاف النظم السياسية دون قيام مشاورات أو تعاون عملى بين البلدين، مثل مضاعفة التجارة معها خلال عام ١٩٧٠ وتقديم قروض لشراء محاصيل زراعية، وإطلاق بعض قيود التصدير لصالحها. وتوسيع التبادل التعليمى والثقافى والاستجابة بالمعونة الفورية من الامدادات الطبية والغذائية حين نكبت بكارثة الفيضان فى ١٩٧٠.

ويوغسلافيا التى زارها عام ١٩٧٠، حيث تبادل مع الرئيس تيتو الأفكار حول أهم القضايا الدولية، فضلا عن تعزيز صلات التعاون على أساس المصالح المتبادلة واحترام تباين الأنظمة ما أدى إلى زيادة التعامل التجارى معها بما يزيد عن الثلث كما تم الاتفاق بين البنك الأمريكى للتصدير والاستيراد ويوغسلافيا لزيادة الائتمان وتقديم قرض لشراء طائرات تجارية نفاثة.

(٣) ويحسن قبل الانتقال إلى نقطة أخرى أن نورد الملاحظات التالية :

فى الوقت الذى يقرر فيه نيكسون أهمية دول غرب أوروبا للولايات المتحدة فى عبارات مطلقة مؤكدا الالتزام الأمريكى حيالها، فانه يعرض للرباط الوثيق الذى يربط بلاده بها وهو حلف الأطلسى، فيقرر أن أهدافه التى أنشئ من أجلها وإن كانت لم تتغير من حيث فكرة الدفاع عن الغرب ضد الخطر المشترك، إلا أن علاقات القوى الداخلة فى إطار هذا الحلف لابد أن تتغير فى السبعينيات فتصبح علاقات متساوية تقوم على المشاركة بعد أن كانت تقوم على السيطرة الأمريكية.

ويبادر نيكسون عند طرحه لهذه النظرية الجديدة «المشاركة» إلى نفس اتجاه بلاده إلى التحلل من التزامها حيال أوروبا، فيؤكد أنها لن تسعى إلى التحلل من هذا الالتزام الذى يصفه بأنه أصبح من حقائق الحياة.

وفكرة المشاركة هذه، تقتضى فى رأى نيكسون التشاور فى كافة الميادين والمجالات، وقيام كل شريك بدور يتفق مع إمكانياته دون اعتماد فى الواقع على الالتزام الأمريكى بالدفاع عن أوروبا فى جعل هذه الأدوار ملتزمة حدوداً دنيا ولذلك فإن المستفاد من نظرية المشاركة هذه هو مطالبة الحلفاء الأوروبيين بالاضطلاع بأدوار تفوق أدوارهم الحالية من حيث تحمل مسئولية أكبر فى الدفاع عن الغرب.

كما قد يكون وارداً أن الولايات المتحدة تمهد إلى تخفيض حجم قواتها فى أوروبا رغبة منها فى انكماش النفقات التى تنكبدها وهى فى ذات الوقت تتطلع إلى تحميل الحلفاء بالعبء الذى سوف تتخلص هى منه.

والواقع أن هذا الأسلوب يشبه ما اتبعه نيكسون فى قبّيتام عندما شرع فى «فتنة» الحرب، بمعنى التخلص التدريجى من المسئوليات التى يتحملها هناك فى الوقت الذى تتولى حكومة سايجون حمل هذه الأعباء.

ومهما يكن من أمر «المشاركة»، فإن نيكسون احتفظ صراحة بالدور المسيطر لبلاده في مجال الأسلحة النووية وإن كان قد خفف منه بالحديث عن إشراك الحلفاء في المشاورات الخاصة بها.

وعرض نيكسون لموضوع الوحدة الأوروبية في عبارات عامة يفهم منها أن الولايات المتحدة التي ماتزال تؤيد قيام وحدة سياسية في أوروبا الغربية لم تعد تتمسك بشكل معين لهذه الوحدة، بل أنها على العكس من ذلك ترى أن تقوم أوروبا بتحديد ذاتيتها المتميزة إذ أن ذلك من شأنه أن يحافظ على حيويتها المستمرة واستقلال شخصيتها. والواقع أن هذه الأفكار الجديدة تقترب إلى حد بعيد من الأفكار الفرنسية عن الوحدة الأوروبية.

وعندما تعرض نيكسون للمشكلات الناشئة عن تقسيم أوروبا إلى معسكرين فإنه قد قرر في شأن مواجهتها قيام التشاور بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في إطار مبدأ المشاركة من أجل التوصل إلى موقف موحد للغرب بشأنها، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة التفاهم مع الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، وهي مرحلة تتداخل فيها مواقف السوفييت ومصالحهم وسياساتهم هم وحلفاؤهم.

ومن غير المتوقع أن تؤدي فكرة المشاركة في المحصلة النهائية إلى زيادة التزامات دول أوروبا الغربية لتوازن الخفض الأمريكي على الرغم من أن نيكسون حدد منتصف عام ١٩٧١ لإعادة النظر في حجم القوات الأمريكية الموجودة في أوروبا، ذلك أن الاعتقاد السائد في أوروبا هو أن الاتحاد السوفييتي لم يمثل تهديداً على أمنها كما كان الحال في الخمسينيات مثلاً.

ولكن كان هناك تهديد سوفييتي فإن مجرد وجود الالتزام الأمريكي بالدفاع عن أوروبا الغربية مع وجود المظلة النووية الأمريكية بالإضافة إلى حقيقة وجود النزاع الصيني السوفييتي، كل هذه الأمور من شأنها أن تواجه أي تهديد، ومن ثم فلا داعي في نظر أغلبية الدول الأوروبية إلى زيادة الإنفاق

الأوروبي لزيادة القوات الأوروبية إذ ان ذلك لن يزيد من أمن أوروبا أو يؤثر على احتمالات التهديد السوفيتي .

ويلاحظ أن تيار الانفتاح في أوروبا لإقامة علاقات طبيعية بين شطريها قد أصبح أمراً واقعاً يتعاضم شأنه، ولما كان يهم الولايات المتحدة ألا تبدو وكأنها تعارض هذا التيار في وجه الرأي العام الأوروبي فإنه في نظرية المشاركة القائمة على الاستقلال الأوروبي وقيام علاقات متساوية مبناه التشاور نوعاً من الاستجابة الذكية للتطلعات الأوروبية بقدر يسمح في الوقت ذاته بامتصاصها والتأثير عليها .

وأخيراً، أكد الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية إلترام الولايات المتحدة بتوثيق علاقات التعاون سياسياً واقتصادياً عبر الأطلنطي مع تعزيز التصدي الجماعي لمشكلات المجتمع المصري . كما أكداً حرص واشنطن على تقديم الاستراتيجية المشتركة للتحالف الغربي بقوات مؤثرة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ولم يفت الرئيس الأمريكي أن يلمح في المقابل بأن يؤخذ رأي واشنطن بالنسبة للمحادثات الخاصة بمستقبل ألمانيا وعلاقتها بالشرق .

وكررت الولايات المتحدة الدعوة التي وجهتها في العام الماضي لدراسة اجراء خفض متبادل ومتوازن للقوات التابعة لكل من حلف وارسو والأطلنطي في أوروبا، بما يستلزمه ذلك من تقييم للوضع الحالي ووسائل التحقق من هذا الخفض والمعايير اللازمة لضبط ما قد يطرأ عليها من زيادة .

وإذا كانت الولايات المتحدة منذ انعقاد مجلس منظمة حلف الأطلنطي في ديسمبر الماضي تصر على تدعيم قواتها في أوروبا، فلم يكن ذلك - على حد تعبير نيكسون - نكوصاً منها عن مبدأ توزيع المسؤوليات بل تأكيداً لمبدأ المشاركة في الدفاع عن التحالف الغربي . والواقع أن وجود هذه القوات وحيويتها بالنسبة للدفاع عن أوروبا يعتبر أداة تضمن صوتاً قوياً للولايات

المتحدة في أية مباحثات تتصل بالأمن الأوروبي، كما يمكن لواشنطن استغلالها حين تثار الخلافات السياسية والاقتصادية بينها وبين غرب أوروبا.

ثانى عشر : الاتحاد السوفييتى :

(١) ردد نيكسون العوامل الأربعة التى يمكن أن تؤدى إلى قيام علاقة جديدة ببناءة والتى سبق أن وردت فى خطابه الافتتاحى ثم فى خطابه أمام الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٧٠ .

- انتفاء الرغبة فى أى اشتباك نووى .

- ترحيبها بفرصة خفض أعباء التسليح .

- حقيقة كونها قوى صناعية كبرى ومع ذلك فتعاملها التجارى محدود، وما يمكن أن يعود عليها من ذلك من نفع .

- حاجتها إلى تغيير اجتماعى واقتصادى خلاق وما يمكن أن يعود على مصالحها ومصالح العالم إذا وجهت المنافسة أكثر إلى هذا المجال .

التسليم بالخلافات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وأبرزها:

نظرة كل منهما للشئون الدولية:

« .. إن علاقتنا مع الاتحاد السوفييتى شأنها مع سائر الدول يحكمها سلوكها الدولى، وبالتالي فإن خصوصية العلاقة تعتمد أساساً على ما يعكسه سلوكها الدولى من اعتبارات السيطرة المذهبية.. »

وما تتطلبه طبيعة القوة النووية من ممارسة ضبط النفس لدى الجانبين فى سبيل المصلحة القومية .

وهو المبدأ الذى انتهجته الولايات المتحدة فى:

- محادثات تحديد الأسلحة الاستراتيجية .

- المبادرات الدبلوماسية في الشرق الأوسط .

- مقترحات تحسين الموقف في برلين .

- ما للاتحاد السوفييتي - بحكم حجمه وجغرافيته - من مصالح أمن هامة في أوروبا وآسيا، إلا أن هذا الامتداد الطبيعي للنفوذ السوفييتي في العالم ينبغي ألا يتحول إلى أطماع من أجل مراكز خاصة أو سيطرة حيث إن هذا الخط يتجاهل مصالح الآخرين ويتعين مقاومته حيث يمكن أن يؤدي إلى مواجهة .

- أن الحقيبتين الأخيرتين قد شهدتا تحول الاتحاد السوفييتي من دولة أوروبية آسيوية إلى دولة غير قارية، وقد يؤدي نمو القوة السوفيتية في السنوات الأخيرة إلى إغراء القادة السوفيت بتحديات أكثر جسارة .

(٢) وفي علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي ينبغي ألا يكون هناك أى قصور في إدراك الدور الذى سوف نمارسه في الشؤون الدولية . فهذه الدولة لن تنكمش إلى العزلة كما أننا نريد علاقات مع الاتحاد السوفييتي تحترم فيها مصالح الطرفين، وعند تنازع المصالح فإننا نفضل المفاوضة وضبط النفس كأسلوب لتسوية الخلافات، إلا أن الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها ومصالح حلفائها عند التحدى .

ثم يختتم بعرض المسائل المتعلقة مع الاتحاد السوفييتي والتي يمكن أن تقيد من المفاوضات الجادة كمحادثات تحديد الأسلحة الاستراتيجية .

والمفاوضات لتحسين الوضع في برلين والاتفاق على خفض المتبادل للقوات العسكرية وفيما يختص بالشرق الأوسط يرى كل من نيكسون وروجرز أن الموقف يهدد باتساع النزاع المحلى إلى مواجهة بين القوى العظمى .

... مع الإقرار بما حققه الاتحاد السوفييتي من مصالح هامة ونفوذ في المنطقة وما أقامه من مواقع عسكرية لأغراضه الخاصة .. فإن الولايات

المتحدة تعتقد أن تأييد تسوية معقولة من صالح الاتحاد السوفييتي وهي على استعداد للاتفاق معه ومع القوى الكبرى الأخرى لتحديد شحنات السلاح للشرق الأوسط....

ويشير روجرز إلى تزايد الوجود السوفييتي في شرق البحر الأبيض اعتماداً على عدد من القواعد في الجمهورية العربية المتحدة .

بينما نوه نيكسون بترابط المسائل وبأن حل إحداها بنجاح يتيح الفرص لحل المسائل الباقية وبالعكس .

وقد أبرز كل من نيكسون وروجرز التناقض بين النزعة الاستقلالية لدول الحلفاء عن الولايات المتحدة وإحجامها عن تحمل مسؤولياتها وأعبائها .

- لوحظ ترديد «زيارة نيكسون» في القيادة والمشاركة مقترنة أحياناً بذكر مشروع مارشال كوريث له في المكانة والأهمية فيما كان يمثل من «الحيوية والخبرة الفنية» .

- أكد الرئيس الأمريكي أهمية الوجود الأمريكي في أوروبا من الناحية المعنوية في توفير الإحساس بالأمن، وأثره في تشجيع جهد «الشركاء» نحو الوحدة والعمل من أجل أنفسهم وبالتالي في تهينة المجال لمساعي التفاوض لتخفيف التوتر .

- واضح أن نيكسون يعلق الاستجابة لدعوة مؤتمر للأمن الأوروبي ويجعله رهناً بتقدم مباحثات الدول الأربع الكبرى بشأن برلين .

- كما يردد مبدأ عدم تقيد «الرد» بحجم الهجوم، بمعنى حرية الولايات المتحدة وحلفائها في تحديد درجة ومدى ردها على ما يوجه إلى أى منها من هجوم تقليدي .

- حاول نيكسون اتخاذ ارتباطات حلف الأطلنطي ذريعة للدفاع عن بقاء القوات الاستراتيجية في القواعد الأوروبية وعلى ظهر حاملات الطائرات،

وبالنسبة إلى رفض المقترحات السوقية في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

ثالث عشر : أمريكا اللاتينية :

(١) التصور الأمريكى عام ١٩٧٠ :

يرى نيكسون أنه فى الوقت الذى ينبغى فيه على الولايات المتحدة الحفاظ على «علاقاتها الخاصة» بأمريكا اللاتينية، فإنها مدعوة إلى تغيير أسلوب هده العلاقات بما يتلاءم مع «قوى التغبير» المتزايدة فى هذه المنطقة من العالم، وألقى وصفها بأنها وإن تكن جزءا من حركة التاريخ المعاصر، إلا أنها قد بدت من طبيعة العلاقات بين الطرفين ومن ثم بدت من الالتزامات والالتزامات المنبثقة عنها.

ودلل نيكسون على ما تقدم باسنعراض لواقع العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، مبرزاً العناصر التى جعلت منها «عبئاً» على الطرفين:

- أن السياسة الأمريكية قد درجت فى علاقتها بدول أمريكا اللاتينية على نبى موقف «الشريك القوى» رغم ما أدى إليه ذلك من توتر فى هذه العلاقات.
- أن برامج التنمية الأمريكية المخصصة لهذه الدول كانت نعد فى الغالب بمعزل عن مشاركة الدول المستفيدة منها.
- أن مشكلات التنمية فى أمريكا اللاتينية تزداد تعقداً، خاصة فى ضوء الانفجار السكانى، بصورة تجرد المساعدات الأمريكية من فاعليتها.
- انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، ونزايذ الاتجاهات الراديكالية مع اللجوء للعنف، بالإضافة إلى انتعاش الاتجاه الدكتاتورى لعلاج المشكلات الداخلية.

- غلبة الشعارات المعادية للولايات المتحدة على الحركات الوطنية في أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى ترديد التساؤل عما إذا كانت برامج المساعدات الأمريكية قادرة على مواجهة تحدى السبعينيات.

نحو سياسة جديدة :

وقد عبر نيكسون عن سياسته الجديدة إزاء أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات، على النحو التالي:

- التمهيد لقيام علاقات جديدة بين الطرفين، وذلك بالقيام أولاً بتقييم شامل للأوضاع في أمريكا اللاتينية مع تحليل لمشاكلها وتحديد أسس السياسة اللازمة لمواجهتها، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة إعداد السياسات والبرامج المناسبة.

- فبالنسبة للشق الأول، أشار نيكسون إلى رحلة نيلسون روكفلر لتقصي الحقائق والتي قام بها لعدة دول في أمريكا اللاتينية سنة ١٩٦٩، وذكر أن آراءه وتوصياته كانت محل دراسة مستفيضة بمجلس الأمن القومي الذى خلص منها إلى نتائج رئيسية أهمها:

- أن استمرار العلاقات الخاصة، مع أمريكا اللاتينية ضرورية لها أسبابها الحيوية.

- وأن الهدف منها هو خلق جماعة مستقلة تجمعها مصالح حيوية.

- وأن المساعدات الأمريكية لجيرانها جزء رئيسى فى تشكيل هذه العلاقات.

- كما أن دور الولايات المتحدة ينبغي أن يكون «المساهمة» وليس «السيطرة» فى توجيه عمليات البناء السياسى والاجتماعى لدول أمريكا اللاتينية.

- وأضاف نيكسون بأن هذه النتائج قد تبلورت فى خمسة أسس لسياسته المستقبلية إزاء أمريكا اللاتينية، وهى الأسس التى عدّها باسم «المشاركة

الجديدة، في خطابه بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٩ أمام جمعية الصحفيين الأمريكيين.

- ثبات التزامه بالنظام الانترأمريكي، وبالمسؤوليات التي يرتبها على عاتق حكومته وخاصة ما ورد منها بميثاق منظمة الدول الأمريكية.

- احترام الولايات المتحدة لاستقلال الدول اللاتينية وكبريائها الوطني.

- التعهد بمواصلة تقديم المساعدات بهدف تنمية الدول اللاتينية.

- الإيمان بأن النمط الرئيسي لمستقبل هذه المساعدات سيكون على أساس متعدد الأطراف وفي إطار النظام الانترأمريكي.

- أن الهدف من هذه المساعدات هو رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتوفرة لدى حكومته.

أما بالنسبة للشق الثاني والخاص بإعداد السياسات والبرامج الأمريكية لمساعدة أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات، فقد أولى نيكسون أهمية خاصة على أن تجرى عملية التنمية بـ «مشاركة» الدول المستفيدة على أساس تجمعها في وحدات Mulilat Crps مستغلاً في ذلك بعض الأجهزة القارية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي (I T - ECOSOC) ولجنة التحالف من أجل التقدم (CIAP) فضلاً عن منظمة الدول الأمريكية ذاتها.

- وحدد نيكسون ما يعنيه بفكرة «المشاركة» هذه في عبارات أقرب إلى العمومية، فدعا إلى تغيير أسلوب شكل مساعدات التنمية الأمريكية، وإلى خلق جهاز متعدد الأطراف يمثل دول القارة ويحكم المساعدات الثنائية. وكخطوة مؤدية نحو الغاية الأخيرة، أشار نيكسون إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي قد كلف لجنة التحالف من أجل التقدم وكذلك البناء الانترأمريكي بدراسة الوسائل المؤدية لمزيد من مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية، كما قدمت الحكومة الأمريكية مساعدة مالية مقدارها ٢٣ مليون دولار بغية تمكين الجهازين المتقدمين من تطوير نشاطهما في هذا الصدد.

وأعرب نيكسون عن اتجاه حكومته - خلافاً للسياسة الأمريكية السابقة - إلى عرض برامج المساعدات الأمريكية على لجنة التحالف من أجل التقدم بقصد مراجعتها.

كما أشار نيكسون إلى عدة خطوات سياسية تنوى إدارته القيام بها بقصد توفير مركز أفضل لأمريكا اللاتينية في ميدان التجارة الداخلية. فذكر أن حكومته ستضغط من أجل وجود نظام متحرر يكفل الأفضليات الجمركية بشكل عام للدول النامية، وأن الجهود نحو هذه الغاية ستقصب بشكل أساسي خلال منظمى التعاون الاقتصادى والتنمية ومؤتمر التجارة والتنمية الدولى. ويرتبط بذلك أيضاً ما ذكره نيكسون عن عزم الولايات المتحدة قيادة الجهود المكرسة من أجل تخفيض القيود الخارجة عن نطاق التعريفات الجمركية والتي تلجأ إليها معظم الدول الصناعية، مع بذل عناية خاصة نحو ذلك فى إطار منظمة الجات.

وأضاف نيكسون تأييده لإنشاء جهاز استشارى داخل القارة الأمريكية لمعالجة مشكلات التجارة، مع القول بأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى وافق على قيام لجنة خاصة لهذا الغرض سوف تحظى بالتأييد الفنى من حكومته.

وعنى نيكسون بإبراز جانب من الخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة بقصد تخفيف القيود المرتبطة بمساعداتها لدول أمريكا اللاتينية وفق برامج وكالة التنمية الدولية. فاعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ أصبحت القروض الممنوحة بالدولار صالحة للاستيراد من الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية بعد أن كانت قاصرة على الأولى فحسب. وأضاف نيكسون بأنه قد تم أيضاً رفع القيد الخاص باستخدام اعتمادات الوكالة فى الاستيراد من الولايات المتحدة فقط.

- وبجانب ما ظهر فى الرسالة من دلائل تشير إلى حرص الولايات المتحدة على دعم وجودها السياسى والاقتصادى فى أمريكا اللاتينية كإنشاء منصب وكيل الخارجية لشئون القارة، والمشاركة فى نشاط المنظمات الإقليمية

اللاتينية مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومجموعة الإنديز.. إلخ..

فقد أولى نيكسون اهتماماً خاصاً بتشجيع دول هذه المنطقة على الاتجاه نحو غرب أوروبا واليابان لتأمين القروض التي تحتاجها لتسوية التزاماتها المالية.

تحديات السبعينيات :

وقد أجملها نيكسون في وجوب تغطية الثغرة بين المتطلبات المتزايدة للجماهير وإمكانيات الإنتاج والتنمية. وعبر عن سياسة حكومته في مواجهة هذه التحديات على النحو التالي:

- الاعتماد على مبدأ المشاركة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية. فإلى جانب تحميل حكومات أمريكا اللاتينية مسئولية المشاركة في رسم وتنفيذ سياسة التنمية، أعلن نيكسون أن الدول المتقدمة مدعوة للمشاركة برؤوس أموالها في هذه التنمية.

- التركيز على أهمية رفع القيود أمام تجارة دول أمريكا اللاتينية ولو أدى ذلك إلى التعارض مع المصالح الداخلية في الولايات المتحدة.

- ضرورة تأمين الاستثمارات الأجنبية من جانب حكومات دول أمريكا اللاتينية بأن تخلق الظروف الملائمة لتدفقها واستقرارها، وبالمقابل فمن واجب المستثمرين أن يراعوا الملابس الحساسة المقترنة بالشعور الوطني في هذه الدول.

- اتباع سياسة مرنة في أمريكا اللاتينية لاحتواء الصراعات الإقليمية داخلها، ولمواجهة الحركات الانقلابية، والتعايش مع النظم الدكتاتورية وما يقتضيه ذلك كله من استجابة لرفع كفاءة الجيوش وقوى الأمن في هذه الدول دون أن يؤدي ذلك إلى الوقوع في خطر سباق التسلح.

- أهمية تطويع النظام الانترأمريكى بما يناسب الواقع المتغير، وقد أشار نيكسون فى هذا الصدد إلى توقع إجراء تغيير فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية، وأضاف بأن الاتجاه الذى يجب أن يسود فى هذه المرحلة هو التوفيق بين المؤسسات القارية والمصالح الذاتية لكل دولة بالمنطقة.

(٢) التصور الأمريكى عام ١٩٧١ :

معطيات التجربة المشتركة :

قدم نيكسون عرضه لموضوع علاقات الولايات المتحدة بدول العالم الأمريكى بالإشارة إلى التجربة المشتركة التى ربطت بينهم فى الماضى عند تحقيق الاستقلال الذاتى عن العالم القديم، وأن هناك روابط جغرافية وتاريخية فى هذا المجتمع اتخذت شكلاً محدداً فى المعاهدات والمنظمات التى قامت بين دول هذا المجتمع.

ثم أشار إلى أنه مع تطور الأحداث السياسية فى العالم ظهرت هناك عوامل جديدة أثرت فى أهداف الاتحاد الذى قام بين الدول الأمريكية وكان لابد من تدعيم الموقف السياسى للمنطقة داخل الجماعة الدولية - ثم بين مراحل التغيير كما يلى:

- ظهور التوتر والقلق بين الدول اللاتينية بسبب نمو الروح القومية بحيث بدأت بعض هذه الدول تنظر إلى الولايات المتحدة كمصدر للتهديد وليس للمعونة والدعم.

- إزاء هذا التطور كان لابد للولايات المتحدة أن تحدد الدور الذى يمكن أن تؤديه داخل النظام الانترأمريكى وتعديل من آرائها لتتوافق مع آراء الدول الأمريكية الأخرى.

- وقد اختلفت استجابة الدول الأمريكية لهذا التغير فى المناطق التى حققت شوطاً من التقدم الاقتصادى مثل البرازيل والمكسيك وغيرها تزايد الشعور

بالتصميم على التطور، أما في مناطق أخرى فقد برزت عدم قدرة البناء الداخلي لتحقيق الحل السريع للمشاكل الملحة .

- وقد لجأت بعض الدول إلى إنشاء هيئات تعتقد أنها كفيلة باتخاذ الأساليب والتدابير الراديكالية من أجل حل المشاكل الملحة وتحقيق الإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية .

- وفي كافة الأحوال كان الهدف من الأسلوب الراديكالي نابعاً من روح القومية المتزايدة والمنتشرة بين دول المنطقة، والتي عملت على الاستقلال عن نفوذ الولايات المتحدة المسيطر. بل اندفعت في بعض الأحيان بحماس قومي إلى معاداة الولايات المتحدة .

إعادة النظر في السياسة الأمريكية :

أشار نيكسون إلى أن الدول اللاتينية تواجه اختياراً صعباً في سياساتها مع الولايات المتحدة بين تحقيق مصالحها الشخصية وبين تمسكها بتحديد سياساتها ومصيرها الذاتي . فقد اتضح لهذه الدول أن الولايات المتحدة ستستمر لتكون في الفترة القادمة المصدر الأساسي للتمويل (رؤوس الأموال الخاصة والعامة - التسويق الخارجي - التكنولوجيا) . وتبين أن هناك تصادماً بين شعور الولايات المتحدة بمسئولياتها لتحقيق التنمية في هذه المنطقة وبين الكبرياء الوطني لدول المنطقة وإحساسها بالرغبة في الاعتماد الذاتي .

وقد اتضحت معالم هذا الشعور بلجوء دول المنطقة إلى أساليب مختلفة وخاصة في المجال الاقتصادي منها:

- (أ) الاستمرار في طلب المعونات الاقتصادية ثم التحلل من قيودها .
- (ب) قبول الاستثمارات الأمريكية ولكن بشروط تتمشى مع كبريائها الوطني .
- (ج) البحث عن أسواق جديدة بطرق جريئة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول .

ومن جانب الولايات المتحدة فلا تستطيع بسهولة أن تعيد تشكيل علاقاتها وفقاً لشروط هذه الدول، فهي قوة كبرى لها مسؤولياتها الدولية المختلفة وأن نظرتها السياسية تنجّه إلى الخارج مباشرة لتحقيق العلاقات الخارجية السليمة التي تشكل في مجموعها إطاراً للسلام الدولي. وتسعى الولايات المتحدة لتحقيق هذه السياسة في علاقاتها بدول المنطقة الأمريكية بمساهماتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن هذه الدول قصّرت اهتماماتها على الشؤون الداخلية بحيث أصبحت شرعية الحكومات قائمة على مدى قدرتها في تحقيق حياة أفضل لشعوبها، وقد استجابت الولايات المتحدة بطريقة تقليدية لهذه المطالب لأنها اقتصرت على تحقيق سياستها المنشودة عندما تستطيع الحكومات الأخرى بالمنطقة أن تحقق مطالب شعوبها وآمالهم، وبالتالي يمكنهم زيادة طاقاتهم نحو الخارج من أجل المشاركة في إحداث التغيرات السلمية للقارة.

سياسة الولايات المتحدة :

(أ) أبرز نيكسون اتجاه سياسة بلاده الجديدة لمشاركة دول المنطقة المسؤولية بالإشارة إلى ما سبق أن ذكره أمام الاتحاد الأنترأمريكي للصحفيين في أكتوبر ١٩٦٩ حين ذكر :

«أن التجارب قد علمتنا أن التطور الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بناء على جهود دولة واحدة، ولكنه عمل مرتبط بتقاليد جميع الدول».

(ب) شرح في حديثه عن علاقة بلاده بدول المنطقة أنه عندما تسلم الحكم في أول يناير سنة ١٩٦٩ وجد أنه لا بد أن يعيد النظر في تحديد دور الولايات المتحدة بوضوح وما يمكن أن تقدمه حتى لا تحد الدول اللاتينية من نشاطها ومساهماتها في جهود التنمية وبالتالي تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية وحدها.

(ج) وأشار نيكسون إلى أنه بالتالى ظهرت ضرورة اتباع سياسة جديدة تقوم على الأسس التالية:

١ - أن التعاون بين الدول الأمريكية لا يجب أن يقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل لابد أن يتضمن الجانب السياسى كذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

٢ - ضرورة تدعيم النظام الأنترأمريكى لتهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - تطبيق مبدأ المشاركة فى العلاقات الثنائية نظراً للروابط التاريخية مع دول المنطقة ولتكون عبرة يقتدى بها فى علاقات الولايات المتحدة مع سائر المناطق الأخرى من العالم.

(٣) ثم أشار نيكسون إلى أن حقائق حقبة السبعينيات تتطلب نوعاً من التغيير فى أسلوب السياسة الأمريكية ولا يتعلق بالتزاماتها، فإن الولايات المتحدة تحتاج أفكار الدول الأمريكية الأخرى ومشاركتها القيادية من أجل تحقيق برامج مشتركة تقوم على الأسس التالية:

* مشاركة المسئولية داخل إطار الجماعة الأمريكية.

* التأييد التام للولايات المتحدة لمجهودات التنمية.

* احترام الكبرياء الوطنى وإرضاء كافة الأطراف.

* الاهتمام الإنسانى.

مشاركة المسئولية داخل إطار الجماعة الأمريكية :

(أ) أن عملية التطور الحضارى لا تتم إلا إذا أبدت الدول رغبة صادقة فى تكريس كامل طاقاتها ومواهبها للأغراض التى تعتبر من صميم اختصاصاتهم. وفى خلال السنتين الماضيتين غيرت الولايات المتحدة دورها القيادى إلى مشاركة المسئولية بما قدمت من مساعدات لتغيير

المنظمات الانترأمريكية وبتحديد دورها فيها. وكانت نقطة التحول في الاجتماع الذى عقد في فينالدمار بشيلي فى مايو ١٩٦٩ لتوحيد الأفكار بشأن التنمية وبصفة خاصة حول دور الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

(ب) وكانت خلاصة تقرير هذا المؤتمر وكذلك تقرير روكفلر بعد زيارته للمنطقة بجانب دراساتها - هى الإطار الذى حددت فيه سياستنا تجاه المنطقة فى مجلس الأمن القومى.

(ج) وفى اجتماعات المجلس الاجتماعى والاقتصادى الأمريكى ركزت الولايات المتحدة اهتماماتها على الاقتراحات الجماعية، ولم تأخذ أية مبادرات من جانبها وقد توصل إلى اتفاق مشترك بشأن الخطوات التى تتبع لتطوير نظام مساعدات التنمية وزيادة انتقال الخبرات وتوسيع مجال التجارة، وجاءت النتائج أكثر فائدة لأنها صيغت بشكل جماعى.

(د) وفى عام ١٩٧٠ عرضت الولايات المتحدة وللمرة الأولى برنامج سياستها الاقتصادية الخاصة بالمنطقة الأمريكية على اللجنة الانترأمريكية للتحالف من أجل التقدم (GIAP) بنفس الأسلوب الذى تتبعه الدول الأمريكية الأخرى خلال السنوات الماضية. وقد كان ذلك رمزاً للالتزام الولايات المتحدة بالمشاركة والمساواة وزاد من تفهم دول المنطقة للسياسة الأمريكية وساعد على أهمية إبراز آثار الاقتصاد الأمريكى على المنطقة.

(هـ) وفيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة باللجنة الاستشارية للتحالف من أجل التقدم فقد زودتها بالدعم المالى حتى يمكنها تحديد أفضليات مجال التنمية، كما سمحت للجنة بالاشتراك فى تخطيط قروض التنمية الثنائية الأمريكية لدول المنطقة.

(و) كما عملت الولايات المتحدة لدعم فعالية بنك التنمية الانترأمريكى وتخفيف القيود على القروض بحيث تستطيع الدول استغلال معونات الدولار الأمريكى فى دول لاتينية أخرى.

(ز) كما دعت الولايات المتحدة إلى تدعيم برامج المساعدات الفنية لمنظمة الدول الأمريكية ومنظماتها المتخصصة وقدمت المساعدات المالية للسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

المساهمة الإيجابية في مجهودات التنمية :

وأشار نيكسون إلى اهتمام بلاده بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعا إلى تكريس الطاقات والمعلومات لتدعيم مجهودات التقدم حتى لا تجد الولايات المتحدة نفسها بمعزل عن دول المنطقة وقد ترفع القوى الراديكالية شعار العداء لها .

ولذلك فلابد للولايات المتحدة من تنمية صادرات الدول اللاتينية حتى تقلل من اعتمادها على الغير وذلك تمشياً مع شعورها المتزايد بالكبرياء الوطنى ، وعلى هذا الأساس فقد وقفت الولايات المتحدة فى صالح الدول اللاتينية المنظمة لاقتصاديات التعاون والتنمية وكذلك فى مؤتمر التجارة والتنمية سنة ١٩٧٠ لاتفاق حول مشروع عام للأفضليات فى المعاملة التجارية داخل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي تتفتح الأسواق أمام تجارة الدول اللاتينية فى النطاق العالمى إلى جانب نظام الأفضلية لهم فى الأسواق الأمريكية .

وكذلك قدمت الولايات المتحدة المساعدات لتشجيع السياحة وصادرات التنمية وذلك لزيادة النقد الأجنبى لهذه الدول الذى يشكل مشكلة أساسية فى اقتصاد بعض الدول اللاتينية ، وأيدت الولايات المتحدة مجهودات اللجنة الاقتصادية للتحالف من أجل التقدم لإعادة جدولة الديون للدول اللاتينية التى تعاني من نقص النقد الأجنبى . وإلى جانب مجهودات الولايات المتحدة فى نطاق البنك الدولى للإنشاء والتعمير فقد خصصت فى ميزانيته لعام ١٩٧٠ ما يلى :

- ٤٢٢ مليون دولار للقروض والهبات الثنائية التي تمنح بواسطة هيئة التنمية الصناعية.

- ٥٠٦ مليون دولار للبنك الانترأمريكي للتنمية.

- ١٥٣ مليون دولار لمشروع الغذاء من أجل السلام.

وأضاف نيكسون أنه في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الانترأمريكي وافقت الولايات المتحدة على أن تخصص جزءاً كبيراً من مساعداتها للمجموعات الإقليمية الاقتصادية وتنمية أسواق رؤوس الأموال والتوسع في البرامج التكنولوجية والعلمية للمنطقة، كما وافق الكونجرس الأمريكي على تخصيص الاعتمادات اللازمة للمساهمة في انهاء مشروع طريق الـ «بان أمريكان» الذي يصل حتى بنما وكولومبيا ويسهل عمليات التبادل التجاري.

اختلاف الأنظمة داخل الجماعة :

شهد هذا العام تغييرات داخلية مستمرة تتسم بالطابع الراديكالي وقد حرصت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بصلاتها بكافة الحكومات، إذ أنها حريصة على تدعيم التعاون مع كافة دول المنطقة دون النظر إلى اختلاف وجهات النظر في المسائل الداخلية لهذه الدول. ومع أن الولايات المتحدة تفضل النظم الديمقراطية الحرة وتأمل أن تسير الدول على طريق المؤسسات الدستورية فأنها ليست مسئولة عن تقديم نموذج الحكم لدول أخرى ذات سيادة، ولذلك فالولايات المتحدة تتعامل مع الحكومات كما هي وأن علاقاتها بها لا تتوقف على البناء الداخلي للنظام الاجتماعي ولكن على مدى تأثيرها على نظام الانترأمريكي وتأثيرها المباشر على الولايات المتحدة. وكان النظام في شيلي خير مثال لذلك فقد تولى فيها الحزب الاشتراكي الحكم بعد انتخابات سنة ١٩٧٠ فحكوماتها شرعية تماماً ولكن ربما تؤثر إيديولوجياتها على مدى

تجاربها مع النظام الانترأمريكى وعلى سبيل المثال فإن إعادة علاقاتها مع كوبا يعتبر تصرفاً يخرج عن الرأى المشترك للجماعة الأمريكية ونظام المنظمة الأمريكية وبالتالي سوف تولى الولايات المتحدة الاهتمام بتطور سياسة حكومة شيلي.

وفى ميدان العلاقات الثنائية فسوف لا تغير الولايات المتحدة من علاقاتها التقليدية وسوف تلتزم بكافة الالتزامات الخارجية مع الجميع، وستظل تحترم سياسة حكومة شيلي حيالها أما حكومة كوبا فهى التى أرادت أن تخرج عن نظام الجماعة الأمريكية بتشجيع الثورات وتدعيم علاقاتها العسكرية مع الاتحاد السوفييتى الذى حاول أن يمد نفوذه وتواجهه العسكرية فى المنطقة.

وأكد نيكسون أن بلاده لا تريد معاداة أى من الدول ولكن على أية حكومة تعلن العداء ألا تنتظر مساعدات من الولايات المتحدة وأن هؤلاء الذين خرجوا عن النظام الانترأمريكى بالتدخل فى شئون الغير أو بالسماح بتواجد نفوذ أجنبى فى نصف العالم الغربى لا يجب عليهم أن يتوقعوا المشاركة فى ثمار التعاون الانترأمريكى.

ثم أشار إلى أن كثيراً من المشاكل التى تثيرها دول المنطقة ترجع إلى الضغط على الاستثمارات الأجنبية الخاصة والتى تساهم عملياً فى التنمية الاقتصادية، ويجب على كل حكومة أن تحدد شروطها مسبقاً بشأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة حتى يستطيع أن يحدد أصحاب هذه الاستثمارات ظروف الأمن التى ستعمل فيها هذه الاستثمارات، وأن الولايات المتحدة لا تطلب أكثر من أن يعامل مواطنوها وفقاً للقوانين الدولية.

وهاجم نيكسون مظاهر العنف التى انتشرت فى البلاد الأمريكية والتى تمثلت فى الخطف والحجز والإرهاب وأشار إلى الاتفاق الذى تم بين الدول الأمريكية لمحاربة مظاهر العنف والقضاء عليها.

الاهتمام بالناحية الإنسانية:

أشار نيكسون إلى ما سبق أن ورد في خطابه في أكتوبر ١٩٦٩ الذي جاء فيه أن الشعب مازال يمثل محور الاهتمام وأنه من الضرورة تكريس الجهود لتحسين الأحوال المعيشية في العالم وجعل الأفراد هم المحور الأساسي للاهتمام والعمل على تقديم كافة المساعدات لهم حتى يواجهوا احتياجاتهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم أعطى مثلاً لاهتمام الولايات المتحدة بالجانب الإنساني بالمساعدات السريعة التي قدمتها لحكومة بيرو عندما أصابها زلزال في يونيو من العام الماضي وذكر أنها كانت تتصرف بوحى من روح الصداقة بين شعبي البلدين.

وأعلن أن العلاقات الإنسانية مع شعب شيلي مازالت تسير وفقاً للبرامج المحددة من قبل برغم عدم القدرة على التنبؤ بمستقبل العلاقات الرسمية. وأبرز الحاجة إلى ظهور نوع جديد من البرامج تعتمد على العلاقات غير الحكومية حتى لا تتأثر بالحزازات الرسمية بين الدول والتي أنشأت الولايات المتحدة بسببها عام ١٩٧٠ معهد التنمية الاجتماعية الانترأمريكي والذي سيوكل إليه مهمة تقديم رؤوس الأموال للهيئات غير الحكومية بالولايات المتحدة والدول اللاتينية مثل الجامعات وبنوك الائتمان.

(٤) موضوعات المستقبل :

أشار نيكسون إلى ضرورة تلاؤم وجهات النظر بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية بشأن علاقاتها المشتركة بحيث تقوم على الأسس التالية:

١ - احترام وحماية استقلال كافة الأعضاء.

٢ - التوصل إلى حلول سلمية للمنازعات.

٣ - تحقيق معيشة أفضل للشعوب.

٤ - وضع كافة المنظمات المختلفة داخل إطار واحد، حتى يمكن تحقيق بناء اجتماعى مشترك يقوم على التعاون المتبادل.

ثم حدد المشاكل الرئيسية التى تواجه الولايات المتحدة على النحو الآتى:

(أ) الحاجة إلى توازن بين المصالح الأمريكية بالمنطقة ضد الاعتبارات الداخلية والخارجية للدول ولذلك اقترح نيكسون أن ينشأ منصب وكيل بوزارة الخارجية يختص بشئون الدول الأمريكية.

(ب) إعادة النظر فى ترتيبات التجارة الخارجية بين دول المنطقة لتحقيق الصالح العام بما فى ذلك إزالة القيود على التجارة وما يضر الدول اللاتينية النامية.

ثم أضاف نيكسون أنه وفقاً لذلك ستركز الولايات المتحدة فى سياستها القادمة على ما يأتى:

(أ) إعادة إصلاح الأجهزة التى تشرف على النظام الانترا أمريكى والتخلص من الأساليب القديمة وبما يراه بعض الدول سيطرة أمريكية على هذه الأجهزة على أن تتحمل كافة الدول المسؤوليات المادية والمعنوية لهذه الأجهزة تحقيقاً لمبدأ المشاركة.

(ب) المحافظة على الوحدة الأمريكية والترابط بين دول المنطقة رغم اختلافاتها، وتأكيد دور الولايات المتحدة فى النشاط الانترا أمريكى حتى لا تبقى فى معزل سياسى، والعمل على حل المنازعات بطرق التفاوض الثنائى حتى يمكن التغلب على الشعور المعادى للولايات المتحدة

(٥) وهنا نصل إلى عدد من الاستنتاجات الخاصة بعلاقات الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية، على النحو التالي:

تستمد السياسة الراهنة للولايات المتحدة إزاء أمريكا اللاتينية أصولها من الأفكار التي صاغها الرئيس الأسبق جون كيندى، وبخاصة في مشروعه «التحالف من أجل التقدم».

ولقد كان المحرك لهذه السياسة، هو رد الفعل للخطر الذى مثله نموذج الثورة الكوبية على النظم الموالية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة، ومن ثم على المصالح الأمريكية بها. وكان أبرز ما يمثله المبدأ الجديد هو الاعتراف بأن الشكل الأمثل للتنمية فى دول أمريكا اللاتينية يقوم على التخطيط الوطنى أكثر من الاعتماد على المبادآت الفردية. وعلى هذا الأساس فقد شجعت الولايات المتحدة على إنشاء بنك التنمية الأمريكى كوكالة إقليمية للتمويل كما التزمت بتقديم معونات مالية كبيرة لدول المنطقة لاستغلالها فى أغراض التنمية (وقد وعدت الحكومة الأمريكية فى أغسطس ١٩٦١ بأن تقدم الجزء الأكبر من مبلغ ٢٠ بليون دولار تحتاجها هذه الدول خلال السنوات العشر التالية).

بيد أن هذه السياسة التى توقع كيندى أن تؤدى «لتحويل الستينيات إلى مرحلة تاريخية من التقدم الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية، لم تحقق النجاح المنشود، بل وزادت فى الواقع من توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية لدرجة وصفها الرئيس نيكسون بأنها أصبحت تشكل عبئاً على الطرفين.

فالمعروف أن الجانب الاقتصادى لمشروع التحالف من أجل التقدم قد حد من سلطة دول أمريكا اللاتينية فى التعامل مع الأسواق الخارجية، وكان ذلك من أبرز الأسباب التى حولته فى الواقع إلى نوع من التسهيلات الائتمانية مكنت لمزيد من الصادرات الأمريكية إلى أسواق أمريكا اللاتينية أى أنها ساهمت (كما هو الحال بالنسبة لمعظم دولها) فى زيادة حجم مديونية القارة اللاتينية للولايات المتحدة.

كذلك أدى الجانب السياسى للمشروع إلى مزيد من التوتر فى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، فنظراً للمركز الأقوى الذى تشغله الأولى عن طريق تزويد القروض والمعونات، صار بإمكانها التأثير على سياسات الدول اللاتينية وتوجيهها بسهولة نسبية فى إطار الاستراتيجية الأمريكية. وقد ظهر ذلك بوضوح عام ١٩٦٤ حين تصاعدت أزمة بنما وأفهمتها الحكومة الأمريكية لمصلحتها عن طريق التهديد بقطع المعونات الاقتصادية، كما لجأت الولايات المتحدة لنفس السلاح - ونفذته بالفعل - فى محاولة لإرغام حكومة بيرو على تغيير سياستها الوطنية.

والى جانب ما تقدم، فهناك عدة عوامل أخرى ساهمت فى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، فالثورة الكوبية قد استمرت فى نشر فلسفتها حول الثورة المسلحة، كما قامت الولايات المتحدة بدافع من الخوف إزاء احتمال وجود كوبا أخرى فى الكاريبى بغزو جمهورية الدومنيكان سنة ١٩٦٥ مثيرة بذلك سخط الحكومات الديمقراطية بالمنطقة، كما كان تأييدها للدكتاتوريات العسكرية - وخاصة فى الأرجنتين والبرازيل - مدعاة لشك العناصر الديمقراطية بالقارة اللاتينية فى إمكانية تحقيق التطور الديمقراطى بها مع وجود النفوذ الأمريكى.

وفى ضوء السياسة الجديدة التى أعلن نيكسون عن تبنيها بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فإنه يبدو جلياً تركيزه على الجانب الاقتصادى.

وفى هذا الصدد فقد عبر نيكسون بوضوح عن اتجاه حكومته إلى خفض حجم معوناتا لدول أمريكا اللاتينية. فإلى جانب اشارته إلى المصاعب التى يواجهها فى الكونجرس بمناسبة طلب الموافقة على الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض، فإن الرئيس الأمريكى قد وجه التفات هذه الدول نحو أوروبا الغربية واليابان طلباً للقروض ورؤوس الأموال. ومما له دلالة خاصة فى هذا الشأن، تصريح نيكسون فى ١٤/٤/١٩٦٩ بمناسبة الذكرى الـ ٢١ لتأسيس منظمة الدول الأمريكية، والذى شكك فى فعالية برنامج «التحالف من أجل التقدم»، ثم

قيامه إثر ذلك بخضم مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من إجمالي المعونة المخصصة لهذا العام.

والمعتقد أن السبب الرئيسي في هذا الموقف يرجع إلى اتجاه السياسة الأمريكية نحو تخفيف التزاماتها المالية في الخارج.

كذلك يبدو الاتجاه واضحاً نحو تقديم المساعدات المالية والفنية إلى دول أمريكا اللاتينية مجمعة في وحدات إقليمية وذلك على حساب الاتفاقات الثنائية التي كانت سائدة خلال العقد الماضي. ويقدر ما يحقق هذا الاتجاه من فوائد لدول المنطقة، بما سيؤدي إليه من انعاش للمشروعات الإنتاجية الكبرى التي تقف القدرات الاستهلاكية المحدودة لكل دولة على حدة عائقاً دون إتمامها، فإنه يحقق جانباً كبيراً من المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، باستغلالها في توجيه النشاط المعادي للـ «كاستروية» في أمريكا اللاتينية.

وتعتبر الفقرات الخاصة بمشكلات التجارة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، أهم ما جاء في رسالة نيكسون من وجهة نظرها. فقد دأبت هذه الدول في السنوات الأخيرة على المطالبة بحماية صادراتها (والتي تشكل المواد الخام الجزء الرئيسي منها) من القيود الاستثنائية التي تفرضها الدول المتقدمة وتستغلها في تدهور قيمة هذه الصادرات أو جمودها.

غير أنه يجب تفسير الحماس الذي دافع به نيكسون عن تحرير التجارة الدولية من الحواجز الخارجية عن نطاق التعريفات الجمركية، بأنه يهدف في المقام الأول لحماية الصادرات الأمريكية ذاتها إلى أوروبا الغربية والتي تتعرض، على حد قول مسئول التجارة الأمريكية يوم ٩ مارس الماضي، «لتمييز مجحف، منسق من قبل فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

ولا ريب في أن المسئولية الأولى في تحرير تجارة أمريكا اللاتينية من القيود الاستثنائية تقع على عاتق الولايات المتحدة قبل غيرها سواء في أوروبا الغربية أم اليابان.

وإذا أخذنا الاجراءات التي صدرت عن إدارة نيكسون حتى الآن كمقياس، فإنها تمثل اتجاهاً محدوداً وغير جذرى. فقرار الرئيس الأمريكى بخفض حصّة صادرات كندا من البترول إلى الولايات الغربية، يتيح لفرنزويلا سوقاً أوسع فى هذه المناطق، ولكنه فى الوقت ذاته لا يرى مشكلتها الرئيسية والخاصة بوجود نظام الحصص على صادراتها من النفط للولايات الشرقية فى الولايات المتحدة، والتي فضلاً عن كونها سوقاً أضخم للاستهلاك، فهي تجنبها سداد رسوم المرور فى قناة بنما.

ويرتبط رفع القيود الخاصة باستخدام اعتمادات وكالة التنمية الدولية (AID) فى الاستيراد من الولايات المتحدة فحسب، بما أعلنه نيكسون عن تخلى الولايات المتحدة لمعارضتها التقليدية فى توثيق الروابط الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية باعتبارها مقدمة لتغلغل النفوذ السياسى للأخيرة.

أما بالنسبة لاستغلال القروض بالดอลลาร์ من جانب الدول المستفيدة فى الاستيراد من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، فهو محدود الأثر- على الأقل فى المدى القصير- نظراً لأن إمكانيات الدول الأكثر تطوراً فيها، كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين، لا تسمح لها بتغطية احتياجات التنمية على مستوى القارة، ومن ثم فلا مفر أمام هذه الدول من الاعتماد على الاستيراد من الولايات المتحدة.

وإذا انتقلنا إلى الجانب السياسى فيما تضمنته رسالة نيكسون، وجدنا أن أكثر ما يلتفت النظر توقعه اجراء تغيير قريب فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية، بما يناسب على حد تعبيره، الواقع المتغير فى أمريكا اللاتينية، وبما يضمن التوفيق بين المؤسسات الانترأمريكية والمصالح الذاتية لكل دولة على حدة.

وإذا كان هذا التغيير المتوقع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنية واشنطن فى الاحتفاظ بعلاقاتها الخاصة، مع أمريكا اللاتينية فإنه يمكن التنبؤ بأن السياسة الأمريكية ستضغط من أجل النظام الانترأمريكى على نحو يكفل حمايته من

خطرين يتهددان المصالح الأمريكية، أولهما استيلاء العناصر الثورية على السلطة فى أمريكا اللاتينية، والثانى اتجاه دول هذه المنطقة تحت ضغط احتياجات التنمية، نحو مزيد من العلاقات التجارية والسياسية بدول المعسكر الشرقى وخاصة الاتحاد السوفيتى.

والوسيلة المنطقية التى تمكن الولايات المتحدة من غاياتها، هى توسيع صلاحيات الهيئات الانترأمريكية بصورة تجعل انفراد دولة معينة فى اتخاذ سياسة استقلالية أكثر صعوبة، إذ أن تشجيع الاندماج الاقتصادى يترتب عليه تقارب فى الأشكال السياسية، كما يمهّد الطريق للعمل المشترك ضد قوى الثورة، الأمر الذى تحقق بالفعل فى الاتفاق بين كولومبيا وفنزويلا على إنشاء قوى ضاربة تتبع قيادة مشتركة بغية القضاء على قوات الثوار داخل حدود كلا البلدين.

(٦) ويضاف إلى الملاحظات السابقة عجالة عن مجمل العلاقات التاريخية الأمريكية ومحصلة التصور الأمريكى فى هذا الصدد:

فقد أكد نيكسون فى معالجته لمشاكل أمريكا اللاتينية على الاهتمام المتزايد والقلق الذى يساور الحكومة الأمريكية من تطور الأحداث السياسية بدول أمريكا اللاتينية نتيجة لانفتاح بعض هذه الدول للعالم الخارجى وللدول الاشتراكية بصفة خاصة والذي بدأ منذ تبادل التمثيل الدبلوماسى بين هذه الدول والاتحاد السوفيتى منذ عشر سنوات تقريباً وأقلق الولايات المتحدة فى فترة تحول كوبا إلى الاشتراكية ثم خلال العام الماضى بفوز الحزب الاشتراكى بالأغلبية وتوليه السلطة فى شيلي. وتلاحظ الإدارة أن روجرز فى تقريره عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الذى ألقاه أمام الكونجرس فى مارس الماضى قد لمس هذا الموضوع من وجهة النظر الأمريكية عندما ذكر أن أسباب التوتر فى القارة اللاتينية يرجع إلى نمو روح القومية التى عكست فى إيجابياتها تأييد الشخصية القومية وفى سلبياتها العداء للنفوذ الأجنبى والتعبير

عن معاداة الاستعمار والأمريكية الذي تولد عن شعور بالرغبة فى الاستقلال عن نفوذ الولايات المتحدة المسيطر فى بعض الأحيان.

وقد مرت العلاقات الأمريكية بدول نصف الكرة الغربى بمراحل مختلفة تمثلت فى نظرية «منرو» فى الحيلولة دون انفتاح هذه المنطقة على العالم الخارجى، ثم نظرية العصا الغليظة التى وضعها «تيودور روزفلت» سنة ١٩٠٤ التى استمرت حتى سنة ١٩٣٠ حين ثارت الدول اللاتينية على السيطرة الأمريكية المباشرة عليها واضطر بعد ذلك «فرانكلين روزفلت» إلى إعلان سياسة حسن الجوار والتى لم تحل دون إظهار التفوق الأمريكى وإبراز أهمية الدور السياسى الذى تلعبه الولايات المتحدة اعتماداً على برنامج المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة.

أما المرحلة الجديدة التى عبر عنها نيكسون ببناء على نظرية «المشاركة» فى المسئولية والتى ادعى بأن الحكومة الأمريكية قد مارسها خلال العامين السابقين منذ أن تولى الحكم فى أول ١٩٦٩. فهى تعد فقط بداية لنوع جديد من العلاقات لو ثبت صدق النوايا الأمريكية، بين دول المجموعة الأمريكية وذلك - كما عبر عنه نيكسون وروجرز فى تقريرهما أمام مجلس الشيوخ - لمواجهة روح القومية التى بدأت تتزايد فى هذه الدول والتى وصلت إلى حد العداء للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا قورن ما ورد فى خطاب نيكسون فى العام الماضى بما ورد فى هذا الخطاب نجد أن الأخير أكثر تحديداً نظراً لتطور الظروف السياسية التى شهدتها دول المنطقة خاصة ببيرو وشيلي ثم الانقلاب العسكرى فى الأرجنتين.

وقد يدل تحديد نيكسون للسياسة الأمريكية فى المرحلة القادمة على رغبته فى تحذير الدول اللاتينية وطمأنتها فى نفس الوقت، فهو يحذر بأن بلاده لن تسمح بأن تبقى بمعزل عن النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للعلاقات بين الدول الأمريكية، وكذلك يشير إلى أن الولايات المتحدة ستعيد النظر فى سياسة المساعدات الاقتصادية نظراً لتقلص دورها القيادى أمام التيار المتزايد والمضاد للنفوذ الأمريكى المسيطر على المنطقة والأجهزة الانترأمريكية ومن

ناحية أخرى فقد أراد نيكسون طمأنة هذه الدول والإعراب عن اهتمام الولايات المتحدة باحترام الشعور القومي والكبرياء الوطنى وأنها لذلك سوف تتخلى عن سيطرتها على الهيئات والمنظمات الانترأمريكية وسوف تعاد نظم هذه المؤسسات بناء على مبدأ المساواة والمشاركة .

رابع عشر : الولايات المتحدة وآسيا :

١ - الخط الجديد للسياسة الأمريكية في آسيا ومسئوليتها في تحقيق الاستقرار :

- يمثل الخط الجديد للسياسة الأمريكية في هذه القارة وخاصة في قسميها الشرقي والجنوب الشرقي ومنطقة غرب المحيط الهادى، فى النقاط الهامة التالية:

(أ) نظرية نيكسون «NIXON'S DOCTRINE» التى أعلنها الرئيس الأمريكى فى جزيرة جوام «GUAM» فى يوليو ١٩٦٩، التى وإن كانت قد وضعت لتطبق فى جميع العلاقات الدولية للولايات المتحدة، إلا أنها ذات معنى خاص فى إطار السياسة الأمريكية فى شرق آسيا. وقد أكد كل من الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته حرصهما على تطبيق تلك النظرية التى بدئ فى تنفيذها فعلا منذ ذلك التاريخ وسيأتى ذكرها فيما بعد.

(ب) برنامج الفتنمة، وقد وضع على أساس أن القوات الفيتنامية الوطنية من الممكن أن تتطور بحيث تصبح قادرة على الدفاع عن نفسها، وإن الوجود الأمريكى فى فيتنام الجنوبية بشكل كبير قد يكون معوقا لهذا التطور فى المدى البعيد ،ومن ناحية أخرى يعتبر برنامج الفتنمة بديلا للمحادثات والجهود السلمية التى تجرى لحل المشكلة

سلميا فى حالة فشلها، كما أنه يتيح الفرصة لا سحب القوات المسلحة الأمريكية من فيتنام، فى الوقت الذى يكون فيه الفيتناميون الجنوبيون قادرين على تقرير مستقبلهم.

(ج) الاتصال الإيجابى بالصين، حيث تعمل الحكومة الأمريكية على تحسين علاقاتها مع بكين على اعتبار أن الصين الشعبية ستلعب دورا فعالا فى اسيا. ومع أن قدرة الولايات المتحدة فى التأثير على مواقف بكين محدودة، إلا أنها تخطو من جانبها خطوات لخلق علاقات صحية معها بغية تخفيف حدة التوتر فى الموقف الحالى وما يكمن فيه من أخطار.

(د) إنشاء علاقات من نوع جديد مع اليابان، تعتبر أساسية لصون السلام فى منطقة المحيط الهادى. وتمثلت شواهدا فى التفاهم الذى تم بين الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء اليابانى فى أواخر ١٩٦٩ على عودة الإدارة اليابانية لجزر ريوكيو عام ١٩٧٢.

(هـ) ممارسة دبلوماسية أكثر انضباطا، تكفل تحقيق أمن المصالح الأمريكية، ونقل من الوجود الأمريكى الرسمى فى الخارج، وتؤكد العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتشجع الآخرين على المشاركة بنصيب أوفر فى مسؤوليات الأمن والنمو الاقتصادى بالمنطقة.

- مسؤولية الولايات المتحدة فى تحقيق الاستقرار فى اسيا:

أوضح نيكسون أن الحكومة الأمريكية قبلت تحمل مسؤولية المساعدة لخلق الأسس اللازمة لتحقيق الأمن والتقدم والاستقرار فى منطقة المحيط الهادى، وأنها قد زودت دول تلك المنطقة بدرع من الأمن كما قامت بمساندتها لتحقيق تقدمها السياسى والاقتصادى وخططها الخاصة بمستقبلها الذى تنشده.

وأضاف أن على القوى العظمى الأخرى فى المنطقة أن تكيف سياساتها بالنسبة للمصالح الشرعية للآخرين بها بحيث يتحقق الاستقرار والتوازن اللازمين فى هذا الجزء من العالم .

٢ - نظرية نيكسون كمحور للسياسة الأمريكية فى آسيا :

(أ) تقوم النظرية على الأسس الآتية :

- تعهد الولايات المتحدة بالأبقاء على جميع التزاماتها التعاقدية .

تكفلها بحماية أية دولة حليفة اذا تعرضت لتهديد نووى ، بحماية أية دولة ترى ان امنها أمر حيوى بالنسبة للأمن الأمريكى وأمن الدول الأخرى بالمنطقة .

- تعهدا بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية مناسبة فى حالة حدوث عدوان ، عندما يطلب منها ذلك .

- على الدول المعرضة للتهديد المباشر أن تقوم بمسؤولياتها وتوفر القوات اللازمة للدفاع عن نفسها .

(ب) وتعتقد الحكومة الأمريكية أن تطبيق هذه النظرية يحقق لها الأغراض الآتية :

- اقامة اساس أفضل وأكثر واقعية لاستمرار دورها فى اسيا .

- أن يظل الوجود الأمريكى - كقوة باسيفيكية - متمشيا مع الأوضاع المتغيرة فى المنطقة .

- استمرار مرونة وديناميكية السياسة الأمريكية فى المنطقة .

(ج) وتطبق الولايات المتحدة هذه السياسة الجديدة بعدة طرق :

- فقد خفضت القوات الأمريكية فى دول شرق اسيا من ٧٤٠,٠٠٠

فى يناير ١٩٦٩ الى ٥٠٩,٠٠ فى نهاية ١٩٧٠ . ومن المقدّر ان

ينقص هذا العدد الى ٤٢٠,٠٠٠ أو أقل فى يوليو ١٩٧١ .

مع ملاحظة أن معظم هذا التخفيض من القوات الأمريكية في فيتنام الجنوبية (٢٦٥, ٥٠٠) والباقي من كوريا الجنوبية (٢٠,٠٠٠) وتايلاند (١٦,٠٠٠) واليابان (١٢,٠٠٠) والفلبين (٩,٠٠٠) وغيرها.

- زيادة المقدرة العسكرية؛ لقوات تلك الدول عدة وعدداً. وقد بلغ مجموع قواتها حالياً ٢,٧ مليون ، أى مايقرب من ضعف عددها منذ عشر سنوات .

- تحسين الأحوال الاقتصادية لتلك الدول ، وقد حققت بالفعل تقدماً كبيراً مطرداً .

(د) وتتضح النتائج، التى حققتها نظرية نيكسون فى فيتنام الجنوبية أكثر من غيرها ، من حيث نقصان القوات الأمريكية ، وتناقص عدد القتلى الأمريكيين من ١٤,٠٠٠ عام ١٩٦٨ الى ٤,٠٠٠ عام ١٩٧٠ ، وتزايد عدد القوات الفيتنامية من ٨٠٠,٠٠٠ عام ١٩٦٨ الى حوالى مليون عام ١٩٧٠ ، وزيادة امن الأقاليم الى حد كبير .

٣ - السياسة الأمريكية وموقفها من التجمعات الإقليمية فى آسيا :

(أ) تشجع الولايات المتحدة التجمعات الإقليمية بين الدول الآسيوية إيماناً منها بأن العمل المشترك يكسبها قوة ومناعة لانتوفر لأى منها على أفراد . وتضرب لذلك مثلاً باندونيسيا وما عاد عليها من فوائد بعد مشاركتها الثامنة، فى النشاط الإقليمي الآسيوى فى نطاق منظمى الـ ASEAN والـ ASPAN . وقد اشار نيكسون الى برنامج المساعدات العسكرية التى قدمتها الحكومة الأمريكية لاندونيسيا لصيانة أمنها الداخلى وما كان لذلك ولغيره من المساعدات الاقتصادية من أثر فى تحسين أحوالها الاقتصادية وانخفاض التضخم من ٦٥٠ ٪ سنة ١٩٦٦ الى أقل من ٩ ٪ سنة ١٩٧٠ .

(ب) كذلك يشير نيكسون إلى إتفاقية الدفاع التي وقعتها مؤخرا ماليزيا وسنغافورة مع المملكة المتحدة وبعض دول المنطقة كمثال للتعاون الاقليمي لمواجهة احتياجات أمنها، وأشاد بالدور الذي ستلعبه كل من استراليا ونيوزيلندا مستقبلا في تحقيق الاستقرار بالمنطقة.

(ج) هذا وتشترك الولايات المتحدة في حلفي «السياتو» و«الأنزوس»، باعتبارهما منظميتين للأمن وصون السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

كما تشترك في بنك التنمية الآسيوى بمقدار ٢٠ ٪ من رأس ماله، والذي يزود الدول الآسيوية بما تحتاجه من مساعدات فنية.

٤ - السياسة الأمريكية تجاه اليابان :

(أ) تعتبر اليابان ثالث القوى الاقتصادية العظمى فى العالم. ومن هنا ترى الولايات المتحدة أنها تشكل ركيزة هائلة للسلام والاستقرار فى آسيا، نستطيع من خلال اقتصادها «الديناميكي» ان تؤثر فى كافة دول المنطقة، وقد أصبح لها دور كبير فى النشاط الاقليمي للمنطقة.

(ب) وقد ذكر روجرز فى تقريره ان اليابان ستساهم بنصيب متزايد فى الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى لآسيا، وبالتالي فإنها ستساعد على استقرارها واستتباب الأمن فيها بطريق غير مباشر. وتتعاون اليابان والولايات المتحدة تعاوناً وثيقاً فى بنك التنمية الآسيوى ولجنة «الميكونج» وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويقر روجرز بأن واشنطن حثت اليابان على بذل المزيد من المساعدات الاقتصادية لدول جنوب شرقى آسيا وأنها تأمل فى توسيع نطاق معوناتها الأجنبية.

(ح) ويقرر نيكسون ان العلاقات بين طوكيو وواشنطن حيوية بالنسبة لنوع العالم الذى ينشده الجانبان. وان التفاهم يسود تلك العلاقات.

(د) وفي نوفمبر ١٩٦٩ دخلت اليابان في مفاوضات مع الحكومة الامريكية لا سترداد جزيرة اوкинаوا في عام ١٩٧٢. ويذكر الرئيس الامريكي في تقريره ان هذه المفاوضات احرزت تقدما مطردا وانه يأمل ان تنتهي الى اتفاق في هذا الربيع. وقد قررت حكومة واشنطن انقاص ١٢٠٠٠ من قواتها الموجودة في اليابان خلال الشهور القادمة. هذا وتستمر اليابان في تحسين قدراتها الخاصة بالدفاع عن نفسها.

(هـ) وتسعى الحكومة الى توسيع العلاقات الاقتصادية وتعميقها مع اليابان. ومنذ عدة سنين ظلت اليابان أكبر عميل للولايات المتحدة عبر البحار. وقد زادت الصادرات الامريكية لليابان في سنة ١٩٧٠ بمقدار ٣٥٪ أى بما قيمته ٤٥ بليون دولار. ومع ذلك ظلت وارداتها من اليابان أكثر من صادراتها اليها. وتمثل صادرات اليابان الى الولايات المتحدة ٢٧٪ من مجموع صادراتها. وقد بلغت قيمتها عالم ١٩٧٠ - ٩٥ بليون دولار تقريبا. وذلك فضلا عن رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في اليابان والتي تقدر باكثر من بليون دولار.

(و) وتعانى تلك العلاقات الودية الاقتصادية بين البلدين بعض المشاكل التي من اهمها مشكلة المنسوجات اليابانية الصادرة الى الولايات المتحدة، والتي مازالت المفاوضات بشأنها جارية بين الطرفين. وقد اعرب نيكسون عن ثقته في امكان التوصل الى اتفاق يحقق مصلحة الجانبين. هذا ومازالت الحكومة الامريكية تأمل في تخفيف قيود الاستثمارات الاجنبية وخاصة في صناعة السيارات حتى تستطيع ان تشارك فيها للتخفيف من حدة المنافسة الشديدة التي تلقاها من السيارات اليابانية في الاسواق العالمية.

- وجدير بالذكر ان الحكومة اليابانية قد اعلنت في العام الماضى انها تنوى في عام ١٩٧٥ زيادة مساعدتها الاجنبية بحيث تصل الى

١ ٪ من جملة انتاجها. وتقدر الحكومة الامريكية ان اليابان سوف تلعب دورا قياديا فى المساعدات الدولية والاقليمية .

٥ - مشكلة الصين:

(أ) يعتبر الخلاف القائم بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى من اهم العوامل التى تتحكم فى تصرفات الصينيين. وقد أوضح نيكسون ان هذا الخلاف لا يحقق الاستقرار الاسوى الذى تنشده الولايات المتحدة. ومن ثم فليس لها أية مصلحة فى وجوده، ولن تسعى لزيادة حدته أو تشجيعه. ولكنها فى نفس الوقت لاتسمح لأى من الطرفين ان يملى عليها سياسته تجاه الطرف الآخر.

(ب) وقد أوضح نيكسون أن بلاده على استعداد لإجراء حوار مع بكين، ولكنها لاتقبل 'إيديولوجيتها، المفروضة، أو مآنتوهم من ضرورة سيادتها لآسيا . كما أنها لا تريد فرض موقف دولى على الصين يتعارض مع مصالحها الشرعية القومية .

(جـ) وأعلن الرئيس الأمريكى أن تقدم الحوار الأمريكى مع الصين لا يمكن أن يكون على حساب النظام الدولى أو الالتزامات الأمريكية، وأكد أن الولايات المتحدة ستظل على احترامها لالتزاماتها التعاقدية الخاصة بأمن حلفائها الآسيويين ومن بينهم الصين الوطنية التى تحكم العلاقات الأمريكية معها اتفاقية ١٩٥٤ الدفاعية، والتى أمدتها واشنطن بمساعدات اقتصادية بلغت قيمتها منذ ١٩٥١ مبلغ ١,٥ بليون دولار. ومن رأيه أن العلاقات بين الصين الوطنية والصين الشعبية ينبغى أن تحل بالطرق السلمية.

(د) وأشار نيكسون إلى موضوع مقعد الصين الشعبية فى الأمم المتحدة، فأظهر استعداد حكومته لأن تلعب الصين دورا بناءفى الأسرة الدولية، إلا أن المسألة ليست مسألة مقعد، ولكنها أيضا مسألة ما إذا كان يسمح لبكين أن تملى شروط انضمامها. وتكلم عن المحاولات

الكثيرة التي بذلت لاقضاء الصين الوطنية من مقعدها كعضو في الأمم المتحدة، ومعارضة حكومته لتلك المحاولات، وأكد أنها ستستمر في معارضتها.

(هـ) ثم بين ان هناك فرصا جديدة أمام الصين الشعبية لتجعل علاقاتها مع جيرانها ومع بقية العالم بما فيه الولايات المتحدة علاقات طبيعية.

(و) وفي العامين الماضيين اتخذت واشنطن عدة خطوات توضح استعدادها لاجراء حوار جاد مع بكين، كالتقاءات التي تمت بين الطرفين في وارسو، والتسهيلات التجارية والقنصلية التي أقرتها. هذا وتنظر الحكومة في إجراء مزيد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لخلق فرص أوسع للاتصال بين الامريكان والصينيين في العام القادم.

٦ - الهند وباكستان:

(أ) تشبه السياسة الأمريكية في شبه القارة الهندية وباكستان سياستها في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادى. وقد أوضح نيكسون أن سياسة حكومته تهدف إلى إقامة سلام واستقرار، تستطيع شعوب المنطقة فى ظلّه أن تنمى امكانياتها الهائلة وتوسع آفاق مستقبلها، كما تهدف إلى مساعدة تلك الشعوب على مواجهة مشاكلها. وتحرص واشنطن على استقرار التوازن بين نشاطها ونشاط الدول العظمى الأخرى التي لها مصالح هناك.

(ب) وترى الحكومة الأمريكية أن مشاكل هذا الجزء من العالم تنحصر فى أمرين:

- مواجهة تحديات النمو الاقتصادى والسياسى.

- تغيير العلاقات العدائية بين الهند وباكستان بأخرى ناعونية.

وان الجهود الأمريكية لمساعدة دول هذه المنطقة على مواجهة تلك التحديات قد حددت ومازالت تحدد مقومات السياسة الأمريكية في جنوب آسيا.

(ج) والذي يعنى الولايات المتحدة فى المقام الأول هنا هو ألا يكون هذا الجزء من العالم مركزا لصراع القوى العظمى، خاصة وأن حكوماته - خلال حقبة الستينيات - غيرت كثيرا من علاقاتها الخارجية مع بقية دول العالم. فباكستان بعد أن كانت سياستها تميل نحو واشنجتون والعالم الغربى أصبحت تنتهج سياسة مثثة معقدة تحاول فيها أن توازن علاقاتها مع ثلاث قوى عظمى هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية. أما الهند فمازالت تتبع فى سياستها الخارجية خط عدم الانحياز وان كان العدوان الصينى عليها سنة ١٩٦٢ قد أثر على هذا الاتجاه. ومن هنا فان وضع السياسة الأمريكية فى جنوب آسيا يتمشى مع التحفظ الموجود فى نظرية نيكسون. ومن المفيد هنا ان نعرف ان الجزء الأكبر من المساعدات الاقتصادية الأمريكية يمنح لهذا الجزء من القارة.

(د) ويذكر نيكسون أن دول جنوب آسيا تستطيع أن تعتمد على ثبات السياسة الأمريكية خلال السبعينيات، حيث ستبذل حكومتها ما فى وسعها لتلك الدول لمعاونتها على مواجهة احتياجاتها، هذا وتشجع واشنجتون اقامة علاقات طبيعية بين كل من الهند وباكستان وان كانت لا تستطيع ان تملئ ذلك عليهما.

٧ - الهند الصينية :

فيتنام

(أ) تناول كل من الرئيس نيكسون ووزير خارجيته المشكلة الفيتنامية بالتفصيل من جميع جوانبها بما يتناسب مع أهميتها وصعوبتها. وعقد نيكسون مقارنة بين الوضع الحالى للمشكلة من جميع النواحي

- والوضع الذى كانت عليه منذ عامين، وخرج منها بالنتائج الآتية:
- القوات الأمريكية : نقصت من ٥٤٩,٥٠٠ إلى ٣٤٤,٠٠٠ وسوف تصل إلى ٢٨٤,٠٠٠ فى أول مايو ١٩٧١ .
 - الوفيات الأمريكية : نقصت من ١٤,٥٦١ سنة ١٩٦٨ بمعدل ٢٧٨ أسبوعيا
 - إلى ٩,٣٦٧ سنة ١٩٦٩ بمعدل ١٨٠ أسبوعيا
 - ثم إلى ٤,١٨٣ سنة ١٩٧٠ بمعدل ٨٠ أسبوعيا
 - برنامج التسكين PACIFICATION PROGRAM : كان العدو قادرا على شن غارات واسعة فى معظم أنحاء فيتنام. أما الآن فأصبحت غاراته محدودة وقليلة وخاصة فى جنوب فيتنام.
 - محادثات السلام : نتيجة للمبادرات التى أعلنتها فيتنام والولايات المتحدة وضع إطار مرن للمفاوضات من أجل التسوية السلمية.
 - نفقات الحرب : نقصت من ٢٢ بليون دولار إلى حوالى ١١ بليون فى السنة.
 - نسبة القوات الفيتنامية إلى القوات الأمريكية : زادت من ٢ : ١ إلى أكثر من ٣,٥ : ١ .
 - المقدرة القتالية للقوات الفيتنامية : أثبتت مقدرتها على خوض غمار حرب واسعة.

(ب) الأهداف والاختيار :

وتكلم نيكسون عن الأهداف ومجال الاختيار، فأوضح أن البعض كان يرى تصعيد الحرب وحل المشكلة فى ميدان القتال، بينما رأى البعض الآخر ضرورة وقف الخسائر الأمريكية وتصفية الوجود الأمريكى فوراً وترك الفيتناميين الجنوبيين وحدهم. ولكنه كان يرى أن هذا رأى يشكل كارثة بالنسبة للفيتناميين الجنوبيين ولغيرهم من

الدول غير الشيوعية وخاصة في آسيا، وبالنسبة لقيمة الكلمة الأمريكية في العالم، وبالنسبة للأمريكان الذين بذلوا كثيرا من التضحيات، وبالنسبة لكرامة المجتمع الأمريكي.

(ج) المفاوضات:

ولتنشيط المفاوضات يذكرنا نيكسون بأن حكومته استجابت لكل ما أشار به مندوبو الأطراف المعنية في النزاع منذ عام ١٩٦٨. ومن ذلك وقف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية، واشتراك جبهة تحرير فيتنام في المفاوضات، والموافقة على مبدأ الانسحاب والبدء في تنفيذه وتم سحب ٢٦٥,٠٠٠ أمريكي حتى الآن وغيرها.

ولكى تتقدم المفاوضات في باريس تقدمت واشنطن باقتراحات واسعة. ففي مايو ١٩٦٩ اقترح نيكسون خطة لسحب جميع القوات الأجنبية من فيتنام الجنوبية، وتمكين الشعب من تقرير مستقبله السياسي بواسطة انتخابات تجري تحت إشراف دولي. وفي يوليو ١٩٦٩ دعا الرئيس «ثيو» الجانب الآخر للمشاركة في الحياة السياسية لفيتنام الجنوبية.

وفي أبريل ١٩٧٠ وضع الرئيس نيكسون المبادئ التي ينبغي أن تحكم حلا سياسيا عادلا للقضية وهي:

- ان الحل ينبغي ان يعكس إرادة الفيتناميين الجنوبيين، ويمكنهم من تقرير مصيرهم دون تدخل خارجي.
- أن يعكس الحل العلاقات بين القوى السياسية في فيتنام الجنوبية.
- إلزام الجانب الأمريكي بنتيجة العمل السياسي الذي يتفق عليه.

(د) مبادرة نيكسون :

وفي ٧ أكتوبر ١٩٧٠ أعلن نيكسون مبادرته ذات النقاط الخمس :
- وقف إطلاق النار في كل الهند الصينية.

- عقد مؤتمر سلام بين دول الهند الصينية.
- انسحاب جميع القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية وفقا لجدول زمني يتفق عليه كجزء من تسوية شاملة.
- تسوية سياسية فى فيتنام الجنوبية مبنية على المبادئ السياسية التى كان قد اعلنها فى ٢٠ أبريل.
- إطلاق سراح أسرى الحرب والصحفيين والمدنيين الأبرياء فوراً.
- وكان موقف الطرف الآخر من هذه المبادرة هو طلب انسحاب القوات الأمريكية دون شرط، وإبدال قادة فيتنام الجنوبيين بحكومة ائتلافية. وقد رفضت واشنطن هذا الموقف للأسباب الآتية:
- عدم تعرضه للفيتناميين الشماليين.
- اشتراط تنفيذ مقترحات الجانب الشيوعى لاستئناف المفاوضات.
- تناقض تلك المقترحات .
- طريقة تشكيل الحكومة الائتلافية : يرشحون الثلث بدون قيد.
- ويكون لهم حق الفيتو بالنسبة للثلثين الآخرين.
- ومع ذلك أعلن نيكسون أنه لن ييأس من المفاوضات. وأعرب عن اعتقاده بأن الخصوم لو دخلوا فى مفاوضات جادة، فمن الممكن أن يتوصل الجانبان إلى حل يرضى جميع الأطراف.

(هـ) الفتنة :

يرى نيكسون ان سياسة الفتنة تبدو هى الفرصة الوحيدة لمنح الفيتناميين فرصة عادلة، والأمل الأفضل لحمل الفيتناميين الشماليين على التفاوض. وأنها البديل للمفاوضات.

ويقرر الرئيس الأمريكى أن سياسة الفتنة حققت أغراضا ملموسة خلال العام الماضى. فقد سار برنامج الانسحاب وفق الموعد المقرر.

وحقق الفيتناميون الجنوبيون تقدماً ملحوظاً في العمليات الكبيرة التي تمت في كمبوديا وفييتنام. وزاد عدد القوات الفيتنامية حتى بلغ ١, ١ مليون يحملون السلاح، وتسلموا مزيداً من القواعد الأمريكية. وأصبحوا يتحملون مسئولية العمليات البحرية تماماً داخل الدولة، وزاد دورهم في سلاحهم الجوي.

ويعتقد نيكسون أن نجاح عمليات الحلفاء ضد مواقع العدو في كمبوديا ساعد إلى حد كبير على تقدم سياسة الفتنة.

وجدير بالذكر أنه يرى أن الحقائق أثبتت منذ ٣٠ يونيو النجاح

- ليس فقط في تكتيكات العمليات بل وفي اغراضها الاستراتيجية الخاصة بتخفيض المشاركة الأمريكية في فيتنام أيضاً.

وإذا كانت عملية الفتنة قد حققت تقدماً مشجعاً في عام ١٩٧٠، فما زال السؤال قائماً عما إذا كان الفيتناميون الجنوبيون يستطيعون الوقوف وحدهم أمام العدو العنيد؟ ويرد على ذلك نيكسون بأنه - وكذا الفيتناميين الجنوبيين - واثقون من إنهم يستطيعون ذلك.

وتبقى بعد ذلك بعض المشاكل الهامة مثل: تحسين قيادات القوات الفيتنامية على جميع المستويات، وزيادة قابليتهم للقيام بعمليات المساندة العسكرية، مساعدة كمبوديا وتحسين التفاهم بين الفيتناميين والكمبوديين، تطهير الأقاليم من الفيتيت كونج، مواجهة الضغوط التي يعانيها الاقتصاد الفيتنامي، القضاء على الفساد الداخلي.

ولسياسة الفتنة جوانب سياسية واقتصادية كذلك، وتظهر قيمة هذه الجوانب بشكل أوضح بعد انتهاء الحرب.

فأما الجانب السياسي فيتصل أساساً بالأوضاع الداخلية الخاصة بانتخابات الرئاسة واللجان والهيئات القيادية والتشكيل الوزاري. وتتضاعف صعوبات النمو السياسي في الدولة إذا كانت تخوض

غمار حرب شاملة كالتى تخوضها فيتنام الجنوبية، حيث تركز الحكومة اهتمامها فى المقام الأول إلى أغراض الدفاع وتواحي الأمن الداخلى.

وأما الجانب الاقتصادى فيتصل بموارد الثروة فى الدولة والعمل على تنميتها ومراقبة الأسعار واحتياجات الشعب والجيش من السلع التموينية وغيرها ومنع أسباب التضخم وغير ذلك من معوقات النمو الاقتصادى.

ويقرر نيكسون ان فتنمة الاقتصاد والحرب فى فيتنام لا يمكن ان تتحقق بدون المساعدات الأمريكية، وأنه يمتنى أن يأتى الوقت الذى يحقق فيه الاقتصاد الفيتنامى اكتفاء ذاتيا، وهو أمر يتوقف على مدة الحرب من ناحية ومدى اتساع الخطوات التى يسير بها النمو الاقتصادى من ناحية أخرى.

وجدير بالذكر أنه يعتبر عملية الفتنمة بديلا للتفاوض.

(و) للتسكين PACIFICATION :

إذا كان الانسحاب الأمريكى يمثل الانعكاس المبدئى للفتنمة، فحين التسكين هو هدفها المبدئى، وهو يشكل عنصرا هاما من عناصرها. وفى عملية الانسحاب تراعى الأمور الآتية :

- سرعة الانسحاب وهذه تقدر بناء على عدة عوامل من أهمها حالة القوات الفيتنامية نفسها

- تأمين الانسحاب والقوات المنبكية .. وهذا مضمون بزيادة قوة الفيتناميين الجنوبيين والقضاء على جيوش القوات الشيوعية فى فيتنام . الآن الفيتناميين الشماليين قد يحاولون الإستفادة من الانسحاب لتعزيز وتنمية قواتهم فى فيتنام الجنوبية ليقوموا بهجمات جديدة . ولكن نيكسون أعلن أنه فى تلك الحالة سيتخذ إجراءات مشددة وفعالة لمنع العدو من إلحاق الأذى بالقوات

الأمريكية المتبقية . والتسكين بمعناه الواسع يهتم بالحالة فى الأقاليم أساساً من حيث توفير الأمن والولاء الشعبى ، والتأثير العسكرى والإدارى والسياسى ، وذلك لتيسير مهمة الحكومة فى حكم الأقاليم التى يجلو عنها العدو .

وفى سنة ١٩٦٩ قدرت نسبة سكان الريف الخاضعين لحكم الفيتناميين الجنوبيين بـ ٤٠% والخاضعين للطرفين ٥٠% ، والخاضعين للقوات الشيوعية ١٠% عاماً فى الوقت الحالى فتقدر هذه النسب بـ ٦٥% ، ٣٠% ، ٥٠% على التوالى . ويقدر الأمريكيون نسبة السكان الخاضعين لحكومة سايجون بـ ٨٠% من جملة السكان .

(ز) أسرى الحرب: يبذى الأمريكان إهتماماً وقلقاً بالغين بخصوص اسراهم العسكريين وعددهم حوالى ١٦٠٠ طيار وجندى ، والمدنيين وعددهم نحو ٤٠ مابين أسير ومفقود . ومنهم من أمضى فى الأسر أكثر من ست سنوات ويقولون أن العدو يخرق اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب والتى يلتزم بها ، فلا يسمح بالتفتيش عليهم ولا بإطلاق سراح الحالات الخطيرة من الجرحى والمرضى ، ويرفض مجرد تحديد عدد الأسرى وإعلان اسمائهم . وذلك رغم الجهود التى بذلت على الصعيد الدولى وفى محادثات باريس . كما فشلت المحاولات العسكرية التى قام بها السلاح الجوى الأمريكى فى أواخر العام الماضى لاختطافهم من معتقلاتهم بالقرب من هانوى .

وقد أعاد نيكسون فى تقريره ماسبق أن اعلنه فى ٧ أكتوبر بشأن اقتراحه الخاص بإطلاق سراح جميع الأسرى من الجانبين فوراً وأوضح ماسيكون لذلك من أثر إنسانى وأنه قد يساعد على تقدم النواحي الأخرى الخاصة بالحل السلمى . وأشار الى العرض الذى عرضته حكومة سايجون على هانوى بشأن استعداد الأولى لإطلاق سراح جميع الأسرى الشماليين فى نظير إطلاق سراح الأمريكان والحلفاء والفيتناميين الجنوبيين وعدم استجابة هانوى لذلك .

(ج) إمكانيات هانوى ونواياها :

تدرك واشنطن انه رغم الخسائر الفادحة التى تكبدتها فيتنام الشمالية فى الأرواح والعتاد ، الا انها مازالت تحتفظ بالقوة البشرية والإمدادات العسكرية والقدرة على مواصلة القتال اذا أرادت . وانها رغم نقص وحداتها العسكرية كثيراً مازالت تشكل خطراً كبيراً وخاصة بالنسبة للأقليمين العسكريين رقم ٢٠١ فى فيتنام الجنوبية . وتستطيع هانوى أن تستخدم قواتها فى جنوب لاوس وشمال كمبوديا لتشديد الضغط على الحكومة الكمبودية أو لزيادة سيطرتها على الاراضى الكمبودية . هذا ومازال نشاط الإرهابيين الشيوعيين مستمراً فى خطف وقتل الفيتناميين الجنوبيين بشكل يدعو للقلق .

لاوس وكمبوديا

(أ) عام :

أشار نيكسون الى ماتضمنه خطابه فى ٧ أكتوبر ١٩٧٠ من أن الحرب فى الهند الصينية أثبتت أنها جزء واحد ، ولا يمكن معالجتها فى منطقة واحدة دون المناطق الأخرى . ويضيف الآن أن السلام الدائم فى فيتنام يتحقق فقط عندما يكون هناك سلام فى الدول المجاورة لها .

ويتهم هانوى بأنها هى التى جعلت الحرب صراعاً هندياً صينياً فقواتها فى فيتنام الجنوبية تقدر بنحو ١٠٠,٠٠٠ وفى لاوس نحو ٩٠,٠٠٠ وفى كمبوديا اكثر من ٥٠,٠٠٠ بما فى ذلك قوات الفيت كونج . وهذه القوات تهدد حكومات لاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية

وقد خرقت هانوى حياد لاوس واعتدت على استقلالها منذ سنوات ذلك الإستقلال والحياد الذى ضمنته اتفاقيات جنيف لعامى

١٩٥٤ و ١٩٦٢ التي وقعتها فيتنام الشمالية. ولهانوى هدفان في كل من لاوس وكمبوديا :

الأول ، استخدامهما كطرق للتسلل ، وإقامة قواعد ومخازن لقواتها واسلحتها في كل منهما تخدم أغراض هجماتها على فيتنام الجنوبية .

والثاني ، لتقويض السيطرة الحكومية ومحاولة قلب نظام الحكم فيهما مما يساعد على تقوية جهود قواتها في فيتنام الجنوبية .

والدى يهم الولايات المتحدة انه اذا قدر لهانوى أن تسيطر على لاوس وكمبوديا فإن الجزء الأكبر من قواتها هناك - والبالغ عددها نحو ١٤٠ ألف - فسوف ترسل الى فيتنام الجنوبية لتقاتل .

وقد رفضت هانوى حتى اليوم طريق الدبلوماسية ووسعت نطاق الصراع . وطلبت المساعدة الأمريكية كل من لاوس وكمبوديا ، فدخلت القوات الأمريكية كمبوديا للقضاء على القواعد الشيوعية ، وبعد ذلك وافق الكونجرس الأمريكي على إقتراح بعدم اشتراك القوات الأمريكية البرية في القتال في أى من لاوس وكمبوديا ، وتم سحب تلك القوات من كمبوديا .

(ب) كمبوديا :

سارت حكومة نيكسون على سياسة جونسون تجاه كمبوديا الى أن حدث الإنقلاب وأقصى سيهانوك عن الحكم ، حيث تدخلت القوات الأمريكية لمساندة حكومة الإنقلاب ضد القوات الشيوعية على النحو السابق .

وبعد انتهاء العمليات العسكرية في كمبوديا انتهجت السياسة الأمريكية في كمبوديا الخطوات الآتية :

- عدم وجود قوات برية او مستشارين عسكريين في كمبوديا •

- غارات جوية على مواقع العدو ومراكز تموينه باعتباره مهددا لفيتنام الجنوبية .

- مساعدات عسكرية للحكومة الكمبودية .

- تشجيع الدول الأخرى على التعاضيد الدبلوماسي لها

- تشجيع ومعاونة الدول التي ترغب في تقديم معونات عسكرية اومادية لها

وقد أثر اغلاق ميناء سيهانوك فيل في وجه الإمدادات الفيتنامية الشمالية لقواتها في المناطق العسكرية رقم ٤,٣ في فيتنام الجنوبية تأثيراً كبيراً أعلى النشاط الشيوعي في جنوب فيتنام الجنوبية، الأمر الذي أدى الى مضاعفة نشاط قوات فيتنام الشمالية في كمبوديا لإعادة بناء مخابىء الأسلحة ، ومهاجمة حكومة موالية لهم بالقوة في بنوم بن لنفس الغرض .

ولمواجهة هذا النشاط ساعد الأمريكيون الكمبوديين للدفاع عن أنفسهم وعاونوا قوات فيتنام الجنوبية في عملياتهم . وقد تطلب الأمر مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة لجيش كمبوديا الذي تزايد عدده من ٤٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ في وقت قصير جداً. فأخذت كمبوديا ٢٥٠ مليون دولار كجزء من معونة اجنبية لمعاونتها على الدفاع عن نفسها من ناحية ، ولمعاونة برنامج الفتنة والانسحاب الأمريكي من فيتنام من ناحية أخرى

وخلال العام الماضى ظهرت علامات مشجعة للتعاون الإقليمي في المنطقة والذي تمثل فيما يلي :

معاونة قوات سايجون لحكومة بنوم بن للقضاء على مخابىء أسلحة الشيوعيين ومراكز تجمعاتهم في كمبوديا ، كما أمدتها بمعونا جوية وتموينية وتدريبية .

- مشاركة بعض الدول الآسيوية الأخرى مثل تايلاند واليابان وأستراليا ونيوزيلندا والصين الوطنية بتقديم معونات مختلفة.

- اجتماع ١١ دولة اسيوية في جاكارتا للمطالبة بصيانة حياد كمبوديا واستقلالها وقد أشاد نيكسون وروجرز بهذا التعاون . واعتبر نيكسون أن كمبوديا تمثل نموذجا طيباً لتطبيق نظريته من حيث تحملها مسئولية الدفاع عن نفسها ومساعدة الدول الصديقة بالمنطقة لإمدادها بالمعونة، ومساندة الحكومة الأمريكية لها عسكرياً وأقتصادياً . وقد لخص نيكسون أهداف السياسة الأمريكية في كمبوديا في النقاط التالية :

- منع الشيوعيين من إعادة إقامة قواعد آمنة يمكن أن تهدد القوات المتحالفة في فيتنام الجنوبية .

- منع العدو - بالتعاون مع قوات سايجون - من تجهيز إمكانياته للقيام بعدوان كبير.

- تخطيم امدادات العدو وعدم تمكنه من شن هجمات على القوات المتحالفة في فيتنام الجنوبية .

(ج) لاوس:

قبل تولى نيكسون الحكم كانت حكومة جونسون قد وافقت على برنامج مساعدات عسكرية للاوس مدته ست سنوات.

ومنذ عام ١٩٦٣ شهدت لاوس حربين بسبب فيتنام الشمالية ففي الشمال مارست القوات الفيتنامية الشمالية ضغطاً عسكرياً متصلاً على الحكومة الملكية المحايدة التي تولت الحكم عام ١٩٦٢ . وفي جنوب لاوس احتلت قوات هانوى طريق هوشى منه ، وذلك لمساعدتها على مهاجمة فيتنام الجنوبية . وإزاء هذا الوضع كانت العمليات الجوية الأمريكية مطلوبة لمساندة حكومة لاوس لصيانة

حيادها واستقلالها ووحدة أراضيها التي نصت عليها اتفاقيات ٥٤ و١٩٦٢. وفي الجنوب اقتضت عملية الفتنة وحماية القوات المتحالفة القيام بغارات جوية مستمرة.

ولبيان أهمية طريق هوشي منه ومدى خطورته بالنسبة لفيتنام الجنوبية يكفي أن نعلم أن عدد الفيتناميين الذين تسللوا إلى الجنوب عن هذا الطريق يقدر بأكثر من ٦٣٠,٠٠٠، نقلوا معهم أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ قطعة سلاح وأكثر من ١٠٠ مليون رطل من العتاد الحربي، ٢٠٠ مليون رطل من المواد الغذائية. وذلك منذ عام ١٩٦٥.

ولخص نيكسون سياسة حكومته ازاء لاوس في النقاط التالية :

- عدم وجود قوات أمريكية برية .
- أقل ما يمكن من الوجود الأمريكي .
- مساعدة عسكرية للقوات النظامية وغير النظامية لحكومة لاوس .
- طيران للاستكشاف وعمليات جوية لمنع قوات فيتنام الشمالية ومنع امداداتهم عن طريق هوشي منه .
- امدادات تموينية ومساندة جوية لقوات لاوس وقت الحاجة .
- وقد لاحظت السلطات الأمريكية زيادة حجم القوات الفيتنامية الشمالية في جنوب لاوس بما يزيد عن ٢٥,٠٠٠ كما وسعت نطاق مخابذة الأسلحة على جانبي طريق هوشي منه ، الأمر الذي زاد من تهديد تلك القوات لفيتنام الجنوبية وعملية الفتنة وبرنامج الأنسحاب.

(د) مستقبل السياسة الأمريكية في كل من لاوس وكمبوديا وما يواجهها من
صعاب : أوضح الرئيس نيكسون أن حكومته سوف تسير على نفس
الطريق الذي رسمته وتسير عليه حالياً ، وقد سبق تحديد خطوطه

العريضة آتفا . وقد حدد بعض الضعوبات الى يتوقع أن تواجهها السياسة الأمريكية مستقبلاً مثل :

- إخلاء القوات الفيتنامية الشمالية وقوات الفيت كونج من الدول المجاورة لفيتنام الجنوبية لتأمين الحدود الفيتنامية ، وذلك على فرض التوصل الى إتفاق لحل المشكلة الفيتنامية .

- تسريح القوات المتحالفة أثناء عملية الإنسحاب ، فى الوقت الذى يوجد فيه حوالى ٦٠.٠٠٠ من القوات الفيتنامية الشمالية مستقرة فى فيتنام الجنوبية ، وما يشكله ذلك من خطر التعرض لهجومها ، بالنسبة للقوات المتحالفة من ناحية والقوات الأمريكية المنسحبة من ناحية أخرى .

- ما يتطلبه الموقف من مساندة أمريكية على مستوى عالٍ إزاء ما قد تقوم به قوات هانوى .

(٩) ولا يتبقى امامنا الآن إلا بعض الملاحظات العامة وهى :-

(أ) ترى الولايات المتحدة أن السلام يتوقف على مستقبل الأحداث فى منطقة المحيط الهادى أكثر من أى منطقة أخرى فى العالم وبوصفها قوة باسيفكية فهى تعتبر أمنها ومصالحها الاقتصادية مرتبطتين بها بشكل وثيق .

وكان لزاماً على واشنطن أن تعدل من سياستها إزاء هذه المنطقة نظراً للتطورات الهامة التى شهدتها فى حقبة الستينات وأهمها تزايد المقاومة الشيوعية للوجود الأمريكى هناك ، وظهور الصين كقوة نووية تغير من ميزان القوى المائد عقب الحرب العالمية الثانية ، ثم إتجاهها فى الفترة الأخيرة الى الانفتاح على الدول الغربية والعالم النامى . كما احتلت اليابان مكانتها كقوة إقتصادية عظمى ، بينما

تحاول الدول الآسيوية الأخرى أن تزيد من مساهمتها في المجال الدولي وبخاصة فيما يتصل بتسوية مشاكلها .

وقد إتجهت السياسة الأمريكية الي الإلقاء بثقلها وراء إنجاح برنامج الفتنة بوصفه أمرا حيويا ليس بالنسبة للأستراتيجية الأمريكية في آسيا فحسب ، بل ولاستقرار الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة ذاتها .

(ب) ركز الرئيس الأمريكي نيكسون في رسالته للكونجرس على الوضع في القارة الآسيوية والسياسة الأمريكية ازاءها . وأبرز في هذا الصدد نقطتين أساسيتين :

-إعادة تأكيد الخط الذي فصله في جوام متضمناً ما عرف بنظرية نيكسون الجديدة حول السياسة الأمريكية آزاء جنوب شرقي آسيا وهو الخط الذي حدده نيكسون في خطابه في ٣ نوفمبر الماضي في البنود التالية :

- أن الولايات المتحدة سوف تبقى على كل التزاماتها التعاقدية .

- إنها ستحمي أية دولة حليفة لها اذا تعرضت لتهديد نووي كما ستحمي أية دولة تعتبر الولايات المتحدة أن أمنها حيوي للأمن الأمريكي ولأمن الدول الأخرى في المنطقة .

- وفي حالة حدوث إعتداء سوف تقدم الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية والإقتصادية المناسبة عندما تطلب منها . كما أن على الدول المعرضة للتهديد المباشر القيام بمسؤولياتها بتوفير القوات اللازمة للدفاع عن نفسها

- مبدأ المشاركة الإقتصادية والسياسية :

وأشار نيكسون الى أن المشاركة المنشودة لاتشمل الدفاع فقط وإنما ترتبط بتعاون أوثق في المجالات الإقتصادية الى جانب المجالات

السياسية والعسكرية . وأنه عندما تنتهي الحرب الفيتنامية فإن إعادة البناء يمكن أن تتم في إطار إقليمي وأشار نيكسون الى أن البداية الناجحة لبنك التنمية الآسيوي توضح قيمة المبادرات الآسيوية الإقليمية إذ أن البنكؤسسة آسيوية رئيس مجلس إدارتها وسبعة من مديريها آسيويون بالإضافة الي أن ٦٠ ٪ من رأس مال البنك آسيوي . وأضاف نيكسون أن كل ما تأمله الولايات المتحدة لآسيا أن تكون لها دول قوية يساند بعضها البعض الآخر من أجل المصلحة المشتركة وبأسلوبهم الخاص

(ج) أشار نيكسون الى أهمية دور كل من اليابان والهند والباكستان .

فبالنسبة لليابان ذكر أنها إحدى الدول الصناعية الكبرى في العالم ويمكنها بذلك أن تلعب دوراً أساسياً وفريداً في تنمية آسيا الجديدة . وأن مشاركة اليابان للولايات المتحدة ستكون بادرة نجاح مبدأ نيكسون في آسيا . وأنه قد إتخذ قرار إعادة جزيرة أوكيناوا لليابان في عام ١٩٧٢ مع الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك مراعاة لحساسيات الحكومة والشعب الياباني . وأشار نيكسون الى أن رئيس الوزراء الياباني ساتو قد أوضح من جانبه نية حكومة بلاده لزيادة وتحسين برامج المساعدات في آسيا مع الإحتفاظ بنمو الإقتصاد الياباني وأنه أكد لنيكسون أن من مصلحة بلاده أن تستمر الولايات المتحدة في التمسك بالتزاماتها في شرق آسيا وأنها – أي اليابان – تستكشف ما يمكن أن تفعله من أجل استقرار وإعادة ما خربته الحرب في جنوب شرقي آسيا . وبالنسبة للهند والباكستان اشار نيكسون إلى أهمية دور كل من الدولتين في مستقبل آسيا اذا استطاعتا التغلب على الخلافات القوية بينهما والتي مزقت القارة وبذا يمكنهما المساهمة في إرساء سلام مستقر وان الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في هذا الصدد .

– وأضاف نيكسون ان نجاح السياسة الامريكية في آسيا لا يعتمد فقط على تقوية مشاركتها لاصدقائها الآسيويين بل ايضا على علاقتها بكل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وان الولايات المتحدة لا ترغب في

فرض أسلوبها الخاص بالنسبة لشكل العلاقات في آسيا، وأنها لوضحت في مبدأ نيكسون تصورها للعلاقات مع الدول الآسيوية وهو التصور الذي يستند أساسا إلى اعتماد دول المنطقة على نفسها في المقام الأول. غير أنها تأمل في نفس الوقت أن تتصرف القوى الكبرى الأخرى بنفس الروح وليس بدافع الرغبة في السيطرة. ولدى الولايات المتحدة وحلفائها مصلحة في إبعاد سيطرة القوى الكبرى من آسيا. وإن أى صدام من القوى الكبرى في المنطقة سيهدد السلام العالمي وهو ما تؤثر الولايات المتحدة تجنبه وما يفسر موقفها إزاء النزاع الصيني.

(د) تناول نيكسون المواقف في القارة الآسيوية وفيتنام بشىء كبير من التفصيل وهو ما يتمشى مع أهمية هذه القارة في نظر واضع السياسة ومحاولة الإدارة الأمريكية تأكيد دور الولايات المتحدة كقوة بأسفليكية وهو الدور الذي رتبته البعض في سجل الأولويات في المقدمة وذهب البعض إلى حد إعطائه أولوية حتى على العلاقات مع غرب أوروبا باعتبار أن منطقة شرقى آسيا تمثل العنق الاستراتيجى للدفاع المتقدم عن غرب الولايات المتحدة وهو الأمر الذى تزايدت أهميته أخيرا بعد تزايد قوة الصين الشعبية وإحتمالات إنتاجها فى المستقبل القريب جدا للصواريخ العابرة للقارات وغيرها من وسائل حمل وإطلاق الأسلحة النووية .

- وقد حاول الخطاب في معرض إعادة ترديد النقاط التى سبق وأعلنها نيكسون فى جولته الآسيوية فى العام الماضى كأساس لسياسته فى القارة - أن يوجد نوعا من التوازن نظرا للتركيز الشديد من جانب وسائل الإعلام والدوائر السياسية فى الدول الآسيوية فى الولايات المتحدة ذاتها على الجانب الخاص بوجود اعتماد دول المنطقة على نفسها فى مقاومة الثورات والخلافات الداخلية وإن تكون المعونة الأمريكية عاملا مساعدا وليس أصيلا فى الموقف. وقد حاول نيكسون فى رسالته

للكونجرس التركيز على تمسك الولايات المتحدة بتعهداتها والزاماتها في المنطقة وإن اتصالاته مع الدول الآسيوية الهامة وعلى رأسها اليابان قد أوضحت له عدم رغبة هذه الدول في تخفيف أو تصفية الوجود الأمريكي في المنطقة. وقد جاء ذلك علي سبيل طمأنة الزعماء الآسيويين الموالين للولايات المتحدة ونفى التعليقات التي صاحبت النظرية الآسيوية الجديدة لنيكسون والتي ذهبت إلى حد القول بأنها مقدمة لانسحاب تدريجي للولايات المتحدة من القارة ولتصفية لوجودها العسكري وارتباطاتها التعاهدية هناك.

(هـ) وقد ركز الرئيس نيكسون بصفة خاصة على مبدأ المشاركة والتعاون بين الدول الآسيوية وبينهما وبين الولايات المتحدة وإن ذلك من شأنه أن يبلور شكلا جديدا للعلاقات الآسيوية يؤدي إلى دعم السلام في المنطقة. وفي هذا الصدد أوضحت الرسالة خطأ أساسيا في السياسة الأمريكية إزاء القارة الآسيوية ألا وهو التركيز على مراكز ثقل رئيسيه «لترييط» دول المنطقة وخصخص نيكسون من هذه المراكز اليابان والهند والباكستان واندونيسيا. وقد اعطى أهمية خاصة لدور اليابان ولا اتصالاته الشخصية برئيس وزرائها ثم استعداد الحكومة اليابانية للمساهمة في إعادة تعمير منطقة جنوب شرقي آسيا في فترة ما بعد الحرب الفيتنامية وواضح ان ربط نيكسون لاتصالاته مع اليابان في هذا الشأن بما قدمته أمريكا من تسهيلات - في نظر نيكسون - ومن مراعاة للحساسيات اثناء مفاوضات أوكيناوا وموافقتها على إعادة الجزيرة لليابان - يبين الموافقة على إعادة الجزيرة وتمت بشروط معينة، على رأسها وجوب تحرك السياسة اليابانية في القارة الآسيوية مع الولايات المتحدة لمقاومة المد الصيني وكذا ضرورة مساهمة اليابان اقتصاديا في معاونة الدول الضالعة مع الولايات المتحدة وهي المساهمة التي كان بين صورها إنشاء بنك للتنمية الآسيوي.

(و) وقد عكست الرسالة قلق الولايات المتحدة إزاء أي دور نشط تقوم به الصين الشعبية أو الاتحاد السوفيتي في المنطقة بدعوى أن السياسة

الأمريكية ترمى الى ترك دول المنطقة تقرر ماتراه من شكل للعلاقات بينها وأن محاولة اى قوة كبرى لفرض اشكال اخرى سوف تكون مثارا لصدام خطر فى القارة وفى هذا تلميح للصين الشعبية بصفة خاصة ربط نيكسون بتأكيداته القوية باستمرار الالتزام الأمريكى بدعم دول المنطقة ضد اى عدوان ويمدها بالمعونات الاقتصادية.

خامس عشر : الولايات المتحدة وافريقيا

تمهيد

أكد كل من الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته حرص الحكومة الأمريكية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية كمبدأ أساسي في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا. وذلك بالرغم مما اتهمت به الولايات المتحدة في العامين الماضيين بالتدخل في الصومال وسيراليون كما أعربا عن رغبة حكومتيهما في عدم الزج بالدول الأفريقية في المناقشات والمنازعات بين القوى الكبرى. وأشار روجرز إلى الجهود المستمرة من جانب الاتحاد السوفيتي وبعض دول شرق أوروبا والصين الشعبيه للأساءه لمركز الولايات المتحدة وتخريب العلاقات القائمة بينها وبين الدول الأفريقية .

١- وقد أجمل نيكسون المصالح الأمريكية التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة في أفريقيا في نقطتين:

- المصالح الاقتصادية الأمريكية الجوهريه الآخذة في النمو في القارة .

- استقرار القارة وتطورها . وهذا أمر يهم الولايات المتحدة كقوة عظمى .

وتكلم عن تطبيق مبدأ نيكسون في أفريقيا، وكيف أن الدول الأفريقية أكثر تجاوبا في هذا الشأن وأقل اعتمادا على الولايات المتحدة من مناطق

أخرى كثيره فى العالم ، مما جعل الولايات المتحدة تدرك الحقائق السائدة فى هذه القارة فى سهولة ويسر يساعدان على اتخاذ القرارات الخاصة بها .

وقسم نيكسون مشاكل القارة الأفريقية وتحدياتها إلى نوعين من المشاكل:

(أ) مشاكل ليس للولايات المتحدة حق التدخل فيها وقد مر عليها بايجاز شديد .

(ب) وتحديات يمكن للولايات المتحدة أن يكون لها دور فى تذليلها وقد أسهمت الرسالة فى هذا الصدد موضحة ما تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم به لحل تلك المشاكل والأهداف التى يمكن أن تحققها من وراء ذلك .

٢ - أما عن مشاكل القارة التى لا تريد الولايات المتحدة التدخل فيها ، وترى أن حلها من اختصاص الأفريقيين وحدهم فهى : -

- المشاكل الناجمة عن التنظيمات القليلة والتحول من هذه التنظيمات إلى المؤسسات السياسية الوطنية وتعقد توزيع السلطة على هذه المؤسسات .

- مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية والناجمة عن تخطيط القوى الاستعمارية لها، لتحقيق سهولة إدارتها للمستعمرات دون النظر للعلاقات والتنظيمات القليلة التى كانت سائدة فى ذلك الوقت .

- مشاكل الوحدة القومية والوحدة الأفريقية .

- مشاكل العلاقات بين الدول الأفريقية والأنماط التى يجب أن تتبع فى تخطيط تلك العلاقات على أسس وطيدة وثابتة . وكذلك مشاكل العلاقات بين الدول الأفريقية وباقي دول العالم .

- جميع المشاكل الداخلية الأخرى والمتعلقة بالاستقلال الحديث .

أما المشاكل الأخرى التى تستطيع واشنطن أن تسهم فى حلها فتدخل فى إطار الجهود الأفريقية ، وهى : السلام ، والتنمية الاقتصادية ، والعدالة ،

والدول الأفريقية فى سبيل تحقيق هذه الأهداف تتشد مساعدة الولايات المتحدة، التى ترى ان مصلحتها تقتضى أن تتجاوب مع هذه الرغبة بالقدر الذى تسمح به مصادرها.

(٣) السلام :

أن أكبر مساهمة ممكن أن تقوم بها الولايات المتحدة من أجل السلام فى القارة هى مساندة الجهود الأفريقية للبقاء خارج نطاق المناقشات والمنازعات بين القوى الكبرى. وينبغى الا تؤخذ المشاكل الأفريقية التى ما زالت دون حل كذريعة لندخل غير أفريقى. وكذلك فان حاجة أفريقيا للمساعدات يجب الا تعالج عن طريق فرض النفوذ الخارجى بلا داع. فالدول الأفريقية فى حاجة إلى الهدوء والاطمئنان واعطائها الفرصة لحل مشاكلها الاقليمية والمحلية ولن تعود عليها المنازعات والارتباط بالحرب الباردة وتياراتها إلا بالضرر والتأخر فى ركب التقدم .

ومن أجل ذلك فان الولايات المتحدة لا تسعى للحصول على مراكز تهدد مصالح الآخرين فى أفريقيا ، ولا تستطيع التهاون فى نشاط الآخرين الذين يسعون لمثل هذه الغاية. ولذلك فان احترام الحدود بين الدول الأفريقية، ووحدة أراضي هذه الدول، من النقاط الأساسية فى السياسة الأمريكية. إلا أن تمسك الولايات المتحدة بهذه المبادئ فى سياستها تجاه القارة يتوقف على تمسك الآخرين بها ، وهذا أمر يعتمد بالدرجة الأولى على الدول الإفريقية باعتبارها المستفيد الرئيسى من ذلك .

(٤) التنمية :

تستطيع الولايات المتحدة المساهمة فى مشاريع التنمية الاقتصادية لإفريقيا ، حيث انها فى حاجة الى الموارد المادية والفنية والتكنولوجية من الخارج إلا أن المساعدات الأجنبية -سواء كانت استثمارا فرديا أو جماعيا أو مساعدات ثنائية أو دولية- لن تؤتى ثمارها إلا إذا تطورت القوى البشرية

الأفريقية وعبئت لصالح هذا الغرض ، وقد حدد نيكسون أربعة مجالات رئيسية تستطيع الولايات المتحدة أن تساهم فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية فى إفريقيا :

(أ) برامج المساعدات الثنائية الأمريكية التى تعتبر فعالة فى هذه المنطقة ، وسوف تعمل فى السنوات القادمة على تطوير وتنمية القوى البشرية الأفريقية خاصة فى مجالات التعليم والمشاكل السكانية ، والمهارات الزراعية أما فى حقل المساعدات الفنية والتكنولوجية فإن الولايات المتحدة تلوى رفع مستوى مبعوثيها الفنيين للدول الأفريقية ، وذلك سيكون واضحاً بصفة خاصة فى ، الاتجاه الجديد ، لبرامج فرق السلام فى أفريقيا .

(ب) وسوف تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لدى وكالات الاقراض والتنمية الدولية لتشجيع زيادة مساعداتها لإفريقيا . وفى هذا المجال فإن الولايات المتحدة لتتبنى على قرار البنك الدولى لزيادة مساعداته لإفريقيا الى ثلاثة أضعاف .

(ج) وستشجع الولايات المتحدة الإستثمارات الأمريكية فى الدول الأفريقية النامية ، لتنمية رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية ، بجانب أنها تمثل أسهل الطرق لتحويل الموارد والمهارات البشرية من المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات النامية . وتبلغ قيمة الإستثمارات الأمريكية فى أفريقيا الآن حوالى ٣ بليون دولار ، أكثر من ثلثها فى الدول الأفريقية النامية . وقد كانت هذه الإستثمارات تنمو بمعدل ١٢ ٪ سنوياً ، وأنه لمن المتوقع أن يستمر معدل نمو هذه الاستثمارات فى الزيادة ، وأعرب نيكسون عن أمله فى أن الاستثمارات الخاصة فى الدول الإفريقية ذات القيادة الحكيمة والرشيدة وذات الموارد المعقولة ، ستلعب دوراً أكثر أهمية وتأثيراً من المساعدات الرسمية فى الإسراع بتقدم هذه الدول .

(د) والدول الإفريقية فى حاجة أيضاً الى أسواق جديدة ، ومما يساعد فى هذا المجال توسيع نظم التفضيل الجمركى التى تؤدى إلى فتح أسواق جديدة

للمنتجات المصنعة لهذه الدول في الدول الصناعية . وقد ذكر نيكسون أنه سيقرب قريباً تشريعاً يخول مساهمة الولايات المتحدة في هذا البرنامج . كما أن الولايات المتحدة مستمرة في المساهمة في الجهود الدولية المبذولة لتدعيم وتثبيت أسواق الصادرات التقليدية من المواد الأولية . وتحدث روجرز عن محاولات واشنطن لكسب أسواق المجموعة الفرنسية في أفريقيا ، وكيف تضغط الحكومة الأمريكية للحد من سياسة التمييز في التجارة والعوائق التجارية الأخرى في وجه المنتجات الأمريكية .

(هـ) العدالة: أن المشكلة الثالثة التي تسعى أفريقيا في الحصول على مساندة الولايات المتحدة لحلها هي مشكلة التفرقة العنصرية وانكار حق تقرير المصير في جنوب القارة وقد تكون هذه القضية هي أكثر القضايا إضرارا بالرفاهية الإفريقية وبالمصالح الأمريكية هناك . وفي نظر الكثيرين يعتبر الموقف الأمريكي من هذه القضية هو المعيار الوحيد لصداقة الولايات المتحدة بأفريقيا .

ويؤكد نيكسون أن التعصب الجنسي مبغوض ومكروه من الشعب الأمريكي ومن الإدارة الأمريكية ومنه شخصياً . أي نيكسون وأن الولايات المتحدة ستفعل مافي وسعها لتبني تكافؤ الفرص وحرية التعبير السياسي بدلا من التفرقة العنصرية وانكار حق تقرير المصير . وأنها تسعى للوصول لذلك الهدف على الطريقتين الأدبي والعملية لأنه ليس هناك حل الا عن طريق هذين الطريقتين .

وفي هذا المجال أوضح نيكسون الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة والتي تنوى الاستمرار فيها كتأكيد واستمرار تنفيذ الحظر على بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا، وعندما حاولت روديسيا الجنوبية قطع صلاتها الرسمية مع بريطانيا قامت الولايات المتحدة باغلاق قنصليتها هناك، ولقد أكدت واشنطن استمرار تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة ضد روديسيا، ومازالت تبحث عن طرق أخرى للضغط العالمية بجانب هذه العقوبات .

هذا ولقد استثمرت الولايات المتحدة ايضاً فى حظرها بيع السلاح لاستخدامه فى المستعمرات البرتغالية فى افريقيا. وكمساعدة لمجهودات الأمم المتحدة لانهاء ولاية جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب افريقيا، اتبعت الولايات المتحدة سياسة عدم تشجيع الاستثمارات الامريكية فى هذا الاقليم. ولقد سعت الولايات المتحدة لمساعدة وتشجيع بوتسوانا، وليسوتوا، وسوازيلاند فى جهودها لاثبات امكانية الحياة والتعايش فى المجتمعات المتعددة العناصر والأجناس فى قلب منطقة جنوب افريقيا.

وأضاف نيكسون أن الولايات المتحدة تنوى الاستمرار فى هذه المجهودات، وتعمل مافى طاقتها لتشجيع نظم الحكم البيضاء فى المنطقة لتتبنى سياسات أكثر واقعية واعتدالاً تجاه متطلبات وآمال مواطنيها السود. وأوضح أن الولايات المتحدة كما انها لن تتسامح مع العنف المستخدم ضد الكرامة الانسانية والمتمثل فى التفرقة العنصرية بجنوب افريقيا، فانهما لن نستطيع التعاون مع من ينادون بالعنف كحل لهذه المشاكل فهى مقتنعة بأن استعمال العنف لا رجاء منه كحل لمشاكل جنوب القارة الافريقية. فالعنف سيشدد من مقاومة الأقلية البيضاء ضد التغييرات الجذرية المأمولة. وأخيراً فان العنف سيعرض بأغلب الشعب الذى يقوم حل المشكلة أساساً لمصلحته.

وتبين الرسالة أن الولايات المتحدة ترى أن الطريق السليم لحل هذه المشاكل يكمن فى ان العالم الخارجى يستطيع - بل ويجب عليه - استعمال اتصالاته بالجنوب الافريقى للأسراع بالتغيير، وتؤكد أن مصالح الأنظمة البيضاء نفسها تقضى هذا التغيير، وعلى ذلك فتعتقد الولايات المتحدة ان عزل الأنظمة البيضاء لا يخدم المصالح الأفريقية، ولا الأمريكية، ولا العدالة المنشودة، وأن الاتصالات والضغط الأدبية والمعنوية هى التى تخدم المصالح الثلاث.

(٦) التقدّم:

أشار الرئيس نيكسون إلى ما تحقّق من تقدّم في بعض المشاكل الأفريقية في السنوات الأخيرة وخاصة بالنسبة لنيجيريا والكونغو والمنظمات الإقليمية وموقف الولايات المتحدة منها.

وأعتبر عودة السلام لنيجيريا أعظم حدث في أفريقيا سنة ١٩٧٠، وأنه كان محل ترحيب كبير من جانب الولايات المتحدة. لأنه أنهى سوء الفهم والتوتر في علاقة الولايات المتحدة بنيجيريا والذي نتج عن رغبة الولايات المتحدة وحماسها لانتهاء الآلام البشرية الناتجة عن هذا النزاع. وقد أبدى ترحيب حكومته وإعجابها بالسياسة الإنسانية والرشيّدة، وسياسة المصالحة والوفاق التي سارت عليها حكومة نيجيريا بعد عودة السلام إلى أراضيها، الأمر الذي يعتبر تطورا عظيما، ينبىء بمستقبل باهر من الرفاهية والاستقرار.

وأبدى الرئيس الأمريكي إعجابه أيضا بالتقدّم الذي حقّقته جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد حولتها خمس سنوات من السلام من أكثر الدول الأفريقية عذابا إلى أكثرها استقرارا. وكانت زيارة الرئيس موبوتو لواشنطن في اغسطس الماضي فرصة لتأكيد الصداقة بين البلدين.

وأشاد نيكسون بأثيوبيا ودورها الرائد في المنظمات الإقليمية. هذه المنظمات التي تزداد أهميتها باطراد والتي تأمل الولايات المتحدة ان تخدم التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تطوير وزيادة فعالية المساعدات الخارجية.

ومن ناحية أخرى أشار روجرز الى عدم الاستقرار السياسي الذي مازالت تعاني منه بعض الدول الأفريقية الأخرى كالسودان وليبيا والصومال وداهومي، وما حدث بها من انقلابات عام ١٩٦٩. وأوضح أنه لا يوافق على رأى الذين يعتقدون بأن عدم الاستقرار أمر طبيعي في بناء الدول الناشئة. ودلّ على ذلك بأن هناك ١٩ دولة أفريقية مازالت تحت قيادة وحكم رؤسائها منذ استقلالها دون تغيير.

وتكلم عن التفرقة العنصرية فى جنوب القاره وكيف تمارس حكومة جنوب افريقيا هذه السياسة وتتوسع فيها لتشمل اقليم جنوب افريقيا الذى مازالت تديره بصفة غير قانونية . وروديسيا الجنوبية التى تسير على دستور جديد وضعته الاقلية البيضاء فيها لتأكيد السيطرة السياسية والاقتصادية للبيض الى الأبد . كما أن البرتغال مازالت ترفض طلبات حق تقرير المصير فى الأقاليم التى تستعمرها فى افريقيا .

(٧) التعاون الاقليمى :

تكلم روجرز عن دور الولايات ومساعداتها المادية والفنية من خلال المنظمات الاقليمية الافريقية وخاصة فى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ECA التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية OAU ومنظمة الأفروملاچاشى OCAM وبنك التنمية الأفريقى ومنظمة دول نهر السنغال ، ومجلس البؤاق الذى يضم ساحل العاج وداهومى والتوجو والنيجر وفولنا العليا .

(٨) الكيان القومى للدول الافريقية :

أ - يتمثل التحدى لدول القاره فى فترة السبعينات فى وجوب التغلب على المشاكل والضغوط التى تعاني منها الدول التى تضم جماعات متباينة الأصل والثقافة وهى المشاكل التى نشأت عنها أزمات الكنفو ونيجيريا . وان مثل هذه الازمات تفسح الطريق للقوى الخارجية لمحاولة استغلالها لتحقيق مصالحها الذاتية غير ان التدخل الخارجى مهما كان مصدره وشكله لن يخدم المصالح الطويلة المدى للدول الافريقية .

ب - أن الولايات المتحدة تسترشد فى علاقاتها مع الدول الافريقية فى هذا المجال بالنقاط التالية :

- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية وتأييد حق هذه الدول فى الاستقلال وفى معالجة مشاكلها بصورة مستقلة . وترى الولايات المتحدة وجوب احترام الوحدة القومية للدول الافريقية .

- على أن الولايات المتحدة ستفرق بين عدم التدخل السياسى والالتزام الانسانى بالمساعدة فى تخفيف الآلام التى يعانى منها شعب اقليم معين .

- واخيرا فان الولايات المتحدة ستعمل على ضوء مصالحها الخاصة - على تقديم المعونة لدول القاره الافريقية لكى تتمكن من مواجهة ماقد تتعرض له من تهديد من قوى خارجية تحاول تخريب نموها المستقل . وان من الدروس المستفادة من تجربة الستينات وجوب اعتماد الدول الافريقية فى دفاعها ضد التخريب الداخلى على نفسها مباشرة وبالقدر الأكبر قبل الاعتماد على الغير.

(٩) المشاكل القائمة فى جنوب القارة:

(أ) تمثل هذه المشاكل التحدى الثالث الذى يواجهه القارة . وتؤكد الولايات المتحدة معارضتها للسياسة العنصرية للحكومات البيضاء فى الجنوب على ان تجربة الستينات قد أثبتت أن هذه المشاكل لن يتسنى ايجاد حل سريع لها فهى عميقة الجذور . ورغم افتناع الولايات المتحدة بوجوب معالجة مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب القاره الا انها ترى ان ذلك لا ينبغي ان يتم عن طريق استخدام القوة .

(ب) ومن ثم فان الولايات المتحدة ترحب ببيان لوزاكا الأخير وهو التصريح الذى طالب فيه الزعماء الافريقيون بالنسوية السلمية لألوان التوتر القائمة فى الجزء الجنوبي من القاره وذلك ان هذا التصريح يجمع بين الالتزام بمراعاة الكرامة الانسانية والفهم السليم لعمق وتعقيد المشاكل العنصرية فى المنطقة .

(١٠) حددت الرسالة خطوطا رئيسية تسترشد بها السياسة الامريكية فى المستقبل ازاء القارة الافريقية وتتمثل فى :

(أ) اتباع اسلوب صريح فى التعامل مع الدول الافريقية الصديقه من حيث وجوب احاطة هذه الدول بالمشاكل والصعوبات القائمة وبالاختلافات فى وجهات النظر .

(ب) وجوب إيجاد أشكال أحدث وأوسع نطاقا لتعبئة الموارد الخارجية اللازمة للتنمية الأفريقية. وينبغي الاستفادة بصورة اكبر بالنموذج الذى اتبع لتقديم المعونة لغانا والذى تمثل فى إيجاد «كونسورتيوم» تشترك فيه أكثر من دولة. وإن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يزيد من التعاون بين الدول الأفريقية والدول مقدمة المعونة. كذلك فإنه يمكن تحقيق الكثير إذا تيسر تدعيم التعاون بين الدول الأفريقية الأكثر تقدما وجاراتها.

(ج) الالتزام الاكيد من جانب الولايات المتحدة بعدم التدخل فى القارة الأفريقية على أن مستقبل القارة يتوقف كذلك على التزام مماثل من القوى الأخرى. ذلك أنه يجب أن تسنخ اية قوة حاجة الدول الأفريقية للمعونة أو تعرضها لازمات وعدم استقرار داخلى لتحقيق أهداف ذاتية لها.

(١١) وأخيرا يحسن ايراد بعض الملاحظات بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة بالقارة الأفريقية:

١ - ابرزت الرؤية أهمية القارة الأفريقية فى حساب السياسة الأمريكية وحددت مصالح واهتمامات الولايات المتحدة بالنسبة لعلاقاتها مع دول القارة فى السبعينات فى نقطتين أساسيتين:

(أ) ألا تكون القارة ميدانا للصراع بين الدول الكبرى أو الصراع من أى نوع آخر ، وإن المصلحة فى ذلك للدول الأفريقية أكثر منها الولايات المتحدة .

(ب) أن تتمكن القارة بفضل طاقاتها المتوفرة من تحقيق التقدم والرخاء فى المجتمع الدولى . وإشارت إلى ما تواجهه القارة حاليا من مشاكل خطيرة تمثل فيما تنسم بها اقتصادياتها ومؤسساتها القائمة من خلل وعيوب كما تتمثل فيما سببته الحدود التى رسمتها الدول الأوروبية التى كانت مسيطرة على القارة - من مشاكل وصراع قبلى هذا إلى جانب صعوبة وحساسية المسؤولية الملقاة على عاتق دول القارة فى تأكيد صيغتها وطابعها الذاتى القومى فى مرحلة الانتقال إلى المجتمع المصرى المتقدم .

(ج) جاءت الرسالة محددة لخطوط عامة دون الدخول في التفاصيل وجاء تركيزها بصفة خاصة على التنمية الاقتصادية ولوحظ في هذا الصدد أنه مع استمرار التركيز على وجوب تنشيط التجمعات الاقتصادية الإقليمية والمساعدات المتعددة الأطراف إلا أن هذا التركيز قل عما كان عليه الحال أيام الرئيس السابق جونسون وربما كان ذلك بدافع من إدراك أمريكي لقلبة تأثير المعونة كسلاح وأسلوب سياسى على الصعيد الثنائى من ناحية ولخفض المعونات الخارجية الأمريكية وتزايد الاتجاه نحو ربطها بأهداف السياسة بصورة مباشرة وبالتالي العزوف عن التركيز على تنفيذ مشروعات كبرى بعيدة المدى والاكتفاء بالمعاونة في مجالات التعليم والصحة والزراعة والنقل وهى المجالات التى لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة وتتصل مباشرة بالحياة اليومية للشعوب الأفريقية مما يتحقق معه استفادة هذه الشعوب مباشرة بمزايا هذه المعونة مع ما يصحب ذلك من كسب دعائى وسياسى من ناحية أخرى.

(د) قال نيكسون ان التحديات التى تواجه افريقيا ودور الولايات المتحدة فى المساعدة على مواجهة هذه التحديات ، قد ساهما فى تحديد ملامح السياسة الامريكية ازاء القارة .

وفى هذا الشأن، فان الولايات المتحدة قد ركزت سياستها على تحديات التنمية الاقتصادية من جانب وعلى اهتمامها من ناحية أخرى بأن يسود القاره «سلام» بمعنى النأى بها عما وصفه نيكسون بالمنافسات بين القوى الكبرى .

ولعدم قيام تحد ملموس حتى الآن للوجود الغربى فى افريقيا من جانب المعسكر الاشتراكي، فان تخطيط السياسة الامريكية ازاءها يعكس بصورة أكبر حاجة استثماراتها الكبيرة الى الاستقرار عن طريق معارضة اللجوء الى الضغط العسكرى أو الاقتصادى ضد الحكومات العنصرية والاستعمارية هناك .

(هـ) وتضمنت الرسالة دعوة الى القوة الكبرى الاخرى بعدم التدخل فى شئون القارة الداخلية وعدم استغلال حاجتها للمعونة أو تعرضها للمشاكل الداخلية لتحقيق مكاسب خاصة وهذا الخط اساسى فى السياسة الامريكية ازاء القارة وان كان قد تأكد وبرز بصفة خاصة بعد أزمة الكنفو على أن ما تضمنته الرسالة فى هذا الخصوص قد وضع فى اطار ما سلف ذكره فيها من أن القارة الافريقية تنطوى على ابرز مثال على فشل نداء الشيوعية فى الدول الحديثة الاستقلال.

(و) ان الرسالة قد وضعت العلاقات مع الدول الافريقية فى اطار محدود فى الشكل العام للعلاقات الخارجية وتمشت مع الخط العام للسياسة الامريكية فى عهد نيكسون من تفادٍ للتورط المباشر وتأكيد وجوب قيام الدول المعنية بمعالجة مشاكلها بحيث يكون الدعم الامريكى عاملا مساعداً وليس أساسيا فى الموقف، والتركيز على التنمية الاقتصادية وتوفير المعونات المتعددة الاطراف لها. والنظر للمشاكل السياسية القائمة من زاوية الصراع بين القوى الكبرى وضرورة عدم تمكين الاتحاد السوفيتى او الصين من تحقيق مكاسب جديدة فى القارة الافريقية.

(ز) مع تسليم الولايات المتحدة بوجوب التفرقة العنصرية بل والتوسع فيها واستمرار الاستعمار وانكار حق تقرير المصير فى جنوب القاره، الا انها أوضحت بجلاء أنها ضد استخدام القوة العسكرية والاقتصادية وضد اتخاذ اية اجراءات عنيفة لحل هذه المشاكل . بل وضد عزل الدول التى ترتكب هذه الجرائم كوسيلة لاجبارها على تغيير سياستها.

ورغم اعترافها بأن موقفها هذا يعرضها للنقد الشديد من جانب الدول الافريقية، فانها تصر على الاستمرار فى اتباع هذه السياسة فى خلال السبعينات بغض النظر عن أى اعتبار آخر.

ولم تختلف سياسة الولايات المتحدة فى هذا الشأن عن سياستها المعلنة فى رسالة الاتحاد فى فبراير من العام الماضى، ولا يعقل أن تستخدم العنف

والقوة العسكرية والاقتصادية فى القضاء على نظم الأقليات البيضاء وضرب الدول الاستعمارية التى ترتبط معها برباط الجنس والحضارة والفكر والثقافة. وتكتفى فقط بمحاولات أدبية ومعنوية غير مجدية لاحداث التغيير.

٢ - علقت الولايات المتحدة على عدم تدخلها فى الشؤون الداخلية للدول الافريقية بالتزام غيرها من الدول باتباع نفس المبدأ فى سياستها ازاء تلك الدول.

(ح) ركز كل من نيكسون وروجرز على مساهمة الولايات المتحدة فى التنمية الاقتصادية للدول الافريقية والتى تتمثل فى الوسائل الآتية:

- المساعدات الثنائية.

- المساعدات المتعددة الأطراف للمنظمات الإقليمية.

- المساعدات عن طريق وكالات الاقراض والتنمية الدولية.

- الاستثمار الخاص المباشر لرأس المال الأمريكى.

- المساعدة على فتح أسواق جديدة للمنتجات المصنعة لدول القارة فى الدول المتقدمة وكذلك المساعدة فى الجهود الدولية المبذولة لتدعيم وتثبيت أسواق الصادرات للتقليدية من المواد الأولية والتى تشكل الجزء الأكبر من صادرات القارة.

(ط) ويلاحظ ان رسالة نيكسون فى هذا العام ١٩٧١ كانت أكثر تركيزا من رسالة العام الماضى على الوصيلتين ج، د. كما أن الوسيله هـ لم يرد لها ذكر فى رسالة العام الماضى الا أنها لم تقلل - فى نفس الوقت - من شأن الوصيلتين ا، ب وقد يرجع ذلك للأسباب الآتية:

- التشريعات والاتجاهات الأخيرة فى الكونجرس الأمريكى لخفض المعونات الخارجية المباشرة وربطها بأهداف سياسية بصورة مباشرة أدت الى تقييد حرية الادارة الى حد ما فيما يتعلق بالوصيلتين ا، ب.

– ما تمثله المساعدات المباشرة – سواء ثنائية أو متعددة الأطراف – من عبء على ميزانية الولايات المتحدة وما تواجه به من معارضات فى الكونجرس بعكس الحال بالنسبة للاستثمارات الخاصة – التى هى من هيئات وشركات غير حكومية – او بالنسبة لمساعدات الهيئات الدولية.

– رغبة الادارة الامريكية فى توفير الوسيطتين اعب لمساعداتها لدول ومناطق تربطها روابط ومصالح أقوى مما يربطها بالدول الأفريقية . وفى هذه الحالة يسهل اقناع الكونجرس بها .

– اذا ما توفر عنصر الأمان لرأس المال الأجنبى فى الاستثمار الخاص – هذا العنصر الذى تمس له روجرز صراحة فى تقريره لامكانية تشجيع رأس المال الأمريكى للاستثمار فى القارة الافريقية – يكون أكثر فائدة للطرفين من أى وسيلة أخرى للمساعدات . فبجانب الفوائد الكثيرة التى تعود على الدولة المستثمر فيها، فانه يجلب عائدات وأرباح تتدفق على الدولة المستثمرة – أى الولايات المتحدة – وتلك نتيجة منطقية لطبيعة الاستثمار الخاص الذى يسعى وراء المشروعات الاقتصادية التى تجلب الدخل والربح السريع بعكس الحال بالنسبة للمساعدات المباشرة ثنائية كانت أم متعددة الأطراف أم دولية، والتى تنصرف فوائد مشروعاتها الى المنفعة العامة للدولة المستثمر فيها دون عائد يذكر للدولة المستثمرة مثل مشروعات التعليم والصحة والنقل والاسكان .

وكان هذا الاتجاه واضحا تماما فى رسالة نيكسون هذا العام التى ركزت على هذا النوع من المساعدات .

– ان المساعدات عن طريق وكالات الاقراض والتنمية الدولية – والذى أعرب نيكسون عن اغتباطه لقيام البنك الدولى بزيادتها لافريقيا ثلاثة أضعاف – على الرغم مما يبدو فيها من غياب عنصر التأثير والنفوذ وعنصر الدعاية اللذين تتميز بهما المساعدات المباشرة، الا انه لا يخفى دور الولايات

المتحدة وتأثيرها الكبير في مثل هذه الوكالات، والراجع لمساهماتها
المنظمة في رؤوس أموال هذه الوكالات ، في توزيع مساعداتها على الدول
المختلفة طبقا للإدارة الأمريكية .

القسم الرابع
العلاقات الاقتصادية الدولية
لأمريكا

سادس عشر : الولايات المتحدة والشئون الاقتصادية الدولية :

تناولت رسالة نيكسون النقاط الآتية فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية الدولية :

(أ) تشابك المصالح الاقتصادية الدولية، وعدم إمكان تحقيق التقدم الاقتصادى إلا بالتعاون الدولى . ولو أن دولة ما حاولت علاج هذه المشاكل فى إطار حدودها فقط فإنه لن يكتب لجهودها هذا النجاح . وإن تراجع أمريكا عن المساهمة بجدية فى هذا التعاون سوف يؤدى إلى تهديد أسس مبدأ المشاركة، الذى أصبح حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الأمريكية .

(ب) إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنزل أكبر عامل مؤثر فى الاقتصاد العالمى . وعلى ذلك فلنا مصلحة كبيرة فى العمل على إزالة العوائق التى تعترض سبيل المعاملات الاقتصادية الدولية وذلك لسببين :

أ - أسباب اقتصادية داخلية خاصة بأمريكا (وفيها مصلحتها) .

ب - أسباب تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية .

(ج) ولقد شهد عام ١٩٧٠ تطورات هامة فى كل من الميادين الثلاثة للسياسة الاقتصادية الخارجية لأمريكا، وهى :

(أ) السياسة النقدية : وقد كان عام ١٩٧٠ من أهدأ الأعوام بالنسبة للثقلات والاضطراب النقدى .

(ب) المساعدات الخارجية : تم إعلان برنامج جديد لأسلوب المساعدات الأمريكية .

(جـ) التجارة الخارجية : ولكن فى هذا الميدان فقد أصبح هناك تهديد خطير لعلاقات أمريكا التجارية مع باقى دول العالم لم يبلغ هذا الحد من الخطورة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

(د) وبسبب تعقد وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد تقرر إنشاء مجلس السياسة الاقتصادية الدولية، سيتولى الرئيس الأمريكى بنفسه رئاسته، كما أن وزير الخارجية سيشغل منصب نائب رئيس المجلس، كما أن المساعد الجديد للرئيس الأمريكى للشئون الاقتصادية الدولية، وهو مستر بيتر بينترسون، سيتولى منصب المدير التنفيذى لهذا المجلس. وستكون مهمته الرئيسية تركيز بحث مختلف المشاكل الاقتصادية الدولية على أعلى مستوى فى الدولة، وذلك عن طريق :

(أ) العمل على أن يتم بحث تلك المشاكل بمجرد بروزها دون إبطاء .

(ب) محاولة التنسيق والتكامل بين السياسة الاقتصادية الداخلية وبين السياسة الاقتصادية الدولية.

(جـ) التنسيق بين هذه السياسات وبين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية.

واستعرض نيكسون أوجه النشاط فى الميادين الثلاثة التى حددها للسياسة الاقتصادية الخارجية لأمريكا فى الآتى :

(سابع عشر) السياسة النقدية الدولية :

نظرا لضرورة وجود نظام نقدى دولى سليم إذا ما أريد المحافظة على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد عملت الحكومة الأمريكية بالتعاون مع الدول الأخرى على بناء نظام متحرر من الأزمات التى من شأنها تهديد مستقبل تلك العلاقات، وعلى هذا فقد شاهد عام ١٩٧٠ استقرارا نقديا لم يألفه

منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة . كما أنه نظراً لضخامة تأثير الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى مركز الدولار كعملة رئيسية في النظام النقدي للعالم الغربي فإنه تقع على عاتق الحكومة الأمريكية بالمثل مسؤولية على نفس القدر من الضخامة إزاء باقى دول العالم الغربى حيث أن أى سياسة توسعية أو انكماشية من شأنها التأثير بشكل خطير على اقتصاديات العالم .

و ادعى نيكسون أنه إيماناً منه بتلك المسؤولية فلقد عمل علي كبح جماح التضخم منذ توليه الرئاسة وإن عام ١٩٧٠ قد شهد تقدماً كبيراً في هذا الشأن، أي كبح جماح التضخم بالإضافة الي تحقيق النمو في الاقتصاد الأمريكي . وانه يتوقع أن يحقق تقدماً أكبر خلال عام ١٩٧١ في مقاومة التضخم وذلك بالرغم من السياسة التي أعلن عن انتهاجها هذا العام .

ثم أشار نيكسون الي موضوع هام وهو تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الي الخارج وذلك للاستفادة من ارتفاع معدلات أسعار الفائدة عنها في أمريكا . فذكر أن أمريكا قد خفضت سعر الفائدة تخفيضاً كبيراً عما كان عليه في حين أن الدول (يقصد بلا شك الدول الأوروبية الغربية) الأخرى اتجهت للتخفيض التدريجي في أسعار الفائدة لديها، مما ترتب عليه نزوح مقادير ضخمة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل من أمريكا الي أوروبا، وبالتالي كان تأثير ذلك شديداً علي ميزان المدفوعات الأمريكي الذي لم يزل يعاني من ذلك العجز بالرغم من الفائض الذي أمكن لأمريكا تحقيقه في ميزانها التجاري . ويرجع الفضل في عدم اتخاذ ذلك النزوح شكلاً أكثر خطورة الي التعاون الذي أبدته الدول الأخرى من أجل التخفيف من حدة انتقالات رؤوس الأموال الأمريكية الي الخارج . ولكن مع هذا، فإن الاحتمالات الكامنة لاستئناف هذه الانتقالات في المستقبل على نطاق كبير تسبب قلقاً للحكومة وتتطلب بذل عناية خاصة في هذا الشأن .

وامتداح نظام ال S D R (حقوق السحب الخاصة) وكذلك قرار IMF (صندوق النقد الدولي) لزيادة مقدار الحصص . وأن التعاون الدولي في هذا

المجال سيساعد على إيجاد الاستقرار اللازم في أسعار الصرف في نطاق مرونة معينة تساعد على تحقيق التوازن الخارجي للدول، ثم دعا لدراسة كيفية معالجة مشكلة التدفق الضخم لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي عانى منها الاقتصاد الغربي خلال الستينات.

ثامن عشر : المساعدات الخارجية:

أفصح في صدد حديثه عن الاستراتيجية الأمريكية في ميدان المساعدات الخارجية عن مدى الأهمية التي توليها تلك الاستراتيجية للشرق الأوسط. فقد أشار الى أنه عقب الانتهاء من عملية التعمير في أوروبا لتقوية حلفاء أمريكا لمواجهة الخطر الشيوعي، انتقلت أمريكا الى عملية المساعدات للتنمية. ففي خلال العقدين الماضيين انتقل التركيز الجغرافي لأمريكا الى الشرق الأوسط ثم اتسع بحيث شمل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. (ويبين هذا مدي الأولوية للشرق الأوسط في استراتيجيتهم).

ثم أشار الى عدم الوضوح والملبس في أذهان بعض الأمريكيين عن أهداف تلك المساعدات مما أثار معه تياراً شديداً لمحاولة تخفيض قدر هذه المساعدات نجح في اجراء تلك التخفيضات خلال الستينات. ولذلك كان لابد من انتهاز اسلوب جديد في عملية المساعدات لتحقيق المصالح الأمريكية خلال عقد السبعينات. ولذلك فانه في عام ١٩٦٩، وعقب اعادة النظر في الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية، شكلت لجنة من الخبراء ضمت رجال الأعمال وأساتذة الجامعات للقيام بدراسة تفصيلية شاملة عن استراتيجية مساعداتنا الخارجية. ثم تناول مجلس الأمن القومي الأمريكي تحليل تلك الدراسة التي أعدها لجنة الخبراء هذه، وتمخض كل ذلك عن تقسيم هذه المساعدات من حيث النوعية الى الآتى:

(أ) المساعدات لتحقيق الأمن: وهدفها هو زيادة أمننا القومي عن طريق مساعدة الآخرين لضمان أمنهم.

(ب) المساعدات لأغراض إنسانية: وهي المساعدات التي تبغي تخفيف حدة الكوارث الطبيعية والمجاعات.

ج - المساعدات لأغراض التنمية: وهي المساعدات التي تزيد من الروابط بيننا وبين العالم النامي الذي يمثل $\frac{2}{3}$ البشرية.

وفي ضوء ذلك فقد قرر نيكسون انشاء منظمات أو مؤسسات منفصلة لتولي كل نوع من هذه المساعدات. وأحد الأهداف الرئيسية من وراء ذلك هو عدم الزج بالحكومة الأمريكية مباشرة في الصورة كما جرى عليه العمل حتى الآن، بل ترك هذه المنظمات أو المؤسسات (وان كانت نابعة أصلاً من الحكومة) تعمل شبه مستقلة في ميدان المساعدات، وبذلك تخفف من حدة الاحتكاكات السياسية التي كثيراً ما صاحبت المساعدات الأمريكية، وكذلك تجنب الزج بموظفي الحكومة الأمريكية في عملية المساعدات هذه التي كانت تتطلب تدخلهم لدى الحكومات التي تتلقى المساعدات لبذل النصح والارشاد لهم، الأمر الذي يثير في كثير من الأحيان متاعب سياسية.

هذه المنظمات التي اقترح نيكسون انشاءها لتتولى الاشراف على المساعدات الأمريكية التي تمنح للدول النامية على أساس ثنائي هي:

(أ) U. S. International Development Corporation مؤسسة التنمية الدولية للولايات المتحدة وهي مؤسسة جديدة تكون مهمتها تولى منح قروض التنمية طبقاً لاتفاقات ثنائية تعقد لهذا الغرض.

(ب) U. S. Int. Dev. Institute (معهد الولايات المتحدة للتنمية الدولية) وهو معهد جديد ينشأ بغرض تجميع وتعبئة الخبرة الأمريكية الواسعة في المجال العلمي والتكنولوجي وتسخيرها لحل المشكلات الفنية لعملية التنمية في الدول النامية.

(ج) The Overseas Private Investment Corp. مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار وكان نيكسون قد اقترح في عام ١٩٦٩ انشاء هذه المؤسسة

والتي تم انشاؤها فعلا في أوائل هذا العام، ومهمتها الاشراف على ضمان وتأمين برامج الاستثمارات الأمريكية وبالتالي تأمين ومساعدة المشاريع الأمريكية الخاصة على الاقدام للاستثمار في الدول النامية.

وذكر نيكسون انه قد اقترح على باقى الدول الصناعية التي تقدم مساعدات للدول النامية جعل منح القروض غير مشروط بانفاقها على صاكرات الدولة المانحة، أى جعل القروض «غير مقيدة». وقد وافقت الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى O. E. C. D. على الاقتراح من حيث المبدأ، ويرجو الرئيس نيكسون أن يخرج المبدأ إلى حيز التنفيذ خلال هذا العام.

وأشار إلى الاهتمام المتزايد من جانب أمريكا بالقارة الأفريقية حيث ذكر أنهم بصدد بحث المساهمة فى تمويل بنك التنمية الأفريقى، وذلك بعد أن قامت أمريكا بالمساهمة فى بنك التنمية الآسيوى. أما بنك التنمية لأمريكا اللاتينية فلا شك أنه يحظى بالاهتمام الكبير لأمريكا. وتسعى أمريكا إلى أن ينشط التبادل التجارى فيما بين الدول النامية بعضها البعض وذلك من أجل توسيع تجارتها الخارجية وإضافة عامل جديد هام فى عملية التنمية عن هذا الطريق. أما بالنسبة لمبدأ «المعاملات التفضيلية» لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة فى دخولها أسواق الدول المتقدمة فإن أمريكا لم تزل تؤيد المبدأ الذى يدعو «جميع الدول المتقدمة» إلى منح هذه المعاملات «لجميع الدول النامية». (والسبب الذى تتمسك أمريكا من أجله بجعل المبدأ «عاما» وبدون تمييز هو تخطى الترتيبات الخاصة التى كانت قد بدأت داخل السوق الأوروبية المشتركة لصالح بعض الدول الأفريقية المنتسبة له ومنع انتشار مثل هذه الترتيبات لصالح دول أخرى فيما بعد مثل استراليا ونيوزيلندا، الأمر الذى يهدد صادرات أمريكا من السلع الزراعية). ثم اختتم نيكسون حديثه عن المساعدات الخارجية فأشار إلى انها بعد أن كانت قد تدهورت فى الأعوام الماضية إلا أنها قد بدأت تأخذ اتجاها متصاعدا وأنه يرجو استمرار هذا الاتجاه.

(تاسع عشر) التجارة الخارجية :

بينما كان يدعو لحرية التجارة وتحذير الأمريكيين أنصار فرض الحماية الجمركية من أضرار تلك السياسة لما قد يترتب عليها من ردود فعل مماثلة من قبل الدول الأخرى التي قد تضار نتيجة تلك السياسة، بينما كان يدعو لحرية التجارة كعنصر هام وحيوى لانتعاش الاقتصاد الأمريكى، فإنه وجه تحذيرا لباقى الدول الغربية وعلى رأسها السوق الأوروبية المشتركة واليابان قائلا ان الولايات المتحدة مستدافع بكل شدة من أجل مصالحها التجارية. وكان من أهم النقاط التى تناولها :

(أ) ان حرية التجارة الدولية تمثل حجر الزاوية بالنسبة لسياسة أمريكا. وان الوزن الاقتصادى لأمريكا يجعل لاتباعها هذه السياسة أو الإقلاع عنها أثارا عميقة سواء على الصعيد الداخلى أو الصعيد الدولى. فالتجارة الدولية تمثل عاملا حاسما بالنسبة للعديد من قطاعات الاقتصاد الأمريكى، والتى على رأسها الانتاج الزراعى الأمريكى الذى يعتمد على تصريف ربع حجمه فى الأسواق الخارجية. ولذلك يجب الحذر عند فرض قيود على الاستيراد من الخارج لأن ذلك سيدفع الدول الأخرى إلى الرد بنفس الأسلوب.

(ب) ان سياسة حرية التجارة تعد عنصرا أساسيا فى تحديد علاقاتنا مع دول أوروبا الغربية واليابان وكندا، وهذه الدول تمثل الجانب الأكبر فى تبادلاتنا التجارى الخارجى. فكل منا يعتمد على أسواق الآخر فى تصريف صادراته التى تصل إلى عدة مليارات من الدولارات. وعلى ذلك فإن علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدول لا تنفصل عن علاقاتنا معها فى المجالات السياسية والعسكرية، مما يجعل هذه العلاقات (أى العلاقات الاقتصادية) عاملاً حاسماً فى حاضر ومستقبل الروابط بيننا جميعا.

(ج) ان سياستنا التجارية تؤثر الى حد بعيد فى علاقاتنا مع الدول النامية. وقد أصبح من الضرورى تسهيل دخول صادرات هذه الدول إلى أسواق

الدول الصناعية حيث ان ذلك يمثل عنصرا حاسما يتوقف عليه نجاح عملية تنميتها الاقتصادية .

(د) ان تفكك روابط التعاون الاقتصادى والتجارى بين دول العالم الغربى لن يستفيد منه سوى الدول الشيوعية . لذلك فإن تقوية هذه الروابط من شأنها التأثير على علاقات العالم الغربى مع العالم الشيوعى ، وعلى سلوك الأخير تجاه العالم الغربى . وان الولايات المتحدة لن يمكنها متابعة انتهاز سياسة حرية التجارة إلا إذا كان هناك تجاوب من جانب حلفائها الغربيين ، خاصة دول السوق المشترك التى بالرغم من تأييدنا لها ولانضمام أعضاء جدد إليها إلا أنه يجب عليها ان تأخذ المصالح الاقتصادية الأمريكية فى الاعتبار . فهذه السوق التى أصبحت أكبر كتلة متحدة فى العالم فى ميدان التجارة الدولية ينبغى عليها ان تتحمل مسئولية أكبر من أجل العمل على تحرير التجارة الدولية وإزالة باقى العوائق التى تقف فى طريقها . كما ان اليابان ينبغى عليها وقد أصبحت ثانى قوة اقتصادية فى العالم خارج المعسكر الشيوعى أن تعمل على ازالة القيود على التجارة وعلى الاستثمارات وهى القيود التى لا تتمشى مع مركزها الاقتصادى .

(هـ) ولتحقيق فرص التعاون الدولى المذكور ، فقد طالبت أمريكا بشدة دول السوق المشترك تجنب الاجراءات التى من شأنها اعاقه تصريف حاصلاتنا الزراعية فيها . كما أن أمريكا قد احتجت فى منظمة الجات على المعاملات التفضيلية التى تتعارض مع مبادئ الجات كما تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية . وأن أمريكا لن تتهاون فى الدفاع عن مصالحها الاقتصادية بكل شدة .

وفى صدد الحديث عن السياسة الاقتصادية الخارجية لأمريكا لا يمكن اغفال ماذكره وزير خارجية نيكسون فيما يتعلق بالسياسة البترولية الأمريكية كما عرضها أمام الكونجرس نظرا لارتباط ذلك بعلاقات أمريكا ، مع كل من

أوروبا كمستهلكة للبترول دون أن يكون لها مواردها الخاصة مثل أمريكا ومع دول الشرق الأوسط كدول منتجة للبترول قامت فيها أخيراً حركة مطالبة برفع مستوى جبايتها عن إنتاج الشركات صاحبة الامتياز في أراضيها.

فمنذ عام ١٩٥٩ كانت أمريكا تفرض قيوداً حصصية على واردتها من البترول. ولكن بعد مضي عشر سنوات من ذلك التاريخ حدثت تغييرات كبيرة في سياسة القيود هذه. ذلك أن تلك السياسة التي فشلت في تحقيق أهم أهدافها وهو إيجاد الحافز للبحث عن موارد بترولية جديدة داخل الولايات المتحدة نفسها. فقد كانت نتيجة حجم الطلب الداخلي على البترول أن زادت الضغوط من أجل إنهاء العمل بنظام الحصص، وفكر البعض في استبدال ذلك النظام بنظام آخر يتركز على فرض التعريفات على الواردات. إلا أن المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض وجدوا أن الاستعاضة بفرض الرسوم الجمركية بدلاً من نظام الحصص لا يمكن التفكير فيه حالياً وذلك نظراً للنقص في عدد ناقلات البترول، وكذلك نظراً لعدم اتمام إنشاء خط الانابيب من الأسكا. (ومعنى ذلك أن المستشارين وجدوا أن فرض الرسوم في هذه الحالة سيدفع بأسعار البترول إلى الارتفاع الشديد مما يؤدي بدوره إلى زيادة موجة تضخم الأسعار نتيجة لارتفاع سعر الوقود).

وعلى ذلك فقد أصدر الرئيس نيكسون قراراً بزيادة المسموح به من الواردات البترولية (أى بمعنى آخر زاد من مقدار الحصص المسموح باستيرادها). ولذلك صار حجم الاستيراد اليومي يصل إلى حوالي ١٥ مليون برميل. ومن بين هذه الكمية يرد من كندا وحدها حوالي نصف مليون برميل.

ثم أشار بعد ذلك إلى احتياجات أوروبا واليابان من البترول وإلى الزيادة المطردة في استهلاكها للبترول في الآونة الأخيرة حيث تراوح معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك بين ١٢ و ١٥ ٪ ولما كانت أوروبا واليابان تستورد ٩٥ ٪ من احتياجاتها البترولية، لذلك فإن تأمين حصولها على هذه الاحتياجات من الأهمية بمكان بحيث أكدت لها الولايات المتحدة بالرغم من هبوط امكانيات

الانتاج من مواردها البترولية الداخلية عما كان عليه عثم ١٩٦٧، استعدادها الى اقتسام الكميات البترولية المتاحة فيما وراء البحار معها. (وكان فى ذلك معرض الإشارة الى قطع أنابيب البترول فى سوريا وكذلك خفض الانتاج من البترول الليبي، وكذلك اغلاق قناة السويس، مما أثر على الموارد المتاحة مباشرة لاستهلاك اوربا).

عشرون : ربط السياسة الخارجية بالسياسة الاقتصادية:

وتذهب أمريكا فى تعطيل ربطها بسياساتها الخارجية وانه لا يمكن الفصل بينهما الى الحد الذى عبر عنه وزير الخارجية روجرز فى تقديم بيانه للكونجرس الأمريكى قائلا: « تماما كما هو الحال فى الداخل حيث لا تنفصم السياسة الاقتصادية الداخلية عن المشاكل السياسية والاجتماعية الداخلية، فان سياستنا الاقتصادية الخارجية لا تنفصم عن سياستنا الخارجية. » والذى يختص بالسياسة الاقتصادية الخارجية فى الحكومة الامريكية هى وزارة الخارجية وليست أى وزارة أخرى. ويلاحظ الآتى على تلك السياسة:

١ - الصراع الدائر حاليا بين أمريكا وحلفائها الغربيين فى مجال التجارة الخارجية:

وتهدد أمريكا باتباع سياسة الحماية الجمركية ان لم ترفع الدول الغربية، وخاصة دول الشرق المشترك عن وضع القيود امام الصادرات الامريكية خاصة من السلع الزراعية. جعل اليابان تهدد بانتهاج سياسة فرض القيود على صادراتها خاصة من المنسوجات اذا لم تخفف من القيود المفروضة على الاستثمارات الأمريكية.

هذا فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه أمريكا لتنشيط علاقاتها التجارية مع الدول الشرقية بما فى ذلك الصين نفسها وعدم ترك أسواقها لباقي الدول الغربية وحدها. فالملاحظ ان حجم صادرات أمريكا إلى الكتلة الشرقية كلها لم يتعد ٣٤٥ مليون دولار عام ١٩٦٩، فى حين بلغت قيمة صادرات باقي الدول

الغربية إلى الكتلة الشرقية أكثر من ٨ مليار دولار، كان نصيب اليابان وحدها فى سوق الصين الشعبية ٨٠٠ مليون دولار. ولا شك ان الانفتاح الأمريكى السياسى على الصين الذى بدأت مظاهره أخيرا تتضح كان من أهم الدوافع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية التى تبغىها من وراء ذلك. كما جاء فى معظم تعليقات المعقبين السياسيين فى الآونة الأخيرة.

٢ - السياسة البترولية:

لا شك أن أمريكا قد استفادت من رفع أسعار البترول فى دول الأوبك وغيرها من الدول المنتجة للبترول، حيث سترتفع تكلفة الانتاج بالتالى فى الدول الغربية المستهلكة. بحيث ان ما قد تتحمله هى نفسها نتيجة ذلك الرفع فى السعر يقل كثيرا عما ستجنيه من فوائد سواء لازدياد قدرة صادراتها من السلع المصنوعة على منافسة نظيرتها الأوروبية، أو لرفع مستويات الأسعار عموما فى الدول الأخرى مما يخف معه نسبيا أثر ضغوط التضخم الذى تعانيه أمريكا داخليا، كما ان آثار رفع أصحاب البترول فى أمريكا لأسعار انتاجهم تمشيا مع موجة التضخم الجارى هناك ستتعادل تقريبا فى هذه الحالة مع أسعار البترول الخارجية بعد رفعها بالاضافة إلى نفقات النقل.

٣ - حقيقة المساعدات الخارجية :

بالرغم من إشارة نيكسون إلى الاتجاه فى زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول النامية بعد ان كان قد هبط فى السنوات الأخيرة، إلا أن الواقع هو عدم ازدياد حجم هذه المساعدات من ناحية القيمة الحقيقية زيادة محسوسة. اذ بلغ مجموع المساعدات التى قدمتها أمريكا على أساس ثنائى عام ١٩٧١ - ١,٦ مليار دولار فى حين كان عام ١٩٧٠ - ١,٣ مليار دولار. فإذا ما نقص من ذلك المجموع ٥,١ ٪ وهى نسبة محددة لقلت قيمة الزيادة فى تلك المساعدات. وبالمثل لو لاحظنا مقدار المساعدات الأمريكية التى تمنحها على أساس متعدد الأطراف (أى عن طريق البنك الدولى وباقى المؤسسات الدولية

للتعمويل) نجد ان مقدار تلك المساعدات عام ١٩٧٠ بلغ ٨٠٠ مليون دولار، وارتفع عام ١٩٧١ إلى حوالي واحد مليار دولار فقط.

هذا ولو أننا قومنا قيمة هذه المساعدات سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف على أساس أسعار عام ١٩٥٨ لوضح مدى انخفاض حجم هذه المساعدات. اذ ان التقديرات تشير إلى أن التضخم في الأسعار من ١٩٥٨ حتى ١٩٧١ قد بلغ حوالي ٢٥٪. وعلى ذلك يكون مجموع المساعدات الأمريكية الثنائية والمتعددة الأطراف عام ١٩٧١ قد بلغ ٢.٦٤٠ مليار دولار ولكن إذا قومت على أساس أسعار عام ١٩٥٨ فلن تتجاوز ٢ مليار دولار أى أقل من نصف ما كانت تمنحه أمريكا حينئذ من مساعدات.

وأخيرا يتضح مما ذكره نيكسون مدى اهتمامهم بمنطقة الشرق الأوسط حيث كانت توليه أمريكا الأولوية في المساعدات بعد أوروبا. كما أعلن أن هذه المساعدات ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن القومي الأمريكي. ويمكن مقارنة ذلك التصريح بما يتم من مساعدات أمريكية اقتصادية (خلاف العسكرية) لإسرائيل.

٤ - في مجال شئون النقد الدولي :

لم نزل أمريكا سائرة في طريق القاء الأعباء التي يتحملها الدولار كعملة احتياطية على كاهل الآخرين، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالموقف الممتاز الذي اكتسبه الدولار كعملة احتياطية، اذ ان خلق الزيادة في السيولة الدولية عن طريق انشاء صندوق النقد الدولي لنظام «حقوق السحب الخاص» وهو ما يسمى بالذهب الورقي، ليس في الواقع الا التخفيف من الضغوط التي تواجهها قيمة الدولار نتيجة لاستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. والواقع ان اعتراضات فرنسا التي ساقطتها أثناء مناقشة هذا النظام في العام الماضي كانت مبنية على أسس سليمة، ولكنها بالطبع لم تتمكن من فرض رأيها أمام الأغلبية التي ظهرت الاقتراح الأمريكي لانشاء ذلك النظام.

وأخيرا يمكن القول عموما ان الشاغل الهام لأمريكا حاليا فى مجال الاقتصاد الدولى هو:

(أ) ترتيب علاقاتها الاقتصادية مع باقى الدول الأوروبية الغربية واليابان.

(ب) بدء تحطيم القيود على التعامل مع الكتلة الشرقية وعدم ترك أسواقها لقمة سائغة لباقى الدول الغربية.

٥ - أما مسألة المساعدات الخارجية الأمريكية للدول النامية، فالمتوقع أن أمريكا سوف تقصرها على الدول النامية الداخلية فى نطاق نفوذها مباشرة، ولا يتوقع ان يزداد حجم هذه المساعدة زيادة ملموسة فى المدى القريب. اذ ينصرف كل اهتمام أمريكا كما قدمنا إلى ترتيب علاقاتها مع الدول الأوروبية الغربية واليابان أولا.

٦ - وإذا أضفنا إلى ما سبق تحليل الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الجديدة الأمريكية التى تهدف لانعاش الاقتصاد الأمريكى نجد ان هناك دعامتين تقوم عليهما السياسة الاقتصادية لأمريكا، لهما تأثير كبير على موقف أمريكا تجاه ازمة الشرق الأوسط:

(أ) محاولة ترتيب علاقاتها الاقتصادية مع دول غرب أوروبا (السوق المشترك بالذات ومن سينضم إليه).

(ب) التوسع فى الاتفاق العسكرى وما يستتبع ذلك من نتائج.

(ج) وفى مجال العلاقات الاقتصادية مع أوروبا، أصبح من الواضح ان اغلاق القناة يحقق للولايات المتحدة عدة ميزات أهمها:

- رفع أسعار المواد الأولية التى كانت تستوردها أوروبا من الدول النامية عبر قناة السويس نتيجة لشحنها عن طريق رأس الرجاء الصالح.

- التمكن من منافسة السلع الأولية التي تصدرها منطقة جنوب شرق آسيا وخاصة القطن والمطاط فى السوق الأوروبية .

(ج) التمكن من منافسة صادرات استراليا ونيوزيلندا من السلع الزراعية والغذائية فى السوق الأوروبية .

(د) وفى المجال العسكرى تقتضى مصلحة الولايات المتحدة استمرار غلق قناة السويس لما يلى :

- يحول إغلاق القناة دون سهولة الامدادات السوفيتية إلى فيتنام الشمالية .

- يعرقل إغلاق القناة سهولة اتصال وتموين وحدات الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض بالوحدات السوفيتية فى المحيط الهندى ويحد من تحركاته فى تلك المنطقة .

- استمرار غلق القناة يتيح خلق وافتعال مجال للتوتر الدولى تحتاج إليه الولايات المتحدة ويرضى عنه غالبية الرأى العام الأمريكى - على عكس الحال فيما يتعلق بفيتنام - لتنشيط الانفاق العسكرى ليس فقط فى الولايات المتحدة وإنما كذلك فى باقى الدول الأوروبية وخاصة المانيا الغربية التى تحصل على معظم اسلحتها من امريكا بالمارك الألمانى الذى أصبحت قوته مصدر ازعاج للولايات المتحدة .

(هـ) هذا بالرغم من ان الولايات المتحدة تأخذ فى حسابها الاعتبارات الاتية :

- رغم أن استمرار غلق القناة بالرغم مما يحققه للولايات المتحدة من مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية فى الزمن القصير إلا أنه قد لا يتفق مع المصالح البعيدة المدى للولايات المتحدة لأن استمرار غلق القناة يحمل الدول الأوروبية أعباء إضافية تحد من قدرتها على مواجهة مصروفاتها الدفاعية

للتأمين سلامتها في مواجهة الكتلة الشرقية وهو أمن يدخل ايضا في نطاق استراتيجية ومصصلحة الولايات المتحدة ذاتها التي تعتبر تدعيم الدفاع في اوروبا الغربية خط الدفاع الأول عنها .

- كما ان استمرار غلق القناة ربما ينطوى ايضا على بعض الأضرار الاقتصادية بالولايات المتحدة ذاتها حيث انه نتيجة تناقص احتياطي البترول الأمريكي بالرغم من الاكتشافات الحديثة في الاسكا تقوم السياسة الحالية للحكومة الأمريكية على تشجيع استيراد بترول الشرق الأوسط وتقليل الانتاج داخل الولايات المتحدة لأسباب استراتيجية ومما لاشك فيه ان غلق القناة يضيف إلى اسعار بترول الشرق الأوسط نفقات اضافية تؤثر في النهاية على ارباح الشركات الأمريكية المستوردة له وبالتالي على الضرائب التي تتقاضاها الخزانة الأمريكية على البترول المستورد.

- ولا يخفى أيضا ان استمرار بقاء القناة مغلقة في المدى الطويل قد يؤدي إلى تزايد الشعور المعادى للولايات المتحدة في المنطقة وخاصة في الدول التي مازالت تربطها بحكامها علاقات صداقة ومودة كما انه يتيح مجالاً أوسع لانتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة نتيجة لمعارضة شعورها نتيجة لتعننت اسرائيل وتأييد الولايات المتحدة لها .

(واحد وعشرين) :

يتبقى الآن بالنسبة لهذه النقطة بضع ملاحظات هي:

١ - ذهب نيكسون في حديثه إلى شرح سياسة الحكومة الأمريكية في النواحي الاقتصادية منذ توليه الرئاسة في أول العام الماضي، وحدد معالم الطريق الذي سوف تنتهجه الحكومة في السنوات العشر القادمة على النحو الآتي:

- عند حديثه حول نظام النقد الدولي وسياسة التجارة، لم يخرج عن المجال الاقتصادي الذي ركز على إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة كقوة ديناميكية مؤثرة في اقتصاديات العالم والتجارة الدولية تكشف

عن نقاط أساسية من شأنها حماية المبادئ الرأسمالية الأمريكية والمصالح القومية الأمريكية وهى:

(أ) أهمية المدخرات كعامل هام فى تحديد نظام النقد الدولى بجانب الدولار والذهب وذلك بغرض حماية الدولار الأمريكى من التسرب إلى الخارج.

(ب) حرص الولايات المتحدة على إبراز ما تقدمه من منح خاصة بالتسهيلات التجارية والاعفاءات الجمركية للدول النامية لتحقيق توفير المدخرات.

(جـ) انعكاس نظرية المشاركة على الأسس الاقتصادية التى ستقوم عليها سياسة الحكومة فى الفترة القادمة وخاصة عند اشارته إلى المقترحات التى تمت بمساهمة الولايات المتحدة فى نظام حقوق الاستدانة الخاص.

(د) الإشارة إلى تطلع الولايات المتحدة إلى تنمية علاقاتها التجارية مع الكتلة الشرقية، وتحديد الخطوات العملية للتبادل التجارى مع الصين قد يفسر على أنه أحد الأسس التى سبق ان اعلنها نيكسون فى خطابه الافتتاحى للكونجرس فى يناير ١٩٦٩ بأنها اتجاهات ايجابية لتحقيق العالم «المفتوح» حيث يمكن للأفكار والشعوب الانتقال بحرية تامة على أساس ان زيادة التبادل التجارى سيفتح الباب أمام النفوذ الأمريكى للدخول إلى الكتلة الشرقية.

(هـ) تأكيده لضرورة العمل على تحرير القيود على التبادل التجارى وضرورة تأمين انتقال رؤوس الأموال دون معوقات. وفى ذلك ميزة للسلع الأمريكية التى تتفوق على مثيلاتها فى عدد كبير من الدول بفضل الانتاج الكبير.

(و) تحديد علاقة الولايات المتحدة بدول الجماعة الأوروبية اختلفت وستختلف فى الفترة القادمة عما كانت عليه فى الستينات وما قبلها اذ لابد من مشاركة هذه الدول للمجهودات الأمريكية فى تحرير القيود التجارية.

٢ - وقد حرص نيكسون في حديثه عن المساعدات على الإشارة إلى التغييرات المنتظرة في برامج المساعدات الأمريكية وآثارها على السياسة الخارجية. وكانت الولايات المتحدة تستخدم المساعدات كأداة من أدوات تحقيق السياسة الخارجية وحفاظا على المصالح القومية الأمريكية، ويمكن تحديدها على النحو الآتي:

(أ) إبعاد الخطر الشيوعي سواء كان علنيا أو متخفيا.

(ب) الحد من الصراع الذي ينشأ من الدول النامية لتجنب تدخل السوفييت.

(ج) تشجيع المؤسسات ذات الفكر الغربي في الدول النامية بأسلوب يتمشى مع المجتمع الاقليمي للدولة.

٣ - ونظرا للتطور الذي حدث في العلاقات الدولية في الفترة الأخيرة وما ينتظر ان تكون عليه في المستقبل فقد حرص نيكسون على الإشارة إلى تكليف المستر رودلف ببيترسون مدير بنك أمريكا السابق برئاسة لجنة لاعادة النظر في المساعدات الثنائية بالطريقة التي كان يسير عليها نظام المساعدات السابق.

وقد راعت اللجنة في بحثها الاعتبارات التالية:

(أ) مبدأ المشاركة الدولية في مسئولية التنمية الاقتصادية.

(ب) الاتجاه المستمر في الكونجرس بتضاؤل ميزانية المساعدات.

(ج) أهمية دور المؤسسات الخاصة في تقديم المساعدات.

ولذلك فقد اقترحت اللجنة بعض التوصيات الأولية التي اعلنت عقب اللقاء نيكسون بيانه وجاء فيها :

(أ) ان الفترة القادمة تختلف عن الخمسينات ومشروع مارشال
والستينات والمساعدات الثنائية.

(ب) زيادة المساعدات الخاصة بالتنمية ولكن بشرط ادخالها فى مجال
المنظمات الدولية حتى لا تخضع للأهداف الأمريكية قصيرة
المدى.

(جـ) ان كثيراً من الدول النامية وصلت إلى مرحلة لا تحتاج فيها لارشاد
مباشر من الولايات المتحدة، وظهرت منظمات اقليمية قامت بدور
المساعدات.

٤ - وحرص نيكسون على كشف الاتجاهات الأمريكية فى المرحلة
القادمة ومراعاتها الحساسة فى العلاقات التى تربطها بالدول النامية حتى
يمكنها انهاء ما يفسر بالتدخل الأمريكى فى الشؤون الداخلية ووصايتها على
الدول النامية فأشار إلى:

(أ) دور الدول النامية فى تحديد استراتيجيتها الخاصة بالتنمية
الاقتصادية.

(ب) تطبيقاً لمبدأ المشاركة دعا إلى الاستفادة من تجارب دول صناعية
أخرى ومنظمات دولية حتى يمكن الحد من الايديولوجيات التى تؤثر على
المساعدات.

(جـ) ان كل دولة وكل منطقة يجب ان تحتفظ بطابعها الخاص.

٥ - ورغم التوصيات الأولية للجنة بيوترسون والتى تهدف الى زيادة
ميزانية المساعدات فإن الحكومة الأمريكية تقدر ان ذلك لن يتحقق إلا بعد
انهاء دور الولايات المتحدة فى فيتنام وتهيئة رأى العام والكونجرس. وفى
الوقت نفسه تخشى الولايات المتحدة من أنه لو استمر الضغط على الحكومة
بخفض ميزانية المساعدات الخارجية، فقد ترسخ الحكومة وبالتالي دول

صناعية أخرى تقدم المساعدات - مما قد يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية الدولية.

نبذة عن هنرى كيسنجر

١- ينتمى لأسرة يهودية ألمانية من الطبقة المتوسطة ، وكان والده مدرسا فى المدارس الثانوية وعندما جاء هتلر إلى الحكم وسيطرت النازية تعرضت أسرة كيسنجر للاضطهاد ، واضطر والده إلى اعتزال العمل وفضل الانزواء بعض الوقت حتى تهدأ الأمور، غير أن متاعبهم ازدادت فهاجرت الأسرة كلها إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ .

وفى مدينة نيويورك استقرت الأسرة ، وكان هنرى كيسنجر قد أنهى المرحلة المتوسطة من الدراسة والتحق فى نيويورك بمدرسة ثانوية . وفى عام ١٩٤٣ دخل هنرى كيسنجر الجيش الأمريكى حيث قضى مدة التجنيد وعمل فى تدريس التاريخ الألمانى فى إحدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية، وكان فيها يقوم بالتدريس لضباط عظام .

وفى عام ١٩٤٦ حول إلى موظف مدنى تابع للقوات المسلحة بمرتبة ١٠ آلاف دولار سنوياً وحصل على رتبة كابتن بالاحتياطى .

على أنه فى عام ١٩٤٧ حصل على منحة حكومية للدراسة فى هارفارد حيث حصل على الليسانس فى نظم الحكم ثم الدكتوراه فى عام ١٩٥٤ . وكان خلال دراسته متفوقاً كما كان يشرف وينظم مجموعة عرفت باسم «ندوة هارفارد للشئون الدولية، وكانت المخابرات الأمريكية تسهم فى تمويل نشاطها .

بدأ اهتمامه بالدراسات الاستراتيجية بعد عام ١٩٥٤ ، وقام بنشر كتابه -Nu-
cler weapons and Foreign Policy السلاح النووي والسياسة الخارجية، -
ودخل في مجموعة الخبراء الأكاديميين وثيقى الصلة بالإدارة .

وأصبح كيسنجر مستشاراً لمدير مكتب الاستراتيجية السيكلوجية الذى كان
يتبع مجلس الأمن القومى . وقد استخدمه نيلسون روكفلر، فى عام ١٩٥٦
كمدير لمكتب الدراسات الخاصة التابعة لروكفلر.

٢- كان كيسنجر مستشارا لكل من حكومة ايزنهاور وكيندى وجونسون ، غير
أنه لم يتول أى منصب إدارى فى أى من هذه الإدارات . وقد امتدح الجميع
تعيينه من قبل نيكسون كمستشار للأمن القومى ، ووصف السنااتور جاكوب
جافينش، هذا التعيين «بأنه يمكن القول بأنه أبرز شىء عمله نيكسون لأن
مجال السياسة الخارجية هو المجال الذى ستترك فيه حكومة نيكسون طابعها
الواضح» .

٣- يلاحظ المراقبون أن كيسنجر لم يقع فريسة للمثالية الشديدة أو
«البراجماتيقية» المتناهية، وهما الطريقتان اللذان كانت تندفع اليهما السياسة
الخارجية الأمريكية فى الماضى .

وكيسنجر يؤمن بمفهوم النظام وأنه لا ينبغي أن يتحقق عن طريق الوعظ
والتوجيه كما أنه لا يتحقق عن طريق فرض وضع معين على الآخرين
بالقوة . ويرى أن الاستقرار والنظام يمكن أن يتحقق عالميا بالتدريج مع
وضوح فى الهدف ومرونة فى الوسيلة .

٤- ويرى كيسنجر كذلك أن على الولايات المتحدة أن تدرك طاقاتها وحدود
قوتها . ويعتقد أن أى سياسة تتبع يجب أن تضع فى الاعتبار ليس فقط
النتائج المرغوبة ولكن أيضا جميع الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب
عليها، ويرى مثلا أن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تم التفاوض بشأنها
دون دراسة كافية للآثار الضارة الممكنة أن تترتب عليها مثل معارضة
بعض دول غرب أوروبا لما يعتبرونه أنه عملية تمت بين الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة دون مشاوره أحد ، وكذا مخاوف الهند واليابان واحتمال بحثهما انشاء قوات نووية خاصة بهما.

٥- ولدى كيسنجر فى عمله مع نيكسون نفوذ قوى فهو يجتمع بنيكسون لمدة ساعة على الأقل يوميا فضلا عن حضوره اجتماعات مجلس الأمن القومى . وقد ثارت الشكوك من أن كيسنجر يسعى للاستحواذ على قدر كبير من السلطات التى كانت بصورة تقليدية فى يد الخارجية ووزارة الدفاع . وقد أعرب السناتور «فولبرايت» عن مخاوفه من أن يتجه مجلس الأمن القومى «نحو معالجة الشئون الشديدة الأهمية والتى كانت تعالجها هيئات حكومية تنقيد بمسئوليتها أمام الكونجرس» .

وقد اضطر نيكسون ازاء ما عبر عنه البعض من مخاوف إلى أن يؤكد أكثر من مرة أن وزير الخارجية روجرز هو مستشاره الأول فى السياسة الخارجية .

٦- على أنه بالرغم من أن مهمة كيسنجر الرسمية هى اسداء النصيح للرئيس باتباع سبيل معين فى موقف معين الا أن عمله يمتد للاستفادة من المعلومات المتوفرة لوزارتى الخارجية والدفاع ورسم ووضع جميع الخطط والحلول البديله حتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يصل لقرار وهو يعلم تماما جميع مضاعفاته .

وقد نظم كيسنجر مجلس الأمن القومى فى صورة لجان فرعية تعرض بحوثها على مكتب يرأسه ويعد الصيغ النهائية التى تعرض على مجلس الأمن القومى ، كذلك فانه بعد أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا فى أى موضوع تقوم لجنة برئاسة وكيل الخارجية «اليوت ريتشاردسون» بمتابعة تنفيذ هذا القرار وكيسنجر عضو فى هذه اللجنة .

ويرى كيسنجر أن ذلك يحقق فعالية دور مجلس الأمن القومى - جهاز لتنسيق التخطيط .

٧- وبالرغم من أن كيسنجر يؤكد دائما أن عليه أن ينظم تدفق المعلومات للرئيس دون اضطباغها بوجهة نظره الشخصية ، إلا أنه أثار مخاوف المسؤولين من الدرجة الثانية في الخارجية وخشيتهم من أن يطغى كيسنجر ومساعدوه على عملهم حتى اختير وزيرا للخارجية ؛ مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون الأمن القومي .

٨- وفي مواجهة أزمة الشرق الأوسط مثلا فقد سارع كيسنجر ومساعدوه بإعداد دراسة وتوضيح سبعة حلول بديلة يمكن اجمالها في ثلاث سبل أساسية . إما أن تقف أمريكا ولا تعمل شيئا، أو أن تضغط على الأطراف لحل المشكلة ، أو أن تقوم بإجراءات بسيطة لتحسين الموقف وقد تم استبعاد الحلين الأول والثالث في المجلس . وترتب على هذا القرار أن استجابت أمريكا للاقتراح الفرنسي بالاجتماع الرباعي .

وبالنسبة لفيتنام فإن كيسنجر ومساعديه بدأوا بطرح عدة أسئلة مفصلة ويتم اقتراح الحلول على ضوء من الاجابات والمعلومات التي ترد ردا عليها .

ويلاحظ أن كيسنجر من الخبراء الذين يعتقد بهم في شئون الاستراتيجية النووية ، وقد ذكر بعض المراقبين أنه يميل للموضوعية وعدم التحيز ، كما ينفون عنه وجود أية ميول صهيونية على نحو «والت روستو» و «جولدبرج» ويقال انه يميل للهدوء ويتجنب العلنية والتصريحات الصحفية وخلافه مراعي الحذر وتجنباً لما قد تثيره آراؤه من مناعب بالنسبة لعمله . وقد تحقق له بأسلوبه الهادئ الالتفاف الفكري حول الرئيس نيكسون .

تقديم

يعد «هنرى كيسنجر» من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق فيما نادى به من آراء سياسية من خلال مؤلفات ثلاثة لقيت من المهتمين بالشئون الدولية اهتماما كبيرا نظرا لما يشغله من منصب سياسى ، فهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون بالإضافة إلى أنه قد سبق أن تولى مناصب أخرى ذات أهمية فى عهدى جونسون وكيندى .

والمؤلفات الثلاثة التى يدور حولها الحديث هى : السياسة الخارجية الأمريكية (ثلاثة موضوعات) ، ضرورة الاختيار ، المشاركة المتعبة .

ومن خلال هذه المؤلفات يمكن أن تجرى محاولة جادة لتقصى حقيقة نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى «العلاقات الدولية» ، وذلك فى ضوء المفهوم الجديد الذى يدعو إليه «كيسنجر» والقائم على استقطاب متعدد الأوجه للقوى فى عالم تتنازعه دولتان كبيرتان .

ويدعو إلى المزيد من الاهتمام بهذه المؤلفات ما يللمسه المراقبون السياسيون من تزايد التدخل الأمريكى فى الشئون العالمية ، حيث ترسخت خلال حربين عالميتين زعامة الولايات المتحدة للغرب - ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية - فى مواجهة المخططات السوفيتية فى السياسة الدولية ، وحيث برز للعالم النفوذ اليهودى الصهيونى على الرؤساء الأمريكيين من ديمقراطيين

وجمهوريين ، مما يمكن أن يفسر في كثير من المواقف أساس توافق الحزبين في المشاركة في بعض الأزمات التي تعترض مسيرة التطور البشرى نحو التقدم والحرية والاستقلال الوطنى .

وفى نطاق ما سلف من زعامة الولايات المتحدة للغرب نلمس ردود الفعل الأوروبية لمواجهة التدخل والضغط الأمريكين المتزايدين على حكومات غرب أوروبا ، الأمر الذى دعا «كيسنجر» لعرض مبادرات جديدة فى الصورة المنشودة لدول حلف الاطلنطى ، على أمل أن تحقق هذه المبادرات نوعا من التكتل فى شكل من الاتحادات الكونفدرالية ، وأن تحقق حيوية جديدة ، وتكفل جراحة فيما يصدر عن الحلف من تصرفات ، وهنا يدعو «كيسنجر» إلى ضرورة تحديد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة ما تسميه بالسلام الذى يتفق ومفاهيمها ويضمن أمنها ، وذلك فى ضوء أسلوب جديد مغاير للأساليب السابقة وباتباع مواقف أكثر ديناميكية وحركة .

ولقد قمت باختيار هذه الكتب الثلاثة ، ليس لقيمتها النظرية فحسب ، أو لمكانة مؤلفها ، أو لديانته اليهودية ، بل اخترتها لما تحتويه من قيمة تطبيقية عملية لها مدلولات سياسية وعسكرية ذات مغزى هام ، وأثر خطير على الواقع العالمى فى الشؤون الدولية والأزمات المعاصرة ، وعلى ذلك يمكن أن تعد مؤلفات «هنرى كيسنجر» بمثابة مفاتيح لاتجاهات معينة أمريكية فى الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ومؤشرات الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكذا مظلة النفوذ الأمريكى فى غرب أوروبا .

وفى الختام أشير إلى أن «كيسنجر» عنى فى مؤلفاته بالتركيز على الاستراتيجية النووية وفى سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والدول النامية وأشكال الحكم وتقييم الزعامات فى هذه الدول . وقد عالج هذه الموضوعات بأسلوب علمى عميق يمتاز بالرصانة والفكر والوعى ، ناقدًا بإيجابية السياسة الأمريكية مقدما الحلول والبدايل التي تحقق لها النهج القويم .

ولاشك أن أفكار ونظريات «كيسنجر» و«مانضمته مؤلفاته ستنعكس على السياسة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكي «نيكسون» نظرا للمركز الذي يحتله كمستشار أول للأمن القومي ووزير للخارجية مما يضيف عليها قدرا من الأهمية ويجعلها جديرة بالتأمل والدراسة .

سفير/ دكتور حسين شريف

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

AMERICAN FOREIGN POLICY

مقدمة

يحتوى كتاب (السياسة الخارجية الأمريكية) على ثلاث دراسات اتمها كيسنجر قبل أن يترك جامعة هارفارد ، وقد تناول فيها مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى :

١- نظام الادارة الداخلى والسياسة الخارجية ، وقد عرض فى هذا الفصل آراءه عن أصل المشكلات الدولية وما يؤثر فيها نتيجة تطور عالم يتكون من دول تتباين نظمها السياسية والاجتماعية.

٢- المشكلات الأساسية والجوهرية للسياسة الأمريكية الخارجية ، وقد ركز بصورة خاصة على ضرورة وضع مفهوم جديد للنظام الدولى ، يؤسس على الاستقطاب السياسى المتعدد الأطراف ، وذلك على أساس عالم تسيطر عليه القوى العسكرية لدولتين اثنتين فقط.

٣- المفاوضات الفيتنامية ، وقد ركز على مباحثات السلام والدروس المستفادة منها وأهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف الأساسية ثم التباحث فى التفاصيل بعد ذلك .

الموضوع الأول

الإدارة الداخلية والسياسة الخارجية

١- دور السياسة الداخلية :

توجد فى المفهوم التقليدى عناصر أو وحدات «Units» ذات طابع سياسى هى التى تنظم العلاقات الدولية ، والواقع أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهى السياسة «الداخلية» .

ولا يصح هذا المفهوم الا فى فترات الاستقرار حيث يكون لدى الدول فى هذه الفترات مفهوم وإدراك مشترك «لقواعد اللعبة» فإذا ما كانت إدارتها الداخلية مؤسسة على مبدأ العدل والانصاف ، فإن الاتفاق يتوفر منذ البداية على الأهداف والوسائل فى مجال السياسة الخارجية . فإذا ما تمتعت هذه النظم بنوع من الاستقرار فإن احتمال لجوئها إلى سياسة خارجية تنطوى على مغامرة ومخاطرة يقل إلى أدنى حد . وعندئذ يطبق رجال هذه الدول المفاهيم «المقاييس نفسها فيما يختص بالمتطلبات الضرورية» . على أن ذلك وان كان لا يمثل ضمانا للاتفاق فهو يوفر شروط الحوار الفعال والمفيد ويشكل إطار الدبلوماسية التقليدية .

أما إدارة العلاقات الخارجية فهى أكثر تعقيدا عندما تكون هناك «اختلافات» حول المفاهيم الأساسية فى الداخل ، والصعوبة تتعلق حتى فى تفسير طبيعة الخلاف الداخلى ومن هنا ينشأ البرهان السياسى ذو الحدين الذى يتضح من الحجج والبراهين المتعارضة والمتناقضة . وهذا التفسير «العقدة»

المشكلة ومقاييس علاجها تعرض المبدأ الذي يتبناه كل فريق يدعى أنه يمثل «العدل والحق» بل تحدد فترات الضغط والتوتر التي تظهر كفاءة رجال الدولة في اتخاذ القرار وتكوين الخبرات التي تولد المستقبل السياسي لكثير من الرجال . أما إذا كان هناك خلاف وتناقض في الداخل وفي «مفاهيم» العدل والحق ، فإن قدرة هؤلاء الرجال على الاقتناع تكون محددة ، لأنهم عندئذ لا يتحدثون باللغة نفسها .

ان عدم التجانس في الشلون الداخلية يكفي لتكوين الهوية حيث انه من الصعب في البداية الاتفاق على المبادئ والأهداف والوسائل «المعقولة» ، ويزداد هذا «الانفصال» عمقا عندما تطمح أمة أو عدة أمم في فرض أنظمتها على دول العالم الأخرى ، وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبة في سبيل التفاهم فحسب بل يصبح أحد أسباب الخلاف الأساسية في العلاقات الخارجية .

ويقول المؤلف : انه من الطبيعي أن تلعب «السياسة الداخلية» للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تمر بها ، وتأبيدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الاقطاع في عهود ملوك «الحق الالهي» لم تكن تستطيع - لخضوعها لنظام معتاد - سن القوانين لتجديد رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا ومن ثم كانت حروبها محدودة ، في حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التي كانت سياستها تركز أساسا على مذهب وعقيدة أن تجند بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلي وهو ما يفسر النجاح الباهر للجيش الفرنسي على أوروبا التي كانت تمزقها الخلافات العدائية بالرغم من امتلاكها لقوى وامكانات أكبر مما كانت تمتلكه فرنسا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية ، تمكنت من استخدام جزء أكبر من المجهود الوطني ؛ سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الامكانات .

ان الإدارة الداخلية لاحدى الدول لا تؤثر على توزيع مواردها فحسب بل تؤثر كذلك في تفسيرها لتصرفات الدول الأخرى ، صحيح أنه ينبغي على كل

مجتمع أن يتحمل إلى حد معين ، تأثيرات محيط لم يحم باختياره ، ويرى نفسه مضطرا لتطبيق بعض القواعد الأساسية في مجال السياسة الدولية . وقد يكون ضغط هذا المحيط ذا تأثير قوى لدرجة لا يترك له أى اختيار فى التفسير، وربما كان ذلك حال بروسيا فى القرن الثامن عشر كما هو حال إسرائيل اليوم .

أما بالنسبة لغالبية الدول فإن مدى ما تنجزه من القرارات أوسع مجالا وانفتاحا . وتتحدد اختياراتها إلى حد كبير طبقا لمفهوم الهيئة التى تحيط بها . ولقد رفض نابليون عروضاً للسلام أبعد بكثير من أحلام من سبقوه من أصحاب «الحق الإلهى» لأنه كان مقتنعا بأن أى اتفاق يؤكد حدود سلطته يعنى سقوطه . وإذا كانت رغبة روسيا أن تحيط نفسها فى أوروبا الشرقية بحزام من الدول الصديقة فإن ذلك ناتج عن العوامل الجغرافية والتاريخية ، أما أن تقوم بفرض شكل من الأيديولوجية الخاصة عليها ، فإن سبب ذلك يعود إلى المفاهيم التى ينطوى عليها نظامها الخاص .

وأخيرا فإن النظام الداخلى لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين أهدافها . ومثال ذلك أنه لم يكن أحد يعرف فى عام ١٩٣٦ ان كان هتلر وطنيا غامضا أم مجنونا؟ وكان ثمن ذلك حياة الملايين من البشر .

ان عنصر الحدس فى السياسة الخارجية ، والحاجة إلى مطابقة الأفعال بعواقب مشكوك فيها ليسا دائما محل نقد الا فى فترة ثورية ، حيث يتفكك النظام الجديد ، فى حين يظل شكل النظام للمستقبل مشكوكا فيه بصورة كبيرة، وهكذا فإن أية سياسة فى كامل تحولها يكون من السهل أن تفتح بابا لتقديرات مختلفة بشأن ميولها الكائنة . وأهم من ذلك ، لمقاييس متناقضة بشأن مقاصدها وهنا تكمن المشكلة التى تميز عصرنا .

وهذه المشكلات جديدة ونطاق تتابعها واسع ، وطبيعتها غالبا مجردة دائما بسيكولوجية (نفسية) ، ففي الماضى كانت العلاقات الدولية محصورة فى

قطاع جغرافى محدود ، وقواعدها فى كل قارة كانت معزولة عن الأخرى ، وحتى القرن الثامن عشر لم تكن بقية العالم تؤثر فى سياسة أوروبا إلا بصورة متفرقة وبإيجاز ، وعندما بسطت أوروبا سلطانها على الجزء الأكبر من الكرة الأرضية فإن السياسة الخارجية ظلت ، باستثناء اليابان وحدها ، المجال الخاص الذى تتحرك فيه القوى الغربية . وفى القرن العشرين فإن المقياس الدولى كان بصورة عملية متحدا ذاتيا مع أوروبا .

وفتحت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية عصر السياسة الخارجية العالمية . فقد أصبحت الدولة ذات النفوذ قادرة على شن ردود فعل فى جميع أرجاء العالم ، سواء بفرض قوتها مباشرة أو لأن الأفكار تنتقل تقريبا فى الوقت نفسه ، أو لأن التنافس الأيديولوجى يعطى أهمية رمزية للمشاكل حتى الثانوية فى المجال الجغرافى السياسى . إن حدوث التوقعات على مدار فسيح يكفى للاحداث وتحريك انقلابات هامة أو ظهور دول جديدة انما كان سببا فى تعقيد هذه المشكلة . فمئذ عام ١٩٤٥ ، تضاعف تقريبا عدد المشتركين فى النظام الدولى . وفى الماضى كان ظهور دولة أو دولتين يخلق عشرات السنين من عدم الاستقرار قبل أن يوافق الجميع على نوع من التوازن . ونشوء عدد كبير من الدول بصورة مفاجئة ضاعف هذه الصعوبة عشرات المرات .

وهذه التغييرات تثير مشاكل عدة ومع ذلك تعد بسيطة بالنسبة إلى المخاطر التى تنطوى عليها التكنولوجيا الحديثة وإن كان الخوف من التدمير المتبادل قد أدى إلى حفظ السلام حتى الآن .

هذا وتستند سياسة الردع على مقاييس سيكولوجية إذ تستهدف منع العدوان من خلال اقناع المعتدى بالمخاطر التى يحتمل أن تصيبه .

إن الاتفاق على معنى وإدراك هذا التطور انما يمثل مهمة صعبة حتى عندما تتشابه الأنظمة ، فإذا ماتعذر ذلك فإن الأمر يزداد صعوبة . ولتقدير

دور دولة ما فى مجال مواقفها فى الشؤون الدولية بمقياس أو قاعدة فانه يجب ادخال عوامل التقاليد التاريخية والقيم الاجتماعية ، والنماذج والنظم الاقتصادية .

ولقد اكتفى كيسنجر باستعراض عاملين من العوامل فقط، هما : البنیان الادارى للحكم ، والتجربة التكوينية Formative Experiet للمجموعات الحاكمة .

٢- انعكاسات البنیان الإدارى أو النظام:

The Impact of the Administrative Structure.

ان طبيعة البنیان الحكومى فى عصرنا هذا هى من عوامل التشدد وعدم المرونة الأيديولوجية من جانب رجال الدولة ، بغض النظر عن معتقداتهم الذاتية . فالمشكلات مبهمة ونتائجها متنوعة جدا، يصعب معها إيجاد حلول لها فى نطاق الالهام الشخصى . وفى العصر النووى نرى أن مخاطر النتائج الحتمية للمشكلات الدولية تكمن فى جعل ، اتخاذ القرار ، من سلطة المؤسسات لا الأفراد ؛ كذلك فإن معظم الأمم الحديثة قد تبنت مبدأ تخطيط ما ؛ أي أن تبنى مستقبلها بوعى وإدراك اذا اقتضى الأمر بتعديل ما يحيط بها . والتخطيط يتطلب الاعتماد بامكان التنبؤ والنطلع ، بموضوعية، كاملة ومعنى ذلك اخضاع عناصر القضية إلى مستوى واحد من التدابير .

ان هدف البيروقراطية هو وضع نظام فعال ونظامى يمكن بقضله معالجة معظم المشكلات معالجة فعالة . وهذه الفعالية متعلقة ومرتبطة بتكاثر وتعدد الشؤون الجارية وبطبيعة الوسائل المستخدمة فى حلها . فإذا ما كانت الظروف ملائمة ، فإن الادارة العليا تجد نفسها حرة وطيقة فى مواجهة غير المتوقع من الأمور بروح خلاقة ومواجهة احتياجات التغيير . وتصبح البيروقراطية عقبة عندما تتجاوز المشكلات الهامة تفسيراتها وتحديداتها لمعانى السئون الاعنيدادية أو عندما يظهر عدم تكامل وسيلة التصرف المستدركة .

وفى هذه الحالة تمتص البيروقراطية قدرة ونشاط الادارة العليا فى محاولة أخيرة للتوفيق بين الواقع والتنبؤ. وكلما حاولنا التحديد، نسينا الهدف الأصلي. ولكى ننجح ؛ يجب أن يصل النظام إلى نقطة اتخاذ القرار السليم. والبحث عن الموضوعية يعرضنا لخطر الخلط بين الغاية والوسيلة، ونلجأ الى تكتيل القضايا على حساب الاختيار وهو المحك وحجر الزاوية لفن الحكم . ويمكننا ارجاء اتخاذ قرار حتى تنفجر الأزمة أو حتى إلى حين اتضاح الرؤية، وهنا تنقص فرص وامكان الخلق الى أدنى حد أن اليقين يمكن الحصول عليه على حسب الايداع.

ان هذا هو ما يميز تقريبا وبصفة عامة الدول البيروقراطية الحديثة، مهما كانت ايديولوجيتها.

وفى النظم الرأسيّة ذات التقاليد النفعية Pragmatic tradituon كالولايات المتحدة مثلا، نجد أنها تهتم بالحاضر أكثر من اهتمامها بالمستقبل. والتخطيط فيها ليس عادة سوى التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل فى المحيط العائلى لهذا المجتمع.

أما فى المجتمعات التى تركز على أيديولوجية خاصة فإنه يتم تأسيس المذهب ويستبدل الايداع بالشرح والتفسير؛ وباختصار فإنه من المحتمل أن تدفع البيروقراطية غالبا نتيجة تراكم المعارف والطابع العام لوسائلها فى اتخاذ القرارات. وهذا النمط الأخير يمكن أن يصبح من التعقيد بحيث يحتجب الهدم أمام صعوبة الحصول على موافقة الأجهزة الاجتماعية المختصة.

وعلى الرغم من أن جميع الحكام الواعين مستعدون للاعتراف نظريا بوجود هذه المخاطر فإنه من الصعب عليهم الانتقال من دور المعرفة الى دور العمل والتصرف. وهم لا يقدمون للتخطيط الا تأييدا أجوف لا يعنونه. ويشكو المخططون من علتين:

الأولى : تتمثل فى أن الأجهزة «المطبقة» لا تأخذ التخطيط مأخذ الجد.

والثانية : لأن الخطط تتحول الى طلاسـم؛ يتقبلونها فقط لأنها عادة ليس لها أى أثر عملى.

ويحاول المخططون اثبات فائدتهم. وهناك فرق بين أن يكلف فرد أو مجموعة من الأفراد بمهمة استكشاف المستقبل، وبين خلق محيط ملائم لتفهم وإدراك للاتجاهات العميقة للتاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصادية. ان الحاجة لتقديم تقرير تجيء عادة على حساب الفكر المبدع، والبحث عن الموضوعية ينتهى بمحاولة استكشاف صورة حديثة للمستقبل من واقع الحاضر. ان معضلة البيروقراطية الحالية هي «اذا كان كل عمل خلاق مبدع معزول، فان كل تصرف أو عمل معزول ليس إبداعا». ولا يمكننا حل هذه المسألة باللجوء الى مقاييس صريحة صارمة، ذلك لأننا لا نستطيع التعبير عما هو «فريد، بطريقة موضوعية».

ان التشدد والصلابة التى تميز تصرف المجتمعات النامية تكنولوجيا ترجع فى جزء كبير منها الى مشكلة اتخاذ القرار، ويحدث أن مشكلة هامة تظل مجهولة لمدة طويلة ؛ وعندما يفرض الجهاز المكلف باتخاذ القرار سياسة ما، يصبح من الصعب تغييرها. وللخروج من «الأمر الواقع» يجب العودة الى بداية مجموعة التصرفات المفزعة التى أدت الى اتخاذ القرار وهو ما يفسر الى حد ما كيف أن حلا تم اقراره بعد تردد وربما بأقلية ضئيلة يصبح عمليا لدى تطبيقه اذ تبدأ جميع الأجهزة الادارية فى تنفيذه ؛ كما لو أنه كان من الممكن ازالة الشك بفعالية العمل .

بالاضافة إلى ذلك نجد أن سمعة رجال الدولة بل حياتهم السياسية تتعلق بقدرتهم على الانجاز ، والحقيقة أن الكيفية التى يحددون بها الأهداف ليست مهمة نسبيا. وأخيرا فان أجهزة القيادة التى يرتبط بها القادة تتزايد أهميتها تلقائيا وتصبح مستقلة كتنظيم ، وتؤدى درايتها المتقنة للمشكلات الى الاعتماد عليها والاكتفاء بها بدلا من حلها موقفا يستهدف الغرض الأول لها .

والحقيقة أن الذى يتخذ القرار لا يستطيع أن يتجاهل الحالة النفسية لمعاونه . وعلى الرغم من أنه يمسك بزمام السلطة ؛ فإنه يستحيل عليه فى أغلب الأوقات تشديد قبضته عليهم ، دون أن يعرض تصرفاتهم للخطر ؛ بل أحيانا لا تكون لديه العوامل الضرورية للتدخل . وتصبح إدارة الجهاز بالنسبة إليه معضلة كبيرة تستأثر باهتمامه . وينتج عن ذلك أن يصير الوضع شكلا من الديمقراطية الادارية بحيث يعكس اتخاذ القرار عادة وغالبا نقطة الاتفاق العام أكثر مما يعكس الاقتناع المرتكز على أساس وطييد وعندئذ تستطيع المتطلبات الداخلية للبيروقراطية التغلب على الأهداف الموضوعية التى كانت سببا فى خلقها . وهذا الوضع هو ما يحدث فى الدول الشيوعية حيث تصل المؤسسات الى الذروة أكثر مما يحدث فى الولايات المتحدة .

كذلك فإنه يحدث أن تتكون هوة كبيرة بين مختلف ادوار هذا التطور كلما اختلفت وتعقدت هذه الأجهزة الادارية ، وعندئذ تصبح الدراسات وسيلة لقتل الوقت ومنح الثقة الذاتية ، كما يتحول تحليل احدى المشكلات الى نوع من الاختفاء والتهرب يسمح بتجنبها أو الانصراف عنها . وفى الوقت نفسه تتسع الهوة بين المهارة الفنية لمكاتب الأبحاث والدراسات وقدرة رجل الحكم المثقل بالعمل والذى تضعف ثقته بنفسه تدريجيا على التشرب والتشبع فيترتب على ذلك أنه ينعزل فى بحر من الجمود أو التحكم ، أو فى الاثنين معا ، ويحدث هذا فى مجالات كثيرة . والاستراتيجية مثل واضح عليها ، حيث يصعب على رجل الدولة ايجاد متسع من الوقت مثلما يجد المتخصص ، وهكذا فإن القرار النهائى يتم التوصل اليه نتيجة عرض الخبير المتفرغ للحوادث على رئيس الدولة أكثر مما يجىء استنادا لمدى معارف هذا الخبير . وتتصدر هذه الصفات المسرحية ، ومع ذلك فإن ما هو محتمل ليس دائما هو الصحيح ، وكمن أشياء صحيحة لا تبدو محتملة لأول وهلة ؛ والمظهر المسرحي لهذه العلاقات يمكن أن يترك فى نفسية المسئول عن اتخاذ القرار أنه كان مسيطرا عليه ، بل أهم من ذلك ربما عندما يجهل كيف تم ذلك .

ويمكن أن تؤدي هذه الطريقة الى الشلل ؛ والافراط في النظريات من جانب مكاتب الأبحاث والدراسات يجعلها تنسى التوتر الذي يسيطر على القرارات في حالة الأزمات. ان الحل السياسي النام لا يستند فقط إلى الحقيقة الأكاديمية ، ولكن على ما يستطيع تحقيقه في أوقات الاضطرابات . والمختصون يعملون في أغلب الاوقات في اطار من النظريات . ولكي تكون لمقترحاتهم وعروضهم جدوى وفائدة يجب أن ترد على أسئلة كهذه - الرئيس الأعلى ، هل سيفهم هذا الاقتراح ؟ هل يصدق ؟ وهل سيقبله كدليل عمل ؛ أو سجد فيه ذريعة لكي لا يعمل شيئا ؟ ومن جهة أخرى فان اعطاء أهمية زائدة لاعتبارات من هذا النوع هو بمثابة الاهتمام بالمظهر أكثر من الحقيقة الباطنة .

ان المبادرة العملية لدى الحكام تصطدم عندئذ بالحلول النظرية التي يقدمها الاختصاصيون أو فرق المخططين . وكقاعدة عامة ، فان الرئيس لا يعلم بمشكلة الا حينما تبرز كنزاع ادارى . وهكذا فهو يشجع لا شعوريا الخلاف بين الاختصاصيين لأنه السبيل الوحيد الذي يمكنه من اتخاذ القرار . وفي الناحية الأخرى ؛ نجد أن هذه العناصر البيروقراطية تعقد فيما بينها موثائق عدم اعتداء تحصر القائد في نطاق دور يبدو فيه كرئيس أعلى دستوري المظهر وبما أن دوره الأساسي ينحصر في الاختيار بين المقترحات داخل جهاز الحكم نجده بهذا الوضع حكما أكثر منه قائدا . فاذا ما انتظر حتى تظهر مشكلة أو تبرز في صورتها كنزاع إدارى أو أن تظهر احدي الأزمات عدم كفاية الوسائل التي اتبعت ؛ فانه كثيرا ما يجد نفسه أسيرا لمستشاريه .

ويلجأ الرئيس - الذي يواجه بصورة مستديمة الأجهزة الادارية المعقدة - إلى وسائل ملتوية غير مطروقة عادة وهو يلجأ إلى ذلك مضطرا حتى يفرض سلطته .

ان ما يليه الرئيس الأمريكى من حديث عن السياسة الدولية يستهدف عادة تسوية نزاع نشب في واشنطن . ولما كانت الادارة من جانبها تعرف

تماما وسيلة الحكم هذه فانها كثيرا ما تحاول انهاء النزاع الداخلى ، وذلك بأن تتخذ من تصريح رجل الدولة الحاكم ميثاقا يحدد عملا معينا . وهكذا نجد هذا الأخير يلقى خطبا ذات مظهر غير ضار ؛ وليست لها أهمية ادارية ظاهرة ، ولكنها ربما استخدمت يوما من قبل احدى الوزارات أو الأجهزة لطرح برنامج عمل أو دراسة تحد فيما بعد من حرية الحكومة .

والنتيجة أن رجل الدولة المسئول يضطر إلى اللجوء لوسائل بيروقراطية لفرض قراراته . كما يتجلى ذلك فى اختياره للمبعوثين الخاصين أو الشخصيين الذين لا يتعرضون للمضايقة . وليس هناك أغرب من هذه النتائج التى تتوصل إليها مجهودات البيروقراطيات الحديثة . فان حساباتها ورغباتها واراداتها الموضوعية تقودها أحيانا إلى مأزق ؛ لا تستطيع الا القرارات التعسفية اخراجها منها .

وان مثل هذا الأسلوب - حتى فى الأوقات العادية - يحمل بين طياته مخاطر الركود والجمود . ويزداد خطره فى الفترات الثورية ، عندما تقوم البيروقراطية بحل المشكلات الأهم والأكثر إلحاحا (بأهون الوسائل) . وإذا ما كانت المشكلة التى تعرض تتلخص بذات الأمر فى تعديل شكل الاطار الكائن ، فان الروتين يضيف عبقته أمام كل ما يعترض ادراك وتفهم الحوادث والتصرف العلمى .

وهذه المشكلة برغم خطورتها داخل كل مجتمع ؛ فانها أكثر ظهورا فى سير الشؤون الدولية ومجالاتها ، فى حين تقدم الأجهزة المكلفة باتخاذ القرارات مظاهر متشابهة فى البلاد المتقدمة والمنطورة إذ إن المقاييس التى تركز عليها القرارات التى تتخذها تتنوع كثيرا . وتفقد الدبلوماسية مرونتها كلما استهدف الجهاز الادارى أكثر فأكثر مشكلات حركته الذاتية . ويجد رجال الدولة أنفسهم مضطرين إلى التفاهم مع أجهزتهم البيروقراطية الذاتية، كما يجدون من المستحيل تجاوز وإهمال مقترحاتهم دون اثاره مشكلات نفسه جادة وخطيرة .

وانه لمن الصعب بلوغ مرحلة اتخاذ القرار طالما أن الضيق الذي يصاحبه يحد من حرية المساومة في الدبلوماسية التقليدية.

وهذا ما يحدث في نطاق أى ميثاق أو تحالف ، فعندما يكون القرار الذى اتخذ ذا طابع وطنى فى صورة اتفاق تمت مناقشته وبحته بواسطة كيانات شبه مطلقة ، فيصبح من الصعب جدا استخلاص فائدة من المشاورة بين الدول؛ ويشعر الانسان بنفور وتخوف من التعرض لنقد متزايد فى المجال الدولى بشأن اتفاق تم الوصول اليه بصعوبة على المستوى الوطنى.

وما هو ثابت وحقيقى فى اطار أى ميثاق أو تحالف . أى أنه اذا كان هناك تحالف بين بلاد لها الأهداف المشتركة نفسها فإنها تخفق عندما يتعلق الأمر بعلاقات بين الدول أو كتل من الدول المتخاصمة.

والهوة التى تظهر عندما تحدد قوتان بيروقراطيتان لأنفسهما أهدافا فى عزلة متبادلة وعلى أساس مقاييس لا يمكن أن يكون بينهما أية معايير مشتركة تزداد اتساعا عندما يكون هناك انشقاق أيديولوجى . ان درجة التعصب من جانب الطرفين ليست لها أهمية فاصلة ؛ فالمشكلة تظهر حتى عندما تفقد التعهدات المذهبية حيويتها وقوتها الأولية . ان كل بنيان بيروقراطى يكتسب أهمية ذاتية . وفى المراحل الأولى لأية حركة ثورية نجد أن الأيديولوجية أساسية والظروف الشخصية يمكن أن تكون فاصلا وكان يكفى أن يزاح رجل واحد مثل روبير لوضع حد لعهد الرعب فى فرنسا ، ولو لم يستقل رجل كليبين القطار الشهير الذى مضى به إلى روسيا مخترقا ألمانيا ؛ فمن المحتمل أن الثورة البلشفية لم تكن لتقوم لها قائمة . ولكن عندما تتأسس احدى الثورات ؛ فان الهياكل الادارية التى تنبثق عنها تقوم باستثمار مجهوداتها لصالحها الذاتى . وتتل الطاعة محل الاقناع ؛ وينشأ مظهر جديد من الصرامة .

وفى مثل هذه الحالات ، تقل آثار الحوار عبر الحدود الأيديولوجية . وكما زادت تعقيدات الهياكل الادارية تقل أهمية آراء الفرد . وفى الواقع نجد أن أحد

أهداف البيروقراطية هو حذف والغاء كل التصرفات الشخصية . وإذا كان من السهل تعديل اقتناع الفرد ، إلا أن تعديل قرار بيروقراطي يحتاج إلى مجهودات ضخمة . وإذا كان هناك تغيير ؛ فإن الجهاز الحاكم الإداري يفضل القيام به بطريقة المعتادة زمنياً ؛ دون تأثير زائد من جانب التصريحات والضغوط من الخارج . لكل هذه الأسباب نجد أن الدبلوماسية تميل إلى التصلب والتحجر ؛ أو لأن تصبح نمطاً مجرداً من أنماط المساومة . يركز على مقاييس صريحة محضّة ، وكل واحد من هذه الحلول يؤدي إلى مأزق : فالأول هو النفسى الذاتى للدبلوماسية وانكارها . والثانى يخضع الهدف للتكتيك ، ويمكن أيضاً أن يكون عاملاً من عوامل التشدد والمغالاة وعدم التساهل .

والخلافاً على الأيديولوجية تزداد حدة لأن جزءاً كبيراً من هذا العالم لا يزال يقف على العتبات الأولى من التطور الإدارى فى الحكم . وبينما تشكو الدول المتطورة والمتقدمة تكنولوجيا من الجمود الناتج من إفراط فى البيروقراطية ؛ فإن البلدان النامية تنقصها العناصر الأولية للإدارة الفعالة . وحيث تغرق الدول النامية فى بحر من الحوادث والقضايا أحياناً ، فإن الدول المتخلفة لا تملك حتى المعارف الأولية التى تمكنها من التعبير أو إصدار حكم معقول أو تحقيق قرار بعد اتخاذه . فمن جهة نجد أجهزة إدارية جبارة تدور مندفعة ، متنقلة من الصرامة التامة إلى إنقلابات ونكبات (فيما يختص ببيروقراطيتها) ومن جهة أخرى ؛ فإن كثيراً من الدول تميل إلى إتخاذ قراراتها تبعاً لضغوط الموقف الراهن . إن الإفراط فى خلق المؤسسات من جهة لدى البعض وعدم توافر الهياكل لدى البعض الآخر تعترض استقرارهما الدولى .

٣- طبيعة القادة : The Nature of Leadership

ومهما يكن من أمر درجة ، الموضوعية ، التى تسود العلاقات الدولية ؛ فإن القرارات تتخذ فيها من قبل أفراد واعين ومدرّكين تماماً للتعدد الظاهر

لمجالات الاختيار وهو إدراك ينبع من التجارب التي مروا بها خلال فترات صعودهم سلم السلطة.

إن سمة التسامح والتساهل والاعتدال التي اتسمت بها السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر كانت انعكاساً للصفات المطلوبة في الشخص الذي يمارس عمله في البرلمان؛ وللقيم التي توفرت لمجموعة متجانسة من الحكام، وحدثت بينهم روابط عائلية وتربوية مشتركة. أما الدور الهستيري الذي اتخذته ألمانيا الإمبراطورية فقد كان من أثر حكم لم يكن فيه للأحزاب السياسية أية مسئولية، في حين كان الوزراء يجدون أنفسهم مضطرين إلى محاولة إيجاد نوع من التوازن بين ملك مستبد وبرلمان مكون من ممثلين للشعب لم يكن لديهم أى أمل للوصول يوماً إلى الوزارة. وكانت أسهل الطرق للحصول على الاجتماع هي شن حملات متزايدة من شأنها إثارة العواطف الوطنية التي أرعبت جيران ألمانيا.

والخلاصة أن الوسيلة التي كانت تحكم بها ألمانيا هي السبب في عدم استقرار سياستها الخارجية. ولقد أدى انهيار الاتجاهات الأرستقراطية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر في مجال السياسة الخارجية؛ إلى ازدياد أهمية تجربة رجل الدولة التي حصل عليها خلال ممارسته لعمله. والحقيقة أن رجل الدولة يجب أن يشعر بحرية تمكنه من مواجهة المستقبل دون أن يجد نفسه مضطراً إلى التصرف بصورة قهرية تقريباً، لتفادي الرجوع إلى الوراء ولو مؤقتاً.

وفي العصر الذي كان فيه رجال الدولة تابعين لمجتمعات تنصدر الحدود الوطنية كان ثمة ميل عام نحو الاتفاق على مقاييس معتدلة. وهذا الاتفاق وإن كان لا يرقى إلى حد إزالة المنازعات إلا أنه كان يعبر عن طبيعتهم. ومن البديهي أن السياسة الخارجية الأرستقراطية كانت تمثل أخطاراً، منها الطيش

أو الإفراط في الثقة دون ما ارتكاز على المعرفة، أو اهتمام زائد بالإدراك المؤقت والتصرف نتيجة التنبؤ.

وعلى أية حال، فنحن نعيش اليوم في عصر الخبراء أو القادة الذي يحتاج إلى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة. والمعروف أن الخبير لا يعمل إلا في محيط يتلاءم مع الخطط ذات المدى البعيد ونحو أهداف تتعدى أهداف نشاطه الشخصي.

أما العوامل التي تسهم في تكوين مجموعات الحكام فهي: الخبرة التي اكتسبها خلال ارتقائهم السلطة والبنیان والهيكّل اللذين يعملان في محيطيهما، وقيم مجتمعاتهم الذاتية.

وفيما يلي دراسة للنماذج الثلاثة:

(أ) النموذج النفعي – البيروقراطي :

Bureaucratic-pragmatic leadership

(ب) النموذج الأيديولوجي :

Ideological type

(ج) نموذج الحكام الثوريين المصلحين :

Revolutionery-Charismatic type

(أ) حكام واقعيون - بيروقراطيون

Bureaucratic-pragmatic leadership

يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكي، ومع أن هذه النماذج في الدول الغربية تتشابه، وهذا النموذج هو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع

اجتماعى جوهري. على الأقل حتى ظهور مشكلة العنصرية. وهو نموذج يعالج مشكلات السياسة بطريقة واقعية عملية وميكانيكية إلى حد ما.

وترتكز الواقعية على اليقين بأن القرائن ستؤدى فى النهاية إلى أحد الحلول، ومن ثم تتبع الرغبة والميل إلى التأنى والمماطلة حتى يتبين الشكل الذى سوف تتخذه الأحداث. يضاف إلى ذلك الاعتقاد بأنه يكفى أن تواجه مشكلة بفاعلية وحماسة كافيتين حتى يمكن الوصول إلى غايتها. إذ لا يمكن تصور أن الفترة الزمنية التى يمنحونها لأنفسهم من شأنها أن تؤدى إلى كارثة لا يمكن معالجتها، وعلى أية حال ففى هذه الظروف يضاعفون مجهوداتهم ويقومون بتحليل عناصر الأزمة وإحالة كل عنصر إلى أحد الخبراء أو خبراء متخصصين، ولا يبالون بالارتباط الموجود بين هذه العناصر المختلفة. ويهتمون بالمسائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل السياسية. وعلى هذا فإن الواقعية، على الأقل فى شكلها المقبول بصفة عامة، تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ذات القيمة، أو بالأحرى تبحث عن إخضاع أحكامها للأسلوبية المنظمة والقيمة للمعرفة.

ويتبع ذلك آثار عدة، إذ يخلط المجتمع الأمريكى بين السياسة الخارجية وحل مشكلاته المباشرة. ولا يهتم بمشكلة إلا عندما يشتد ضغط الأحداث، وعندئذ تقوم كل جماعة بيروقراطية من الجماعات الموجودة مدفوعة بإظهار مقدرتها إلى أقصى حد. وربما كان ذلك مستحسناً فى المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية فلا، إذ إن هذه الطريقة تهمل بالمستقبل وما يمثله من احتمالات. ويحدث أن تهمل مشكلة من المشكلات حتى يكلف وزير أو جهاز بدراستها. وعندئذ ويصفة عامة عندما تكون الحالة قد توترت فإن الوزى يصبح المسئول الوحيد عن هذا المجال. والنتيجة تتأثر بضغط المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أو بمدى قوة اقناعهم أكثر مما تتأثر بوجهة نظر الهدف

الاجمالى. وهذه الميول نراها بطريقة أو بأخرى فى كل بيروقراطية ولكنها بصفة خاصة أظهر فى الجهاز الحكومى الأمريكى.

ويفسر ما تقدم ما يطرأ من فترات الجمود الواضح والإفراط فى المرونة الذى تتميز بها الدبلوماسية الأمريكية. فمهما كانت المشكلة (أزمة براين - حرب فيتنام) فإن أمريكا لا توضح موقفها فى المفاوضات أو تعبر عن أهدافها إلا بألفاظ مبهمه جداً. رغبة فى عدم التورط فى الحكم على المستقن بالنسبة للمفاوضات وبخاصة الاحتفاظ لنفسها باحتياطى لمواجهة أى أحداث غير مرئية. أما عند اقتراب مؤتمر أو تحت ضغط الظروف التى تجبرها على اتخاذ موقف، فإن الدبلوماسية الأمريكية تغير فجأة من طريقته. والشخصية أو الجهاز الذى يكلف بدراسة الموضوع يعطى عندئذ نجاحه بإتمام المهمة التى كلف بها. وبالطبع فى مثل هذه الحالة يمكننا أن نفهم الحساسية الشديدة لدى المفاوضين الأمريكيين. فنراهم فى المناقشات الداخلية يقدمون التنازلات لأقصى مدى، أما تكوينهم الفقهى فيدفعهم إلى التصرف كوسطاء بين واشنطن والبلد الذى يتفاوضون معه.

إن بلوغ أى رئيس «تنفيذى» منصبه يتم عن طريق اختيارات متعددة تستهدف مقدرته على «إدارة» المشروع بمعنى أن ينتهى به الأمر إلى «التراخى»، وربما كان ذلك يصلح للأمور الداخلية، أما فيما يخص بالعلاقات الدولية وبصفة خاصة فى حالة ثورية، فإننا نجد أن قوة الإرادة، وهى إحدى الميزات الواضحة فى رؤساء أمريكا تؤدى بهم إلى اتخاذ مواقف تعسفية. ومن الناحية الأخرى نجد أن عدم درايتهم بأثر المشكلة لدى الجانب الآخر تجعلهم يبدون كمفاوضين عاديين يكررون ما يراه خبراؤهم.

كل ما تقدم يميز السمة التى تتسم بها السياسة الأمريكية بصفة خاصة. إنها تعالج المشاكل فقط كلما ظهرت على السطح، وهى تركز على القاعدة التى تنادى بأنه «عندما يكون هناك خلاف بين طرفين، فإن الحقيقة تكمن فى

منتصف الطريق. وهذه الطريقة تدفع كل طرف إلى المغالاة وإظهار موقفه على أنه اعتدال، ونجد أن المساومة تغرق أساس المشكلة.

وهكذا يجد الرؤساء الأمريكيون إن كل مشكلة لها وجهان: «أبيض وأسود، ويتجاهلون الارتباط الموجود بين الحوادث الظاهرة والمنعزلة. وإذا ما عدنا إلى الوراء عشر سنوات، فإننا نجد تأرجحاً في الرأي حتى الآن في إدراك العلاقة بين الأحداث التي أدت إلى مهزلة السويس، وقرار فرنسا بإنشاء قوة ذرية خاصة بها، أو التناقض بين مشروع تحييد لاوس وتصعيد الجهود العسكرية في فيتنام.

ومن آثار هذه السمة الخاصة عدم إجراء تقييم حقيقي للعوامل التاريخية إذ تعامل الأمم على نمط واحد وتطبق الحلول نفسها على كل الدول التي تعاني من مشكلات وأمراض متشابهة. إن الرؤساء الأمريكيين لا يهتمون بمشكلة إلا إذا أصبحوا مسئولين عنها، ويواجهونها بسهولة، إنهم يهتمون بالألفاظ التي يستعملونها في تصريحاتهم أكثر من اهتمامهم بأثرها لدى الدولة المعنية. إنهم يقدرون الاتفاق بقيمته الإسمية، وهي غالباً أكثر من قيمته الحقيقية. وهم غالباً ما ينساقون وراء دوافع شخصية تؤدي أحياناً إلى المغالاة في العداء، وموقف المسئولين الأمريكيين من الجنرال «دي جول» خير مثال على ذلك.

والخلاصة فإن الحكام الأمريكيين، يظهرون مقدرة عالية في المسائل التكتيكية الفنية، ولكن هذه المقدرة تقل عندما يتعلق الأمر بمشكلة تاريخية. وبينما تتبع سياسة الدول الغربية الأخرى، مع بعض الاختلافات، خط السياسة الأمريكية إلا أن أوروبا بوجه عام تبدو أقل تعلقاً وتمسكاً بالواقعية.

(ب) قادة من النموذج الأيديولوجي

Ideological type of leadership

يمكن أن يستمر نفوذ أيديولوجية ما ويبقى حتى بعد أن يزول الحماس الذي صاحب بدايتها على نحو ما سلف، ومهما كان إيمان أى رئيس شيوعى

فى مذهبه، فإن حياته التى أمضاها فى التدرج الحزبى لابد أن تكون ذات تأثير ضرورى على النمط الأساسى لتفكيره، وهو ما يفسر بأن الأيدىولوجية الشيوعية تمارس دائماً وظائف هامة، فهى التى توفر العناصر التى تبحث عن الحقيقة وتضمن النجاح الدهاى، وهى الرباط الذى يحافظ على الالتحام بين مختلف الأحزاب الشيوعية فى العالم وأن مفاهيمها هى التى تعالج التناقضات التى تظهر داخل البيروقراطية أو فيما بين الدول الشيوعية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الأيدىولوجية هى المسئولة جزئياً عن التوتر الدولى، وهى المسئولة بصورة أقل بسبب التاكثيك الماركسى بصفة خاصة (من هذه الناحية، فإن الشيوعيين يتسمون بالمرونة إلى أقصى حد) فى حين أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية - اللينينية هى مفتاح التفوق الذى يتميزون به على العالم الخارجى، وبصفتهم ماركسيين - لينينيين، فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل كثيراً من إدراك العالم غير الشيوعى.

ونتيجة تركيز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية - اللينينية على العوامل (الموضوعية) وفيها البنيان الاجتماعى والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات بوصفها أكثر العوامل أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة فإن الصعوبات تعترى هذه العلاقة. ويفسر الإيمان بتفوق العوامل الموضوعية الطريقة التى يعالج بها السوفييت مشكلة الأمن. فإذا كانت المعتقدات الشخصية ذاتية، فإن الأمن السوفييتى لا يكفيه حسن نية الآخرين وبخاصة إذا كان هؤلاء الآخرون تابعين لنظم اجتماعية مختلفة. ومن هنا يتبع تلك الرغبة فى البحث عما يمكننا أن نسميه بالأمن المطلق. ولكن الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد يقابله عدم الأمن المطلق للأطراف الأخرى كلها، إن بلدأ معيئاً لا يمكنه الحصول عليه إلا إذا أخضع الآخرين وأفقدتهم المقدرة، وهكذا يبدو أحد عناصر السياسات الخارجية

التي تستهدف تحقيق مصلحة دفاعية أساسية، تبدو وكأنها ليس هناك ما يميزها عن أشكال العدوان التقليدية.

وهذا يفسر الإيمان بتفوق العوامل الموضوعية وأهميتها، وعدم استقرار فترات الهدوء والتهدئة في العلاقات الدولية. فما إن تتاح فرصة للاختيار بين ميزة مادية وحسن نية من جانب الغرب، حتى يبادروا لاختيار الأولى. لقد ضحوا بال صداقة التي نشأت خلال الحرب من أجل إقامة حكومات شيوعية في أوروبا الشرقية، كما أن الروح التي سادت مؤتمر جنيف لم يكتب لها البقاء أثر محاولة أضعاف قواعد الغرب في الشرق الأدنى، فضلا عن أن محاولات التقرب من جانب حكومة كيندي قد رفضت حتى جاءت أزمة الصواريخ الكوبية لافهام السوفييت بأن تجربة القوة لن تكون في صالحهم .

والحقيقة أن المباحثات بين البلاد الغربية والشيوعية ليست معقدة الى مثل هذا الحد. فالمفاوضون الماركسيون يصعب عليهم الاقتناع بحجج الجانب الغربي الذي لا يقر قوانين التطور التاريخي. ومهما قال المفاوض الغربي؛ فإنهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه. وإذا ما واجهوا بعض التنازلات، فإن ذلك يتأتى عن طريق «الأمر الواقع، فقط وليس عن طريق أفراد، أو نتيجة تطورات في المساومة. وكل دبلوماسية تعتبر صعبة عندما يعتقد أحد الأطراف أن العامل الأساسي في التقابل أو فحوى المساومة؛ ليس سوى هيكل أعلى من العوامل التي تكون جزءا من موضوع المفاوضات.

وفي النهاية، مهما انخفضت حدة الحرارة الأيديولوجية، فإن الصرامة تقتضي الاحتفاظ بموقف عدائي مذهبي تجاه العالم غير الشيوعي؛ وذلك حتى في أوج فترات التعايش السلمي؛ وردا على تحدى الصين؛ استطاع الحزب الشيوعي السوفييتي أن يصرح بأنه يؤيد بقوة الاتجاه المناهض بدمير

الرأسمالية . وانه لا يؤقن بالموت الحتمى للرأسمالية فحسب ، بل انه سيقفل كل شىء حتى يتم ذلك فى أسرع وقت عن طريق صراع الطبقات .

ان شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى تقويها تجربتهم الشخصية فى الوصول إلى السلطة . ففى ظل نظام تعوزه قواعد التتابع القانونية الطبيعية ، يوجهون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية . وهم يصلون إلى القمة عن طريق ازالة المنافسين أحيانا بصورة طبيعية أو بيروقراطية . ولقد قتل ستالين كل من عاونوه على تولي زمام السلطة وقام لخروشوف بعزل «كاجانوفتش» الذى كان يحميه ، وانقلب ضد الماريشال «جوكوف» بعد ستة أشهر من قيام هذا الأخير بانقاذه من مؤامرة دبها زملاؤه . ورغم أن لخروشوف الفضل فى وصول بريجنيف وكوسيجين الا أنه بعد سقوطه بأربع وعشرين ساعة أو أقل ، أطلقا عليه حملة من الافتراءات .

وللنجاح فى هذا الصراع يجب ألا يكون للمرء سوى هدف واحد يقتل فى نفسه كل احساس ، والسبيل هو تجنيد كل طاقاته لتحقيق الهدف الذى يروى تعطشه القوى للسلطة . وليس فى التجربة الشخصية لكل القادة السوفيت ما يسمح لهم بالثقة فى تأكيدات النوايا الطيبة . ان الريبة والشك جزء من وضعهم فى الدولة . وليس من المعقول أن يكون تصرفهم تجاه العالم الخارجى أكثر تعاطفا مما هو تجاه زملائهم أو أن ينتظروا منه تقديرا أكثر .

وهذا المزيج من الصفات الفردية والبنيان الاجتماعى ؛ يؤثر أيضا على العلاقات بين الدول الشيوعية بعضها البعض . فان النزعة القومية «السوفيتية» ؛ وهى على حد قولهم ؛ ثمرة صراع الطبقات كان يجب أن تختفى حيث تنتصر الاشتراكية . وهذا الميل نحو اعتبار كل اختلاف فى رأى ، كظاهرة من البدع

تستهدف تحويل الخلافات إلى شقاق ونزاعات حتمية . وفي كثير من الأحيان فان الجدل بين الصين الشيوعية والاتحاد السوفييتي هو أكثر حدة من حوار الاتحاد السوفييتي مع العالم غير الشيوعي .

وحتى اذا كانت المعتقدات الأساسية لدى القادة الشيوعيين متشابهة فان أثر البنين الداخلي لكل بلد من بلادهم على العلاقات الخارجية ، يختلف اختلافا كبيرا . وهناك هوة بين هذه الأيديولوجية عند انتصارها كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي ، والحماس الثوري الذي يميز بداية الثورة كما هو حادث في الصين الشيوعية ففي الحالة الأولى يمكن لنوع من الواقعية أن ينمو ويتطور، ربما بصورة تجريبية كما هو الحال في الولايات المتحدة . وعندما تدعو الحاجة إلى تسوية نزاع ؛ نجد أن هناك مجموعة متعارضة من التطورات تركز بالضرورة على أساس فلسفي مختلف ؛ وتخلق بدورها مجموعة من الخلافات الجديدة .

ومهما كانت درجة واقعية البنين البيروقراطي الشيوعي ؛ فانه سوف يعرف ميزات أخرى غير تلك التي عرفها الغرب ، فهو يولي أهمية أكثر لاعتبارات المبادئ والمسائل الاحتمالية . وعندما يبدأ القادة الشيوعيون خطبهم بعرض للمبادئ ؛ يستمر عدة ساعات ، فان ذلك ليس نوعا من العادة أو الطقوس . وحتى في هذه الحالة ، فان ذلك لا يؤثر في تفسيرهم للـ «معقول» فيما يختص بنزعاتهم الداخلية . ان البيروقراطية والواقعية يمكن لهما أن يضعفا الاندفاع الأول ؛ وهما لا يضمنان نوحيد آراء الشرق والغرب .

والمظاهر الثورية الأكثر وضوحا من جانب الصين الشيوعية على سبيل المثال ؛ احتفظت بالحماس الأيديولوجي ؛ رغم أن هيكل نظامها يترك لها امكانية أكثر لاجداث تطورات جديدة ويجب ألا نخلط بين عدم التساهل التكتيكي وحيوية أحد الأيديولوجيات بتنظيمها الجامد . إذ يؤسس الحكام سلطتهم على أساس مكانة تتجاوز كل السلطات البيروقراطية .

On a prestige which transcends bureaucratic authority

وفى حالة تغيير الحكام ، أو اذا ما حدث تعديل فى تصرفاتهم فان بكين يمكنها أن تتبنى سياسة أكثر اختلافا من الناحية الراديكالية عن البلاد الشيوعية ذات المؤسسات الأكثر رسوخا .

جـ - نموذج القادة الثوريين المصلحين

Charismatic-revolutionary type of leadership

وهناك نموذج آخر من الحكام هو نوع الحكام الثوريين المصلحين ، وهؤلاء لهم أثر كبير على النظام الدولى المعاصر . ففى الأمم الناشئة نجد أن بعض رجال هذه الدول يعتقدون أن النظم الواقعية - البيروقراطية السائدة فى الغرب لا تناسبهم ، لأن المستقبل الذى يرغبون فى ارساء قواعده يهتمهم أكثر من هذا التدبير الذى يحكم تفكير الواقعيين . والأيديولوجية كذلك لا ترصيهم لأن كل مبدأ لابد أن يخلق كادرات جامدة تعطى التجارب الشخصية المدنين لها معظمهم الرغبة فى الوصول إلى السلطة .

ان الحاكم النموذجى الذى يقود الكفاح من أجل استقلال بلاده ، يجد نفسه فى وسط المخاطر نتيجة للاخلاص الكامل لتطلعات المستقبل . وهذه الرؤية تتيح له تخطى الصعوبات . ورغم شكوك الغرب فى ذلك ، فان القلة من الثوريين قد بلغوا درجة النضوج ، ولذلك فهم يطلقون فى مغامرات ثورية .

واذا كان كاسترو أو سوكارنو قد اهتموا براحتهم الشخصية فان مواهب كل منهما كانت ستوفر له حياة هائلة فى المجتمع الذى دمره . ان القيمة لتضحياتهم هى فى تطلعات كل منهما للمستقبل وأبهم فى السعى إلى السلطة السياسية .

ان الواقع الذى يهم الثوريين هو العالم الذى يريدون خلقه وليس ذلك العالم الذى يناضلون لازالته . الاختلاف فى التصورات له أثره الكبير فى عدم الاقتناع الذى ساد الحوار بين الغرب وحكام الأمم الحديثة . ان الغرب يميل إلى

الاعتقاد بأن التوتر السياسى فى هذه البلاد يرجع إلى مستواها الاقتصادى المنخفض، وزيادة الانتاج القومى تبدو مفتاح الاستقرار السياسى فى عيون رسل وخبراء التطور والتنمية فى الغرب . فهم يعتقدون أنه كان يجب على رؤساء هذه الدول أن يكرسوا له الأولوية التامة ويجعلونه محل اهتمامهم الأكبر .

ولكن على الرغم من أن هؤلاء الحكام الثوريين المصلحين لا يهتمون الناحية الاقتصادية الا أنها تمثل بالنسبة لطموحهم مجالا ضيقا للعمل . والحصول عليه يتم فقط بمجهود بطيء ؛ صعب ، وفنى للغاية ؛ يتعارض مع البطولية الشريفة لنضالهم وكفاحهم فى سبيل الاستقلال . والنتائج ذات مدى طويل ، ولا يمكنهم بوضوح نسبتها إلى أنفسهم ، وإذا كان كاسترو قد استمع إلى نصائح خبراء النظريات فى التنمية الاقتصادية؛ فان أملة الوحيد كان يمثل فى أن يجعل من كوبا على مدى عدة عشرات من السنين بلدا صغيرا متقدما ؛ ولنقل احدى سويسرات جزر «الانتيل» . وهذا الهدف ؛ اذا ما قورن بقيادة الحركة الثورية بأمريكا اللاتينية كان من الطبيعى أن يبدو فى نظره هدفا بسيطا ؛ دون أية فائدة بل أيضا غير واقعى .

يضاف الى ذلك أنه على أثر حدوث تقدم أو ازدهار اقتصادى تحدث عادة ردة وعودة لعدم الاستقرار السياسى، تسقط على الأقل فى مراحلها الأولى كل النظم التقليدية القائمة . وهكذا فان حكام هذه البلاد يجدون أنفسهم مضطرين الى التصرف والحركة بطريقة مسرحية للمحافظة على شرعية سلطاتهم . ويبدو أن كثيرين منهم مقتنعون بأن المغامرات الخارجية؛ وهى بعيدة عن التأثير فى تطور بلادهم الاقتصادى، هى عامل مناسب . لأن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العون سيقدم اليهم وسيستمر وسيستفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم . وهكذا فانه كلما بدت سياستهم الخارجية أكثر اثارة وتحريضا؛ فسوف تزداد فرصهم داخليا لضم اهم منافسيهم السياسيين اليهم .

وهذا الميل نحو التهور يعززهُ أيضاً القول بأن عدداً من البلاد الحديثة لديها احساس زائد بالشك والارتياب في ذاتيتها الوطنية أن حدودها غالباً ما تكون مطابقة للتقسيمات الادارية التي أقامها الاستعمار القديم . وأحياناً ينقصها ادراك العلاقة التي اركزت عليها القومية الاوربية في القرن التاسع عشر؛ وتطابق من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ . وفي حالات كثيرة؛ فان تجربتها المشتركة الوحيدة، هي أنها ظلت لمائة عام تقريباً، تحت نير الاحتلال . ومن هنا ينبع ميلها نحو التسلط، ويفسر محاولاتها المستمرة الى اللجوء الى مجال السياسة الخارجية لتأكيد وتثبيت الالتحام في الداخل (الجبهة الداخلية) .

ان الديمقراطية على الطراز الغربي تفترض أن المجتمع يرفع من شأن مجال السياسة والمعارضة ترتفع ضد الوسيلة المتبعة لبلوغ اهداف مشتركة، ولكن ليس ضد بقاء الدولة وكيانها نفسه . وفي كثير من هذه البلاد الناشئة نرى، على العكس؛ أن الدولة تمثل التعبير الأصلي للالتحام والترابط الاجتماعي . ويمكن بسهولة ان تبدو المعارضة كالخيانة . وبالإضافة إلى ذلك فان الحكام الذين قضوا سنوات عدة من عمرهم في مواجهة تحديات صراع ثوري أو الذين وصلوا الى السلطة عن طريق انقلاب، ليسوا على استعداد اطلاقاً لتأييد وجود نظام حكم يمكن أن يكون لهم فيه خلفاء . وهكذا نجد أن الشيوعية تجتذب كثيرين منهم لا لنظرياتها الاقتصادية الماركسية - اللينينية؛ وانما لأنها تنادى وتسمح بأن تكون السلطة مطلقة وشرعية .

ومهما كان نوع وشكل حكوماتهم، فان كثيراً من حكام هذا النوع يستخدمون السياسة الخارجية لتجنب واخفاء المشكلات الداخلية، وتوطيد الجبهة الداخلية . وفي هذا تقدم لهم حلبة السياسة الدولية الفرصة لاتخاذ اجراءات مسرحية . وكثيراً ما تأخذ هذه التصرفات صورة عدائية للغرب حيث يتوفر الدافع لذلك متمثلاً في النضال ضد الاستعمار وهذا في الواقع هو العامل الأساسي للوحدة بين كثير من البلاد الجديدة . وبالإضافة إلى ذلك فان هذه

المحاولات تزداد نتيجة لكون التنافس بين القوى الثورية قد أزال كثيرا من احتمالات المخاطر التي كان يمكن أن تثيرها مغامرات السياسة الخارجية في الماضي، خصوصا اذا كانت هذه السياسة موجهة ضد الغرب؛ الذي لا يملك أية وسيلة فعالة للعقاب.

وهكذا؛ فان التدخل العسكى المسلح ذا النمط التقليدى أصبح شبه مستحيل بسبب التوازن النووى وقوة الرأى العام العالمى.

إن القدرة على تحريك واثارة قلاقل داخلية فى أجزاء كثيرة من العالم تمثل ضغطا أكثر فعالية من التدخل المسلح، ولا يتردد حكام هذه الدول فى تجاهل التهديدات، الكلاسيكية، من جانب القوى القديمة شديدة الحساسية بالنسبة إلى تهديدات الثورات؛ كما أن الدول التى تستطيع استغلال عدم الاستقرار السياسى فى دول أخرى؛ تستخدم ذلك دائما فى سياستها الخارجية. فالصين التى تنقصها الأشكال التقليدية (الكلاسيكية) للمعسكرات ذات مدى الفاعلية الطويل، تلعب دورا مستمرا وفعالا فى السياسة الافريقية. إن البلاد الضعيفة تبدى اهتماما بإمكانات حدوث اضطرابات داخلية فوق أراضيها أكثر من اهتمامها تجاه التهديد الخارجى بالتدمير.

خلاصة:

ان نماذج حكومات عصرنا تمثل تحديا لم يسبق له مثيل لاقرار نظام دولى ثابت، والمجتمعات الواقعية - البيروقراطية - تحول جهودها نحو معالجة واقع تجربى، يعتبرونه أمرا مسلما به؛ والمجتمعات الأيديولوجية ممزقة بين معتقدات بيروقراطية أساسا (فى مجال من الواقع؛ مغاير مع ذلك لمجال النظم السابقة) واستخدام أيديولوجيتها فى سبيل أهداف ثورية بالذات. أما الأمم الجديدة، فيقدر ممارستها لأى نشاط؛ مهما كان فى محيط الشئون الداخلية، نجدها خاضعة لميول تستهدف تدعيم استمرار حكوماتها الثورية المصلحة على تطوير سياستها الخارجية ويمثل مجموع هذه الخلافات عقبة هامة ضد أى

اتفاق على صيغ وعبارات اقترح «معقول». ومن الصعب تشخيص هذه الحالة، والأمر الأكثر صعوبة هو أن نحاول الاتفاق على وسائل وإجراءات لعلاجها.

وهناك تعريف مشترك لهذه النماذج الثلاثة من الحكام وهو تعريف يعقد الأوضاع الراهنة - فهي جميعا تستهدف مرامى قصيرة المدى دون أن تنسى مطلقا أنها مكلفة بل محكوم عليها بضرورة انجاح كل واحدة من عملياتها . وفى المجتمعات الليبروقراطية فإن السياسة المتبعة هي نتيجة اتفاق وتراض ، ونتيجتها باستمرار هي غالبا أقل العوامل المشتركة . ويطبقها أفراد مرتبطة شهرتهم بالمحافظة على الوضع الراهن . ولا يستطيع أي واحد من هذه النماذج أن يدخل تعديلا جذريا فى ضوء سير الأحداث بسبب الآثار العميقة التى ستكون لهذه التعديلات على النظم الادارية الحاكمة . أما معظم الحكام الثوريين المصلحين فى البلاد الناشئة ، فهم مثل لاعبي «الأكروبات» ، تكفى خطوة واحدة خاطلة لى يسقطوا ويقضى عليهم.

٤- البنيان الداخلى والسياسة الخارجية

Domestic Structure and Foreign Policy

التطلع لنظام عالمى فى المستقبل

The Prospects for World Order

مما سبق يمكن القول بأن عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحكم الداخلى ، ولكن ألا يوجد ما يعرض ذلك؟ كانتشار التكنولوجيا ، والموضوعية التى تفرضها بعض التشكيلات السياسية الغربية؟

الواقع أن كل هذه التطورات لا تؤدى إلى ادراك منشابه أو مشترك للواقع ذلك لأن ما يهيم ليس هو المؤسسات ولا التكنولوجيا وإنما الوعي الذى تمنحه ، وهذا الوعي يختلف وفقا لتطور المجتمع .

ان تفسير «الامة» ليس له المدلول نفسه حينما نطبقه على أشكال من الدول المختلفة كالهند وفرنسا ونيجيريا . وكذلك التكنولوجيا يمكن أن يكون لها مفهوم مختلف لدى الشعوب حسب الوسيلة التي حصلت بها عليها والعصر الذي توفرت لديها فيه .

ان أى مجتمع هو جزء من تطورات تتم تحت ضغط تركيبين متعارضين فى الظاهر - ومن أهم التطبيقات ، نموذج الحكومة ، علما بأن التطور لا يتم فى خط مستقيم وانما عن طريق مجموعة من التحولات المعقدة التى لا يدركها أبطالها الاساسيون . ان دراسة ماضى مجموعة من الوقائع تجبرنا على الاعتراف بأن الاختيار الاساسى قد تم مصادفة الا فى حالة كونه الخيار الوحيد الممكن .

ان المجتمعات الناشئة تجد نفسها فى حالة تسمح لها باتخاذ اجراءات تغيير جذرى ، وهو ما يظهر فيما بعد أنه غير عملى . وكلما تعقدت احدى المجتمعات ، صارت تقاليدها أكثر أصالة ، وقلت فرص اختيارها لنوع الحكم فيها . واذا ما حاولت وحدة اجتماعية ادخال تغييرات جذرية ، فانها تجازف بنظامها وتاريخها والقيم التى امتزجت ببنيانها .

اذن أليس هناك أمل ما فى التعاون والاستقرار؟ وهل نظامنا الدولى محكوم عليه بالخلاف وعدم الادراك؟

لا توجد اليوم دولة واحدة لا تؤمن بضرورة تحاشى الحرب النووية ، فإذا لم يمكن لهذا الاعتبار أن يوقف كل الدول بنفس المقدار ، فانه لن يودى إلى الاقلال من شعور بعض هذه الدول بمسئوليتها المباشرة بسبب مستواها التكنولوجى . وكما أوضح البروفسور «جارجواريب» : «ثمة نوع من التشابه فى أشكال الحكم يمكن أن يخلق معايير مشتركة من العقل . ان العلم والتكنولوجيا يتسع مجالهما ، كما أن تحسين المواصلات يمكن أن يودى إلى ظهور ثقافة مشتركة وان نمو الانسانية ربما سوف يفوز فى النهاية ويتنصر على الخلافات

القائمة بين الحكومات المتفاوتة في درجة التطور .

ومن السهل أن نبني أملاً في السلام على أساس حاجتنا إليه . ان أهم العناوين الكبرى في الصحف تدور حول الانقسام الجوهري ازاء هذه المحاولة ولا شك أن المسألة الاخطر التي يطرحها النظام الدولي ان خط الحدود لا يتبع المعاملات السياسية الخاصة التي ليست الا أعراضاً خارجية تفصل بين أسلوبين من السلوك العام واتجاهين فلسفيين .

ويمكننا تحديد هذين الأسلوبين ، على أساس أن الأول سياسى، والثانى ثورى - وذلك من طريقة ادراكهما للنظام . واذا ما طبقناهما على الرجال ، نجد في النهاية أنه يمكننا التمييز بين رجل الدولة ، والنبي (Prophet) (صاحب الرسالة) .

فرجل الدولة يحرك الواقع ، و يشعر بأنه مسئول عن كل ما يحدث ويطراً، سواء كان حدثاً طيباً أم سيئاً ، انه يرتاب في الطبيعة البشرية ، ويؤمن بأنها السبب في خيبة آمال كثيرة بسبب الحسد والطمع والعنف ، وهو لذلك يميل إلى الاحتراس من الفشل بقدر الامكان ، ويحاول تفادى بعض التجارب ، لا لأنه يخشى نتائجها في حالة النجاح ولكن لأنه يشعر بأنه مسئول عن آثارها في حالة الفشل . وهو يرتاب فيمن ينفذون السياسة الخارجية ، لأن التاريخ قد علمه عدم الثقة بنصائحهم .

أما ،النبي، (Prophet) (صاحب الرسالة) فهو على العكس أقل اهتماماً بالعمل للواقع القائم من اهتمامه بخلق واقع جديد فهو يهتم بما هو صحيح وعادل، وليس بما هو ممكن . ويؤمن بالحلول الكاملة التامة ، ويعطى للمهدف اعتباراً أكبر مما يعطى للوسائل، كما يؤمن في قابلية الانسان للكمال ، وأسلوب عمله يتجاوز الزمن ولا يرتبط بأى ظرف وهو يعارض التقدم على مراحل ويرى فيه نوعاً من التسامح الضار أو غير المفيد للظروف الراهنة ، وهو على

استعداد للمجازفة بكل شيء فى سبيل كل شيء لأن الرؤية بالنسبة اليه هى الحقيقة الأساسية . والغريب أنه أكثر تشددا من رجل الدولة بسبب ايمانه بالطبيعة الانسانية . ويمثل (صاحب الرسالة) عهدا من التمجيد والحماس تتم فيه انقلابات كبرى ومنجزات واسعة كما تتم فيه أيضا النكبات .

ان اتصال (صاحب الرسالة) بالسياسة يتم دائما فى جو من العمق وتسيطر عليه خيبة الأمل . ان رجل الدولة يتنافس وقدرته على تأمين بقاء النظام الدولى فى حالة من التوتر . أما آخر كلمة لدى (صاحب الرسالة) فهى رؤياه بالذات . ان رجل الدولة يرغب فى تحويل «الوحي» إلى اجراءات واضحة ومحددة ، وهو يحكم على الآراء من خلال فائدتها . وليس لما تحويه من حقائق . وهذه الوسيلة هى تقريبا بالنسبة إلى «صاحب الرسالة» نوع من الدنس لأنها ترمز إلى انتصار الانتهازية على المبادئ العامة . والتفاوض بالنسبة لرجل الدولة يعنى أن الاستقرار والمحافظة على النظام السارى أهم لديه من كل مناقشة خارج هذا النظام ، أما بالنسبة لـ «صاحب الرسالة» فليس للتفاوض سوى قيمة رمزية ، باعتباره أحد الوسائل التى تؤدى إلى هداية أو قنوط الغريم .

وقد انتصر كل واحد من هذين النمطين بدوره ، فى عصور كثيرة من التاريخ وسيطرت الخبرة السياسية على العلاقات الأوروبية منذ نهاية الحروب الدينية حتى الثورة الفرنسية ، ثم من جديد ابتداء من مؤتمر «فيينا» حتى الحرب العالمية الأولى . أما أسلوب (صاحب الرسالة) فقد بلغ أوجه وقمته عند قيام الهزات الدينية الكبرى وخلال الثورة الفرنسية . وكان مرشدا لعدد كبير من ثورات العالم المعاصر .

والواقع أن العالم مدين لكل منهما بمنجزات عظيمة ، وكل واحد فيهما له رسالته التى يتميز بها . فبالنسبة لرجل الدولة فان رسالته هى التوازن ،

وبالنسبة لـ (صاحب الرسالة) فإن رسالته هي عدم الاحتفاظ بالانسان في حالة دائمة من التسامى وتحويله إلى مجرد رقم يحرك.

أما فيما يختص باختلاف الرؤيا الفلسفية فهي تعكس دون ريب الخلاف بين خطى التفكير، وهما منذ عصر النهضة يميزان الغرب عما يسمى اليوم بالدول النامية وتحتل فيها روسيا مركزا وسطا.

وليس هذا الاختلاف في النمط والاسلوب بجديد وانما الجديد أنه يشمل اليوم قطاعا كبيرا من العالم ، وزاد من المخاطر الحالية التي تنطوى على التهديد اذا لم يتم التوصل لعلاجها . وحتى الناحية التاريخية فإن الخلافات التي عولجت هي أقل من التي عولجت في الماضي . ولم يسيطر نمط سياسى أو موقف فلسفى الا ليحلا محل ادراك آخر للحقيقة والواقع . ونادرا ما كانت تمر فترة الانتقال دون عنف . ان المشكلة التي يثيرها عصرنا هي أهليتنا وقدرتنا على تسوية المشكلات بروح خلافة ، وهى مشكلات دفعت القرون السابقة ثمنا باهظا لحلها تمثل فى انقلابات وصراعات عنيفة ورهيبة كثيرا ما أخذت شكل نكبات .

ويجب علينا أن نقيم نظاماً دولياً قبل أن تفرضه علينا احدى الازمات كضرورة .

وليس الأمر مجرد خطط ولكنه مواقف واستعدادات . والواقع ان المغالاة بالاهتمام بالتخطيط العلمى هو بحد ذاته من أعراض مصاعبنا . وقبل الاهتمام - حتى فلسفياً - بالنظام الدولى الذى يجب اقامته فإنه يجب التيقن من صحة طرح المسألة .

وهناك دلائل تدعو للتفاؤل ، فالجيل الثانى والثالث من قادة الدول الحديثة والدول الشيوعية قد بدأ يتحرر من جمود العقيدة والاندفاع اللذين كانا من سمات العصر الثورى ، ومن ثم راح يتجه إلى ملاءمة تصرفاته مع ظروف

المجتمعات التي أسهم في خلقها (على أن هذه ليست حتى الآن الا ظواهر ودلالات ، ومحاولة أولى في طرق لم تتميز بعد اتجاهاتها وعلى كل فهي احدى ميزات عصر من الهزات لا يتيح لنا الا فرصة قصيرة للتفكير في مغزاها العميق) والمشكلات الاكثر الحاحا هي أن تكون تطلعاتنا من الاتساع إلى درجة لا تجعل الحاضر يحجب عنا صورة المستقبل.

الموضوع الثانى

المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يعرف القرن العشرون فترات هدوء ، فمئذ بدايته تنابعت الأزمات الدولية العنيفة ، ولئن كانت الاضطرابات المعاصرة أقل عنفا من الحربين العالميتين ، - إلا أن طبيعتها لاتقل ثورية . والواقع أن الازمات التى تصنع العناوين الضخمة فى صحف اليوم ليست سوى أعراض مشاكل عميقة لهماكل الحكم . والنظام الدولى الذى تسبب فى هدوء القرن التاسع عشر ، انتهى وسقط تحت وطأة الحربين العالميتين . وعصر القوى الكبرى الذى حل محله يقترب من نهايته . والأفق الدولى الحالى يغلى بسبب أن كل عناصره فى مرحلة فوران . وهذه المحاولة مكرسة أكثر لمعالجة المشاكل الاحتمالية ومشاكل نظم الحكم وليست لمعالجة مشاكل سياسية خاصة .

١ - مشكلة نظم الحكم :

للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففى الماضى كانت كل قارة فى عزلتها عن القارات الاخرى وعلى مر التاريخ ، لم تكن مشاكل آسيا نمس أوروبا تقريبا . واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة تنلخص فى اعداد السياسة لأكثر من مائة دولة . وتساهم كل الدول على اختلاف أهميتها فى هذا العمل . وأصبح ما كان يعد من قبيل المشاكل الداخلية فى الماضى ذا آثار عالمية . ويمكن تلخيص الطبيعة الثورية لعصرنا فى ثلاث قضايا عامة :

(أ) ازدياد عدد المشتركين فى النظام الدولى ، وتغير طبيعتهم .

(ب) مضاعفتهم الفنية فى شأن النفوذ المتبادل .

(ج) اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم .

وكما سبق أن أوضحنا فإن كل الدول تسهم - ولو بقدر محدود - فى رسم الشئون السياسية الدولية ، وهذه المساهمة تختلف باختلاف الدول واختلاف مفاهيمها السياسية . وعلى ذلك يمكن القول أنه كلما اختلفت طريقة معالجة دولة من الدول - أو مجموعة من الدول - للشئون السياسية الخارجية ، اختلفت الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وطبيعى أن تتعدل الصورة من وقت الى آخر نتيجة انضمام دول جديدة للمجتمع الدولى ، أو نتيجة تطور المفاهيم الدولية أو نتيجة ما يلحق بأحدى الدول التى تمثل احدى القوى التقليدية من ضعف يطرأ على نفوذها وهبتها الدولية ، والامثلة المؤيدة لهذا عديدة، سواء فى القرن التاسع عشر أو العشرين حيث نشأت مراكز للقوى الدولية وثورات مراكز أخرى، وحيث ظهرت دول واندثرت دول أخرى .

ولا يجوز اغفال أهمية التطور التكنولوجى وتأثيره على تخطيط وتنفيذ مخططات الشئون الدولية ، فقد أصبحت الثورة العلمية عاملاً من أهم العوامل فى مجال ممارسة القوة وتحقيق الاهداف السياسية .

وثمة عامل آخر على قدر من الاهمية ، هو ما يسود العالم من نزاعات إيديولوجية ، هذه النزاعات التى تنعكس لدى وضع الصورة الحقيقة للعلاقات السياسية الدولية ، وهنا تجدر الإشارة أن العالم يتنازعه - وسيظل يتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة - قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وسيعمل كل من القطبين على حماية مصالحه ، ولو دعا ذلك إلى خوض أحداث مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا ، إلا أن الجوهر سيظل هو «زعامة ثنائية» وكل فريق يحاول فرض سيطرته العسكرية والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر ، هذا مع سعى حثيث ومنافسة من كل

من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقاً أو تفوقاً عسكرياً أو سياسياً .

ولعل هذا الايضاح أن يفسر صورة التوتر التي تسود العلاقات الدولية في الآونة الحاضرة .

وهنا تبدو ملامح ظاهرة جديدة . فقد فشل القصبان في الحيلولة دون ظهور أقطاب أخرى ، فظهرت أمم جديدة وجدت نفسها في غير حاجة الى حماية أى من القطبين ، وانما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ، ولم يجد القطبان أمامهما من سبيل سوى تقبل ذلك على مضض أملأ في أن يتمكن أحد القطبين من اضعاف الدولة الجديدة - لصالحه - مستعيناً بالعوامل الداخلية في الدولة ذاتها بعد أن اختفت تقريباً الصورة التقليدية القديمة ألا وهي استخدام القوة .

وهنا تجدر الإشارة الى أن الظاهرة الجديدة المتمثلة في زيادة عدد الدول الجديدة ، واحتمال ظهور أقطاب جدد ، هذه الظاهرة لا تكفل الاستغفار في العلاقات الدولية ، خاصة وان عددا من هذه الدول الجديدة لا يولى قدراً كافياً من الاهتمام للمسائل الدولية العالمية .

والخلاصة أن النظام الدولي المعاصر يحتاج بصفة خاصة الى "التفاهق" على مدلول للنظام وطالما لم يكن هناك تعريف مشترك عن "الشرعية" فليس يجد شيء من القوة المرعبة التي اكتسبها الانسان ، فالإيديولوجية الجديدة ستعمقان عناصر الشقاق التي تفصل بين الدول . ولم يعد سهلاً التحوّل الى وسائل القرن التاسع عشر كما لم يعد هناك ولن يكون ثمة استقرار للنظام ، وحدود التي تسمح ببعض التعديلات الواجبة وصار من الضروري أن تكون هناك مفهوم وإدراك جديد للنظام العالمي إذ بدونهما يكون الاستغفار خديعة .

وبعرض هذه المشكلة أساساً للولايات المتحدة فمهما كانت نوابها أو سياسنها لا تستطيع الهرب من الواقع ، فالولايات المتحدة تملك أكبر تجمع

وطنى من القوة المادية وبدون مساهمة فعالة من جانب هذه القوة، فإن أى نظام دولى غير ممكن تصوره، ولكن صورة هذه المشاركة تغيرت بعد عام ١٩٤٥، وخلال مدة عشرين عاما، أسست سياستها الخارجية على افتراض أنه كان بإمكانها اعطاء صورة جديدة لنظام دولى واثارة التطور الداخلى للدول الحديثة بقوة التكنولوجيا والتنافس الادارى للحكم، وهذا الادراك المباشر العملى تماما للنظام الدولى ظهر أنه بسيط بساطة مفرطة، فتعدد أقطاب السياسة يحرم عليها أن تحلم أو تأمل فى أن تتمكن من زرع النمط الأمريكى فى كل مكان يجب أن تكون مهمتها الاساسية اثارة روح الخلق والابداع لعالم جماعى التفكير، وتركيز النظام الدولى على أساس وجود تعدد القوى الحالى حتى ولو احتفظ القطبان الكبيران بقوتهم العسكرية الساحقة .

٢ - حدود ثنائية الأقطاب

طبيعة القوة فى العصر الحديث

كانت القوة العسكرية عبر التاريخ تعتبر أقصى درجات اللجوء والتصرف ووجد فيها رجال الدولة نمو أهدافهم. فمنذ خمسة وعشرين عاماً فقط لم يكن من المعقول أن تستطيع أمة أن تمتلك قوة «زائدة» لتستخدمها بفعالية فى مجال السياسية. وكان الهدف الأدنى هو تأمين وحدة الأراضى وحتى الحرب العالمية الثانية كانت قوة الدولة تقدر بقدرتها على حماية سكانها ضد الهجوم.

ولقد ألغى العصر الذرى هذه الفكرة. فازدياد القوة ليس معناه بالضرورة زيادة فى إمكانية الدفاع والحماية. وفى هذه الظروف فإن أهم مشكلة هى اخضاع القوة للتناسب بطريقة معقولة مع الأهداف التى يحتمل أن تكون خلافاً أو نزاعاً .

وفى أيامنا هذه تقدم القوة العسكرية مظهراً غريباً؛ فتزايدها اللا قياسى أفقدها كل اتصال بالسياسة. والدول الذرية التى تمتلك امكانية تدمير بعضها

البعض تواجه صعوبات ضخمة عندما ترغب في اللعب في المجال السياسي إلا إذا كان الأمر كوسيلة للردع لتأمين بقائها. ويتزايد نفوذ القوى الكبرى على بقية الدول، ويرغم هذا التزايد فإن هذه الدول تستفيد من مجال أوسع للعمل، لم يسبق له مثيل، لتأكيد استقلالها.

وآثار هذا الوضع هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لتوازن القوى. ففي الماضي كان الاستقرار يفترض سلفاً ودائماً وجود توازن يكفل عدم استطاعة دول أن تفرض إرادتها على دول أخرى.

وكانت المقاييس وقتئذ ذات طبيعة أرضية، فلم تكن دولة تستطيع أن توفر لنفسها نفوذاً ساحقاً إلا بالفتح؛ وليس هذا هو الوضع في عصرنا. فإن الفتح لا يضيف سوى قليل من الفعالية للقوة العسكرية. ومن الممكن زيادة القدرة بتنميتها بصورة كبيرة داخلياً وفي حدودها. فالصين صارت - بامتلاكها قوة نووية - من الناحية العسكرية أكثر قوة مما لو قامت باحتلال كل جنوب شرقى آسيا. وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد استولى. على كل أوروبا الغربية وظل دون أسلحة ذرية كانت قوته ستكون أقل بكثير مما يمتلكه حالياً. ويتعبر آخر فإن التغييرات الأساسية في مجال توازن القوى تتمثل فيما يحدث داخل الحدود الأرضية للدول المستقلة. ومما لا شك فيه، أن هناك حاجة ملحة إلى الاتفاق على تفسير لما اصطلح على تسميته في العصر الذري «القوة»، وتوازن القوى».

ومثل هذا التحليل سوف يكون صعباً إذا ما كانت التكنولوجيا ثابتة. ويصبح شديد التعقيد عندما تثير التطورات التكنيكية. كل خمسة أعوام انقلابات في الأسلحة وتفوقها. والدول تتواجه بالفاظ مثل «التفوق»، «التوازن»، «التدمير الأكيد»، دون تفسير واضح لأهميتها في مجال التطبيق من الناحية العسكرية وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسياً، والهوة التي تفصل بين الخبراء والحكومات تتسع باستمرار.

وباختصار فإن الرعب الذى يحيط بالقوة جعلها مجردة (معنوية) لا وزن لها وخادعة والافتناع يسيطر منذ الآن على السياسة العسكرية . ولكنها تركز بصفة خاصة على مقاييس سيكولوجية بحتة . فهي تبحث عن تغيير اتجاه تفكير الغريم بتحويله عن هدفه ، وذلك بمحاولة تأكيد مخاطر غير مقبولة تواجهه . وعلى ذلك فإن الخديعة التى تتم بجدية أكثر فائدة من التهديد الحقيقى المبنى على أساس والذى يبدو للغريم كأنه خديعة . والمقياس الحقيقى للقوة العسكرية هو تقدير العدو المحتمل لها . والمعايير السيكولوجية تنافس فى أهميتها المبادئ الاستراتيجية . ومن الممكن أن نتساءل هل كان على الولايات المتحدة حقا اقامة كل هذه الاستعدادات للدفاع؟ هل هناك فعلا عدو ينوى مهاجمتها؟ والحقيقة أن مشكلة الأمن القومى لديها كل الفرص لتصبح عاملا هاما من عوامل الشقاق .

وعلى مر التاريخ كان اللجوء إلى القوة دائما يسبب خلق سابقة . أما فى القرن العشرين فإن استخدام القوة العسكرية يخلق على العكس ظروفا تحرم استخدامها اللاحق . ومهما كانت نتيجة حرب فيتنام ، فمن الواضح أن الأمريكيين سوف يظهرون منذ الآن أقل تسرعا للتورط فى نزاع آخر من هذا النوع .

وبالإضافة الى صعوبة تفسير معنى القوة هناك أيضا مشكلة استخدامها دبلوماسيا . ففي الماضى كان مدى الاستعداد لاستخدامها الحقيقى يظهر اهمية وخطورة المشكلة التى ستواجه بها . ولكن اجراءات من هذا القبيل تصبح أكثر خطورة اذا ماكانت الأسلحة فى وضع استعداد ، أو مخفأة فى باطن الأرض أو فى أعماق المحيطات .

وحتى عندما يتعلق الأمر بأسلحة تقليدية فحسب؛ ويصبح تحديد المعنى الحقيقى لتهديد ذى طبيعة سياسية أكثر تعقيدا ، فبعد أسر «بويرلو» استدعت الولايات المتحدة ١٣ ألف جندي احتياطى وأرسلت حاملات طائرات تجاه

سواحل كوريا . وهذا الاستدعاء لجنودها الاحتياطيين على أثر نحد من قوة عسكرية من الدرجة الخامسة هل هو اعلان نواياها فى التصرف أو كان معالجة لحالة تشتيت كبيرة لقواتها؟ وإرسال حاملة طائرات هل كان يعد نوعا من الانتقام والردع أو كان الأمر ببساطة موقفا تتخذه من جانبها؟

وحرب فيتنام تصور مأساة هذه المشكلة . فقد أثارت هبوطا فى الحوار لبس فقط داخل الجهاز السياسى فى الولايات المتحدة ولكن بين هذا الجهاز وهانوى . فمنذ أكثر من خمسة اعوام لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تفسر ما نعينه بـ « النصر » ، وقدم الرئيس جونسون عرضا محدودا كما لو كان هذا العرض غير قائم وأظهرت هذه الاستراتيجية عمقها لأنها منفصلة تماما عن السياسة الخارجية .

ولقد كان يجب أن يثير الشكوك التى تلت الحاجة الى عودة المناحظات الخاصة بفرض الرقابة على التسلح وبالأخص الصواريخ الاستراتيجية؛ ومباحثات من هذا النوع يمكن أن تكون هامة للسلام والأمن العالمى ، ولكن اذا أريد لهذه المباحثات أن تكون فعالة فيجب أولا حل المشاكل التى تعقد تفسير الولايات المتحدة لمفهوم سياستها العسكرية فان ظلت عاجزة عن اعطاء تفسير عملى لمعنى الـ « تفوق » أو الـ « استقرار » ؛ فسوف تنقصها فى هذه اللقاءات المعايير التى ستسمح لها بتقييم النجاح .

وهكذا فمهما كان اختيارها سواء استمرار سباق التسلح أو الحد منه ، فمن الضرورى إعادة النظر اجمالا فى سياستها الخاصة بالأمن ، خاصة وأن عشر سنوات قد مضت منذ آخر تقييم قامت به :

(أ) تفسير المصلحة الوطنية والأمن القومى للعشر سنوات القادمة .

(ب) طبيعة القوة العسكرية خلال هذه الفترة .

(جـ) مطابقة القوة العسكرية للنفوذ السياسى .

(د) الآثار والامكانيات عسكريا وسياسيا معا التى يحتمل أن تكون نتيجة لأى تصرف.

(هـ) دراسة استخدام الأسلحة الجديدة المتطورة قبل الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة والصواريخ ذات الطبيعة الدفاعية.

(و) احتمالات الرقابة على الأسلحة بما فيها الاجراءات الخاصة التى تستهدف تخفيض سباق التسلح.

٣- تعدد أقطاب السياسة

الطبيعة المتغيرة للتحالف

لا يوجد هناك قطاع سياسى واحد يصور مأساة التوتر الحالى أكثر من مجال المحالفات الموجودة بين تعدد أقطاب السياسة وثنائية القطبين العسكريين فخلال الخمسة عشر عاما التى نلت الحرب العالمية الثانية ، ساوت الولايات المتحدة بين الأمن والمواثيق ؛ فقد أقامت شبكة عالمية من المعاهدات على أساس افتراض افتناع المعتدى ، وذلك بتجميع أقصى عدد من القوى ضده . على أن وسيلة الأحلاف تم تسر سيرا طبيعيا تماما باستثناء حلف الـ «ناتو» والحقيقة انه لكى يكون التحالف فعالا فانه يجب أن يشمل على أربعة شروط:

١- أن يكون له هدف مشترك ؛ عادة دفاعى ، ضد خطر مشترك .

٢- درجة كافية من التوافق السياسى لتفسير «حالة الحرب».

٣- وسائل فنية للتعاون فى مجال عمل مشترك.

٤- توقيع عقوبة فى حالة عدم التعاون بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون ، والا اعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة دون التزام مماثل.

وهذه الشروط لم تتوفر في الأحلاف التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك اتفاق على تفسير معنى الخطر في منظمة حلف جنوب شرق آسيا أو منظمة حلف آسيا الوسطى ؛ وأمثلة ذلك أن باكستان رغبت في الحصول على أسلحة أمريكية لا بسبب تهديد الاتحاد السوفيتي لها؛ ولكن لثقوية دفاعاتها ضد الهند . كما أن أعضاء حلف بغداد من الدول العربية كانوا ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها العدو وليس إلى الاتحاد السوفيتي ، والواقع أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم . أو حتى إذا كانوا قد استطاعوا ، فإن هذه السياسة كانت ستولد ميتة حيث تنقصهم الوسائل الفنية اللازمة لتطبيقها . كما أن غالبيتهم افتقد الرغبة في التعاون المتبادل .

ولذلك فإن معاهدة حلف بغداد، ولدت في حالة احتضار كأداة للعمل المشترك ، وحيث شعر هؤلاء الحلفاء أن الولايات المتحدة مضطرة إلى مساعدتهم والدفاع عنهم فقد اقتنعوا بأن في إمكانهم رفض التعاون معها .

أما حلف شمال الأطلسي فيختلف ، إذ توحدت أمريكا مع بلاد لها تقاليد ونظمها المشابهة لها . وأمكن مثلا تطبيق وسائل عسكرية مشابهة خصوصا في المجال العسكري . وهكذا ظل حلف شمال الأطلسي خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياته ؛ مؤسسة ديناميكية وخصيصة . ومع ذلك فقد واجهته مصاعب ومشاكل تتصل بضرورة تأقلمه مع ظهور تعدد أقطاب السياسة في السنوات الأخيرة

وعند إنشاء حلف الأطلسي عام ١٩٤٩ ، كان الأوروبيون يتخوفون من عاملين كبيرين هما هجوم سوفيتي محتمل وقريب ، واحتمال سحب القوات الأمريكية . وفي نهاية عام ١٩٦٠ تبدد شبح الهجوم السوفيتي وحتى التدخل السوفيتي في تشيولوسوفكيا لم يثر سوى قلق مؤقت من احتمال حدوث عدوان عسكري . والواقع أن انقضاء عشرين عاما على تواجد القوات الأمريكية في

أوروبا ومساهماتها الفعالة في خطط الأطلسي هو الذي خفف من خوف الأوروبيين من إحتمال زهد أمريكا في معالجة مشاكلهم .

ولقد تجلى الشعور بالخوف خلال الأعوام الأخيرة ، في المناطق التي سادها الاضطراب . على أن الأمر الذي يدعو إلى السخرية أن الأوروبيين كانوا يطالبون في الخمسينات أن تساهم الولايات المتحدة في آسيا والشرق الأوسط لحماية ما كانوا يدعونه بالحرية . فلما انقلبت الآية اليوم وطالبت أمريكا أوروبا بتوحيد جهودها فإن أوروبا أصمت آذانها ذلك أنهم لا يعتقدون أن هناك خطراً على مصالحهم عندما تتورط أمريكا خارج قارتهم .

وترجع هذه الظاهرة إلى ازدياد قوة أوروبا الاقتصادية . فعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعتمد على الولايات المتحدة اقتصادياً وكذلك بالنسبة لأمنها واستقرارها السياسي وحمايتها عسكرياً .

وأوروبا تشعر بحاجة إلى الوحدة لكي تقوم بدور فعال في المستقبل ، إلا أن هذه الحاجة لم تتبلور بعد إلى حقيقة بسبب المشاكل الداخلية لكل دولة . فالطريق إلى الوحدة الأوروبية مسدود ، والمشاكل الداخلية لكل دول أوروبا تثير اهتمام قادتها أكثر مما تثيرهم وحدة أوروبا لمواجهة أى اعتداء بدفاع مشترك . وكانت النتيجة حدوث انفصال عام ضد أمريكا .

وتتعدد الأمور كلما ازدادت قوة الاتحاد السوفييتي النووية، وقد أثر ذلك على حلف شمال الأطلسي بعمق . فكلما ازدادت مخاطر حرب نووية قل الاعتقاد في امكانية أن تكون هناك فعالية للضمانات المعتادة من جانب إحدى الدول . وفي الماضي لم تكن هناك دولة لتتردد في المشاركة الإيجابية الكاملة ذلك لأنها كانت تقدر أن انضمامها لعمل مشترك بجنب حليف لها سوف يكلفها أقل مما لو امتنعت . ولم يعد ذلك هو الحال . ففي تصريحات وزير الدفاع الأخيرة ورد تقدير لرقم الموتى في حالة حدوث حرب نووية يتراوح

بين ٤٠ إلى ١٠٠ مليون ؛ وعلى أية حال فإن هذا الرقم لا يمكن إلا أن يزداد احتمالا وسوف يكون من الصعب أن نثبت أن هناك أخطر وأقسى من التدمير لأكثر من نصف المجتمع الأمريكى فى بضعة أيام . وكلما ارتكز حلف الأطلنطى على نوع من الحرب الاستراتيجية النووية لصدد كل أشكال العدوان ، كلما قل ضمانه احتمالا .

ولقد ساهم الشعور بالتهديد النووى فى اضعاف العلاقات بين الحلفاء .

ولم تستطع الولايات المتحدة أن تتصور مسبقا رد فعل مباحثاتها مع الاتحاد السوفيتى للحد من استخدام الأسلحة الذرية لدى حلفائها فقد رأوا فيها بادرة أو تقدمة لاتفاق أوسع حيث تعالج مصالحهم وتتقرر مصائرهم دون مشاركة من جانبهم . وازدادت عوامل التوتر مع حلفاء أمريكا بسبب موقفها المبهم تجاه أحداث تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن العلاقات داخل حلف الأطلنطى تبدو طبيعية إلا أن الحلف يمر بلا شك بأزمة حادة ، ويعتقد الأوروبيون أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة عن وحدة أوروبا فإنها تريد أن يتحملوا عبئا وليس بهدف الوحدة نفسه . فمنذ عام ١٩٦٠ لم يعد الأمن هو كل شيء ، فمن أزمة برلين حتى أزمة تشيكوسلوفاكيا ، كان من نتيجة كل أزمة اللجوء إلى تفوية حلف شمال الأطلنطى عسكريا فقط . وهامو الاضطراب يزداد بسبب عدم تأييد أمريكا أوروبا سياسيا . وسوف تكون مهمة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٧٠ إقامة هذه الوحدة .

وليس معقولا أن مصير أوروبا الغربية ؛ هذا القطاع الهام ، أن تتخذ بشأنه القرارات على بعد خمسة آلاف كيلو متر منه ؛ كما أنه ليس من المعقول أو الطبيعى أن تخضع سياسة حلف الأطلنطى لمقاييس أمريكية . ويجب أن تكون هذه الوحدة نابعة من مقاييس موحدة ونظم حكم جديدة خلال العشر السنوات المقبلة .

ولا تعطى عملية توزيع المهام الاثارة المنشودة اذ ان هذا التوزيع لا يكون مثمرا لمجرد أنه توزيع عادل بل لابد أن تكون الأعباء المترتبة عليه لازمة وضرورية . فالدولة تتحمل مسؤولياتها عندما يكون هناك شعور بأن ذلك لازم لبقائها هي ذاتها . ويجب أن تستهدف مساهمة الولايات المتحدة وتتركز على مشاكل قطاع الأطلنطى وليس العالم كله . ويجب أن يكون هناك وضوح فى تحديد تحليل الوضع الدولى بالنسبة لأوروبا على الأقل فى النطاق الذى يهملها وأن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لكى لا تبدو وكأنها تستهدف خلق كل رغبة أوروبية فى تقرير المصير .

ولقد ازدادت تصرفات أمريكا التى قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التى تواجهها الدول التى أعلنت مساندتها لوجهة النظر الأمريكية (والتقدم الفنى الأمريكى ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الأوروبيين لأن نجاح أى تحالف يجب أن يكون على أساس ابداء الرأى فى الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفنى .) والمشكلة حادة بالنسبة للأمريكيين . اذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وأمنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق أنه ليس هناك حل بالنسبة لأمريكا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا حيث فيها العلاج . وأساسا فان هذه المشكلة أوروبية أولا . ولكن يجب أن تكون أمريكا حذرة اذ انها عفتت المشكلة بدلا من حلها وذلك عند ما تبنت مباشرة ضرورة دخول انجلترا فى السوق الأوروبية المشتركة .

وخلال السنوات العشر القادمة لن يكون فى اسنطاعتها أن تقوم بنسوية مشاكل الأطلنطى بذاتها فقط . ويجب أن تتقبله أولا مع المشاكل الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب الاختلاف على المشاكل الثانوية ؛ و ألا نتخذع بأنها تستطيع فهم مشاكل أوروبا أفضل مما يفهمها أهلها .

وباخصار فان العلاقات الأمريكية بأوروبا ستركز على مصالح أكثر مما تتركز على التزامات نظرية بحتة . ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا

لحلف الأطلسي الأوروبي . وأن الاتفاقات العنكزية فقط لا تكفى ، فليس هناك حاكم يمكنه أن ينذر بلده لكارثة تنفيذا لالتزام شرعى ولكن هذا الحاكم سوف يتحرك اذا آمن بأن هناك رباطا سياسيا لمصير بلده عند المساهمة مع حلفائه .

وأى تقارب بين حلف الأطلسي وحلف وارسو سوف يكون من نتائجها اثاره خوف أوروبا الغربية من حدوث تحالف أمريكى سوفيتى . وأى تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يجب أن يأتى من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة فى موقف التحفظ . ولن يتأتى ذلك الا بتوحيد وجهات النظر الأساسية ، ومباحثات أكثر فعالية مما يحدث حاليا ، ومرونة أكثر فى الوسائل المستخدمة ، ومساهمة أكثر ايجابية مما يحدث الآن .

وفى الواقع فان أحداث تشيكوسلوفاكيا أثبتت وأظهرت أن الاتحاد السوفيتى ليس مستعدا لأن يذهب بعيدا فى طريق استقلال أوروبا الشرقية؛ ولكن ربما لن يكون الكرملين مستعدا لاستخدام القوة العسكرية أساسا ضد حلفائه كما حدث خلال فترة نقل عن خمسة عشر عاما ؛ وعلى أى حال فخارج أوروبا ؛ من المحتمل أن يكون هناك اختلاف فى الآراء ذلك لأن لأوروبا الآن أهدافها . واعتراف أمريكا بوحدة واستقلال أوروبا سيجعل دولها تقبل حرية العمل الأمريكى فى المناطق التى لا تهم الأوروبيين لأسباب معقولة .

وليس هناك ما يحول دون تطوير الولايات المتحدة اجتماعيا بصورة معبرة . اذ يجب على كل الدول الحديثة أن تحل مشاكل الحكم ؛ والمشاكل الأخرى الاجتماعية الهامة . ويمكن تحقيق النجاح اذا ما تصافرت جهود بلاد حلف الأطلسي للعمل فى هذا المجال على مستوى الحكومات .

ولقد حان الوقت لكى تقوم الدول التى تقع على ساحل الأطلسي ، بمعالجة مشاكل مثل :

١- ما هي الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة في الاتصالات بين الشرق والغرب .

٢- هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بالقيام بدورها الأساسي بالنسبة لأوروبا الشرقية بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفيتي .

٣- ماهي أشكال الاستشارات التي تطلبها مثل هذه التنظيمات .

٤- في أي قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة . وكيف يمكن لأمریکا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة ؟

وبهذه الطريقة يمكن البدء في معالجة المشاكل الأساسية للعالم المتعدد الأقطاب، وكذا الاتفاق على درجة الوحدة المطلوبة والمرجوة، وما هو المدى الذي يمكن أن يصل إليه الخلاف ؟

ويذكر كيسنجر، أن الرد على مثل هذه الأسئلة بالحسم داخل مجتمع جماعي أمر مستحيل . أما في صدد العلاقات الأطلسية فإن مهمة الولايات المتحدة الأساسية سوف تكون مطابقة ضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة .

٤- ثنائية الأقطاب وتعددتها

المشكلة الاحتمالية

ان أخطر مشاكل السياسة الأمريكية في الأعوام المقبلة سوف تكون ذات طبيعة فلسفية إذ سيكون عليها أن تحدد تفسيراً لمذلول النظام في عالم يتجاذبه قطبان من القوى العسكرية ولكنه متعدد الأقطاب سياسياً .

ولن يكون ذلك سهلاً بالنسبة للأمريكيين الذين تربوا في تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ان المجتمع السياسى الأمريكى لم يكن يعرف - حتى قبل ظهور المشكلة العنصرية - شيئاً عن صراع الطبقات. وأصبحت الواقعية والافتناع والمرونة التى تسود العلاقات الدولية والنفور من التفكير فى نظام الحكم والايماں فى الحلول الحاسمة هى السمات البارزة فيه. ولكن المأساة التى يتعرض لها عصرنا هى عدم وجود حلول كاملة، ومشاكلنا الأخطر تتعلق بالتوازن لا المادى (الطبيعى) ولكن السيكلوجى والمعنوى. والصورة التى سيكون عليها المستقبل هى التى ستحدد فى النهاية المعتقدات بشأن القوى الطبيعية.

١ - الأمم الحديثة وشرعية السياسة

تعرض هذه المشكلة بصفة خاصة للأمم الجديدة وسوف يقارن مؤرخو الغد الاضطراب والحيرة الحالية لدى هذه الأمم بالانتفاضات (النهضات) الدينية فى الماضى. فالقارات التى ظلت نائمة خلال قرون بدأت اليوم تشعر ببقطة سياسية والمناطق التى كانت تشعر فى الماضى بأن احتلالها أمر طبيعى تناضل فى سبيل استقلالها. ولكن هذه القومية الوطنية غريبة، فهى ليست كما فى أوروبا. ففي افريقيا على سبيل المثال نجد أن الحدود التى رسمها الاستعمار وحدة اللغة أو القبائل تعتبر مشاكل أساسية تواجه السلطة السياسية.

وليس غريباً أنه فى الفترة منذ أزمة برلين حتى غزو تشيكوسلوفاكيا نجد أن التهديدات الأساسية للسلام جاءت من مناطق فى سبيلها الى التنمية. وكان الضعف الداخلى هو المشجع للتدخلات الاجنبية، فحكومات هذه الأمم شعورها قليل بمسئوليتها فيما يختص بالتوازن الدولى. والمنافسة بين القوى النووية تقدم لها فرصاً كثيرة للتعنت.

وبرغم ضعف هذه الدول من الناحية الطبيعية إلا أن ظهورها في حد ذاته يؤثر في التوازن الدولي بلاشك.

ومعظم هذه الدول الجديدة تقاسى من نزعة ثورية منحرفة وكل ثورة يتبعها فوضى عميقة. والرغبة في البناء لا تثير اهتمامها بعد ما يثيره النضال في سبيل الحرية فسوف يضطرون ان عاجلا أو آجلا الى خلق قوة محركة تشيد أهدافا على أنقاض الأحقاد السابقة من القوى الاستعمارية وترى أن أى دولة تنشأ في ظل نظام ثورى اجتماعى تعتبر المعارضة وكأنها خيانة. وهناك الكثير من المآسى الدينية والاجتماعية تمزق شمل الدول الحديثة وتعد بالنسبة لها مسألة حياة أو موت وعندما تخضع التعهدات السياسية لاتجاهات عنصرية أو دينية أو قبلية يزول كل تحفظ وتأخذ النزعات الداخلية طابع مظهر الحرب الأهلية. وعندما يمارس السلطة التقليدية شخص أو تكون ذات طابع اقطاعى فان المشكلة تنحصر في اصفاء الصفة الشرعية على النظام السياسى.

ولقد احتاج هذا التطور الى قرون في أوروبا. وعلى الدول الحديثة أن تنجزه خلال عشرات من السنين، لذلك كانت الظروف مختلفة في هذه البلدان وهي أقل ملاءمة من الظروف التى سادت تاريخ أوروبا. فهي ظروف خاضعة للضغط الخارجى دون أن يكون لها ميل الى اللجوء الى المغامرات الخارجية لتوطيد الكيان الداخلى والى عدم توافر نظم الحكم مما يزيد من تعقيد الحالة الدولية.

ان التدخل الأمريكى فى جهود هذه الأمم الجديدة لإصفاء الصفة الشرعية يجب أن يعاد النظر فيه بصورة جذرية وكان الظن السائد أن التنظيم السياسى سيتبعه تلقائيا الازدهار الاقتصادى، وسيطبق شكل وصورة الديمقراطية الدستورية.

ففى جميع البلدان المتقدمة نجد أن الاستقرار السياسى لم يستتبعه التصنيع وإنما أوجده وحركه، وفى الواقع، مهما كان نوع الحكم سواء أكان

شعبيا أم دكتاتوريا، فالذى تعهد بتصنيع البلاد وجد نفسه مضطرا لذلك أكثر مما كان بدافع التغيير الجذرى.

وكذلك فإن الديمقراطية ليست نتيجة طبيعية للفرصة ولم يكن التصنيع فى أوروبا أقوى من عوامل أخرى، كالدين وكرامة الإنسان، والتقاليد العريقة للعدالة والروح المسيحية وظهور البورجوازية وارتقاؤها. ولكنهما كانا متوازيين، ولو تخلف أحدهما فإن التطور الغربى كان سيتخذ طريقا آخر مختلفا.

ولهذا السبب لم نستطع الشيوعية أن يكون لها جذور فى البلاد الصناعية بالغرب. وإذا كانت قد حققت نجاحا فى المجتمعات السائرة فى طريق إلى التطور (النامية) فإن ذلك لم يكن بطريق الصدفة. لأن التصنيع فى مختلف مراحله الأولى يضاعف من الانقلابات.

وفى عصر لم تعد فيه مبادئ اللامبالاة مقبولة، فإن الشيوعية قادرة على اكساب الأنظمة الانقلابية نوعا من الشرعية والتعاليم اللينينية تجذب المزيد من شرعية السلطة، ففى الدول الناشئة نجد أن القادة هم من الثوار القدماء المنادين بالتغييرات الاجتماعية وساعدهم ذلك على التأييد الذى لا قوه خلال نضالهم فى سبيل الاستقلال.

ومن سخرية القدر أن الماركسية، وهى ممارسة للعقيدة المادية ليست مقبولة إلا حيث لا وجود لها فى بعض البلاد الجديدة عن طريق المعارضة فى الديمقراطيات المتطورة جدا. إن مثالياتها وليست نظرياتها هى التى تغرى وتجذب. ولم تستطع فلسفتها أن تلهم الجيل الجديد فى البلاد الشيوعية التى تظهر فيها البيروقراطية بصورة واضحة.

والولايات المتحدة التى تمارس أيديولوجية نموذجية تفشل دائما فى نشر القيم الديمقراطية لأن هذه تخضع فى جزء كبير منها لعوامل اقتصادية. إنها

تستطيع معالجة المشاكل الفنية ولكنها أثبتت عجزها عن المساهمة في خلق جو سياسى ومعنوى. وفلسفتها تهىء وسيلة للتغيير ولكن فحوى هذا التغيير فقير.

ومشكلة الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار فى المناطق التى يعيش فيها ثلثا سكان العالم. وإقامة نظم داخلية راسخة وثابتة فى الدول الناشئة، لن يؤدى آليا الى قيام شكل الدولة. ولكن قيام الدولة مستحيل بدون ذلك. ويجب أن تتضمن السياسة الأمريكية ادراكا وتفهما لما نسميه الشرعية السياسية. ففي عصر المواصلات السريعة لا يمكننا أن ندعى بأن مصير ثلثى سكان العالم لم أمر لا يهمننا إلا قليلا، ولا يهمننا أبدا. وذلك ليس معناه ادخال نظمنا الى هذه البلاد وأكثر من ذلك ليس معناه أن نفرض ذلك عليها. ويجب أن نكف عن أن نصور لهم أن هذه القضية هي الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية. ويجب أن يكون هدفنا الوصول الى نقطة يستطيع عالمنا بفضلها أن يبني بدلا من أن يدمر.

وعدم تحديثنا للثورات الكبرى فى عصرنا يعنى أننا سنترك أنفسنا عرضة لتجارها يجرفنا، ان لم يكن فعليا فعلى الأقل نفسيا، وبالفعل فان بعض الحركات تصور رؤساء الدول الجديدة التى يسود فيها القمع. على أنهم أبطال.

وهذه هي مشكلة أخرى اضافية أمام عالمنا هذا بقطبيه العسكريين وأقطابه السياسية المتعددة، فبجانب توازن القوى الطبيعية، يوجد توازن سيكولوجى، مرتكز على أساس القيم والأيديولوجيات.

٢ - مشكلة نوايا السوفييت

من أصعب الأمور على الأمريكيين الاعتراف بالحقيقة التى تؤكد أن جوهر النزاع الأمريكى السوفيتى لا يزال فى العصر الذرى تماما بلا فارق عما كان عليه فى الماضى، فلا تزال تصرفات الاتحاد السوفيتى وتصريحاته العلنية تتسم بروح العداء للولايات المتحدة الأمريكية. وذلك رغم ما فرضه العصر الذرى على الجانبين من ضرورة التعاون والحد من الخلافات.

والحقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تكتنف الجانب العسكري منها مصاعب جمّة - كما وأن خلافا جوهريا يسيطر على العلاقات السياسية، وأساس هذا الخلاف هو فكرة السلام ذاتها، هذه الفكرة التي تدور حولها الآراء حول الوضع الطبيعي للإنسان وعلاقته بالتحرك الذاتي للقوى الاقتصادية.

وبالنسبة لدوايا السوفيت نجدهم ينقسمون الى فريقين:

• المشددين، و «اللينينيين»، ومهما كانت خلافاتهم الفرعية إلا أن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها الرغبة في مزيد من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي.

وينقسم الأمريكيون ازاء موقف السوفييت الى (صقور وحمائم) والخلاف بينهم خلاف حول الموقف في الوقت الحاضر، فالصقور يؤمنون بأن موقف السوفييت لن يتغير الا في المستقبل؛ وليس في الوقت الحاضر، بينما الحمائم يرون أن السوفييت قد غيروا موقفهم فعلا.

وعلى هذا يرى (الصقور) عقم أى محاولات للتباحث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بينما كان (الحمائم) يرون - قبل تفجر الموقف في تشيكوسلوفاكيا - أن السوفييت قد خطوا نحو السلام، وأنهم يعملون على تخفيف حدة الحرب الباردة ولم يعد أمام الجانبين إلا بعض الخطوات التي يجب الاقدام عليها قبل التفاوض.

والتباين بين وجهتي نظر الأمريكيين هو الذي ينعكس على خط سير السياسة الأمريكية وهذا التباين هو الذي ظهر انعكاسه لدى النقاد اليساريين الأمريكيين لدى تقييمهم لكل من «ماوتسي تونج» و «كاسترو» و «هوشي منه» من الخصوم مما بلغ ببعض النقاد أن يقرر أن بعض الخصوم على صواب، وهم لا يدرون أن فيما يقولون به معادة للمصالح الأمريكية ذاتها - وعلى عكس هؤلاء النقاد الأمريكيين اليساريين يفكر بعض النقاد الأمريكيين اليمينيين، إذ

يضعون كل من يعادى الولايات المتحدة فى صف الأشرار، وقد تجلى ذلك لدى تعرضهم لتحليل المواقف ازاء مسألتى برلين وفيتنام، فقد كان المحور الأساسى لاهتمامهم هو الجلوس الى مائدة المؤتمر، وكان ذلك يطغى على الاعتبار الموضوعية أى يطغى على جوهر القضية ذاتها، ولعل أبرز مثال لذلك ما جرى من مناقشة نوايا السوفييت الى درجة تضيق فى لجتها أو تنسى الأهداف الأمريكية.

ولاشك أنه من الأوليات التى يجب ادراكها ما تتسم به الحالة الداخلية فى الاتحاد السوفييتى وما تتسم به السياسة الخارجية السوفييتية من مجانية الواقعية - ورغم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على رفض فكرة الحرب النووية نظرا لمخاطرها الا أن هذه الحقيقة لم تستطع أن تؤدى بحال من الأحوال الى تفاهم وثيق بين البلدين - ورغم أن الجيل الحالى من القادة السوفييت تنقصهم الديناميكية الأيديولوجية التى امتاز بها أسلافهم الثوريون، الا أنهم على قدر من المعرفة العسكرية بما لم يسبق له مثيل فى بلادهم - وهنا لا يجوز اغفال ما تتسم به الأوضاع الداخلية من بيروقراطية، وما تعرض له الحكام من ضغط المستهلكين السوفييت، الا أن هذا لا يمنع من القول بأن الاتحاد السوفييتى يملك اقتصادا حديثا فى حالة ازدهار ونمو.

وإذا كان بعض الحكام السوفييت قد اكتسبوا نظرة واقعية الا أن هذه النظرة لا تزال معقدة ومتشابكة، فان الحزب الشيوعى بعد أن سيطر على مقاليد الأمور فى البلاد لم يلبث حتى أدرك صعوبة الموقف الذى يحيط به من ناحية تيسير الأداة الحاكمة، وإدارة اقتصاد البلاد وتوجيهه، وقد أدى ذلك إلى نتيجة عكسية فان الحزب الشيوعى حتى يجد مبررا لوجوده ولاحتفاظه بالسلطة كان عليه أن يقوم ببعض مغامرات خارجية وأن يظهر فى هذه المغامرات كفاية ومقدرة وبقطة، ولعل ذلك يفسر مواقف الاتحاد السوفييتى ازاء الاضطرابات القائمة الآن فى أماكن شتى من العالم.

ورغم أنه ليس من أهداف هذا الكتاب الدخول في تفاصيل المشكلات الداخلية للنظام الشيوعي، إلا أنه يجدر التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى اخفاق كل محاولات التفاهم مع الاتحاد السوفيتي. لقد مر النظام الشيوعي بخمسين عاما تمثل كل عشرة أعوام منها مرحلة متميزة من مراحل تطور الفكرة الشيوعية، ولقد رحب الغرب بال عشرة أعوام الأخيرة أملا منه أن تكون فاتحة عهد جديد من الوفاق والتفاهم، ولكن على غير انتظار كانت نهاية هذه المرحلة عودة إلى التشدد. وهكذا لم يمكن اصلاح الأمور نتيجة خلط المفكرين الأمريكيين بين المظهر والجوهر واكتفائهم في كثير من الأوقات بما يطرأ من تغير طفيف في اللهجة السوفييتية وترتيبهم النتائج على ذلك التغير، بينما استفاد السوفييت من هذا التغير الذي لم يكن سوى وسيلة لتحذير الغرب. وقد ظهرت انعكاسات هذا الوضع على الموقف في الشرق الأوسط وفيما طرأ من أحداث في تشيكوسلوفاكيا.

ولقد ظهر بعض الغربيين بمظهر المتسرع ازاء الأحداث، اذ سارعوا لدى الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا، بالتصريح بأن هذا الغزو لن يؤثر على امكانيات التفاهم، ولا شك أن هذا الموقف وكذلك موقف هؤلاء الذين كانوا يتطلعون إلى مستوى أعلى للقاءات، كل هذا لا يخدم قضية السلام. وهكذا يستخدم الاتحاد السوفييتي لكل مباحثات أو مفاوضات أسلوبا له يخفف به من شكوك الغرب ويحذره ازاءه وهو لا يهدف في واقع الأمر إلى حل المشكلات المتجمدة أو إزالة الحرب النووية.

ولدى مناقشة نوايا السوفييت فاننا نلمس من واقع ما يدور من مناقشات مدى الشكوك والغموض اللذين يكتنفان هذه النوايا بحيث لا يمكن الاستناد إلى تلك النوايا في الوقت الذي تجدر فيه الإشارة إلى أن السلام لا يمكن أن يتحقق نتيجة تسوية كبرى واحدة، بل هو نهاية مسيرة دبلوماسية طويلة لا يجوز الخلط فيها بين السياسة الخارجية والمعالجة النفسية بل يجب وضع المعايير المجردة التي تسمح بتقدير الأسس والدعائم السياسية لنظام عالمي.

وأن مايساور الولايات المتحدة من شكوك ازاء النوايا السوفييتية يعتبر تفسيراً للزهو الذى يتسم به الأمريكيون فى أوقات التفاهم، ويعتبر أيضاً تفسيراً للفرع الذى لا يستند الى مبررات فى أوقات الأزمات. وعلى ذلك تعتبر كل لهجة هادئة اشارة الى السلام، وكل لهجة عنيفة نذيراً بالتوتر، وذلك يؤدى الى ردود فعل عكسية محورها تصرفات السوفييت الذين كثيراً ما عدلوا من مواقفهم بطريقة مفاجئة تقلق الغرب وتؤدى به الى الارتباك.

ويقول المؤلف انه كتب هذه السطور ابان غمرة الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا. وكلما بعد الأمل فى احتمال التفاهم مع السوفييت، ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يجدر بنا اذا رغبنا فى عدم تكرار أخطاء الماضى فيجب التعمق فى التفكير فى ماهية هذا الماضى وتلك الأخطاء، ويجب هنا الا يكون ثمة خلط بين تغيير اللهجة والتغير الحقيقى الجوهرى، ويجب تفادى الوقوع فى الخديعة نتيجة تفاهم قائم، وأنه من المستحيل حل مشكلات التدخل فى العالم الثالث أو الحد من التسليح اذا لم ندرك بصورة موضوعية حقيقة الالفاظ والعبارات التى نستخدم لدى الحديث عن السلام وعن إقامة نظام عالمى بناء.

٥- تفسير مفهوم «المصلحة الوطنية الأمريكية».

ان الهدف الرئيسى لمن يقوم بعملية التحليل السياسى ورسم السياسة الخارجية هو الوصول الى تحليل سليم للمجتمع الدولى، ثم الاتفاق على المفاهيم التى تشارك الولايات المتحدة فى ضوء مانتضعه من معايير محددة من أجل المساهمة فى اقامة مجتمع دولى مستقر.

ومما لا شك فيه أن ثمة نظماً دولية لا يقرأ رؤساء الدول الكبرى. وأن مجرد النوايا الحسنة لدى هؤلاء الرؤساء لا يكفى، أى أن الابقاء على هذه النظم فيه اخلال بالتوازن الدولى، والدليل الواضح على ذلك - بعد استبعاد الاتحاد السوفييتى - هو الصين الشيوعية، فانه باستقراء التاريخ يمكن القول بأن

الصين عندما كانت قوية كان من أمانيتها القومية دائما أن تبسط سلطانها على جيرانها، هذا بغض النظر عن اعتناقها للشيوعية أم سواها من الأيديولوجيات، الأمر الذى يمكن القول معه بأن الصين تنقصها التجربة للتعامل مع الدول على قدم المساواة، اذ كانت الصين دائما إما خاضعة لغيرها أو متسلطة على غيرها.

والأمر يقتضى تحديدا معينا لمفهوم (المصالح الوطنية الأساسية) بوصفها المحور الذى ندور حوله السياسة الخارجية، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية فلا يسير وراء الخيالات من الأفكار التى منها القول بأن (الأمم الأخرى لها مصالح وأن علينا مسئوليات) والتى منها أن (هذه الأمم تبحث عن توازن القوى ونحن نبحث عن التزامات السلام الشرعية وأن لدينا ميلا لتقديم جزء من هذه الالتزامات وذلك كضمان للثقة) والتى منها ما دعا اليه دين راسك وزير الخارجية (نحن ليس لدينا نزاعات ومشكلات مع السوفييت وأن كل نزاعاتنا هي نزاعات ومشكلات الآخرين).

ان مثل هذه الأفكار الخيالية تزيد الأمر صعوبة وتصنع المصاعب ازاء محاولة تحديد مفاهيم واضحة لدورنا الدولى، ولاشك أن هذا الوضع يحول دون أن تربط بلاد العالم الثالث سياستها بالولايات المتحدة وهى آمنة.

ان ادراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة فى العالم يجب أن يأخذ فى حسابه بقدر الامكان الآمال العامة فى العالم كله والتى ترنو الى الاستقرار والى التطور السلمى، وهنا يجب أن نحدد:

١- ما الذى نمليه علينا مصلحتنا؟

٢- ما الذى يجب أن نحققه مما ورد فى البند السابق؟

وتكتنف الصعوبات محاولة الرد على السؤال الأول بسبب شعارات زرددها ولا نعنيتها مثل (وجوب مقاومة العدوان أينما كان) ومثل (ان السلام لا يتجزأ)

وقد أدى بنا ذلك الى أننا عارضنا التغييرات في بعض الدول وعارضنا كذلك الأسلوب الذى سلكته هذه الدول من أجل هذه التغييرات.

وحقيقة الأمر أنه من الصعب تحديد (المصلحة الحيوية) حتى يمكن الدفاع عنها بعد ذلك، وقد أدى ذلك الى أن تبدو أهدافنا مشوشة مما ترنب عليه أعباء كثيرة منها مضاعفة التعهدات والمصارعة فى أحيان كثيرة الى الإعلان عن العزم فى التدخل المحتمل فى الوقت المناسب فى حالة وجود مصلحة أمريكية أو المساس بهذه المصلحة، ثم التحول عن هذا العزم تدريجيا بدرجة تضعف منه ومن فعاليته.

ويؤكد ما سبق ما جاء فى مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية عن معانى (التوازن) وذلك فى سنة ١٩٤٩. لدى التعرض لحلف الأطلنطى (وهذه المعاهدة تفرض على الأطراف المعنية الدفاع عن الأهداف والمبادئ التى تنادى بها الأمم المتحدة من حريات وراث وحضارة ودفاع عن نظم الأعضاء ومؤسساتهم الحرة القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وعلى أساس من القانون. ونفرض عليهم المعاهدة اتخاذ كل مايلزم من أجل الدفاع عن السلام والأمن. وهذه المعاهدة ليست مواجهة ضد أحد، ولا ضد العدوان، وهى لا تستهدف التأثير فى توازن يغير من ميزان القوى بل لتقوية مبدأ (التوازن).

ولاشك أن مثالية المبادئ السالفة كان جديرا بها أن نقرن بالوسيلة التى تكفل لها التطبيق العملى أى أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر فى سياستها وأن تقم ارتباطا بين تعهداتها ومصالحها أو بين التزاماتها وأهدافها، وذلك أسوة ببريطانيا - قديما - التى كانت لا تتردد فى الاعلان عن مفهومها الواضح للمصلحة البريطانية والتى كانت تتركز فى منع أى سيطرة على القارة الأوروبية، حتى ولو قامت بهذه السيطرة دولة صديقة، والتى كانت تتردد فى اعلان مفهومها عن (السيادة على البحار).

ومن المعروف أنه من الصعب تحديد هذه الأهداف وبالتالي تحديد أسلوب معالجة العلاقات الخارجية الأمريكية.

ولقد ازدادت الحالة تعقيدا في نهاية الستينات، إذ لم تكن الولايات المتحدة في وضع يساعدها على انجاز برامج عالمية ناجحة، كما لم يكن في مقدورها فرض الحل الذي تختاره. فانه بينما كان في قدرة الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ أن تقدم الحلول، أصبح دورها بعد ذلك مجرد المساهمة في انجاز مبادرات تقدم بها الآخرون، رغم قوة الولايات المتحدة المادية وأصبح في غير قدرة الولايات المتحدة الاستمرار في نظم دفاع مشترك فاضطرت لبذل الجهد من أجل تشجيع وتعزيز المسؤوليات المحلية.

ولاشك أن هذا الخط الجديد يتطلب عبقرية ونوعا من الصبر يختلف تمام الاختلاف عن الخط القديم ويعتمد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير النحولات الجديدة وحسن وضع الأولويات المختلفة كل في موضعها الصحيح.

وأن الولايات المتحدة لتشعر دائما أن على عاتقها مهمة تعتبر من تراثها التاريخي، وهذه المهمة هي ايجاد الاستقرار، ذلك الاستقرار الذي يستحيل دون توازن بين شتى القوى وعلى ضوء التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة مما يقتضى أن تكون تصرفات الولايات المتحدة أكثر اتزاناً وألا تكون تصرفاتها نابعة من الحماس وحده.

ولاشك أن مثل هذا المخطط يقتضى ادارة ذات أفكار جديدة ومفاهيم واسعة، لاتخضع للضغوط الخاصة أو للضغوط التي تملئها مواقف دولية معينة.

ولايجوز اغفال مايدور الآن من ثورة فكرية أساسها مثالية الشباب الأمريكي، هذا العامل الذي يمثل خطورة لها تأثيرها على شتى المواقف، ومن هذا القبيل مثالية عصر كيندى التي ظهرت في الخمسينات وعلاقتها

باستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ، وكذلك نظرات الشباب إلى فكرة السلام والحرية ، ومضمون كل ذلك يمكن أن يطلق عليه نظرية (الأخلاق الجديدة) .

وعلى هذا يمكن القول أن الجيل الجديد قد بدأ يصل إلى مرحلة الرشد منذ عام ١٩٦٠ حين رأى الإدارة الأمريكية تتخذ من فيتنام أسلوبا للوصول في السياسة الدولية ، وذلك بغض النظر عما يقال له من أن فيتنام والاندخل الأمريكي فيها هو مساندة ناجحة لنظم حكم جيدة .

ولعل ما سبق أن يفسر ظاهرة تذبذب الولايات المتحدة بين الخجل من قوتها وبين ذلك الخليط من الآمال المغالى فيها والتي توحى بها هذه القوة ، الأمر الذى يسفر فى تحليله النهائى عن تقليل من أهمية امتلاك ناحية أخرى ، ولقد أدى ذلك فى كثير من الأحيان إلى ربط الحكام بصراخ الجماهير ، وأسفر ذلك الارتباط فى أحيان كثيرة عن تصرفات غير مننظمة ومناورات مسرحية .

ولكن يجدر بنا أن نؤكد أن الواقع الذى يهم سواء رؤساء الولايات المتحدة أو رؤساء الدول الجديدة ، هذا الواقع هو الذى يريدونه هم والذى يعملون على إقامته وهذا يقتضى حزمًا وحسما ، ولكن اذا اكتفت الولايات المتحدة على إدارة شئونها فسوف يقل تأثيرها وتأثرها بالتطور البشرى ويضعف بالتالى الأمل فى إقامة نظام مستقر .

وعلى ذلك فالواجب هو نوع من الانبثاق الخلاق لمصالح البلاد الأخرى ولمصالح الولايات المتحدة ، وبالذات لمصالح الأجيال المقبلة وذلك لا يتأتى الا بالقضاء على عوامل عدم الرضا والانحرافات والقضاء على الفراغ الروحي .

والحل الأساسى لا يمكن الوصول اليه فقط بالاهتمام بمجالات السياسة الخارجية ، ان الانجازات الأكثر تقدما هي التى تستطيع أن تساند موقفنا فى إطار الأهداف العالمية ، ولا بد من التعاون مع الأمم الأخرى على أساس من

المشاركة والمساهمة بالجهد المشترك على أساس من الأهداف الذاتية المشتركة.

ومهما كانت الظروف مناسبة إلا أن الحكومة ستواجه بغير شك أزمات ، أسوة بما تتعرض له سائر دول العالم ، ومن المتوقع أن تكون آثار حرب فيتنام ستكون مصدر نفور عميق نحو أى تعهد للولايات المتحدة فيما وراء البحار.

الا أنه فى نفس الوقت من حق الحكومة الجديدة أن تطالب الشعب الأمريكى أن يكون على قدر من الرأفة والادراك والفهم للمشكلات الحقيقية الدولية والتي لا يمكن للولايات المتحدة المساهمة فى حلها من أجل بناء عالم مستقر الا اذا تكونت عن مشاكله الدراسات الكافية .

الموضوع الثالث

المفاوضات الفيتنامية

لقد تميزت مفاوضات السلام بباريس بمزيج من التفاؤل والاضطراب ومن الأمل وخيبة الرجاء ، ولقد أثار وقت القصف بارقة من الأمل الكبير ، وإن كان من العسير - وقتئذ - تصور أن تنتهى هذه الحرب التى طال مداها مرة واحدة وبحركة مسرحية .

وبغرض توفر الثقة المتبادلة وهو فرض نادر فى هذه الأيام إلا أن تعقد الأمور والعلاقات الدولية إنعكس على هذه المفاوضات خاصة لأن عامل طول هذه الحرب جعل من الصعب تحديد المعايير الكفيلة بتقدير وتوقع أى تقدم فى هذه المباحثات .

١ - الموقف فى جنوب فيتنام قبل المفاوضات :

ترجع بداية التفكير فى المفاوضات إلى ذلك التصريح الذى أدلى به الجنرال ويستموولاند ، أمام الكونجرس فى نوفمبر عام ١٩٦٧ من أنه قد تم كسب حرب فيتنام عسكرياً ، وأنه فى إمكان الولايات المتحدة سحب قواتها تدريجياً فى أواخر عام ١٩٦٨ الأمر الذى أدى بالرئيس جونسون الى التفكير بدوره فى برنامج المسالمة ، لولا أن هجوم التيت - The Tet offensive فاجأ افتراضات الاستراتيجية الامريكية .

وقد أدى الهجوم الى معاودة التفكير فيما كانت الولايات المتحدة ماضية فى شأنه من تطبيق النظم الامريكية الاستراتيجية والسياسية التى تهدف إلى إقامة نظم معينة فى دول معينة .

ولقد كانت الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجية المذهب الكلاسيكى التى ترى أن الانتصار هو محصلة امتزاج بين احتلال للأراضى وكذا استنزاف للعدو ، إلا أن الواقع أن ثمة عاملين جعلوا المهمة شاقة أمام هذه الاستراتيجية ، أولهما طبيعة حرب العصابات وثانيهما التضارب فى تقدير قيمة الخسائر .

إن حرب العصابات تخالف الاحتلال العسكرى التقليدى ، إذ لا تستهدف حرب العصابات السيطرة على أراض ، إنما السيطرة على شعوب ، أى أن حرب العصابات لها جذور عميقة فى علم النفس ، فهى تعتمد على شعور بالأمان تارة وعلى الرعب والثأر والانتقام تارة أخرى ، لذلك فحرب العصابات نادرا ما تتمسك بالأرض بقدر تمسكها باستخدام الارهاب والتهديد والخوف للحيلولة دون أى نية فى التعاون مع السلطات القائمة .

وموقع فيتنام يجعل هذه المشكلة أكثر حدة ، إذ إن تسعين فى المائة من الفيتناميين يعيشون فى السهل الساحلى وفى دلتا نهر الميكونج بينما نجد المرتفعات الوسطى تكاد تكون غير مأهولة بالسكان ، والملاحظ أن أكثر من تسعين فى المائة من القوات الأمريكية كانت فى القطاعات غير المأهولة بالسكان من أجل أن تكون العمليات العسكرية بعيدة عن متناول رجال العصابات ، هذه الحجة التى يرد عليها الفيتناميون الشماليون بقولهم إن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع غير ذلك . إذ لم تكن تستطيع احتلال الأرض وحماية الأهالى فى وقت واحد .

وكان الوضع فى فيتنام متميزا بذاته ، فقد كان الأطراف المتنازعون موجودين فى كل مكان ، فقد كانت سايجون تسيطر على مساحة كبيرة من البلاد أثناء النهار عندما يكون عدد جنودها كافيا ، أما فى الليل فقد كانت السيطرة «للفيت كونج» .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة قد حاربت في ضوء مفهوم عسكري بينما قاتل الفيتناميون الشماليون في ضوء مفهوم سياسى ، فقد كانت الولايات المتحدة تعمل على استنزاف عدوها استنزافا ماديا بينما لم يفكر الفيتناميون الشماليون الا فى طريقة لاضعاف الولايات المتحدة نفسيا ومعنويا ، وكان رجال العصابات فى حكم من حقق النصر مادام لم ينهزم ، أما الجيش الأمريكى فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر . ولم تستطع استراتيجية الاستنزاف المادى الأمريكى أن تقضى على رجال العصابات . بل زيادة على ذلك تصاعد عدد القتلى الأمريكيين الذين يحاربون بعيدا عن بلادهم ، بينما لم يكن عدد القتلى بهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق أرض بلادهم .

وعلى ذلك يمكن القول أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أهدافها السياسية ، هذه الأهداف التى لم تبرز سوى نجاح شديد البطء ، ولما لمس الرئيس الأمريكى جونسون هذه الحقائق لم يتردد أن يعلن استعداد الولايات المتحدة للتفاوض بدون شروط فى أى لحظة وأى مكان وهذا معناه أن الولايات المتحدة تترك لعدوها اختيار ساعة المفاوضات. وواقع الأمر أن الساعة لم تكن مهيأة لمثل هذا التصريح إذ لم تكن قوات الولايات المتحدة مسيطرة كلية على البلاد ، فلم يكن لها على هذا الأساس قاعدة صالحة للمساومة .

وكان على الولايات المتحدة تعزيز السيطرة لسايجون ،لذا أعلنت (برنامج السلام والمصالحة) على أساس من تأمين السكان واقامة رابطة سياسية بين سايجون والغرب وكذا تقديم المساعدات فى مجالات التقدم الاقتصادى الذى يخفف من حدة الاقطاع فى فيتنام الجنوبية لولا أن أى تقدم اقتصادى فى فيتنام الجنوبية يصطدم فعلا بالاقطاعيين وذوى السلطة التقليدية .

وفى غمرة هذا التقدم فى الموقف فوجئ الجميع بهجوم «تيت» TET الذى اعتبر هزيمة لسايجون وللولايات المتحدة ، ولأول مرة أدركت واشنطن

حقيقة الموقف فوضعت حدا لعدد القوات المتمركزة في فيتنام واضطرت لتعديل استراتيجيتها لكي تركز مجهودها على حماية المناطق الآهلة بالسكان وأصبح البحث عن حل سياسى أمرا حتميا الى أن حسم الرئيس الأمريكى جونسون الموقف فى ٣١ مارس ٦٩ وفتح الباب للمباحثات الحالية .

٢ - الملابسات التى احاطت بالمفاوضات :

بدأت المفاوضات الرسمية فى مايو ١٩٦٨ ، رغم الاتصالات غير المباشرة والتى سبقت بدء المفاوضات والتى اتخذت مظهر البيانات والتصريحات التى أعلنتها حكومة فيتنام الديمقراطية وكذا جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية ، وحكومة سايجون من جانب آخر وكذلك الولايات المتحدة فقد كان لفيتنام الديمقراطية خمس نقاط للتسوية وكان لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية أربع نقاط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لحكومة سايجون سبع نقاط بينما كان للولايات المتحدة أربع عشرة نقطة .

ومراجعة روح اتفاقيات «جنيف» بشأن الهند الصينية يمكن أن نجدها تهدف إلى ايجاد تسوية تؤدي إلى إعادة توحيد فيتنام بعد مفاوضات مباشرة بين الفيتناميين أنفسهم . وطبيعى أن تسحب كافة القواعد الأجنبية من فيتنام اذا توافر فيها السلام ، هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التى اقترحتها هانوى ، وهى :

١ - سحب القوات الأمريكية .

٢ - اشتراط اتفاقيات «جنيف» بشأن حياد فيتنام الشمالية والجنوبية .

٣ - إعادة توحيد البلاد طبقا للرغبة التى يبديها الشعب .

هذا بينما رفضت الولايات المتحدة تلك النقطة التى كانت تقرر أن يكون برنامج التحرير الفيتنامية أساسا للتنظيم فى فيتنام الجنوبية .

والى جانب هذه الاتصالات غير المباشرة ، اتصالات أخرى سرية لم يكتب لها النجاح نتيجة لعدم تنسيق الموقف داخل الحكومة الأمريكية ذاتها ، ونتيجة لعدم وجود النوايا الحقيقية الكافية لحل مشكلات ضخمة يجب إيجاد حلول لها. ومن هذه المشكلات مشكلة فيتنام - يضاف إلى كل ذلك النظرة المتبادلة لدى كل فريق للطرف الآخر ، فقد كانت هانوى ترى فى الولايات المتحدة الرياء وعدم الاخلاص ، بينما ترى واشنطن فى فيتنام الديمقراطية العناد والتصلب ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيدة نظرا للحالة النفسية لدى حكومة فيتنام الجنوبية التى ترى أن شعب فيتنام الجنوبية هو الذى سيقدر فى النهاية مصير النزاع ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن شعب فيتنام عاش طويلا ولفترة تبلغ نصف تاريخه تقريبا تحت وطأة السيطرة الأجنبية ، لذلك كانت السمة الغالبة عليهم فى أى مباحثات هى الحرص الزائد والشكوك الكثيرة ، ولم يكن من اليسير نفادى كثير من المآزق والحرج.

وعلى ذلك يمكن وصف المناقشات التى دارت فى الأسابيع الأولى من أبريل ١٩٦٨ بأنه لم يكن ثمة إشارة بالنجاح ، ولكن كان النجاح الوحيد هو تهوين فكرة المباحثات على حكومة سايجون ، ولا شك أن حكومة «هانوى» واجهت نفس المشكلة على جبهة التحرير الوطنية الفيننامية.

وانعكس ذلك على قرار وقف القصف المتبادل ، فبعد هذا القرار بأربع وعشرين ساعة تبادلت كل من «هانوى» و«سايجون» التصريحات العدائية اللاذعة ، ولم يكن الهدف من هذه التصريحات التأثير على المباحثات بقدر ما كان الغرض منها التأثير على أنصار كل فريق فى الجنوب .

وكان على الولايات المتحدة أن تتحمل جزءا من المسؤولية نتيجة عدم تقديرها التقدير الكافى عمق وأهمية قلق وانزعاج حليفها ازاء مستقبل غير واضح ، ولم تكن أيضا قادرة على تحليل الأهمية السياسية والجغرافية لفيتنام ،

وكل الذى كان يهملها هو ارسال خمسمائة ألف جندى أمريكى إلى المنطقة مما صاعف المشكلة .

والآن فان المشكلة هى انعدام الثقة فى وعود الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك أن كثيرين ممن يواجهون اللوم لها سيشعرون بالألم اذا رأوا مجهوداتها تنهاوى فى فيتنام بصفة كلية وهؤلاء هم الذين يتعلق مصيرهم وأمنهم وأهدافهم الوطنية بعود الولايات المتحدة - وهذا الفريق يمثل جزءا كبيرا من العالم ، سواء فى الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اليابان ، فان الاستقرار يرتكز على الثقة التى تلهمها وعود الولايات المتحدة ، ولا شك أن سحب الولايات المتحدة لقوانينها من جانب واحد ، أو أى تسوية مثيلة يمكن أن تؤدى إلى تدهور الموقف الدولى .

وتواجه «هانوى» وضعا مثيرا فى تعقيده ، فهى لا تستطيع مواصلة الحرب دون معونة مادية خارجية ، وهى تعتمد على الضغوط الدولية التى تتم لحسابها ، وما تمارسه من نشاطات فى مجالات الرأى العام الدولى ، كل ذلك يقيد من حرية «هانوى» فى المساومة من أجل أى تسوية ، لذلك فان هانوى تتحرك بحرص ودقة بين كل من موسكو وبكين وجبهة التحرير الوطنية .

وكذلك الاتحاد السوفييتى الذى قدم المساعدات الضخمة رائدة الحرص والحذر حيث إن أى انتصار كامل ل«هانوى» يعنى تقوية نفوذ بكين على الأحزاب الشيوعية فى العالم اذ يؤدى الانتصار على الولايات المتحدة مهما عظم خطره الا أنه ذوفائدة فى نهاية الأمر . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هزيمة «هانوى» معناها عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على حماية بلد شيوعى شقيق ضد الولايات المتحدة - ومن شأن هذه الهزيمة أيضا اذا وقعت اضعاف النفوذ السوفييتى ولصالح الصين فى جنوب شرق آسيا ، مما يمنح الصين الحجة فى صراعها ضد موسكو .

وقد كانت أحداث تشيكوسلوفاكيا عاملاً ذا تأثير على الموقف فى فيتنام ، ولا يفوت فى هذا المجال تناول شكوك الأيديولوجية الشيوعية ازاء الولايات المتحدة وكذا الإشارة إلى المرارة التى أصيبت بها «هانوى» خلال مفاوضاتها السابقة مع الولايات المتحدة اذ يعتبر مؤتمر جنيف (١٩٥٤ - ١٩٦٢) بشأن لاوس قد حرّمها من بعض الميزات التى اكتسبتها ساحة القتال .

ولعل ما سبق أن يفسر سبب تحفظ فيتنام الديمقراطية ، بعكس الولايات المتحدة التى تعنى ما تحويه تصريحاتها ، بينما تستغل «هانوى» كل قدرتها ومهارتها لعدم التورط مسبقاً فى أى تصريح أو تصرف حرصاً على عدم اثاره أو اغصاب جبهة التحرير .

وعموماً فإن «هانوى» أعطت واشنطن - من خلال هذه المباحثات - الشعور بأن «هانوى» غير سليمة النوايا فى مباحثاتها أو ما يصدر عنها .

٣- الارتباط والمخاطرة فى الدبلوماسية الفيتنامية :

مشكلة وقف القصف

اشتراط الرئيس الأمريكى جونسون عندما أعلن وقف القصف الجوى على فيتنام أن يعقب ذلك محادثات ، وكان يهدف من ذلك ألا تنسفيد فيتنام الشمالية من توقف الغارات أو الحد منها ، ولقد ردت «هانوى» رداً بسيطاً وحاسماً تعلن فيه ضمانها بأن المباحثات ستكون مفيدة ، ولكن هذه المباحثات لن تكون مثمرة - فى نظر هانوى - الا اذا صدقت نوايا الولايات المتحدة ، وأكدت «هانوى» فى ردها أنها ترى عدم ربط وقف القصف بالبداية فى المباحثات أو بغيره من الشروط .

والواقع أن الولايات المتحدة كانت ترى صعوبة فى إعادة القصف - فيما بعد - بعد توقفه ، بينما كان الرأى العام الأمريكى يتطلع إلى أى مباحثات مقابل أى تنازلات أملاً فى أن يرى ثمار هذه المباحثات . ومن ناحية أخرى

فقد كانت «هانوى» حريصة على إيقاف القصف دون شروط مسبقة ، وكانت تريد أن تعطى لأنصارها فى الجنوب الانطباع بأن وقف الغارات غير المشروط هو رمز للانتصار القريب .

وظل الجانبان يدرسان الصيغة غير المشروطة مع مراعاة طبيعة الارتباط الدولى ، وظلا يبحثان عن مقابل أو عقاب خرق ومخالفة هذا الارتباط وأخيراً أمكن الوصول إلى الحل وذلك هو الخطاب الذى أعلن فيه «جونسون» وقف الغارات وأوضح فيه أن «هانوى» تدرك كل الإدراك معنى وقف الغارات.

وكررت واشنطن دائما فى خلال المباحثات التركيز على أن «سايجون» ستشارك فى المفاوضات الايجابية التى ستعقب وقف إطلاق النار . وواقع الأمر أنه لم يكن فى صالح الولايات المتحدة ولا فى صالح «سايجون» نفسها هذا الاشتراك ، اذ أنه من المنطقى أن يودى ذلك الى مناقشة وضع جبهة التحرير ، وهى مشاكل كان الافضل تركها الى مرحلة متأخرة فيما بعد من المباحثات ، خاصة وأن «هانوى» ترفض الاعتراف ب«سايجون» ، كما أن سايجون تألمت لأن إدخالها فى المباحثات أثار موضوع الاعتراف بجبهة التحرير ، وكشف عن الخلافات بين الولايات المتحدة وسايجون ، وطبيعى أن من أهداف هانوى كشف واثارة الخلافات بين واشنطن وسايجون ، مما يودى الى القول بأن الولايات المتحدة طرقت المسائل على أساس ارتجالى يتفق مع الواقعية الى حد بعيد ، بينما كان الواجب يقتضى قبل أن تقطع شوطا بعيدا فى هذه المفاوضات أن تنفهم جيدا الأهداف وتدرس السبيل لتحقيق هذه الأهداف .

٤ - وقف إطلاق النار وحكومة الائتلاف :

ولقد أثارت المفاوضات عديدا من المشاكل أمام الولايات المتحدة ، فقد ترددت فى أى السبل تسلك ، هل تتقدم خطوة خطوة وتناقش كل نقطة بتعمق ، أو تبدأ بمحاولة الوصول إلى إتفاق اجمالى لبعض الأهداف السياسية .

ولايجوز أغفال خطورة الفارق بين كل من الأسلوبين السابقين اذ لو اتبع الأسلوب الأول لتشابكت وتعقدت المشاكل بطريقة تباعد بين تسوية المشكلة وتؤدي الى فقدان الثقة المتبادلة مما يضيع في النهاية تحقيق الأهداف النهائية، والأسلوب الثاني يؤدي الى عدم وضوح الأهداف النهائية ويدفع كل طرف للمبالغة في كل ما يتقدم به من اقتراحات.

وكان الجانبان يعتقدان أن وقف الغارات سيؤدي بالتبعية إلى وقف إطلاق النار، وأحاطت بالأذهان تلك الصورة القائمة في كوريا حيث توجد جبهتان ، يسيطر كل طرف على جبهة، مما جعل الأمور سهلة وتقليدية، اذ سيقع الجانبان القرار وبذلك سيوازي خط وقف إطلاق النار خط الجبهة، الا أن الوضع في فيتنام مختلف تمام الاختلاف ، فالسيطرة على الأرض ليست مستديمة ولا ثابتة ، ولا شك أن اعلان وقف إطلاق النار سوف يزيد المشكلة تعقيدا اذ سيؤدي إلى محاولة كل طرف المسارعة إلى بسط سيطرته على مزيد من الأرض وسيؤدي ذلك إلى وضع شبه مستحيل فيما يخص انسحاب قوات فيتنام الشمالية ، يضاف إلى ذلك كله صعوبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار والزام رجال العصابات باحترامه . ومحور الصعوبة هو الفارق بين حرب نظامية وحرب عصابات.

وعلى ذلك فقد كان الوصول إلى قرار (ضمني) بوقف إطلاق النار أكثر سهولة من وقف إطلاق النار الذي يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات.

وفي هذا الوضع شبيه بما حدث في «لاوس» أي يؤدي إلى حرب أهلية ، حيث نجد كل طرف من حكومة الائتلاف يملك قواته العسكرية الخاصة ، ويدير كذلك الأراضي التي يسيطر عليها.

وكان من الصعب على «واشنطن» أن تقرر ما اذا كان من حقها أن تشارك في حل المشكلة بهذه الصورة التي مظهرها تحالف بين حكومة «سايجون» وجبهة التحرير أو ما يمكن أن يطلق عليه (الائتلاف) ، والواقع أن

ذلك كان يؤدي بالضرورة إلى تدمير النظام السياسي القائم في فيتنام الجنوبية ويمهد للشيوخيين للاستيلاء على الحكم في (سايجون).

ولقد وجد في مرحلة من المراحل فريق يرى هذا الحل بوصفه هو الذي ينفذ ماء وجه الولايات المتحدة بوصف أن الانتصار الشيوعي أمر لا مفر منه، ولكن واقع الأمر أنه من غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اشتراك الوزراء الشيوعيين ذوى الجرأة في الحكم في سايجون، ومن غير المعقول أن تقر الولايات المتحدة اختلال التوازن السياسي في فيتنام الجنوبية.

وخلاصة الموقف أن دعم فرص التآلف كان من شأنه هدم تام لا رجعة فيه للتطور السياسي لفيتنام الجنوبية، خاصة وأن الفيتناميين الجنوبيين لا يؤمنون بفعالية أى حكومة ائتلافية ولا يستبعد أن يتحولوا من معسكر إلى آخر.

وهذا لا يعنى وجوب اعتراض الولايات المتحدة على تكوين حكومة ائتلافية ولكن الهدف هو التركيز وايضاح حقيقة الصورة وهي أن كل تفاوض بشأن الحكومة الائتلافية سوف يؤدي في النهاية إلى احتمال وقوع الولايات المتحدة في مأزق ولا يستبعد في الوقت نفسه أن يؤدي إلى انهيار حكومة «سايجون».

٥- أين نحن مسوقون ، من حيث وقفنا ؟

رغم ما سبق من تناقضات فلا ريب أنه عندما تسود الشكوك العميقة وتشابك المصالح فالتركيز يجب أن يدور حول أسلوب توقيع اتفاق على الأهداف الأساسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل . لذا يجدر بنا استعراض نقاط الضعف والفئة لدى كل من المعسكرين .

ان قوة «هانوى» تكمن في أن المعركة تدور فوق أراضيها وبين شعبها ، بينما تقااتل الولايات المتحدة خارج بلادها ، كما أن «هانوى» تحتفظ بمميزات

سياسية في فيتنام الجنوبية ، وهي أقدر على تفهم الأوضاع الاجتماعية وعلى توجيه المعارك الحربية لتحقيق أهدافها السياسية ، وهي في الوقت نفسه تعتمد على ضغط الرأي العام العالمي وعلى الضغط الذي يمارسه فريق من الشعب الأمريكي ، وفي هذه النقطة من المعتقد أن عدم شعبية وبغض هذه الحرب كفيل على أن يجبر الولايات المتحدة في النهاية على مغادرة فيتنام .

وضعف «هانوى» يتمثل في أنها غير قادرة على إيجاد العلاج لمشاكلها الا لدرجة معينة محدودة نتيجة قلة مواردها المالية ، اذ ان «هانوى» غير قادرة على الاستمرار في الحرب دون مساعدة خارجية ، هذه المساعدة التي تشكل في الوقت نفسه تهديدا إلى حد ما لسيادة «هانوى» ، هذه السيادة (الاستقلالية) التي دافعت عنها «هانوى» - حتى الآن - باستيسال ، بالاضافة إلى أنه حتى لو تحقق النصر فان «هانوى» في الوقت نفسه ستكون في حاجة إلى اعادة بناء من جديد تسغرق عشرات الأعوام .

يضاف إلى ذلك أيضا أن الأحداث الدولية الجارية ليست ذات طبيعة ثابتة الحساسية والأهمية ، فبعد أن كانت مشكلة فيتنام هي ذات الأهمية الأولى بالنسبة للأوساط الدولية في وقت من الأوقات ، انصرف اهتمام العالم بعد ذلك للمسألة التشيكية في وقت آخر ، وانعكس ذلك على «هانوى» التي أيدت الاتحاد السوفييتي ، بغض النظر عن علاقاتها ببكين ، وبغض النظر عن أي حرب محتملة بين السوفييت والصين قد يتخلى الطرفان عن «هانوى» ، التي أدركت وقتئذ أن الظروف ليست في صالحها .

وبالعكس فان قوة الولايات المتحدة أن تجعل «هانوى» غير قادرة على اجلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ، أي أنه قد أمكن المبادعة بين «هانوى» وبين احراز أي نصر عسكري وارغام الولايات المتحدة على مغادرة

المنطقة ، وهذا هو ما دفع «هانوى» إلى التفاوض الذى قد يؤدي إلى هذا الجلاء ، وهنا يجب أن نقرر أن الولايات المتحدة للأسف لم تستطع إقامة بناء سياسى يقاوم الزحف الشيوعى لفيتنام الشمالية عندما تعود قواتها إلى الولايات المتحدة .

ومن خلال الهيكل الذى تقدمه المباحثات يمكن أن نلمس وضعا مختلفا تمام الاختلاف عن الوضع فى كوريا ، فلا يوجد فى فيتنام جبهات متصلة يمكن أن تختفى وراءها مناطق عمق ، والمفاوضات لا تقرر كذلك تسوية لوضع حربى قائم ، وإنما هي تقييم واقعا سياسيا جديدا . وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع السياسى غير مستقر فى فيتنام سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم بالنسبة «لهانوى» ، لذلك فالمتوقع ألا يجازف أى من الطرفين بإطالة المباحثات اسوة بما حدث فى كوريا . والسبيل هو تحديد الأهداف تحديدا واضحا مع توضيح ارتباط الولايات المتحدة بطريقة نافية للخلاف ، وأن يعرف المتباحثون من الجانبين أن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمة عسكرية أو تغييرا ينشأ عنه تدخل قوة خارجية إلى فيتنام الجنوبية هذا مع تأكيد الولايات المتحدة اخلاصها فى نواياها اذا ما وضع الفيتناميون الشماليون حدا لتدخلهم العسكرى وضاغطهم السياسى ، فان الولايات المتحدة لن يهملها أن تؤيد أى حكومة فى «سايجون» أو تدعها .

ومعنى هذا أن يتم سحب تدريجى للقوات الامريكية وكذا لقوات «هانوى» ، ويجب تشجيع الطرفين اللذين يواجه بعضهما بعضا فى فيتنام الجنوبية للوصول الى عقد اتفاق سياسى تتبع خطوطه العريضة من صميم مصالح الطرفين الخالصة . وقد يحسن أن يتم مثل هذا الاتفاق رسميا على الصعيد الوطنى أو محليا على النطاق الاقليمى حيث تكثر نقاط المواجهة ، وأن يقدم أطراف النزاع البراهين على مراعاة قواعد ضمنية للتعايش فى مناطق معينة مثل «دلئا الميكونج» .

وفى هذا الاطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وان كان من الممكن وضع بعض الأسس التى يمكن أن يقوم عليها، ومن أهمها :

١ - أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبيا تكفل قيام نظام سياسى فيننامى خالص بنمو وينجح فى فيتنام الجنوبية، وبحيث لا يودى ذلك الى أن يكون هذا الانسحاب ستارا يخفى وراءه سيطرة الشيوعيين على السلطة .

٢ - أن يتعهد الطرفان بعدم اللجوء للعنف خلال فترة الانسحاب سعيا لتحقيق بعض أهدافها .

٣ - أن يترك - بقدر الامكان - للفينناميين الجنوبيين أمر تحديد واختيار النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

ومن التحليل السابق يتضح أنه يجب على الولايات المتحدة خلال المرحلة القادمة أن تركز جهودها على الانسحاب المشترك للقوات الاجنبية وأن تتفادى اطالة المباحثات والمناقشة حول الوضع الداخلى لفيتنام الجنوبية، وأنه يجب أن يدرك الفينناميون الجنوبيون أن يتحملوا العبء والمسئولية الاساسية للمفاوضات المباشرة اذ لو تدخلت الولايات المتحدة حتى العمق فى الشئون الداخلية لهذا البلد فسوف يودى بها ذلك إلى صعوبات كثيرة .

والمهم هو أن الاسلوب الذى ينتهج عليه معول كبير وهو ذو حيوية أساسية، وهو الذى يمكن أن يودى الى النجاح والسرعة فى تحقيق هذا النجاح .

ولاشك أن ربط وقف الغارات باشتراك «سايجون» فى المناقشات أمر غير سليم فقد أثار مسائل كان الاولى تفاديها وتأجيلها الى وقت لاحق، فلم يكن من السهل تفادى مناقشة الوضع الداخلى السياسى لفيتنام الجنوبية مما يؤثر فى علاقات واشنطن وسايجون .

ورغم إثارة هذا الموضوع في هذه الفترة التي يعد فيها هذا الكتاب، ورغم أنه لم يصدر في شأنه قرار حاسم، فالمرء لا يستطيع الجزم بما ستكون عليه الصيغة النهائية لاشتراك «سايجون»، والصورة المحتملة إذا قدر أن تشترك «سايجون»، أن تنفرد عن المؤتمر الرباعي لجنتان جانبيتان غير رسميتين، جلساتهما سرية، لجنة من «هانوي» وواشنطن، ولجنة فرعية أخرى من «سايجون» وجبهة التحرير، والمعتقد أن لجنة «هانوي» وواشنطن ستقوم بمناقشة موضوع سحب قوات الجانبين وما يتفرع عنه مثل ضمان حياد «لاوس» و«كمبوديا». كما أن المعتقد أن تتناول لجنة «سايجون» وجبهة التحرير مسألة النظام الداخلي للحكم في فيتنام الجنوبية، وأما المؤتمر الرباعي فمهمته أن يقوم بدور المؤتمر الدولي الذي يضع الضمانات ويكفل تنفيذ واحترام الاتفاقات المعقودة والتي أمكن التوصل إليها عن طريق اللجان الفرعية.

ورغم أحقية «سايجون» في رفض الاعتراف، بالوضع الداخلي لجبهة التحرير إلا أنه بلا شك إذا ما أدركت «سايجون» مدى ما يعود عليها إذا قبلت جبهة التحرير، فسيصبح ذلك «لسايجون» أكبر قدر ممكن من امكانية الاشراف والامام بالمسائل التي تمس مصالحها ومستقبلها، خاصة وأن في قبول «سايجون» لذلك ما يبعد بين احتمال قيام أى تفاوض مباشر بين الولايات المتحدة وجبهة التحرير، وسيأخذ الوضع صورة (حكومة حرة ذات سيادة وهي فيتنام الجنوبية تتباحث مع مجموعة من مواطنيها وهي جبهة التحرير التي تمثل قطاعا هاما من شعبها دون أن تعطى لهذا القطاع صفة أو تعترف له بأى وضع شرعى) ولعل أقرب شبه لذلك ما يجرى عندما تتباحث بعض الحكومات مع بعض النقابات.

وواقع الأمر أن «هانوي» لا يستطيع الا قبول هذا الاسلوب فلامجال للاختيار، فهي لا تستطيع اجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها، بينما هي في الوقت نفسه حريصة على ألا يكون للولايات المتحدة صوت دائم يسمع

فى كل أمر يتعلق بشلون فيتنام الجنوبية، لذلك، فهانوى، بلاشك حريصة هى الاخرى على عدم تطويل المناقشات لاقتناعها بأن اجتماعات باريس لن تتمخض عن قرارات أفضل من نتائج مؤتمرات جنيف عام ١٩٥٤ بشأن فيتنام وعام ١٩٦٢ بشأن «لاوس».

وطبيعى أنه لا يمكن فى الوقت نفسه الزام «هانوى» باهمال شأن جبهة التحرير أو التخلّى عنها بحيث تصبح تحت رحمة «سايجون». لذلك فيمكن فى حالة عدم تواصل الأطراف المعنية الى اتفاق بشأن تكوين حكومة انتلافية، يمكن الوصول الى قرار بتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على توحيد البلاد بواسطة اجراء انتخابات حرة، وهنا تجدر الاشارة الى أن تواجدا دوليا سيكون أمرا ضروريا ولازما لضمان حسن النية من جانب الطرفين بالاضافة الى الاشراف الدولى الذى يملك الوسائل ذات الفاعلية للرقابة.

ان وسيلة التفاوض وتحديد الاهداف ليسا كافيين لنجاح أى مؤتمر، ولاشك أن هانوى اذا رغبت فى نصر كامل فالحرب لاشك أيضا مستمرة، وفى هذه الحالة فلا اختيار أمام الولايات المتحدة سوى اتخاذ خطة من شأنها التقليل من خسائرها أولا ثم التركيز على حماية الأهالى وتدمير الميزة السياسية التى يتمتع بها الشيوعيون، مع استمرار تقوية الجيش الفيتنامى، وهنا يمكن أن يتحقق الانسحاب التدريجى للقوات الأمريكية، وهذا يلقى على عاتق «سايجون»، أن توسع من قواعدها لكى تصبح أكثر قوة مما هى عليه الآن وأن تصبح أكثر قدرة على مواجهة الشيوعيين سياسيا.

والخلاصة أنه مهما كانت مبررات تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام، ومهما كان الحكم على تصرفاتها، الا أنه من اللازم لسلام العالم أن توضع نهاية محترمة ومشرفة لهذه الحروب، وأن تعطى الحكومة الامريكية الفرصة للعمل من أجل السلام على أن تضمن للشعب الفيتنامى تحقيق ما يقا تل من أجله بشجاعة، وأن يقرر مصيره بالطريقة التى يختارها.

الكتاب الثانى

ضرورة الاختيار

THE NECESSITY FOR CHOICE

الفصل الأول

حول ضرورة الاختيار

١ - يعتبر كيسنجر الستينيات بمثابة نقطة تحول في علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ذلك أن فترة القوة التي لا تقهر لأمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية، واحتكارها ثم تفوقها الواضح في التسلح النووي، ثم خروجها على سياسة العزلة في مشروعات ناجحة مثل مشروع مارشال وحلف الأطلسي ودخولها الحرب الكورية، قد انقضت بتعاظم قوة الشيوعية بسرعة جعلت هذه الفترة تمثل بحق «عصر الثورة»، ونشأت مشاكل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسلح بالصواريخ في مواجهة الاتحاد السوفيتي، والتوسع الشيوعي في الدول المتخلفة، ومصير الديمقراطية في الدول حديثة الاستقلال، وجدوى حلف الأطلسي وسباق التسلح.

وكان السبب في تدهور مركز أمريكا في العالم هو أنها لم تعد القوة التي لا تقهر، وأصبحت مشكلة «البقاء» Survival و«الأمن» من المسائل المقلقة بالنسبة لها.

وقد كان بعض هذا التدهور حتميا، غير أن ما صاحبه من انعدام الأمن وتدهور هيبة أمريكا وقدرتها علي اجتذاب الشعوب لتبنى قيمها كان أكثر مما قدر أو توقعه البعض.

- يلقى كيسنجر باللوم على السياسة الخارجية الأمريكية في زيادة تدهور الموقف ويصفها بأنها غير ملائمة لظروف التخيير الفوري في عصرنا الحديث (الستينيات) بمعنى أنها التزمت خطوطا حزبية جامدة وافترقت إلى المعايير التي تقرر على أساسها الحلول البديلة وتختار المناسب منها وذلك قبل الحدث وليس بعده .

- وفي مجال الأمن القومي تفتقر أمريكا إلى نظرية استراتيجية وسياسة عسكرية متسقة ومواقفها تتحدد تحت ضغط الظروف وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة، وبدون احساس موحد بالهدف، حتى ان حلف الأطلسي الذي يمثل محور سياسة أمريكا الخارجية - في رأى كيسنجر - لم تتم مواءمته مع العلاقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة، كما لم يتم تحديد دور القوات العسكرية في أوروبا، ومستقبل ألمانيا وطبيعة العلاقات بين دول الأطلسي إلى حد كبير، وهذا بدوره سبب ارتباك داخل الحلف .

- وفي مجال الدبلوماسية فإنه بدلا من بحث ودراسة الأهداف التي تنتجه نحوها الدبلوماسية الأمريكية شغلت نفسها بجدل عقيم حول ما إذا كان من الأفضل أن تلتزم جانب التشدد أم التساهل أو أن تنجح نحو الجمود أم المرونة . وقد كان الجمود والتردد في مجابهة الشيوعيين دبلوماسية من شأنه أن يضعف من جانب العالم الحر ويظهر الشيوعيين كدعاة للسلام، وكذلك فقد كان من شأن المرونة أن أضعفت من هيبة الولايات المتحدة وأدت إلى معاملة الشيوعيين لدبلوماسية الغرب باحتقار شديد .

ويرى كيسنجر أنه لم يتم حتي الآن ايجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة .

- وفي مجال حركة مناهضة الاستعمار كان دور أمريكا قاصرا عن ادراك حقيقة احتياجات وظروف الدول الآخذة في النمو، ذلك ان المعونة الاقتصادية والدعم المادي قدم لدول تفتقر إلى البنيان السياسي، وأن البرامج الاقتصادية في حد ذاتها تكون عديمة الجدوى اذا لم تصحبها عملية بناء

سياسى وعملية تغيير للوضع الاقطاعى أو القبلى القائم. وكثير من هذه الدول الآخذة فى النمو تنقصها تقاليد الغرب الدستورية وتكويناته السياسية. ومن ثم فإن مسئولية أمريكا ليست فقط المعاونة فى رفع مستوى المعيشة للدول الحديثة الاستقلال ولكن أيضا محاولة بث مفاهيم الغرب فى الحرية والكرامة الانسانية ومواءمتها مع ظروف هذه الدول.

٢ - ثم يحلل كيسنجر جذور فشل السياسة الأمريكية مبينا أنها ترجع لتبني فكرة أن الوقت فى صالح أمريكا وطالما أن النجاح النهائى مضمون فإنه لا يعود هناك مجال للاهتمام بعوامل التجديد والمبادرة وتتشأ اتجاهات سلبية لارجاء اتخاذ القرارات الصعبة والانشغال فى الاعتبار التكتيكية اليومية. ولذا فإن ما تتبعه أمريكا من سياسات أصبحت تنقصها الحيوية وأصبحت المناقشات العامة تركز على الأغراض لا على الأسباب مما أصاب السياسة الأمريكية بالعقم فى هذا العصر القوي.

وأنة اذا استمرت هذه الاتجاهات فإن مستقبل الحرية سيكون مظلما اذ ان الاتحاد السوفيتى - مدفوعا بتزايد قوته وضعف الغرب - سيمارس الضغط فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا فى القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين.

على أن كيسنجر يرى للأمر جوانبه المشرقة فمازال ممكنا فى نظره معالجة نواحى الضغط باتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول الأطلسي تؤدي بها إلى الالتحام فى نوع من الاتحاد الكونفدرالى، وبالتحرك بحويوية وجراً. وفى هذا الصدد فإنه من المهم أن تحدد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة السلام الذى يتفق وقيمها ويكفى لضمان أمنها.

وفى هذا الصدد فإن الأمر يستلزم مراعاة تغير الظروف وموازين القوى وتفادى الأوهام الخداعة وأن معيار النجاح لن يكون فى وجود فترة من الهدوء ولكن سيتمثل فى قدرة الغرب على تشكيل العصر وفق قيمه. ولهذا الغرض

فإن المطلوب ليس اتباع سياسات جديدة مختلفة وإنما اتباع أسلوب مختلف وموقف أكثر ديناميكية.

٣ - وهذا يتطلب جهودا مفصلة وكثيرا من الصبر إذ إن السعى لصياغة نمط جديد من العلاقات الدولية هو هدف بعيد الأمد ولن تكون له نتائج سريعة حاسمة. وفي هذا الصدد فإن التركيز على جانب دون آخر ووضع أولويات محددة لا تتناسب مع طبيعة الظروف التي تستلزم مواجهة عدد من المتناقضات، فالسعى لتدعيم القوة العسكرية يصحبه سعى لتحديد التسلح، والسعى لتدعيم الأمن القومي يصحبه اتجاه للتفاوض مع الجانب الآخر ومساعدة الدول الحديثة الاستقلال في طريق الحرية والكرامة دون تبني تفسيرات هذه الدول ومواقفها من جميع المسائل وإن التحكم في هذه المتناقضات هو مقياس لمقدرة الولايات المتحدة على البقاء بل استحقاقها للبقاء.

الفصل الثانى

حول مشاكل الردع

١ - سيكولوجية الردع:

تتعمد مشكلة الردع فى اطارها الحديث بسبب تداخل عدة عوامل وحقائق متعارضة. فالولايات المتحدة الآن أقوى من أى وقت مضى غير أنها لم تكن فى أى وقت فى الماضى أكثر تعرضا للهجوم الخارجى منها الآن. ورغم أن لديها القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتى بل وأكثر بكثير، إلا أن هناك شكوكا كثيرة حول جدوى الردع.

ويرجع كيسنجر تلك المتناقضات الظاهرة إلى ثلاثة عوامل:

(أ) مشكلة الردع:

وهى مشكلة حديثة فى تاريخ السياسة العسكرية، وفى الماضى كان الجهاز العسكرى يكلف بالاستعداد للحرب وكان محك اختياره هو النصر. أما فى العصر النووى فقد فقد النصر معناه التقليدى وأصبح نشوب الحرب فى حد ذاته يعتبر أسوأ كارثة. ومن ثم فإن سلامة أى جهاز عسكرى تتحدد على أساس قدرته على حفظ السلام.

والنتيجة التي تنطوي على تناقض أساسي لذلك هي ان نجاح السياسة العسكرية يعتمد على معايير سيكولوجية أساسا. فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق اثبات أن هذه المواقف ليست هي أفضل البدائل المتوافرة في وضع معين. وعلى ذلك فالردع يعتمد على عامل غير منظور وهو: طريقة تفكير العدو المحتمل. ولهذا فإن أى ضعف ظاهري يكون له نفس نتائج الضعف الحقيقي. وفي نفس الوقت فإن أى موقف يقصد به التمويه ويأخذه الجانب الآخر بمحمل الجد يكون أفضل كوسيلة للردع من تهديد حقيقي يساء فهمه على أنه مجرد تمويه.

فالردع يستلزم توافر عنصرى القوة والرغبة في استخدام هذه القوة ثم يستلزم ادراك حقيقة هذين العنصرين من جانب العدو المحتمل. والردع فضلا عن ذلك هو ناتج كل من هذين العنصرين وليس حصيلة لهما بمعنى أنه اذا كانت القوة صفرا أو اذا توافرت وكانت الرغبة في استخدامها صفرا فإن الدرع يفشل. وهذا الوضع ينطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء.

ومن ثم فإنه من الخطأ القول بأن هناك فجوة في الردع، فالردع اما أن يكون فعالا أو لا يكون، فليس هناك محل للخطأ، فإذا وجد المعتدى أن مكاسبه من العدوان تفوق خسائره من جرائه فإن الردع يفشل.

(ب) تغير التكنولوجيا:

وهذا يعنى أن الحقائق والسياسات التي تتبع الآن قد لا تصنع لنغد، وهكذا مما يجعل الأمر مجرد تخمين وتقدير معرض للصواب والخطأ.

(ج) طبيعة الاستراتيجية الحاضرة:

وقد أحدث تغير التكنولوجيا تحولات هامة في الاستراتيجية تمثلت في أربع مراحل منذ الحرب العالمية الثانية:

– فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى ووسائل حملته.

- فترة انتهاء الاحتكار الأمريكي للسلاح الذرى ولكن استمرار التفوق
الأمريكي فى وسائل إطلاقه .

- فترة بدء تطوير السوفييت لنظام فعال للإطلاق ولكن استمرار التفوق
الأمريكي من الناحية العددية والوضع الاستراتيجى لشبكة القواعد الأمريكية
فى الخارج .

- فترة تقارب ما لدى الولايات المتحدة وروسيا من عدد الأسلحة الذرية
ووسائل إطلاقها ويمكن الاتحاد السوفيتى من التفوق فى بعض الأنواع .

وعلى هذا فإن التحدث عن قوة أمريكا الانتقامية ينسحب على الفترات
الثلاث الأولى عندما كان لديها تفوق نووى وعندئذ فإن نظرية «الانتقام
الشامل، كتكتسب معناها فى هذا المجال . على أنه فى فترة تقارب قوة التدمير
لكل من الجانبين، فإن خطر التدمير و مدهاء قد ينقص نتيجة لانعدام الرغبة فى
استخدام هذه القوة أو بافتقار التهديد للعوامل التى تجعل الطرف الآخر يأخذ
على محمل الجد . وإن مجرد حقيقة أن الغرب دائما يجد نفسه مضطرا لتأكيد
أن حدوث صراع نووى هو أمر بعيد - قد يثير عدة أسئلة خطيرة حول تصميم
الغرب على الالتجاء إلى الوسيلة الاستراتيجية الرئيسية التى فى يده (السلاح
النووى) ومن ثم فإن أيا من الدول الغربية لم تتخذ حتى التدابير الأولية لحماية
سكانها من الهجوم النووى مما يفقد اعتمادها على الردع جانبا كبيرا من
قيمتها .

على أن كيسنجر يشك فى مقدرة الردع حتى فى فترة التفوق الأمريكى
على منع التحديات من الجانب الآخر ومن ثم فهو يشير بقلق إلى ما يمكن أن
يحدث لو تفوق الروس فى مجال الصواريخ على الأمريكان .

٢ - المشكلة الاستراتيجية للردع :

يتناول كيسنجر بالتحليل الجدل الذى ثار حول ما سمي بفجوة التسليح
الصاروخى Missile gap والذى بنى على أساس التقديرات بأن الاتحاد

السوفييتي سينتج في الفترة ما بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ صواريخ أكثر من الولايات المتحدة. ويفند مواقف ثلاثة في أمريكا كرد فعل لذلك:

- موقف حكومة ايزنهاور ويتمثل في ان تعدد اسلحة الانتقام الأمريكية تعوض النقص في الصواريخ البعيدة المدى.

- يعتقد بعض نقاد الحكومة في أن تفوق الروس في الصواريخ سيمكنهم من شن هجوم مفاجيء على الولايات المتحدة. وهذا يعنى ان «فجوة الصواريخ» ستمثل «فجوة في نظام الردع».

- وفريق ثالث يرى أنه حتى ولو كان الفارق لا يصل إلى حد قدرة روسيا على شن هجوم مفاجيء على أمريكا، فإنه على أى حال سيمكن الدول الشيوعية من «الابتزاز النووي للدول المجاورة لها».

ويتناول كيسنجر هذه النقاط مثار الجدل مشيراً إلى أن الهجوم المفاجيء قد يكون عدوانياً وقد يكون دفاعياً وقائياً، وفي الحالة الأولى فإن أية دولة - في نظره - لن تقدم عليه ما لم تكن لديها قوة متفوقة تماماً وما لم يتوافر لديها التأكد بصورة كبيرة من النصر. وعلى هذا فإن القيام بهجوم مفاجيء لن يقدم عليه أحد إذا انطوى على تضحيات لا يمكن قبولها من جانب الدولة المهاجمة.

أما في حالة الهجوم الوقائي فإنه يحدث نتيجة عاملين: الخشية من هجوم وشيك الوقوع وعدم تفوق القوة الانتقامية ويمكن توفير عنصر الردع من الهجوم الوقائي بتجنب الاجراءات التي قد تفسر على انها تمهيد لهجوم مفاجيء وبحماية القوة الانتقامية بصورة تجعل العدو - حتى ولو أحس بتعرضه للتهديد - لا يتمكن من تحسين مركزه بتوجيه الضربة الأولى. وكلما قل الفارق بين قوة الضربة الأولى وقوة الضربة الثانية للدولة قل حافز العدو على توجيه ضربة وقائية.

ويصل كيسنجر إلى استنتاج هام وهو أنه ليس من السهل في عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من أى هجوم حتى لو توافرت لديها

أحسن الوسائل . ويصل كيسانجر إلى حد التشكك في مقدرة الضربة الثانية كعامل للردع ويميل للاعتقاد بأن الضربة الأولى - خاصة باستخدام الصواريخ - ستعطى من يوجهها ميزة على خصمه ذلك أن الضربة المفاجئة بالصواريخ يمكن أن توجه بقدر كبير من الدقة وضمان المفعول، ومن ثم فإن ربط الردع بأعداد الصواريخ والطائرات ليس سليما فالمهم هو عدد الصواريخ والطائرات التي يمكن أن تبقى بدون تدمير عقب الضربة الأولى .

وعلى ذلك فإن عددا أقل من الطائرات والصواريخ موزعا في مناطق كثيرة متناثرة هو أفضل استراتيجيا من عدد أكثر مركز في نقاط قليلة مكشوفة . ومن ثم فإن أمن وحماية القوة الانتقامية هو أمر أشد أهمية وضرورة حتى من مسألة عدم التفوق النسبي في الصواريخ .

ويشير كيسانجر إلى أن دراسة الضرورات الاستراتيجية للردع قد انتهت إلى ثلاثة استنتاجات:

١ - أن وجود قوة انتقامية لا يمكن ضربها هو شرط مسبق لتحقيق الردع، فالوضع الحصين لا يتحقق إلا إذا نال المعتدى - مهما كان نطاق وتوقيت هجومه - خسارة لا يمكن تقبلها من جانب القوة الانتقامية للمعتدى عليه .

٢ - أنه إذا كان الغرض هو ضمان الاستقرار فإن الوضع الحصين يتحقق عن طريق اجراءات تتخذ بقدر الامكان طابعا دفاعيا . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توزيع القوات وتحصينها وسرعة تحركها .

٣ - للحفاظ على الردع فإنه ينبغي تجنب خطرين: أحدهما النظر إلى أى علاقة استراتيجية معينة على أنها ثابتة وثانيهما اعطاء التوازن الطويل الأمد في الامداد أولوية على حالة الاستعداد الفعلي الراهنة .

فبالنسبة للخطر الأول نجد أن سرعة التغير التكنولوجي تهدد بقلب أي توازن ظاهري فجأة وبذا فإن التركيز على التوازن وانتظار حدوث تطورات

تكنولوجية جديدة على حساب حالة الاستعداد والتأهب الزاهنة قد تعرض لمخاطر كثيرة.

وينتهى كيسنجر إلى إبراز أن عصر الصواريخ يجابهنا بأخطار كبيرة وأنه لو استمر تفوق السوفييت في الصواريخ واستمرت القوة الانتقامية الأمريكية في وضعها الحالي المكشوف فإن الاتحاد السوفيتي قد يجد ما يغيره على توجيه هجوم مفاجيء أو حتى هجوم وقائي ضد القوات الوقائية الأمريكية. ويمكن أيضا أن تتعرض أمريكا لهجوم وقائي إذا استمرت في اعتمادها على التهديد بحرب شاملة للحد من أعمال التهديد الابتزازي السوفيتي ذلك أنه في حالة حدوث أزمة - وربما لا تكون من عمل الاتحاد السوفيتي مباشرة مثل ثورة العراق - قد يدفع التهديد الأمريكي لو أخذ محمل الجد الزعماء السوفييت إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبيل سوى توجيه الضربة الأولى. ومثل هذه المشاكل لا ترجع كلية أو حتى إلى حد كبير إلى «فجوة الصواريخ» الفارق في قوة الصواريخ بين أمريكا وروسيا لا يغير العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قدر ما يجعل هذه العلاقات أكثر وضوحا وتميزا. وهو يؤكد ما أثبتته التكنولوجيا من تناقص جدوى التهديد بشن حرب شاملة كعنصر ردع ازاء عدد متزايد من التحديات. وأنه حتى لو صح افتراض حكومة ايزنهاور من أن التفوق السوفيتي في الصواريخ لن يؤدي لهجوم مفاجيء من جانب السوفييت، فإنه تبقى رغم ذلك مشاكل أساسية في ناحية الأمن.

وينتهى كيسنجر إلى أن تصحيح الوضع المكشوف والمعرض للهجوم لقوات أمريكا الانتقامية هو شرط أية سياسة لتحقيق الأمن القومي.

الفصل الثالث

غرض القوة الرادعة

١ - القوة المضادة أو الردع المحدود:

تدور المشكلة الرئيسية حول غرض القوة الانتقامية وقد ثار الجدل بين من تبنوا ما يسمى باستراتيجية القوة المضادة ومن تبنوا ما يسمى بالردع المحدود. والأمر يدور حول طبيعة التهديد الذي يحدث الردع وما إذا كان الهدف الأول لقوة الردع ينبغي أن يكون القضاء على الجهاز العسكى المضاد أو أن الهدف السليم هو القضاء على طاقة العدو العسكرية وسكانه المدنيين أيضا.

وينادى انصار استراتيجية القوة المضادة بأن الردع يستلزم ليس فقط احتمال تدمير الصناعة والسكان المدنيين بل أيضا الهزيمة العسكرية ومن ثم فالهدف الأول يجب أن يكون القوة الضاربة للعدو فمتى تحطمت تم التأكد من النصر. ولذا فاستراتيجية القوة المضادة تتطلب قوة انتقامية كبيرة و محمية بدرجة تضمن لها تحطيم قوة العدو الهجومية.

وينتقد كينسجر استراتيجية القوة المضادة على أساس أنها لا تتفق والاستراتيجية الدفاعية التي يفرضها العصر النووى ذلك أن انتظار الضربة

الأولى من العدو يمكن ان يبدأ حربا شاملة تنتهى بكارثة للجميع، وفى هذه الحالة قد سيصبح تدمير القوة الضاربة للعدو مستحيلا خاصة وأن صواريخ العدو ستكون قد اطلقت وليست فى قواعد اطلاقها ثم ان جزءا من القوة الانتقامية الأمريكية سيكون قد دمر.

وفى ظل هذه الظروف فإن المخرج الوحيد الممكن قد يكون فى العمل على ايجاد حالة تجمد بتوجيه ضربة لكيان العدو القومى . وينتهى كيسنجر باستنتاج بأنه ما لم يحدث اكتشاف تكنولوجى خطير، فإن النصر فى حرب شاملة لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق هجوم مفاجىء.

أما أنصار الردع المحدود فيرون أن القوة الانتقامية لا يجب بالضرورة أن تكون كبيرة جدا وأن الأمر الأساسى هو القدرة على تحمل ضربة مفاجئة والبقاء بعدها ثم القدرة على تدمير العدو. ويكون الهدف التدمير الكلى ومن ثم فإن نظرية الردع المحدود تربط حجم القوة الانتقامية بعدد مراكز التجمع السكانى السوفيتية الكبرى.

وينتقد كيسنجر انصار هاتين النظرتين اذ انهما يميلان لتبسيط البدائل المتوفرة فالاختيار ليس بين القوة المضادة أو التدمير الشامل، اذ توجد احتمالات كثيرة أخرى كما أن هناك بدائل تعتمد على أهداف وقدرات الطرف الآخر، ثم ان فائدة القوة الانتقامية يجب أن تبحث على ضوء نوعين من المخاطر: خطر حرب عامة، وخطر حرب محدودة. فالحرب العامة تمثل عدوانا لو لم يقاوم فإنه سينتهى بانهايار الدولة التى تتعرض لها فوراً. وأن هجوما ناجحا على القوة الانتقامية سيمكن العدو من فرض شروطه. أما العدوان المحدود فإنه يهدد يعرض وجود الدولة للخطر فى نهاية الأمر. فانتصار المعتدى سيؤدى لتدهور وضع أمريكا الدولى غير أنه لن يهدد وجودها بصورة فورية. ومثال ذلك هجوم على بورما قد يجز وراءه سقوط الدول الحرة الأخرى فى أسيا غير أنه لا يهدد وجود أمريكا ذاتها إلا بصورة غير مباشرة.

ويحدد كيسنجر أربعة ألوان من العلاقة النسبية الممكنة بين القوات الانتقامية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وهي:

(أ) حالة كون القوات السوفيتية والأمريكية في وضع يمكن معه مهاجمتها (غير محصنة) .

(ب) حالة كون القوات الأمريكية محصنة والسوفيتية غير محصنة أثناء الاحتكار الأمريكي للتسلح النووي .

(جـ) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية محصنة وذلك في ظل التفسير الأمريكي لما يعرف «بفجوة الصواريخ» أي تفوق روسيا على أمريكا في مجال الصواريخ .

(د) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية غير محصنة أيضا وهذا هو أقل أثر ممكن لفجوة الصواريخ .

فحالة كون الطرفين غير محصنين ضد هجوم خارجي هي الحالة التي لا يمكن لأيهما فيها ان تحمي قواتها الانتقامية ضد أي هجوم مفاجيء . فأى طرف يمكنه أن ينتصر اذا وجه الضربة الأولى أو أن يهزم إذا تلقى الضربة الأولى واستطاع توجيه الضربة الثانية فعندئذ يكون الفارق بين قدرة الضربة الأولى وقدرة الضربة الثانية تاما وكبيراً، وهذا يعنى أن الطرف الذى يوجه الضربة الأولى يكتب له النصر رغم أنه فى حالة غير محصنة مثل خصمه، ومن ثم فإن القوة الانتقامية التي تكون غير محصنة تكون معرضة للأحداث المفاجئة ولا يمكنها البقاء إلا إذا تلقت تحذيراً كافياً وهو أمر صعب من الناحية الفنية . ذلك أنه فى هذا الوقت الذى يمكن فيه للصواريخ العابرة للقارات أن تنتقل لأهدافها فى أقل من ٣٠ ثانية، فإن رد الفعل يجب أن يكون تلقائياً وأتوماتيكياً بقدر الامكان إذ يصبح من المحتم أن يخرج قرار دخول الحرب من عدمه من حيز الاعتبار السياسية أو حتي العسكرية . وقد تكون المعلومات التي يبني عليها رد الفعل خاطئة حيث انه لا يوجد وقت كاف لاختيار صحتها

ودقتها. وعلى ذلك فإن الوضع غير المحصن لكلا الطرفين يمثل طرفا مناسباً مثالاً للحرب الوقائية. فأى تهديد - لو حملة الطرف الآخر محمل الجد - من الممكن أن يؤدي إلى توجيه ضربة وقائية خاصة إذا كان الطرف الذي توجه ضده غير محصن كذلك.

على أن العدوان المحدود في هذه الحالة يكون غير مرغوب فيه إلى حد ما إذ يكون من الأفضل عدم المجازفة بالدخول في حرب عامة بالاشتباك في حروب هامشية محدودة والعمل بدلاً من ذلك على مهاجمة القوات الانتقامية للعدو مباشرة.

ويختلف الوضع إذا واجهت قوات انتقامية محصنة قوة غير محصنة فهذا يعنى أن الأولى يمكنها الانتصار حتى لو تعرضت لهجوم مفاجئ وهو ما كانت عليه الولايات المتحدة أثناء تفوقها النووي على روسيا وهو الوضع الذي لا يتحقق حالياً.

ففي الوضع الحالي الذي يكون فيه الطرفان في حالة غير محصنة فإن ما ينتج عن ذلك هو حالة من الركود والتجمد بغض النظر عما يمكن أن يبدأ بالهجوم، ذلك أن أى طرف يمكنه أن ينزل قدراً غير مقبول من التدمير للطرف الآخر حتى لو كان هذا الطرف الآخر هو الذي بدأ بالهجوم. وحيث أنه لا توجد ميزة من توجيه الضربة الأولى كما لا توجد ميزة من استيعاب الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية فإنه لن يكون هناك ثمة حافز لتوجيه هجوم مفاجئ أو وقائي. فالوضع غير المحصن المتبادل للطرف يعنى ردعاً متبادلاً. وهو أكثر الأوضاع استفزازاً من حيث مقدرته على منع حدوث حرب شاملة.

وفي نفس الوقت فإنه أقل الأوضاع تحقيقاً للاستقرار من حيث منع العدوان المحدود فكلا الطرفين لا يحبذ استخدام قواته الانتقامية خشية حدوث حرب شاملة تعنى انتحاراً لكلا الطرفين.

٢ - فجوة الصواريخ والردع المحدود:

يمثل الجدول التالي تأكيدا لأمر قد تؤدي لإعادة النظر في مفهوم أمريكا لفجوة الصواريخ وتوضح النقاط مثار الجدل بين انصار استراتيجية القوة المضادة وأنصار الردع المحدود.

ويوضح كيسنجر تطور الاستراتيجية الأمريكية فيشير إلى أنه خلال الاحتكار النووي الأمريكي كانت الولايات المتحدة محصنة تماما كما كان الاتحاد السوفيتي غير محصن تماما. ثم انه كان للولايات المتحدة - علاوة على ذلك ومن خلال نظام قواعدها العسكرية المتفرقة هنا وهناك وخبرتها الكبيرة في الطيران البعيد المدى - وضع استراتيجي أفضل لا يمكن للاتحاد السوفيتي القضاء عليه بتوجيه ضربة مفاجئة - وفي ظل هذه الظروف فإنه كان هناك نوع من القيد على استغلال الاتحاد السوفيتي لتفوقه في النطاق المحلي لأنه لم يكن واقفا من أن الولايات المتحدة لن تصل بما يحدث من أنمات إلى صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتي. وحتى رغم ذلك فإن التفوق الاستراتيجي الأمريكي لم يمنع حدوث حصار برلين، والحرب الكورية، وكبت ثورة المجر والنهديد بالهجوم بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السريس.

ومهما كان المغزى الاستراتيجي «لانتقام الشامل» في ضوء هذه الظروف، فإنه سيصبح من العبث الاعتماد عليه في الأعوام القادمة، ذلك أنه ليس هناك شك في أن «فجوة الصواريخ» ستوجد وتستمر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤، الأمر الذي يبقى هو مغزاها. فهي قد تعني ان أمريكا يمكن أن تخسر اذا وجه السوفييت الضربة الأولى. وفي هذه الحالة فإنه يكون من حسن الحظ لأمريكا لو أفلتت من الهجوم المفاجيء ويكون من التهور الشديد في هذه الحالة استجلاب هجوم وقائي بأن تهدد أمريكا بالانتقام الشامل كرد فعل لعدوان محدود.

مقدرة القوة الانتقامية الأمريكية على الردع		نتيجة الحرب الشاملة		وضع القوة الانتقامية	
العدوان المحدود	الحرب الشاملة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة
غير مضمون النتيجة ولكن غير مستقر	غير مستقر لدرجة عالية	موجة الضربة الأولى بالحصص	موجة الضربة الأولى بالحصص	غير محتم	غير محتم (١)
تأكد تكون عدوية الثالثة	منخفضة جدا ضد أي هجوم مفاجيء مقصود.	الضربة الأولى تلتحق بالضربة الثانية لا تؤدي إلى التدمير أو هزيمة.	الضربة الأولى لا تؤدي إلى التدمير أو هزيمة أهد.	محتم	غير محتم (٢)
يمكن أن تضع القدرة الشاملة من العدوان المحدود.	عالية بالنسبة للردع ضد الحرب الشاملة.	الضربة الأولى لا تفوز ولا تخسر الضربة الثانية تخسر.	الضربة الأولى تفوز الضربة الثانية لا تفوز ولا تخسر.	غير محتم	محتم (٣)
يكون التهديد بحرب شاملة عديم الفائدة.	مستحالة من الردع المتبادل.	الضربة الأولى لا تفوز ولا تخسر الضربة الثانية لا تفوز ولا تخسر	الضربة الأولى لا تفوز ولا تخسر الضربة الثانية لا تفوز ولا تخسر	محتم	محتم (٤)

٣ - المفزى السىاسى للوضع المحصن لكلا الطرفين :

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مشكلة الوضع المحصن للمعتدى وهى المشكلة التى ترتبت على تفوق السوفيت فى الصواريخ، يمكن القضاء عليها بالعمل على إزالة هذا التفوق، ذلك أن «فجوة الصواريخ، هذه على العكس، قد أسرعت بتحقيق ما كانت التكنولوجيا المتغيرة سوف تفعله على أى حال. فالقدرة المكتسحة القوية لتوجيه ضربة أولى - وهى الشرط لفاعلية التهديد بحرب شاملة - ستصبح أكثر صعوبة كلما تطور عصر الصواريخ. ورغم أنه من الضرورى أن تعمل الولايات المتحدة على ملء فجوة الصواريخ والتوصل إلى قوة السوفيت فيها، فإنه يكون من الخطأ البالغ افتراض إمكان عودة الولايات المتحدة إلى فترة تفوقها فى القوة الضاربة الاستراتيجية. والنتيجة الأكثر احتمالا لفترة ما بعد انتهاء التفوق السوفيتى فى الصواريخ ستكون نوعا من الوضع المحصن المتبادل وحتى تحقيق ذلك سيستلزم جهودا ضخمة تجد الولايات المتحدة عازقة عن القيام بها.

وفى ظل ظروف الوضع المحصن المتبادل، فإن تركيب الردع سوف يتغير بصورة جذرية، فلكى يكون الردع فعالا يستلزم أربعة أمور :

١- أن يكون تنفيذ التهديد الرادع مصدقا من جانب الطرف الآخر بدرجة تكفى لكلا يؤخذ التهديد على أنه مجرد تهويه .

٢- أن يفهم العدو المحتمل تصميم الطرف الآخر على مقاومة الضغط أو الهجوم .

٣- أن يكون العدو عاقلا بمعنى أنه يرفع مصالحه الخاصة فى تصرفاته بصورة يمكن التكهن بها .

٤- أن يصل العدو المحتمل - عند تقديره لمصالحه الخاصة - للنتائج التى يسعى «الطرف الرادع» إلى الإيحاء بها . وبمعنى آخر يجب أن يصل للنتيجة أن خسائر العدوان أكثر من فوائده .

وفى ظل ظروف الوضع المحصن لكلا الطرفين ، فإن هذه الشروط سيكون من الصعب تحقيقها عن طريق التهديد بحرب شاملة .

وعندما تم تطوير نظرية الردع فى البداية، كان مفترضاً أن المعتدى يكون امامه أساساً لثلاثين من الاختيار: إما أن يهاجم أو لا يهاجم . وكان من المعتقد أن الردع يتوقف على معرفة المعتدى بأن عقوبة العدوان – على أى نطاق – ستكون فى صورة ضربة انتقامية قاضية من جانب الولايات المتحدة وبعد ذلك ، وعندما تعددت الموانع والصعوبات السيكولوجية التى أوجدتها نظرية الانتقام الشامل، فإنه أصبح يقال بأن الردع يمكن أن يكون فعالاً طالما كان المعتدى غير واثق من أن الولايات المتحدة لن تنتقم .

على أنه أصبح واضحاً أن المعتدى لديه ألوان أخرى من الاختيار سوى أن يهاجم أو لا يهاجم . ففى مقدوره أن يهاجم على نطاق يجعل الانتقام الذى يهدده لقاء هجومه أمراً ينطوى على مخاطر كثيرة . كذلك ففى مقدوره من ناحية أهم أن تكون لديه الفرصة للابتزاز . ومن شأن الابتزاز أن يجبر الطرف الذى يتعرض للتهديد أن يبدأ هو بالحركة التالية . ومن ثم فإن المعتدى عليه المحتمل يواجه مشكلة محيرة فى تفسير نوازع ونوايا المعتدى . فيجب أن يقرر ما إذا كان المعتدى « يعنى » حقاً تنفيذ تهديده .

وعلى الرغم من أن المعتدى لا يمكن أن يكون متأكداً من أن المعتدى عليه لن ينتقم، فإن المعتدى عليه لا يمكن أن يكون متأكداً من أن المعتدى لا يعنى تنفيذ تهديده . وفى هذه الحالة فإن الابتزاز يرجح كفة الميزان السيكولوجى ضد المعتدى عليه إذا كان البديل الوحيد هو اللجوء لحرب شاملة . ذلك أن طبيعة الدولة المتمسكة بالوضع الراهن تجعلها تتردد فى تعريض بقائها ووجودها للخطر على أساس افتراض أن المعتدى لا يعنى تهديده .

وقد كانت سياسة السوفييت فى سلسلة من الأزمات تمتد من برلين إلى الكونجو إلى كوبا تستهدف أساساً أفهام الغرب مغزى البدائل المتوفرة امامه .

فإما أن يتواءم ويفتاهم مع السوفيت أو يجازف - مهما كانت المحازفة بسيطة - بمواجهة استعداد السوفيت للدخول في حرب كبيرة لتحقيق مطالبهم .

ويذهب كيسنجر إلى أن هناك صعوبات في تحقيق الشروط الأربعة السالفة الذكر واللازمة لتحقيق الردع ويركز بصفة خاصة على الشرط الخاص بالإيحاء للمعتدى بأن خسائر ومضار عدوانه أكبر من فوائده، فيشير إلى أن هناك صعوبتين تكتنفان ذلك:

صعوبة استراتيجية:

اذ يتطلب هذا الوضع مزيجا من الاستعداد والدهاء والمهارة، تحقيقها يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لدولة مسالمة تؤيد الوضع الراهن، كما يكون مستحيلا بالنسبة لتحالف من مجموعة دول. ذلك أنه أما أن تكون قدرة المعتدي عليه علي الانتقام لا يصدقها الطرف الآخر الأمر الذي يشجع المعتدى على عدوانه وأما أن تبدو الولايات المتحدة (التي أعطاها كيسنجر مثالا على دولة الوضع الراهن المسالمة) محبة للحرب وبذا تدفع السوفييت لتوجيه ضربة وقائية لها. وفضلا عن ذلك فإن نتائج أى تهديد بحرب شاملة تخرج إلى حد كبير عن سيطرة الولايات المتحدة. فهي تعتمد على مدى قدرتها على اصابة الاتحاد السوفيتى. فإذا اعتقد السوفييت أن قوتهم الانتقامية محصنة، فإن التهديد الأمريكى لن تكون له أية فعالية فى تحقيق الردع. أما إذا كانت القوة الانتقامية للسوفييت مكشوفة ومعرضة للهجوم إلى حد كبير فإنه لن يكون أمامهم من مخرج سوى توقع هجوم أمريكى. ومشكلة استخدام الردع الشامل فى وضع يقوم على التموه من جانب الطرفين تتمثل فى ان الردع قد يكون اما مقنعا جدا أو غير مقنع بصورة كافية.

صعوبة سيكولوجية:

ذلك أنه إذا بدت فوائد العدوان أكثر من مضاره ولو لمرة فإن الردع سيفشل. وقد يحدث ذلك ببساطة إذا فسر الجانبان طبيعة الفوائد والمضار

بصورة مختلفة. ففي أى موقف يكون هناك عدد من العوامل السيكولوجية التى يختلف فيها المفهوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهى ذات صلة غير مباشرة بالتوازن الاستراتيجى وتشمل هذه العوامل مسائل مثل أهمية الهدف واستعداد المتصارعين للمجازفة، وسمعتهم وعلاقتهم السياسية بالأقليم الذى يتعرض للتهديد. وضرب كيسنجر مثلا بأهمية الهدف وأشار إلى أن هدف الوجود القومى هو الوحيد الذى يلتزم الطرفان بالمحافظة عليه. أما فى كافة المجالات الأخرى فإن طرفا من الأطراف يكون الهدف المعين أهم لديه من الآخر. فالمجر مثلا كانت أهم للاتحاد السوفيتى منها للولايات المتحدة.

كذلك فإن الجانب المستعد للمجازفة أو الذى يمكنه أن يقنع خصمه باستعداد للمخاطرة تكون له ميزة سيكولوجية على الطرف الآخر. فخلال أزمة السويس، هدد الاتحاد السوفيتى بتوجيه هجمات بالصواريخ ضد لندن وباريس، بالرغم من حقيقة أنه كان بالتأكيد سيخسر فى حالة حرب شاملة. وأثناء الثورة المجرية فإن الغرب - رغم أنه كان أقوى بكثير - لم يكن راغبا فى توجيه تهديدات مماثلة ضد الاتحاد السوفيتى، وقد استمر هذا الاتجاه بصورة متزايدة. ففي كل أزمة - من برلين إلى الكونجو إلى كوبا - كان الاتحاد السوفيتى يهدد بالهجوم بالصواريخ بصورة جعلت ما يستتبع ذلك من حلول تبدو كأنها نتيجة للابتزاز السوفيتى عن طريق التهديد بالصواريخ. وقد أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع أفضل كثيرا من الناحية الدبلوماسية نتيجة لمقدرته على أن ينقل لخصومه مخاطر اتخاذ ردود فعل لمواجهة حركته.

ويختتم كيسنجر بقوله إذا كان الردع عن طريق التهديد بحرب شاملة صعبا عندما كانت الولايات المتحدة متفوقة استراتيجيا فإنه سيصبح أمرا لا يمكن احتماله فى عصر كون الطرفين فى وضع محصن. فقد يؤدى إلى دبلوماسية التموهية وستشجع التهور. فإذا اقتنع الطرفان خلال عدد من السنين بأن مواقف التهديد والتهديد المضاد سيتم تسويتها دائما عن طريق تنازل أحدهما، فإنه من الممكن أن تحدث مواجهة وصدام نتيجة للاحساس بالأمن الناتج عن ذلك.

وعلى أى حال فإن الأزمة التى أدت للحرب العالمية الأولى لم تكن تختلف عن غيرها من الأزمات العديدة التى تمت تسويتها عن طريق التهديد بالحرب. وعندما وقعت الحرب فى النهاية فإنها تحولت لحرب شاملة لسبب نافه لأنه لم يتم النظر فى البدائل الأخرى لتسويتها.

٤ - الردع عن طريق عدم التأكد :

ينتقد كيسنجر أصحاب رأى القائل بأن التهديد بالحرب الشاملة هو الرادع ضد كافة ألوان العدوان مهما كانت صغيرة على أساس أن الردع ينتج ليس من التأكد من الانتقام قدر ما ينتج من عدم التأكد من جانب المعتدى من أن الولايات المتحدة قد تدمر دولته. ومن ثم يذهب أصحاب هذا الرأى إلى أنه فى أى موقف معين، فإن المعتدى المحتمل يجب أن يزن قيمة الهدف مقابل احتمال حدوث انتقام شامل ضده. فإذا كان الهدف غير مهم نسبيا فقد يكون ثقل التهديد بالحرب الشاملة منخفضا.

فالردع ضد حدوث هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة يجب أن يكون التهديد بالانتقام مؤكدا. وللردع من هجوم على أذربيجان قد تكون درجة التهديد الانتقامى أقل.

وينتقد كيسنجر هذا الرأى المعتمد على «الأثر غير المؤكد» على أساس أنه لم يمنع من حدوث أشكال كثيرة من الضغط العسكرى الشيوعى الذى تمثل فى الابتزاز إلى أعمال العدوان المباشر وفضلا عن ذلك فإن أى رجل دولة إذا اعتمد على «الأثر غير المؤكد» فإنه لا يدع لنفسه أى مجال لسوء التقدير. فإذا فشلت النظرية حتى فى حالة حدوث عدوان بسيط فإنه إما إن يلتزم بأقصى أنواع الحرب أو يستسلم ومن ثم يقلل من ثقل التهديد الرادع فى المستقبل. ومن ثم فإنه فى مجال الواقع العملى نجد أن نظرية «الأثر غير المؤكد» تبعد السيطرة على الأحداث تماما من أيدينا. وفى معظم المواقف فإنها لا تخدم العالم الحر لأنه فى حالة الابتزاز لا يمكن أن يكون مؤكدا بصورة كافية من أن العدو لا يعنى ما يهدد به.

وينتهي كيسنجر إلى أنه من الضروري أن نكون واضحين حول مدى عدم التأكد المقبول. فالحد الأدنى لا يجب أن يشمل امكان التسليم أو المقاومة الضعيفة التي تشجع العدوان. والحد الأعلى لا يجب أن يمثل تهديدا يكون غير مصدق أو أن يثير هجوما وقائيا اذا صدقه الطرف الآخر. فالحد الأدنى من عدم التأكد ينبغي أن يجعل الثمن الأدنى مرتفعا بصورة تجعله غير مقبول من الطرف الآخر. وفي الوقت الذي تجعل الثمن الأعلى فيه غير محدود فإنها تتجنب أى إحساس بالآلية التي تجعل الموقف خارجا عن السيطرة ما ان يتم اللجوء للقوة.

وهذه الشروط ستكون مستحيلة التحقيق عن طريق التهديد بالحرب الشاملة. ففي معظم الأحوال المنظورة في المستقبل القريب فإن مثل هذا التهديد اما أن يؤدي تلقائيا لسلسلة من ردود الفعل واما أن يكون غير مصدق من الطرف الآخر بمعنى أنه لا يصل إلى الحد الأدنى من عدم التأكد. فإذا كانت القوة الانتقامية لكلا الطرفين غير محصنة، فإن التهديد بحرب شاملة يعنى استجلاب هجوم وقائي من الطرف الآخر. وإذا كانت القوة الانتقامية الأمريكية محصنة وكانت القوة السوفيتية مكشوفة، فإنه في مقدور الولايات المتحدة التهديد باللجوء لحرب شاملة ويكون لهذا التهديد بعض الوزن والقدرة على جعل الطرف الآخر يصدق. وذلك رغم أن القدرة السوفيتية - حتى في هذه الظروف - على القيام بهجوم وقائي ستجعل وضع الولايات المتحدة أكثر حساسية وتهديدها أقل ثقلا مما كان عليه الحال في فترة التفوق الاستراتيجي الأمريكي.

وإذا انعكس الوضع - بأن يكون السوفييت في وضع محصن والولايات المتحدة في وضع غير محصن - فإن التهديد بحرب شاملة من جانب الولايات المتحدة سيغنى انتحارا قوميا.

أما إذا طور الطرفان قوات انتقامية محصنة فإن التهديد بحرب شاملة سيفقد معناه. وباختصار القول فإن الطرف الذي سيكون عليه أن يتخذ القرار النهائي لحماية مصالحه وقيمه عن طريق حرب شاملة، سيفرض حاجزا

وعائفاً أمام نفسه خاصة لو كان دولة تتبنى الوضع الراهن فليس معقولا السعي لحماية مصالح وقيم الدولة عن طريق استراتيجية تهدد بتدمير هذه المصالح والقيم.

وينتهي كيسنجر إلى أنه لكل هذه الأسباب يجب نبذ الفكرة القائلة بأن هناك نوعا واحدا من الردع - وهو التهديد بالانتقام النووي - وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا لها في اصطلاح الردع الذي يطلق على القوة الانتقامية والتي توحى بأن كافة الأشكال الأخرى من القوة ليست لها أهمية بالنسبة لمشكلة الأمن.

ويستدرك كيسنجر قائلا: ان ما اصطلح على تسميته «بالردع» يمكن استخدامه لمنع أي تحد لوجود أمريكا. وأنه لهذا الغرض يجب بذل جهود أكبر لجعل هذه القوات الرادعة محصنة ويجب أن يكون ذلك هو الهدف الأول في السياسة العسكرية الأمريكية.

ويدعو كيسنجر للاحتفاظ بكافة البدائل وعدم الاعتماد الكلي على الردع ذلك أن الحاجة قد تدعو للاستخدام المحلي للقوات العادية كما حدث في لبنان. وينادي بأن تكون كافة الطاقة العسكرية على درجة عالية من الاستعداد حيث أنه لا تتوافر للولايات المتحدة حرية الاختبار في كافة الظروف.

الفصل الرابع

تقييم الحرب المحدودة

١ - طبيعة الحرب المحدودة :

لما كانت نتائج الحرب الشاملة يزداد الهلع منها وأصبح الاعتماد عليها كذلك أكثر سخفاً، فالفجوة بين التهديد الموجه لأغراض الردع وبين الاستراتيجية المزمع تنفيذها ستزداد اتساعاً فأى زيادة فى التدمير يقابلها تشكك فى قيمة الردع، وفى إطار هذه الدائرة بالردع قد يفشل الردع؛ فإن فشل فإن الاعتماد على الردع الجماعى سيضمن النتيجة المباشرة: ذلك أنه أما أن يودى إلى الاستسلام أو إلى أبشع أنواع الحروب المسببة للكوارث. وليس أمام الولايات المتحدة ما هو أكثر إلحاحاً من أن تنسق بين سياستها الرادعة والاستراتيجية التى هى على استعداد لتنفيذها. إذ كلما اتسعت الهوة بينها اتسع مجال تشهير السوفييت بها. وكلما اعتمدت فى الردع على القصاص النووى ضد البلاد السوفيتية تعرضت دول العالم الحر الأخرى للضغط الشيوعية التى تهدد بسياسة الأمر الواقع، ففى عصر الصواريخ سوف يكتسب الجانب الذى يستطيع أن يضيف مزيداً من القوة دون اللجوء إلى حرب شاملة - أو الذى يستطيع أن يهدد بذلك - ميزة فاصلة على خصم ليست لديه القدرة. والمعروف هو أن غرض القوة العسكرية الغربية الحيلولة دون الحرب لا إشعالها.

ويرى كيسنجر أن الردع والاستراتيجية لا يمكن الفصل بينهما؛ فالردع لا يعتمد فقط على الانتقام من العدوان بل يتعداه إلى احتمال حدوث العدوان، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما بنسبة معكوسة، فلو هبط أحدهما جدا فشل الردع. وإذا كان الجانب الذي يبغى الردع يؤكد رده التدميرى على حساب احتمال الثأر فقد يشجع العدوان. وإذا وضع اهتمام زائد على استراتيجية تصل تكاليفها إلى أدنى حد فإن العقوبات ضد العدوان قد تصبح بسيطة جدا بالنسبة لردع فعال. فالتحدى الذي يواجه السياسة الأمريكية العسكرية هو إقامة أكبر توازن بين قوتنا الرادعة وبين الاستراتيجية التي نحن على استعداد لتنفيذها لو فشل الردع.

وهذه الاعتبارات تلعب بصورة عامة على مشكلة الحرب المحدودة - وهى ذات مفهوم بسيط جدا مؤداه التأكيد بأن التهديد بالثأر الجماعى قد فقد قابلية تصديقه أو استخدامه - ذلك أنه لما كان على الولايات المتحدة منع العدوان الشيوعى فهى تنشئ قوى عسكرية قادرة على وقف العدوان مهما يكن المستوى الذى يبدأ به. فالردع قد يكون كاملا اذا لم يستطع المعتدى إلحاق الهزيمة بالقوى العسكرية للعالم الحر أيا كان الشكل الذى يتخذه العدوان، فإذا زودت القوى الخاصة بالحرب المحدودة بقوة ثأرية ذات حصانة فلن يقدر المعتدى على الاستفادة من الصدام المحدود أو الصدام الشامل وحينئذ تكون أبواب العمل العسكرى المختلفة موصدة دونه.

ويمضى كيسنجر قائلا: ان أصحاب النظريات فى الحرب المحدودة لا يذكرون أن الخطر الذى تفرضه هذه الاستراتيجية على المعتدى أقل من خطر الثأر الجماعى، ذلك أن الغرض من استراتيجية الحرب المحدودة هو أولا تقوية الردع وثانيا إذا حدث وفشل الردع فإنه توجد الفرصة للتسوية قبل أن تحتفى بها ذاتية القوى الثأرية.

والخلاصة أن الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة.

٢ - بعض أشكال التحديد :

ضرورات التحديد:

هناك ثلاث ضرورات لاستراتيجية الحرب المحدودة هي:

- قدرة قوى الحرب المحدودة على منع المعتدى من العدوان بغية اقرار الأمر الواقع.

- طبيعة تكوين هذه القوات بحيث لا يقيّمها الطرف الآخر على أنها مقدمة لحرب شاملة.

- ربط هذه القوات بدبلوماسية مفعنة بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان بل ان ثمة رغبة ملحة فى التفاوض من أجل تسوية لا يدخل فيها التسليم غير المشروط.

ويقول كيسنجر: ان البعض يرى أن القوة الثأرية تناسب الحرب المحدودة بسبب قدرتها على الدخول فى ثأر تدريجى أو حرب استراتيجية محدودة؛ كما أن البعض الآخر يحيد استراتيجية الثأر غير المباشر الذى يهدف إلى معاقبة المعتدى فى مكان غير الذى وقع فيه العدوان. وهناك مدرسة فكرية تركز على أهمية الدفاع المحلى. وكل هذه الاجراءات لها فائدتها فى منع أو ردع العدوان وتقديم بديل للحرب الشاملة.

٣ - حرب العصابات :

يقول بعض المفكرين - الذين تروّعهم أخطار الحرب النووية - ان أى صراع تشترك فيه القوى الكبرى سيحمل معه خطر التوسع إلى مجزرة نووية، ومن ثم فهم يحذون منع العدوان أو ردعه عن طريق حرب العصابات، غير أن هذا الرأى يبسط العملية أكثر من اللازم؛ اذ لا يوجد أى نشاط موال للغرب فى أى دولة شيوعية. ذلك أن الثورات التى حدثت فى المجر والنبت مثلًا تم قمعها بسرعة وبلا شفقة وعلى ذلك فهى لم تمثل عقبة أمام الحكم الشيوعى.

ويمضى كيسنجر قائلاً: انه مهما كانت فاعلية حرب العصابات فإن فائدتها كتهديد لأغراض الردع مشكوك فيها إلى حد كبير لأنها لا تمثل مقاومة منظمة ومن ثم تخلو من فكرة الردع لأنها سوف تفسر من جانب المعتدى بالافتقار إلى الإرادة.

وينتهى كيسنجر إلى أن حرب العصابات تتطلب اما ظروفًا خاصة ملائمة لكي تكون ممكنة، مثال ذلك ما حدث في يوغوسلافيا والجزائر؛ واما أعدادا ساحقة كما حدث في الصين أو إلى مساحات واسعة كما حدث في روسيا، ومثل هذه الحرب يمكن أن تستمر إذا لقيت تأييداً من الخارج عسكرياً وأديباً على حد سواء مما يعطى الأمل في النصر في النهاية.

٤ - الحاجة إلى الدفاع المحلي :

ويرى كيسنجر أنه لا بد للغرب أن يعمل على تجنب سياسة الأمر الواقع للاحتلال الشيوعي إذا كان ينبغي منع الانتقاص بشكل تدريجي، ولذلك فإن القدرة على الدفاع المحلي لازمة حتى تسير سياسة الردع مع استراتيجية خوض الحرب ومتطلبات الأمن الأمريكي والغربي جنباً إلى جنب.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأن مقاومة سياسة الأمر الواقع هي أساس الردع أو المنع فإذا قام الأمر الواقع فإن غرض الاستراتيجية لا يصبح حمل المعتدى - الذى ينوى الاعتداء - على الاحجام عن المهاجمة فقط بل يجب أن ترغمه هذه السياسة على الانسحاب؛ ذلك أنه عندما يقرر المعتدى الهجوم فإن العبء السيكلوجى يقع عليه ولا بد له من أن يتخذ خطوة ايجابية مما سيرغمه على التردد خاصة إذا بدا أن هدفه بعيد المدى. وعلى العكس فإن نال المعتدى بغيته فإن العبء السيكلوجى سيتغير لصالحه حيث يكون على المدافع أن يقدر خطر القيام باتخاذ الخطوة الأولى.

ويقول كيسنجر انه عند مقاومة الاحتلال يكون على المدافع أن يختار بين الاستمرار في الدفاع عن النفس أو الاستسلام، فإذا كان المعتدى قد حقق

غرضه بالفعل، فيمكن للدفاع تحقيق السلام عن طريق التسوية على أساس الوضع الراهن الجديد.

ويذهب كيسنجر بعد الشرح المتقدم إلى أنه في كل استراتيجيات الحرب المحدودة - فيما عدا استراتيجية الدفاع المحلي - يكون التوازن السيكولوجي في صالح المعتدى بل انه يزداد كلما طال استمرار الصدام ويرجع ذلك إلى أن الدفاع المحلي وحده يستطيع أن يمنع سياسة الأمر الواقع.

ويقول كيسنجر انه إذا لم تتمكن حماية المناطق المهددة من الاحتلال فإن مجال التشهير الشيوعي سيزداد اتساعا على الدوام وأن التفاوت في القوات المناسبة للدفاع المحلي يجب أن يعالج التفاوت الحالي في القوة المحلية فسوف لا يجد القادة السوفييت حافزا على المفاوضات الجديدة.

ويدافع كيسنجر عن فكرة الدفاع المحلي فيقول ان معظم المزاем بشأن استحالة اما أن تكون مضللة أو مبالغ فيها. فما زال العالم الحر يتفوق في القوة البشرية على الكتلة الشيوعية، كما يتفوق في الامكانيات الصناعية، وليس هناك من سبب غير الافتقار إلى الإرادة يدعو أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى إيجاد قوة محلية قادرة على إيقاف العدوان الشيوعي على أى مستوى، ومن المؤكد أن المشكلة أكثر تعقيدا في مناطق أخرى. ففي مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا يمكن للكتلة الشيوعية أن تركز قواها البشرية والمادية ضد الدول الأضعف والأقل صلة في التحالف وذات المواقع الأقل ميزة عن تلك التي تقع في شمال الأطلنطي، مما يجعل هذه الدول في وضع لا يمكنها من موازنة بعضها البعض.

٥ - الحرب المحدودة : نووية أم تقليدية:

ثمة حقيقتان ينبغى تفهماهما:

الأولى:

لم تعد أية حرب - في العصر النووي - تخلو تماما من شبح المواجهة النووية؛ إلا إذا تقدمت اجراءات الرقابة على السلام تقدما كبيرا بحيث يمكن

الاعتماد عليها إلى مدى بعيد. فالواقع أن نشوب حرب بين قوتين نوويتين بأسلحة تقليدية اعتداء لا يمنع أى منهما من أن تضع فى اعتبارها امكانية استخدام الأسلحة النووية.

الثانية :

ان الاختيار بين استخدام الأسلحة التقليدية أو النووية لم يعد متاحا للولايات المتحدة .

وللاستراتيجية النووية ميزات هي :

- أن تشتت الفرق العسكرية سيفرق بين متطلبات النصر ومتطلبات المحافظة على البلاد. فلكى تسود الولايات المتحدة فى حرب نووية فمن الضرورى أن تكون لديها وحدات صغيرة سريعة الحركة، أما الاحتفاظ بالأراضى فيحتاج إلى تركيز أكبر وأضخم وبالذات على المراكز الهامة للادارة، والمثال على ذلك أن الجيش السوفييتى احتاج إلى عشرين فرقة ليسحق الثورة المجرية وكان يستحيل مثل هذا التركيز لو كان السوفييت يواجهون أسلحة نووية.

- سوف تفقد الحرب النووية تقديرات المعتدى ذلك أنها غير مألوفة. فمع أنه يوجد لدى الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية خبراء كثيرون فى الحرب التقليدية إلا أن تقديراتهم بالنسبة للحرب النووية لا بد وأن تكون نظرية.

- ستكون الحرب النووية وسيلة فعالة لاضعاف رقابة الشيوعيين على المناطق التى تدور فى فلكها. فالحرب النووية هى أفضل الوسائل لاستغلال متاعب السوفييت السياسية على الأقل فى أوروبا.

- الأسلحة النووية هى أفضل الأسلحة الموجودة لدى الولايات المتحدة بسبب تفوقها التكنولوجى.

- ان اتباع أى سبيل آخر سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية متطلبات مستحيلة، مؤداها أن تكون لديها قوة تقليدية متزايدة تتمتع بأمن وسائل الحماية وبالقدرة على الحرب المحدودة.

وينتهى كيسنجر إلى أنه ليس هناك من سبب فعلى يجعل الولايات المتحدة تتراجع عن حرب نووية بل انه على العكس تؤكد كل الأسباب ضرورة استخدامها لتمتع الولايات المتحدة بتكنولوجيا بالغة التقدم.

٦ - اتجاه استراتيجية الولايات المتحدة:

كان كيسنجر منذ سنوات مضت يؤيد الاستراتيجية النووية، فقد بدا له حينئذ أن الرادع الأكثر فاعلية لأى اعتداء شيوعى جوهرى هو التقيد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأسلحة النووية منذ البداية. ومع ذلك فإن الحاجة إلى قوات قادرة على خوض غمار حرب نووية محدودة تظل قائمة؛ ويذهب كيسنجر إلى أن بعض التطورات قد تسببت فى تغيير وجهة النظر الخاصة بالتركيز النسبى الواجب اعطاؤه للقوات التقليدية فى مواجهة القوات النووية. وهذه التطورات هي:

- الخلاف القائم داخل المؤسسات الأمريكية العسكرية وداخل الحلف وهو الخاص بطبيعة الحرب النووية المحدودة.

- ازدياد المخزون من الأسلحة النووية السوفيتية؛ والأهمية المتزايدة للصواريخ طويلة المدى.

- تأثير مفاوضات الرقابة على السلاح.

ويثير أول هذه الاعتبارات الشكوك فيما إذا كان على الولايات المتحدة أن تعرف كيفية تحديد الحرب النووية. ويعبر الاعتبار الثانى عن الأهمية

الاستراتيجية للحرب النووية. ويؤثر الاعتبار الثالث على الاطار الذى ينبغى أن تدار فيه أية استراتيجية والذى يقرر الثمن السياسى.

إلا أنه يكاد يكون من المستحيل إيجاد وصف متماسك لمفهوم الحرب النووية المحدودة، فالسلاح الجوى يتصورها على أنها مراقبة فضاء جوى محدود، ويعتبرها الجيش حيوية لتحطيم الأهداف التكتيكية التى يمكن أن تؤثر على العمليات الأرضية بما فيها مراكز المواصلات؛ أما الأسطول فيهمه فى المرتبة الأولى التخلص من المنشآت فى الموانى.

وللتوفيق بين هذه الاتجاهات فقد سمح لكل سلاح بتدمير كل ما يعتبره ضروريا بالنسبة لمهمته، والحرب النووية المحدودة التى تخوضها الولايات المتحدة على هذا النحو قد تصبح لا فرق بينها وبين الحرب النووية الشاملة.

وقد نشبت هذه الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة حيث ان القليل من حلفائها يمتلك أسلحة نووية، فالدول التى تملكها تركز على الحروب النووية الرادعة لا على الجانب التكتيكي؛ كما أن الرأى العام فى معظم الدول المتحالفة قد تحرك ضد الأسلحة النووية بدوافع مختلفة.

وقد عززت هذه الآراء الاتجاه نحو مفاوضات الرقابة على الأسلحة وسوف يصبح من الصعب - فى خضم هذه الظروف - اتخاذ مبدأ استراتيجى وتكتيكي تقبله الدول المتحالفة وتعززه العقيدة فى مواجهة الضغط السوفيتى مما يودى إلى الشك فيما إذا كان سوف تتوافر للغرب امكانيات الحد من الحرب النووية بمعنى تقييدها، فلو أنه اعتمد كلية على الاستراتيجية النووية فإن مبعاته ضد ابتزاز نووى سواء قبل أو بعد نشوب القتال سوف تتزايد.

واذن فمن المؤكد أن أى تحديد للحرب هو إلى حد بعيد عمل تعسفى؛ والواقع أن وضع الحدود على الحرب النووية هو أمر تحكى؛ لذا فإنه يجب أن تكون القدرة التقليدية للعالم الحر قوية إلى درجة كافية بحيث يصبح الدفاع

النوى الملجأ الأخير لا الملجأ الوحيد، وبمقتضى ذلك أن تزداد مرونة السياسة الأمريكية بما يمكنها من التفاوض بثقة فى شأن الرقابة على الأسلحة النووية .

وينبغى ألا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة وإنما مكمل لها؛ ذلك أنه من قبيل الانتحار الاعتماد كلية على القوات التقليدية أمام خصم مزود بأسلحة نووية .

ويمضى كيسنجر قائلا: ان مشاكل بلاده لا يمكن حلها بسهولة لأن تحديد الحرب مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية كحرب شاملة معناه مواجهة التغلب على أزمة وطنية عن طريق شعوزة كلامية، فليس هناك من عمل ملح يواجه العالم الحر أكثر من أن يخلص نفسه من الحنين لفترة حصانة وان يواجه الحقائق المطلقة لفترة ثورية .

ان مشكلة الولايات المتحدة تتلخص على وجه التحديد فى أن القوة الزائدة عن الحد لا تضمن القوة المناسبة لمواقف معينة بسبب عدم حصانة قواتها الرادعة ويسبب عدم قدرتها على جعل قوتها - التى لا يتطرق إليها الشك - قادرة على الصمود أمام الضغوط المحلية المختلفة .

ويتعرض كيسنجر فى هذا المقام لتجربة لبنان فيقول انها وان كانت قد قوبلت بالارتياح فى كل مكان على أساس أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على الحرب المحدودة، فقد بينت فى الحقيقة جدواها؛ فلكى تتدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط اضطرت إلى سحب فرقتين من ألمانيا ومنعت عن العمل معظم النقل الجوى الاستراتيجى أى أنها أضعفت أكثر المناطق حساسية - أوروبا - فى اللحظة التى بلغ فيها التوتر الدولى مداه .

* * *

الفصل الخامس

١ - الولايات المتحدة وأوروبا:

إن العلاقة المتكاملة بين الدبلوماسية والاستراتيجية لا مثيل لها لوضوحها في أى مجال من مجالات السياسة كما هى واضحة فى علاقات الولايات المتحدة بأوروبا. وسواء كانت قضية الدفاع عن أوروبا أو توحيد ألمانيا أو الرقابة على الأسلحة أو انتشار الأسلحة النووية فالحل يتوقف دون شك على قدرة الغرب على تنسيق احتياجاتها للأمن مع أهدافها الحقيقية. إن أحد أقوى الأسباب لتلاحم شمال الأطلسى هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء، فقدرة الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية فى عصرنا على انفراد؛ فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التى تساعد فى تطوير الأمم الجديدة وفى التمشى مع سباق التكنولوجيا وفى إيجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية وفى تحقيق فرصه الخاصة.

فلو أمكن تحقيق أمل الولايات المتحدة فى عالم يقوم على قيم الحرية والكرامة الانسانية، فإن التعاون الوثيق بين أمريكا الشمالية ونصف الكرة الغربى أمر جوهري فإذا لم تستطع هذه الدول المتفوقة صناعيا، والتى تتمتع بأنظمة حكم صالحة، وتتقارب أنظمتها الدستورية أن تواجه التوحد فإن مستقبل الحرية سيكون مظلما.

وعلى العكس فإن الشجاعة والديناميكية وتماثل معتقدات مجموعة شمال الأطلسي تعد كلها رمزا لحيوية ارتباط الشعوب الحرة أمام العالم أجمع.

وتقوم استراتيجية حلف شمال الأطلسي على ضرورة توفير كل الحوافز ليقوم استراتيجي لا ترغب الولايات المتحدة على ضرورة الاختيار بين حرب شاملة وسلبية العمل في الدفاع عن أوروبا.

ويمكن تلخيص مشكلة الأمن الأوروبي في:

– يستطيع الاتحاد السوفيتي تهديد كل أوروبا من أراضيه.

– ليست هناك دولة أوروبية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفيتي ولذلك لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لا بد من الوحدة لأمن أوروبا.

– ان التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولمعناه الاستراتيجي لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوروبا من أمريكا الشمالية فقط لأن المعتدى يستطيع أن يوجه تهديدات لا تبدو منذرة بالردع الشامل، ولأنه لا يمكن التأكد من أن أمة تنتحر دفاعا عن أراض أجنبية مهما كانت قوة الوحدة المتحالفة.

وأشار كيسنجر في هذا المقام إلى أنه مهما كسب الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط فإنه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوروبا في المناطق غير الملزمة. ومن جهة أخرى اذا تكشفت عدم قدرة حلف شمال الأطلسي فإن كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب الاتحاد السوفيتي بسبب التقصير. وسوف يكون حلف شمال الأطلسي قادرا على مقاومة كل تشهير سوفيتي إذا كانت القوة العسكرية في أوروبا قادرة على الصمود في وجه سلسلة واسعة من التحديات؛ فازدياد قوة القوات المحلية يستتبع تناقص احتمالات ترجيه تهديد من هذا النوع.

٢ - حلف شمال الأطلسى والأسلحة النووية :

ان الاعتراف بالحاجة إلى قوة عسكرية في أوروبا يثير تساؤلات عن طبيعتها وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسى وعن انتشار الأسلحة النووية إلى حلفاء الولايات المتحدة .

وان قابلية التصديق - التى تتضاءل - للتهديد بالردع الجماعى لم ينتج عنها فقط الحاجة إلى زيادة قوات أوروبا التقليدية بل لقد أثارت بحدة مشكلة الرقابة على ما يسمى «بالقوة الرادعة» .

وان ازدياد قدرة السوفييت على تهديد الولايات المتحدة قد زاد الشكوك التى ظهرت فى أول الأمر أثناء أزمة السويس فيما لو أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة فى الرد بحرب شاملة على كل تحد يعتبره حلفاؤها حيويًا، وفيما لو فعلت ذلك هل ستستخدم قواتها بشكل يظنونه ضروريا لحماية مصالحهم .

ان الخوف من ألا تكون الولايات المتحدة على استعداد للتعرض للدمار أو أنها قد تستخدم قواتها بشكل يحتمل أن يدمر الثروة القومية لحليف من حلفائها كان السبب فى انشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلسى؛ فقد أصغر ديجول على أن فرنسا تحتاج إلى ترسانة نووية خاصة بها اذ ان الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع الاتحاد السوفييتى أو قد تعقد اتفاقا سريا يقضى بالأ تدمير الواحدة منهما الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم؛ وفى كلتا الحالتين فإن الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية .

وليس من شك فى أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو حاليا عامل من عوامل السلام العالمى؛ ولكن من ذا الذى يستطيع التكهّن بما يحدث غدا، وبأن بعض التقدم المفاجئ للصواريخ سوف يوفر لمعسكر من المعسكرين ميزة كبرى لا يستطيع نوابها السلمية مقاومة إغرائها؟

ثم من ذا الذى يستطيع أن يتكهن بأنه إذا حدث فى المستقبل تغيير على
فى الجو السياسى - وهو ما حدث من قبل - أن تتفق القوتان المحتكرتان للقوى
النووية على تقسيم العالم ؟

ويقول كيسنجر أن فرنسا قد ساعدت على إيجاد التوازن الدولى عندما
زودت نفسها بالأسلحة النووية، ولكن يبدو أنه ليس ثمة دولة أوروبية واحدة
قادرة على إنشاء قوة رادعة لها من القدرة ما يمكنها من البقاء بعد هجوم
سوفييتى شامل؛ فالواقع أنه ليست لدى أى منها المساحة الكافية التى تستطيع
أن تنشر فيها قواتها أو الامكانيات التى تتيح حماية هذه الأسلحة حماية مجدية
مضد هجوم سوفيتى.

والواقع أن جعل القوى الرادعة لحلفاء الولايات المتحدة متحركة أو فى
أساطيل بحرية ينطوى على استفزاز للاتحاد السوفييتى قد يحدوه إلى القيام
بهجوم وقائى، ولذلك فإن أية محاولة للردع المستقل من جانب أية دولة من
الحلفاء هو بمثابة انتحار مؤكد؛ والواقع أيضا أن هذه القوات تكون لها صفة
الردع فى حالة ما إذا تأكد الاتحاد السوفييتى أن أى صدام على أى مستوى
سوف يطلق العنان لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأنه قد يثار أن التمييز بين المصالح
الأمريكية ومصالح حلفائها هو وقوع فى الخطأ وأنه لا يمكن أن يكون هناك
صدام حقيقى إذا أدرك كل الأطراف الحاجة إلى الوحدة، إلا أن هذا رأى - مع
أنه صحيح معنويا - لا يقابل بالاهتمام من دول أوروبا.

ويعتقد كيسنجر أن الحل المنطقي لمشكلة الحلف الاستراتيجية هو
التخصص الذى يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية فى حين
يركز حلفاؤها على القوات التقليدية؛ فإذا اتفق الحلف على الهدف من قوته
النووية فإنه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته.

واختتم كيسنجر هذا الجزء ذاكرة أن هناك ثلاث ضرورات قد ترغب
الولايات المتحدة فى استخدام قواتها الرادعة بسببها وهى:

- حالة الحرب الشاملة.

- حالة الحرب المحدودة في منطقة شمال الأطلسي.

- حالة الحرب المحدودة خارج منطقة حلف شمال الأطلسي.

٣ - مشكلة ألمانيا :

استهل كيسنجر حديثه عن مشكلة ألمانيا بأن عرض للرأى القائل بأن السلام في أوروبا تهدده ألمانيا القوية الموحدة فعارضه على أساس أنه بنى على تجربة الماضى؛ وأضاف أن الصورة المثالية هي أن تكون هناك ألمانيا القوية التي تستطيع الدفاع عن نفسها وأن هذا يجب أن يكون أحد الأسس الجوهرية لسياسة الغرب.

وتساءل كيسنجر عن مدى التعرض بواقعية لمسألة توحيد ألمانيا ثم ما لبث أن قال ان مسألة توحيد ألمانيا هي إحدى القضايا التي يبدو أن الاتفاق السرى قد تجاهلها.

وناقش كيسنجر الرأى القائل بأن قبول الغرب لسياسة الأمر الواقع في أوروبا الشرقية وبخاصة في ألمانيا هو مفتاح الاستقرار في أوروبا، فقال انه ينبغي معرفة الحقائق التي يصعب واقعيا تغييرها. فلقد قيل انه إذا حدث وقبل الحكم السوفييتى بصفة رسمية في أوروبا الشرقية فإن الاتحاد السوفييتى سيقنع ولن يكون له مزاج للتوسع.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأن الرأى القائل بأن الحكمة في المواءمة مع الحقائق هي حكمه تكاد تكون مقبولة، فلو بلغت أقصى مدى لها فإنها تنطوى على سياسة بدون هدف واجراءات تخلو عن الادراك؛ فلو أن المواءمة هي التي تتحكم في سير الأمور لما تغير شيء في العالم على الإطلاق.

ويستطرد كيسنجر إلى القول بأن هذا المبدأ غريب بالنسبة للولايات المتحدة وأنه وجد أصلاً أثناء ثورة ولا محل لتطبيقه على عالم متصاعد. الفكرة ليست جديدة حيث كان ستالين قد عرض على الغرب تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وفشل في ذلك لأن الغرب لم يكن على استعداد للمواءمة مع حقيقة احتوت التسليم بحقوق الشعوب الأخرى في مضمونها.

ويؤكد كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائماً مهما عملت الدبلوماسية الغربية إذ أنه ليس من المحتمل أن تنجح أية خطة للتوحيد لأن المسألة ليست متعلقة بإمكان تحقيق الوحدة بل متعلقة بإمكان الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة.

ويذكر كيسنجر أن سياسة الغرب في هذا الشأن تبدو وكأنها تنطوي على ردود فعل للمبادرات السوفييتية ليس إلا، ومع ذلك فليس لدى الاتحاد السوفييتي خطة مفصلة لتحويل كل ألمانيا في المدى القصير إلى الشيوعية.

ويسوق كيسنجر في هذا المقام تجربة الشرق الأوسط في الوحدة فيذكر أن هذه التجربة يمكن أن تكون مثلاً لمصير المناطق التي فشلت في تحقيق الوحدة.

ويتعرض في هذه النقطة إلى سياسة الاتحاد السوفييتي فيصفها بأنها كانت تلقائية وغير مخططة ذلك أن موسكو أيدت إسرائيل في بادئ الأمر لتثيير القومية العربية ثم أيدت ناصر الذي استخدم القومية العربية لمطرد الغرب من المنطقة ثم استخدمت بغداد التي سخرت القومية في خدمة الشيوعية.

ألمانيا محايدة:

يناقش كيسنجر تحت هذا العنوان إمكانية إعادة توحيد ألمانيا عن طريق التحييد فيذكر أن كثيرين في الغرب يدعون إلى حياد ألمانيا لاعتقادهم أن

الاتحاد السوفييتي لن يتسامح أبداً في شأن بقاء ألمانيا بقوتها في حلف الأطلسي ولأنها بعد حيادها تكون في وضع يمكنها فيه تسوية أمورها مع الاتحاد السوفييتي.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأنه لو أحست ألمانيا بأن الحلف يمثل عقبة في سبيل وحدتها فإنه سيقف جاذبيته بالنسبة لها.

٤ - مجتمع شمال الأطلسي :

يدعو كيسنجر إلى أن يكون هدف السياسة الغربية هو زيادة تنمية التماسك والاتحاد مع الاحساس بالهدف - داخل نطاق الأطلسي - ذلك أن العالم يعيش حالياً في فترة من أعظم الفترات الثورية في التاريخ؛ فالكفاية الذاتية للأمم تنقوض لأنه ما من دولة حتى ولو كبيرة تستطيع أن تبقى في عزلة.

ويذكر كيسنجر أنه ما من دولة من دول الأطلسي تستطيع أن تحل أية مشكلة تواجهها على أساس قومي وإلا جلب الالتزام بالسياسة القومية مزيداً من النكبات، فمشكلة الأمن لا تحل على الأساس القومي وكل محاولة لتحقيقه عن طريق الجهود الفردية ستصاب بالفشل. ويطبق كيسنجر هذا النظر في المجال الاقتصادي إذ يعتبر المجهود الموحد ضرورياً للصالح العام، وفي المجال الدبلوماسي لأن السياسة المنفصلة تضر بسائر الحلفاء. ذلك أن المكاسب التي يتصور تحقيقها من اتباع سياسة مستقلة أن هي إلا خدعة ووهم.

ويستطرد كيسنجر إلى القول أنه يلزم أن يدرك الحلف أنه من المستحيل ربط كل مميزات المشاركة بكل فوائد العمل المستقل إذ أنه بدون الموقف الموحد المشترك يستطيع الاتحاد السوفييتي أن يندد بالغرب.

ويدعو كيسنجر إلى إنشاء أنظمة فيدرالية تشمل مجتمع شمال الأطلسي كله ويقترح إنشاء لجنة توجه الحلف وتكون لها سلطة العمل من أجل وضع

سياسة للدفاع والرقابة على أسلحة الحلف ويكون لها برنامج مشترك لتقدير المساعدات الاقتصادية للمناطق النامية.

كما يقترح أن يضم تشكيل هذه اللجنة أربعة أعضاء دائمين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وثلاثة دوريين ينتخبون بالتصويت داخل نطاق مجلس الحلف.

٥ - المفاوضات :

يذهب كيسنجر إلى أنه مع الاكثار في الأسلحة وزيادة اخطار الاشتباك الذي لابد أن يتمخض عن كارثة، فقد أصبحت المطالبة «باتصالات جديدة، لانتهاء التوتر ملحّة للغاية. ويقال انه ليس أمام أية دولة إلا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات فالحرب الباردة يجب إنهاؤها لكي تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة.

ان الحقيقة الكبرى التي لا مفر منها هي أن الغرب لا يستطيع الدفاع عن مجتمعه بالحرب طالما أن معنى الحرب الشاملة هو التدمير الكامل فإذا ما استخدمت الحرب كأداة للسياسة فستكون هناك حرب شاملة في النهاية.

ويستشهد كيسنجر بما كان «لستر بيرسون» قد كتبه في هذا الشأن من «أننا نعد للحرب كعمالة نضجوا قبل الأوان ونعد للسلم كأقزام متخلفين»، ثم يقول انه لا شك أن تجنب الحرب ينبغي أن يكون الهدف الأول لجميع الساسة المسؤولين ولا يمكن أن تكون الرغبة في الاحتفاظ بالسلام موضع جدل فكري وأن القضية المعقولة هي الكيفية المثلى لتحقيق هذا الهدف.

ولقد أرجع كيسنجر أسباب جعل السبيل الدبلوماسي صعبا واستمرار التوتر إلى:

- القوة التدميرية للأسلحة الحديثة.

- استقطاب القوى فى الفترة المعاصرة.

- طبيعة الاشتباك.

- الاتجاهات القومية الخاصة بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة.

٦ - مشكلة لقاءات القمة :

كتب كيسنجر تحت هذا العنوان انه عندما انهارت لقاءات القمة فى باريس حدث نوع من الانتكاس فى الغرب، فمن كان يدافع عن لقاء القمة على أساس أنه الحل السحري للتوتر أصبح يعتبره كالجديّة الهازلة للدبلوماسية. ويقول كيسنجر ان نية الغرب فى السلام لم تتبلور فى مقترحات أو برامج ملموسة، وانه إلى جانب ذلك فمن المحتمل أن يكون القادة السوفييت قد أيقنوا - قبل لقاء جنيف - امكان تخفيف التوتر السائد فى العلاقات دون ايجاد حل لأية مشكلة، فإن صح هذا النظر فإن لقاء جنيف يكون قد حمل فى طياته زوال الحافز على ايجاد روح التفاهم بين الغرب والشرق والتي كان من المفروض أن يثمر عنها، ذلك أن هذا المؤتمر أشعر السوفييت بالهلع الذى أصاب الغرب من الحرب ويحتمل أيضا أن يكونوا قد قرروا تحسين موقفهم بالمساعدة فى الظهور على أنهم أكثر رغبة من الغرب فى الافصاح عن نواياهم.

ويختتم كيسنجر حديثه عن لقاء القمة فى جنيف قائلا ان خروشوف تعهد فى طريق عودته بسيادة ألمانيا الشرقية فوضع بذلك أساس أزمة برلين لثلاث سنوات مقبلة، وأن العالم عرف بعد شهر من لقاء جنيف بنبا صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر، وهو العمل الذى كان من نتيجته عامان من التصاعد الذى دفع بالعالم فى أكثر من مناسبة إلى حافة الهاوية.

ولما كان لقاء القمة المذكور لم يحرز أى تقدم فى تسوية أية مشكلة من تلك التى أدت إلى انقسام العالم، فلم يكن من قبيل المصادفة بعد أقل من عام أن تدل أزمات السويس والمجر على تجدد مؤشر الحرب الباردة.

٧ - مشكلات الرقابة على الأسلحة :

يرى كيسنجر أن الموضوع الواضح الذى يمكن للعالمين الحر والشيوعى أن يجريا مفاوضات جادة بشأنه هو موضوع الرقابة على الأسلحة .

ويؤسس رأيه على أن تقدم التكنولوجيا صاحبه نوع من عدم الاستقرار إذ تعيش الدول فى كابوس يصور لها إمكان تعرض بقائها للخطر عن طريق الاقتحام التكنولوجى من قبل خصومها .

ويعضى كيسنجر قائلا انه عندما تواجه قوتان رادعتان بعضهما فإن مجرد ذلك يسهم فى عدم الاستقرار حتى ولو كانت نواياهما سليمة، ذلك أن كل طرف يسعى لأن يزيد من أمنيّه باعداد قواته الرادعة . فإذا كانت هذه القوات قادرة على الردع فهي من باب أولى قادرة على الضرب المفاجيء .

ويقول كيسنجر انه باستخدام الصواريخ ذات الوقود الجاف منذ ١٩٦٠ فإن المناعة ضد الهجوم قد قلت ولا بد أن تكون قد قلت الحاجة إلى درجة الاستعداد القصوى تبعا لذلك، فالمناعة شرط نسبي يعتمد على الاعداد والدقة والقدرات الدفاعية وسوف تكون المناعة مزعجة بتقدم التكنولوجيا المطرد .

ويخلص كيسنجر إلى أنه لا بد أن يكرس الطرفان كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير فى الرقابة على السلاح مرده مشكلة الهجوم المفاجيء وينبغى أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام .

ويعرض كيسنجر ثلاثة أنماط لمشروعات الرقابة قد تكون فيها حلول لمشكلة الهجوم المفاجيء وهى :

- اجراءات لتقليل الحافز على القيام بهجوم متعدد .

- اجراءات الغرض منها التقليل من حافز القيام بهجوم وقائى .

- إجراءات لتقليل احتمال القيام بهجوم مفاجيء مبنى على معلومات مضللة
وبعبارة أخرى مشكلة الحرب العرضية. ويمكن منع الهجوم المفاجيء المتعمد
باجراءين:

* عن طريق تخفيض القدرة المادية على كسب الحرب بهجوم مفاجيء.

* عن طريق تقليل امكانية تحقيق المفاجأة، وهذا غالبا ما يتم عن طريق نظم
التفتيش.

الفصل السادس

التطور السياسى والشيوعية

يستهل كيسنجر هذا الفصل بنظرة مؤداها أن فكرة التطور الحتمى للبناء السياسى الذى يتميز بالاستنارة يتجلى فى ثورتين كبيرتين حدثتا فى عصرنا وهما الشيوعية وظهور دول حديثة فى مناطق الاستعمار السابق.

أما فيما يتعلق بالشيوعية فثمة نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفيتى لايزال فى منتصف الطريق نحو تغييرات عميقة ومحتومة. ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد. وتبعاً لهذه النظرية فإنه ينبغى أن يكون الهدف الأساسى للسياسة الغربية هو تدعيم هذا التطور المفيد، وأنه بقدر ما يشجع الغرب الاتحاد السوفيتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى وسياسة العدوان الخارجى.

ويعضى كيسنجر إلى القول بأن ثمة مقترحات مشابهة فيما يختص بالأمم الحديثة حيث ان متطلبات نموها الاقتصادى تسبق حتماً متطلبات نموها السياسى.

وينتقد كيسنجر هذه النظرية ويذهب إلى أن الغرب يخطئ كثيرا إن سعى إلى تدعيم قيمة أو نماذجه السياسية في هذه الأمم الحديثة لأنها تفسر على أنها تدخل جديد أكثر دهاء.

ويرى كيسنجر أن دور الغرب ينبغي أن يكون في إثبات قدرته على رفع مستوى المعيشة بكفاءة أكثر من كفاءة الشيوعية دون اللجوء إلى أساليبهم، كما ينبغي على الغرب في اتصالاته بالدول الحديثة والشيوعية أن يتوقع نتائج سياسية غير مثبتة من تأثير أفكار الغرب وإنما من التأثير غير المباشر للتغيير الاقتصادي.

١ - التطور والدول الحديثة :

لعل مشكلة التطور السياسي في الدول الحديثة هي أكثر المشكلات تعقيدا، كما أن صلة الولايات المتحدة بها على جانب كبير من الدقة، فمن جهة تصاحب بداية العملية الثورية - أثناء السنوات العشر الأولى من الاستقلال - إمكانية كبيرة للخلق والابتكار، وفي الوقت نفسه فإن هذه الفترة كثيرا ما تكون فيها ضغوط المشكلات المباشرة كبيرة جدا.

ويذهب كيسنجر إلى أن الأمم الحديثة تتردد في قبول النصيح بل وقد تفسره على أنه محاولة تستر شكلا جديدا من أشكال الاستعمار في حين يكون الغرب هادفا إلى المساعدة على التطور السياسي للدول الحديثة.

ويرى كيسنجر أن تصدير الديمقراطية أصبح أسلوبا قديما لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ويقول كيسنجر انه ازاء هذا فإن الغرب ركز على التنمية الاقتصادية على اعتقاد منه بأن رفع مستوى المعيشة في هذه الدول سيقضى على أهم سبب يغيرها في الشيوعية وأن نمو الاقتصاد الاستهلاكي عادة ينتج استقرارا والدليل على ذلك تجربة مشروع مارشال في أوروبا.

ويتحفظ كيسنجر على الرأى السابق فيقول ان مشكلات الدول الحديثة أكثر تعقيدا من مشكلات أوروبا، فالمجتمع الأوروبى تطور على مر القرون وأصبح يضم مجتمعات متطورة فى كافة المجالات، وهو ما لا ينطبق على أية دولة من الدول حديثة الظهور.

ويقول كيسنجر ان اقتصاديات حرية التجارة لا تناسب هذه الدول اطلاقا من الناحية السياسية، كما أن هذه الدول تتطلع من الناحية العملية إلى الدور الرئيسى للدولة فى التصنيع. والواقع أن أحد العقبات التى واجهت الأسلوب الديمقراطى الغربى هو تشبيهه لدى كثير من هذه الدول الحديثة بالمذهب الاستعمارى والفردية التى تخدم ذاتها على نطاق واسع.

ويذهب كيسنجر إلى أن الديمقراطية لا تتحقق إلا بالحد من سلطة الحكومة وقد كان ذلك من الناحية التاريخية نتيجة أربعة عوامل:

- العجز الفنى.
- العرف.
- الدساتير الشرعية.
- الاعتقاد بأن السياسة غير ذات أهمية.

واستطرد إلى القول ان الدول الحديثة تجاهد من أجل الحصول على حريتها، وقد يكون التبرم بالحكم الاستعمارى نقطة تبلور الوحدة على أنه ان عاجلا أو آجلا يجب أن نحل الأهداف الايجابية محل التبرم السابق كقوة دافعة، وهذا العمل التوحيدي يجب ان يتم بواسطة الدولة فى معظم هذه البلاد. ويمضى كيسنجر إلى القول بأن العامل الأول فى تلاحم الدول الحديثة التى ليست فى العادة نفاق تاريخ أو ثقافة أو لغة مشتركة، هو التجربة المشتركة، تجربة الحكم الاستعمارى.

ولما كانت الحدود وخاصة فى افريقيا تعكس الملاءمة الادارية للاستعمار السابق فإن معظم الدول الحديثة لا تطالب بالاستقلال فحسب وإنما تطالب أيضا بذاتيتها إذ انها تغفر إلى إحساس اجتماعى.

ويمعنى كيسنجر من هذه النقطة فيقول انه عندما يكون التماسك الاجتماعي ضئيلا يصبح الكفاح من أجل الرقابة على السلطة مريرا ومن هنا فانه عندما تكون الحكومة هي المعبر الأساسي عن الذاتية القومية تعتبر المعارضة لها خيانة عظمى، ومن هنا أيضا فإن الكثيرين من قادة الأمم الحديثة يصرون على عدم ضرورة الأحزاب السياسية.

٢ - عن التطور السياسي ، الغرب - الشيوعية - الأمم الحديثة :

قد تكون المساعدة الاقتصادية أبسط عمل في الدول الحديثة، أما أعقد عمل فهو المدى الذي يمكن للغرب به مساندة تطور الأنظمة الديمقراطية، على أن الغرب يستطيع إلى حد ما أن يؤثر على الأحداث بتقديم أفضليات في المساعدة للدول التي تواجه معايير معينة للأنظمة الديمقراطية.

وقد يثار ضد هذا الأسلوب أنه يخل بمبدأ المساعدة دون ارتباطات على أنه يبغي على الدول الحديثة أن تحكم على الولايات المتحدة من واقع نوع أغراضها - أي المساعدات - لا من واقع عدم وجودها، فهذه الدول لا تستطيع أن تطلب من الولايات المتحدة ألا يكون لديها أهداف، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر التحفظ في القرارات التي تستمدها من الأفضليات. ذلك أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون جادة فيما يتعلق بالبناء السياسي الذي تكون هذه التنمية مستحيلة بدونه والذي سيشكل مستقبل البلد الذي يعنينا.

ويعزز كيسنجر رأيه بأنه لو حدثت وأوضحت الولايات المتحدة مسؤوليتها في هذا الشأن فإنها تكون قد وضعت هدفا يتضمن المبادئ المثالية الأمريكية، فلم يحدث أبدا أن انتشرت الأفكار بطريقة ذاتية أو بسبب ما فيها من أفتنة.

ويقول كيسنجر ان هناك ثلاثة أسباب لصعوبة فهم الثورة في عصرنا.

السبب الأول:

المشكلة السيكلوجية لفهم طبيعة القادة الثورية مع ما يصاحبها من ميل إلى التفكير بأن الاعتبار الاقتصادي هي التي تحرك الانسان إلى حد بعيد. فبينما تصورت الولايات المتحدة أن يكون مسلك العمل المعقول بالنسبة لكاسترو

أو عبدالناصر هو التركيز على التنمية الاقتصادية في بلاده فإن كاسترو قد وجد أن التركيز على التنمية يشغله عن الإجراءات الادارية المزعجة. فإن التطلع إلى السلطة لا إلى الثروة كان هدفه.

السبب الثاني :

وهو مترتب على الأول إذ تعتبر الولايات المتحدة أن الحقيقة المبنية على التجربة حجة قاطعة وبالتالي يصعب عليها تتبع منطق الكثيرين من زعماء الأمم الحديثة الذين يلجأون إلى تركيبات كلامية رصينة على أساس مزاعم غير حقيقية أو على أساس الأسلوب الشيوعي في تكرار الشعارات. والواقع أنه من السهل أن يقال ان كاسترو أو ناصر أو لومومبا يتحدثون كذبا ولكن ربما كانت لديهم مستويات مختلفة من الصق والحقيقة أكثر مما لدى الولايات المتحدة.

السبب الثالث :

قصور الولايات المتحدة في الموازنة مع الثورة المعاصرة. فمن أكثر المصاعب الخاصة بالتفاهم أو التي تعترض التفاهم بين الولايات المتحدة والدول الحديثة هو الصدام بين اتجاهات التفكير المتباعدة عن بعضها.

ويقول كيسنجر بأن القادة الثوريين في وقتنا المعاصر يمثلون أساسا فراغا روحيا. وحتى الشيوعية، فإنها قد أحدثت من التغييرات عن طريق الخاصية اللاهوتية للماركسية ما يتعدى ما حققته عن طريق الجانب المادي الذي تفاخر به. ان مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية صعبة في حد ذاتها وهي بالنسبة للأمم الحديثة معقدة نظرا إلى أن هذه الدول تجد نفسها منساقة في الشئون الدولية إلى درجة لم تألفها من قبل، ذلك أنه بينما تبني الدولة الحديثة ذاتها تجد في الوقت نفسه من يتقرب إليها ومن يلقي عليها بمسؤوليات دولية وتكون النتيجة تحول طاقات الأمم الحديثة وتعدد العلاقات الدولية.

ويرى كيسنجر أن الأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأمم الحديثة لم يساعد في حل الأمور وأن الولايات المتحدة كشأنها في

مجالات السياسة المختلفة ظلت تتحول من غاية إلى أخرى، فقد تصرفنا في وقت ما كما لو كانت الأمم الجديدة هي أهم حدث سياسي، وسعت إلى جعلها حلفاء عسكريين في الحرب الباردة، ولكن في غضون سنوات قليلة انقلبت هذه السياسة، فراحنا الولايات المتحدة نجد الحياء بعد أن كانت تلومها، وبعد أن كانت تسعى إلى عقد اتفاقيات الأمن مع هذه الدول عدلت عن ذلك بطريقة شككت حلفاءها في حلف الأطلسي في حكمة الارتباط الوثيق بها، كذلك حل محل التبسيط الزائد في عدم رؤية دور سياسي للأمم الحديثة خارج نطاق الحرب الباردة التبسيط الزائد المبني على الافتراض بأن الصراع الحقيقي هو من أجل انحياز غير الملزمين.

ويقول كيسنجر أنه إذا صح عدم الضغط على الأمم الحديثة للانضمام إلى الأحلاف فإنه لا ينبغي أن تكون تلك السياسة متضمنة لما هو مثبط لعزائم أولئك الذين اختاروا غير ذلك.

ويمضي كيسنجر إلى القول بأن الدول غير الملزمة ليست في موضع يسمح لها بتكوين رأي مسئول أو وضع برنامج جدي، ولذلك فالنتيجة الطبيعية أن تصدر تصريحات مبهمة وبالتالي تهبط الدبلوماسية إلى مستوى المهاترات وتصبح المطالبة بالسلام هي لمجرد الدعاية مما قد يؤدي في النهاية إلى تقويض الأمم المتحدة بدلا من تقويتها.

ويزيد كيسنجر على ما تقدم أن المفاوضات السوفييت قد يفقدون الحافز على تقديم مقترحات مسئولة طالما عظمت فرص تحقيق انتصارات عن طريق الدعاية الرخيصة، وعندما يجد أنه من الممكن أن يعطى الدول الحديثة آراء في غير موضعها في الموضوعات المختلفة.

ومن جهة أخرى فلسوف يشعر الغرب بخيبة أمل عندما يجد نفسه عاجزا في إطار ما تقدم عن معاونة الأمم الحديثة.

والواقع أنه عندما يصبح الحياء غاية في ذاته فإنه من الممكن أن يقود الدول غير الملزمة عن غير قصد إلى اضافة ضغوطها إلى ضغوط الكتلة

الشيوعية، والميل إلى اتخاذ موقف منفصل من قبل هذه الدول عن الكتلتين الكبيرتين يمكن أن تستخدمها الشيوعية الدولية الماهرة لرد الغرب خطوة خطوة.

ويتعرض كيسنجر لدول عدم الانحياز فيقول انه عندما تشكل دول مثل الهند وأندونيسيا وغانا والجمهورية العربية كتلة فهي تفعل ذلك رغبة في الابتعاد عن الخصومات بين الدول الكبرى من ناحية ولتضخيم تأثيرها الخاص من ناحية أخرى، ولا ينبغي الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على هذه الدول عن طريق فرض المناقشة والاقتراح لأن المتطلبات الداخلية لكتلة الحياد والضغوط الشيوعية عليها سوف تحول دون ذلك.

وبينما يجب على الولايات المتحدة ان تتذرع بالصبر أمام هذه الانجاهات فإنه يجب عليها أن تفهم ان معظم هذه الأمم ستتخذ لنفسها موقفا وسطا بين المتشاحنين بصدد أى قضية ويصرف النظر عما تستحقه المنازعات. ويمضى كيسنجر قائلا بأن الكلمات التى ألقاها زعماء مثل ناصر وسوكارنو ونكروما وحتى نهرو فى الجمعية العامة عام ١٩٦٠ توضح حقيقة مؤداها ان اختلاف هذه الدول مع الولايات المتحدة لا تعرضها إلا لأخطار طفيفة فى حين أنها لو اتخذت مواقف معاكسة للاتحاد السوفيتى فإن رد الفعل الشيوعى معها سيكون عنيفا للغاية. ويلاحظ كيسنجر فى هذا المقام أن الهجمات التى شنت على الغرب كانت حادة ومباشرة - اذ تضمنت كلمات هؤلاء الزعماء تعنيفا للامبريالية الغربية فى حين أنها لم تتضمن أية إشارة إلى التهديد السوفيتى لبرلين. ويقول كيسنجر انه لما كان من غير المحتمل أن تؤيد الدول الحديثة موقف أى من الجانبين تأييدا كاملا فقد يكون فى البدء من مقترحات نهائية أسلوب بارع للمفاوضة.

ويلاحظ كيسنجر أن متطلبات الاحتفاظ بحياد شكلى قد يدفع كثيرا من الزعماء الذين عارضوا الاتحاد السوفيتى فى قضية من القضايا إلى تأييده فى قضية أخرى.

ويستخلص كيسنجر مما تقدم ان الخوف من رد الفعل السوفييتي العنيف مضافا إليه رغبة هذه الدول في البقاء على الحياد قد تنقل إلى الأمم المتحدة القواعد الدبلوماسية السوفييتية المعروفة التي تبعا لها تكون تغييرات الوضع الراهن، وعلى العكس من ذلك فإذا سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق رغبات الأمم الحديثة المزعومة فقد تدفعها إلى الابتعاد عنها كي تظهر استقلالها. فمن سخرية الأقدار في الواقع أنه إذا سعت الولايات المتحدة إلى الاقتراب من هذه الدول وتوثيق الصلة بها فإنها بذلك تكون قد دفعتها في اتجاه الشيوعية.

وتحدث كيسنجر بعد ذلك عن الحرب الباردة في افريقيا فقال ان هدف الولايات المتحدة من ابعاد الحرب الباردة عن القارة السوداء كان امرا لا غضاضة فيه ولكن الاجراءات التي اتخذت اثارت الريب إلى حد كبير، ذلك أنه كان على الولايات المتحدة بدلا من أن تلقى المسؤولية كلها على همرشولد ان تتقدم بميثاق واضح عن معنى الاستقلال وعن التنمية والحياد فيما يختص بالكونجو، وكان يمكن مناقشة هذا الميثاق مع الدول المحايدة والاتحاد السوفييتي.

ويقول كيسنجر ان الأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة بتقديم قرارات مبهمة مع ترك تفسيرها للسكرتير العام حقق مكاسب تكتيكية مؤقتة ولكنه في ذات الوقت كان أسلوبا ينم عن تجنب المسؤولية.

ويرد كيسنجر على ما قد يلور من أن الاتحاد السوفييتي لم يكن راغبا أو مهتما بالاستقرار في الكونجو، ولهذا فقد كان من المحتمل ان يرفض الميثاق الأمريكي فيقول انه فضلا عن الفائدة من ادراك ذلك بوضوح، فإن المملك الذي اتخذ اجبر همرشولد على محاولة طريقة عمل غير مستساغة من الدول الشيوعية.

ويستخلص كيسنجر ان الولايات المتحدة سلكت مسلكا غريبا غامضا مجربا في موقف كان يعتمد إلى حد كبير على وضوحها، فلقد نادت بالاستقرار في ظروف اختفت فيها كل معايير الحكم عليها ولم تقدم ما يمكن

أن يحل محلها مما ترتب عليه أساسا زيادة حدة الصراع من أجل إفريقيا
وأثاره قضايا تمس تكوين وعمل الأمم المتحدة وهي قضايا كان من الأفضل
عدم إثارتها.

ويختتم كيسنجر بأن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة
عامة معقد جدا وأنه ينبغي عليها:

- أن تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول من أجل تحقيق أمنيتها
الاقتصادية بشكل يفوق المساهمة الأمريكية الحالية.

- وأن تحترم رغبة هذه الدول في أن تقف بعيدا عن المشكلات العالمية.

- وأن تتعاون مع هذه الدول وتشعرها بالمشاركة الوجدانية في القضايا
التي تهمها.

ويتحفظ كيسنجر قائلا أنه لا يجب أن تنطوي المعونة الاقتصادية أو تقدير
الولايات المتحدة لحياة هذه الدول على الأمل في الحصول على تأييد سياسي
قصير الأمد، كما ينبغي ألا يكون الدافع المستتر وراء اكتساب هذه الأمم سببا
في أن تؤيد الولايات المتحدة مبدأ عدم الالتزام.

ويرى كيسنجر ضرورة التعاون مع الدول الحديثة حتى ولو كانت
تعارض السياسة الأمريكية، كما يرى أنه لا ينبغي توجيه السياسة الأمريكية
في محاولة للترلف لهذه الدول.

ويؤكد كيسنجر أن الدول غير ملتزمة لا تستطيع أن تستفيد من الجهتين
فهي لا تستطيع مطالبة الولايات المتحدة باحترام حيادها إذا هي لم تحترم
التزاماتها كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة وتسعى في ذات الوقت إلى
القيام بدور الحكم في كل الخلافات.

ويذهب كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة تواجه أمرين متناقضين ينطوي
كل منهما على الخطر:

– أنه في استطاعة الولايات المتحدة أن تندد بالأمم الحديثة عن طريق جرها إلى مجال العلاقات السياسية للحرب الباردة.

– أن تنصرف الولايات المتحدة كما لو كانت سياستها الخاطئة هي وحدها التي منعت هذه الدول من الانحياز.

ويقول كيسنجر إن الأمر الثاني قد يكون أكثر غدرا، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحقيقة المتلخصة في أن البرامج الانشائية والدفاعية للمناطق الرئيسية في العالم تعتمد عليها إلى أكثر حد ومن ثم فإن كثيرا من الأعمال سوف لا يتم تنفيذها إذا لم تنجزها الولايات المتحدة.

وينبه كيسنجر في هذا المقام إلى وجوب عدم الخلط بين المودة والتفاهم والمساعدة للدول الحديثة وبين توجيه السياسة كلها بحيث تتمشى معها، ذلك أن مبدأ عدم الالتزام سوف يقضى على الحرية في كل مكان. كما ينبه إلى أن الولايات المتحدة باعتبارها أقوى الدول يقع عليها التزام رئيسي هو توجيه مجرى الأحداث لا الاعتماد على هذه الأحداث ببساطة.

ويوضح كيسنجر ما أسلفه فيقول إن الاعتدال والكرم وضبط النفس هي من الصفات المرغوبة في علاقات الولايات المتحدة بالدول الحديثة ولكن إذا بدا على الدوام اهتمام الولايات المتحدة بالجانب الدفاعي وأنها تسعى حثيثا ولدرجة الهوس لدرء الكارثة فإنها سوف تجد صعوبة في اقناع الآخرين في أن تلك الصفات هي دوافع ما تتخذه من إجراءات إذ طالما كانت هذه الإجراءات تبدو كأنها وليدة المخاوف فإن السياسة الأمريكية ستتراءى وكأنها نتيجة للذعر أكثر مما هي نتيجة للتفكير الهادئ المتزن.

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

THE TROUBLED PARTENERSHIP

الفصل الأول

طبيعة المشكلة

تعتبر علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول حلف الأطلسي أهم ما يميز السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت العلاقات أكثر من تطور، منذ قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان، ثم لما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من أزماتها التي سببتها لها الحرب.

ولقد فكرت الولايات المتحدة عندما رأت المد الشيوعي يصل إلى قلب أوروبا في إقامة تحالف أطلنطي يؤمن أوروبا من التهديد ويزيد معدل رخائها.

وقد صحب حلف الأطلسي وأعقبه عديد من المنظمات التي تستهدف تنسيق العلاقات الأوروبية مثل «اتحاد الفحم والصلب» و«منظمة اليوارنوم» و«السوق الأوروبية المشتركة».

ولقد عمل معظم الزعماء الأمريكيين لانشاء ارتباط أو «وفاق اطلنطي» وهو ما عبر عنه أيضا الرئيس كيندي «المشاركة بين أوروبا المتحدة والولايات المتحدة».

ومنذ قيام هذه «الأفكار» والشكوك تساور جبهتي أوروبا والولايات المتحدة في موضوعات مختلفة على رأسها مسائل الدفاع والتجارة مع العالم الشيوعي، هذه الشكوك التي تبلورت إلى المخاوف من السيطرة، هذه العقدة التي تسود أى مجتمع دولي تشارك فيه أكثر من دولة واحدة تتفاوت في القوة.

وليس من المنطق أن يلقي اللوم على الرئيس الفرنسي ديغول وحده بتهمة العمل على انهيار الحلف أو المشاركة على ضفتي الأطلسي، إذ للأمر أكثر من جانب، وأكثر من عقدة، فإن حلف الأطلسي يعترضه لونا من المشكلات، المشكلات الهيكلية للدول الأعضاء ذاتها، ثم التصرفات السياسية ذاتها.

الظروف الهيكلية:

لم يعد مقبولا دون مناقشة الرضوخ بسهولة لزعامة أمريكا لأوروبا، فإن كل دول أوروبا - باستثناء بريطانيا - تعرضت للاحتلال الأجنبي وذاقت طعم الهزيمة. ولجأت إلى الولايات المتحدة تستمد منها العون، ولكن تصرفات الساسة الأمريكيين ازاء الأوضاع الأوروبية اتسمت بالتسرع وضيق الصبر والاصرار على أن تكون للولايات المتحدة في كل ما دار من حوار بين أوروبا وأمريكا أن تكون لها الزعامة، ويرى كيسنجر أنه رغم ما أحاط بمسلك الولايات المتحدة من شوائب إلا أن لها بعض الحق فيما ارتأته، وأنه من الناحية المقابلة ساد نظرة زعماء أوروبا العديد من الشكوك ازاء الولايات المتحدة، هذه الشكوك التي لا يجوز أن يتحمل وزرها سياسى بعينه في الولايات المتحدة أو في أوروبا.

تغيير طبيعة التحالف :

ظهرت في الأعوام العشرة الأخيرة ضرورات عسكرية هامة تتطلب توحيد القيادات العسكرية إلا أن ثمة عقبة خطيرة اعترضت هذا التوحيد هي تمسك كل دولة بسيادتها، مما جعل حلف الناتو (الأطلسي) غير قادر بوضعه

غير المتماسك على مواجهة أى تهديد، الأمر الذى قد يدعو يوماً إلى تحويله وتطويره أو على أسوأ الفروض الاعلان الصريح بأنه قد صار مؤسسة أمريكية صرفة، وذلك لتركيز وتحديد المسؤولية العسكرية.

وفى دوامة المناقشات ظهرت عدة نظريات أهمها النظرية التى تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئاً عفا عليه الزمن، وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها. لولا أن الولايات المتحدة، وكيسنجر يتفق مع ساستها فى ذلك، يرون أن هذه النظرية تؤدى إلى الفوضى الدولية وإلى تعدد القوى النووية، وتزيد من فرص الاستسلام أو عدم الانحياز.

ومحور علاقة الولايات المتحدة بأوروبا سؤالان هاما:

تقول الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين: إذا كنتم تثقون بنا فلماذا تحتفظون بسلاح نووى لديكم؟

ويقول الأوروبيون لحليفهم الولايات المتحدة: إذا كنتم تثقون فينا فماذا يصيركم احتفاظنا بسلاح نووى خاص بنا؟

يضاف إلى ذلك تغير وضع الدول الأوروبية عن ذى قبل، والتى شغيت من ويلات الحرب، مما أدى إلى تعدد المراكز فى حلف الاطلنطى وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة.

طبيعة النقاش حول الاستراتيجية:

لقد زادت حدة طبيعة النقاش حول الاستراتيجية بزيادة المدى التدميرى للأسلحة وبزيادة التقدم التكنولوجى، وأصبحت الحرب - من الناحية الواقعية - بين الدول الكبرى أمراً لا يخطر ببال أحد، وأفسح المجال للدبلوماسية لتعالج الأمور بين الدول الكبرى، فأصبح رجال الحرب يتحاشون الحرب، فى حين انغمس الدبلوماسيون فى مباحثات شكلية.

ثم بعد ذلك فقد أثرت على طبيعة النقاش ظاهرة التصادم بين دول التحالف ومصالحها فالولايات المتحدة يعنىها فى المرتبة الأولى الهجوم

المحتمل من الشرق في حين أن الأوروبيين ينظرون دائما للأمور نظرة تاريخية يهتمهم فيها وضعهم التاريخي وماضيهم السياسي .

وعلى ذلك فعلى الولايات المتحدة الموازنة بين الجانب التكنولوجي والجانب السياسي وذلك في سياستها الأطلنطية، ويلمس كيسنجر الحجة للولايات المتحدة في اصرارها على القيادة المركزية والعمليات العسكرية، وذلك مع التحفظ - من الناحية النفسية - باشتراك المركزية الاستراتيجية بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات السياسية بدرجة أقوى مما هو قائم الآن .

الفارق بين مفهوم الظواهر التاريخية والقوة الفعلية :

ظهر في مجرى علاقات دول الأطلنطى (العلاقات الأطلنطية) ، بعض الروابط نتيجة عوامل خارجية لم يكن من اليسير السيطرة عليها، من أهمها ما يعكس في أوروبا الثقة الزائدة والاعتداد بالنفس، هذه العوامل التي سعت الولايات المتحدة أول الأمر إلى تشجيعها وتنميتها .

ولقد تعرضت العلاقات الأمريكية الأوروبية في نطاق العلاقات الأطلنطية إلى سلسلة من سوء التفاهم، أساسها الخلاف في الظواهر التاريخية، وهذا الأساس واحد، رغم ما قد يبدو من أن موضوعات الخلاف في وجهة النظر كانت في ظاهرها مختلفة منفصلة لا رابطة بينها .

ولقد كان الحلفاء، شركاء حلف الأطلنطى، يعتقدون في بداية الأمر، أنه لا بد من وجود قواعد متفق عليها لضمان النظام والأمن من أجل قوة شاملة، ولكن الشعب الأوروبى يعيش في قارة أساسها الانقراض ورواسب حرب عالمية مريرة، لذلك واجهت الأمور غموضا وتخبطا كثيرا، فمن المعروف أن كل دولة أوروبية - باستثناء بريطانيا - واجهت مشكلة وطنية أساسية، واهتزت فيها كثير من القيم، الأمر الذى لم تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية شريكة حلف الأطلنطى .

ولقد أثر ذلك - من وجهة نظر كيسنجر - في حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون في أنفسهم، ليس بوصفهم جزءا في نظام أمن،

بل بوصفهم يمثلون تعبيراً عن تجربة تاريخية، ولقد كان هذا الخلاف في وجهات النظر كفيلاً بتحطيم الأسس النفسية لأي جهد مشترك لو لم يكفل شعور الحلفاء الأوروبيين بالشخصية.

ويبدو هذا الخلاف في العلاقات الأطلنطية سطحياً شكلياً، لم يفهمه الأمريكيون نظراً لقلة صبرهم إزاء ما يتصورونه عن العلاقات المريضة الأوروبية، ولكن الأوروبيين كانوا في كثير من الأحيان يتألمون لعدم مراعاة ما لديهم من حساسيات ولحاجتهم إلى عطف الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لم يكن من المناسب مثلاً أن تزخر الصحافة الأمريكية بمقالات السخرية عام ١٩٦٣ وبالتعليقات الهزلية عما كان يجري من مناورات فرنسية على أساس أن ثمة عدواناً سيتم على فرنسا قادماً من ألمانيا.

ويغض النظر عن الشكل. فإنه من الناحية الموضوعية مرت فرنسا بسلسلة من المآسي التاريخية والتجارب القديمة التي لا يستطيع حلفاؤها أن يلمسوها بسهولة، وأهمها التجربة القاسية التي مرت بها على أثر انهيار عام ١٩٤٠ عندما هاجمت الجيوش الأجنبية فرنسا وعندما انهار حلفاؤها ولم يستطيعوا نجدتها الفورية. أن الحلم المزعج الذي مرت به فرنسا يجعلها تخشى أن يتكرر الماضي وأن تقف ثانية وحيدة.

ونفس ظاهرة عدم الصبر كررتها الولايات المتحدة مع القادة الألمان، فهي لم تفهم حاجتهم إلى الطمأنينة، وقد أعرب «دين راسك» عن ضيقه وعدم صبره لمطالبة الألمان والحاحهم بشأن (الضمان)، ولاشك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية عانى شعبها هزيمتين وعانى مشكلات عدة خلال أربعين عاماً لا يمكن أن يشعر بالضمان، أن الحاجة إلى الاستناد إلى شيء ما ينقذهم من الضياع، تسيطر عليهم في كل مسلكهم.

ومن المتفق عليه أن أوروبا قد استعادت كثيراً من قواها الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يجعلها مستطبعة أن تلعب دوراً متزايد الأهمية، ويؤهلها لدور الشريك القوي.

كل ذلك يجب أن يوضع في الحسبان لدى تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها. يضاف إلى ذلك عامل آخر على درجة كبرى من الأهمية وهو انفراد أحد الشركاء في المجموعة الاطلنطية يتصرف معين، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن أى تصرف منفرد يحدث من جانبنا يسبب ويبعث الفوضى في التحالف، وأن أى تصرف منفرد نقوم به سواء في علاقاتنا الدبلوماسية أو العسكرية يزيد من الضغط الأوروبي علينا، بل يسبب إلى موقفنا، ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التي تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفييتي - دون اشراك حلفائنا - بل بالرغم من اخطارهم بتفصيله في اللحظة الأخيرة، أدى إلى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية.

وقد صعد الرئيس ديغول أوجه هذه الخلافات وأقام على أساسها سياسته الاستقلالية وبالغت فرنسا وحدها في تصوير الموقف. كما لم تفصح كثير من الدول عن موقفها بوضوح، وقد انعكس ذلك على كل ما أثر من حديث حول العلاقات الأمريكية الأوروبية - والعلاقات الأطلنطية - وما يتصل بها من موضوعات مثل مستقبل ألمانيا، أو الرقابة على التسلح أو التسلح النووي.

ان السياسة الأمريكية لم تضع في اعتبارها عددا من الاعتبارات في علاقاتها بأوروبا، ومن أهم هذه الاعتبارات ما تمر به أوروبا من «نقاهة» اقتصادية ونفسية.

ورغم أن الدكتاتورية لن تستمر كثيرا في أسبانيا، وأن حزب يسار الوسط في ايطاليا حزب هزيل ورغم أن فرنسا - بعد ديغول - مهددة بالانقسامات الداخلية، وأن ألمانيا تعاني من الانقسام إلا أن ثمة موقفا يكاد يكون موحدا بنسب متفاوتة بين هذه الدول الأوروبية يتراوح وصفه بين الحيوية حينا وبين الانتهازية حينا آخر، تسيطر عليه على أى الحالات روح الاعتزاز بالنفس تارة وبالوطنية (القومية) تارة أخرى.

والأمر يحتاج من الولايات المتحدة إلى إعادة وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم «الوحدة» - «الجماعة» - «المصالح التي لا تنفصل»، ورغم

امكانيات التقارب الا أنه مما لاشك فيه أن التاريخ الغربي ملئ بالمآسى، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة. أى أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها.

الفصل الثاني

الموضوعات السياسية

أبطال الرواية : الولايات المتحدة وفرنسا. وجهة
نظر الولايات المتحدة بالنسبة «لجماعة
الأطلنطي» : المخطط الشامل.

من الممكن أن تتحول المشكلات في النهاية وتتبلور حتى تصبح
موضوعات سياسية يثور حولها الجدل الكثير، وعلى ذلك لم نلبث حتى رأينا
الخلافا حول مستقبل منظمة NATO ، وحتى تعددت أدوار كل من أعضائه،
وحتى رأينا على المسرح بطلى المسرحية: الولايات المتحدة وفرنسا، وقد ظهر
الموقف دائما كما لو كانت كل من الدولتين تسلك مسلكا مضادا للأخرى وأن
حاجة كل منهما ومصالحها تتصادم بعضها مع بعض.

وعلى ذلك فقد أصدر كل من الجانبين وطور نظريات تكشف الجانب
السيء في منافسه.

ولقد وصف البعض الموقف بأن هدف الولايات المتحدة هو ضمان حرية
يدها في أوروبا على أساس فكرة شبيهة باتفاق «بالتسا» الذي تم بطريقة ثنائية
بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ورفض الأمريكيون الخط السياسي

الفرنسي بوصفه يعكس الفكرة المهجورة المسماة (الوطنية أو القومية) كما رفضوا «أوهام» رجل يشعر بالمرارة، ولا يستطيع أن ينسى التوافق سواء أكانت حقيقية أم محض خيال، كما اتهم الفرنسيون السياسة الأمريكية التي تخفي مطامعها خلف عبارة ضخمة عن «المجموعة الأطلنطية» والتي هدفها العلمي اذابة الكيان الأوروبي، وقام القادة الأمريكيون بدورهم بالرد على ذلك بأن ديجول يسعى لتحقيق الوحدة الأوروبية بزعامة فرنسا.

ومن السخرية أن كلا من طرفي النزاع يغازل فكرة الوحدة الأوروبية، وأن كلا منهما يصمم على أن هذه الوحدة ستؤدي إلى مزيد من التعاون الأطلنطي، وكلاهما يؤكد أن سياسته هي التي ستؤدي على مدى الزمن إلى مزيد من الليونة وسهولة الترويض للاتحاد السوفييتي في محاولة لاستعادته للمجتمع الدولي.

ومن السخرية أيضا أن كلا من الطرفين - رغم اختلافه مع الآخر في وجهة نظره، وأنه يعمل جاهدا لابتعاد الآخر عن تحقيق أهدافه - إلا أن كلا منهما لا غنى له عن الآخر وعن التعاون معه.

إن سياسة الولايات المتحدة إزاء أوروبا في سنوات ما بعد الحرب تأثرت بأفكار الفقهاء الأوروبيين العقلاء أمثال «جان مونييه» و«روبير شومان»، كما تأثرت بسياسة أربع من رؤساء الجمهوريات الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية. ومن أولى الخطوات لذلك مشروع مارشال الذي دعا لإنشاء منظمة أوروبية تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية توجه عن طريق المنظمة إلى الدول الأوروبية كل على انفراد، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل «مجتمع أوروبا الدفاعي» الذي سيؤدي في المستقبل إلى جيش أوروبي موحد وشجعت فكرة السوق الأوروبية المشتركة بوصفه سيؤدي إلى الوحدة الأوروبية السياسية ضاربة ببريطانيا عرض الحائط، رغم أن بريطانيا كانت تريد الاشتراك وجعل السوق (منطقة تجارة حرة)، غير أن الموقف تطور فيما بعد إزاء محاولات النمسا ودول اسكندنافيا الانضمام للسوق، ثم تغير الموقف إلى تأييد الولايات المتحدة لمحاولات بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة.

وفي ٤ يوليو ١٩٦٢ أعلن الرئيس الأمريكي كيندى تصريحه عن «الاستقلال بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة، وقد جاء فيه أن أوروبا المتحدة سياسيا واقتصاديا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة على قدم المساواة، وأن تسهم مع الولايات المتحدة في المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم. ولذلك يجب أن يكون هناك: أوروبا المتحدة، برلمان متحد، القضاء على حروب الإبادة الأوروبية، تحقيق توازن مضاد للاتحاد السوفييتي، الابقاء على ألمانيا دون ذوبان، ولذا يجب إقامة منظمات ذات اختصاصات اقتصادية وسياسية.

وصرح بعد ذلك نائب مساعد وكيل الوزارة ج. روبرت شانزل «أننا بوصفنا قد أنشأنا نظاما فيدراليا فريدا في نوعه، نعتقد أن نظامنا هو الممكن التطبيق لدينا ولدى الآخرين، وقد سبق أن شرح ذلك كيندى أيضا حين قال: «ان ما يدور من حديث في أوروبا على نطاق واسع هو نفس الحديث الذى دار هنا أعوام ١٧٨٣، ١٧٨٩ - ان فكرة القومية أصبحت فكرة مهجورة.

وقد أشار الى ذلك «والت روستو، فى قوله: «ان الدولة المنعزلة الفردية فى أوروبا لن تستطيع أن تقوم بدور فعال فى العالم الا اذا اتحدت مع غيرها.

وقال أيضا - فى نفس الموضوع - ماك جورج بوندى: «ان هؤلاء الناس أبناء عمومتنا، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين، وهنا يقول كيسنجر، للأسف لم تمنع الثقافة الأوروبية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية.

وأنه ليس محل نقاش القول بأن ثمة انسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا فى المصالح، وقد أوضح ذلك وكيل الوزارة بول بقوله: «اننا نشعر بالثقل المتزايد للأعباء والمسئولية الزعامة وذلك نتيجة الأخطار الحقيقية والقائمة من الأطماع الشيوعية. ولذا فنحن نرغب جادين فى مزيد من التقارب ومن المشاركة الأطلنطية على أساس تعاون المتساوين.

وقد تناول نفس المعني الرئيس كيندى فى فرانكفورت عام ١٩٦٣: «فقط أوروبا المتحدة هى التى تستطيع أن تحمينا ضد انقسام الحلفاء، ومثل هذه أوروبا هى التى تسمح بالتعاون عبر الأطلنطى على أساس الأخذ والعطاء المتبادلين بين الأنداد».

ويقول كسينجر انه بناء على ذلك لم يكن ثمة مانع لدى كيندى وجونسون وراسك من اعطاء أوروبا المتحدة معونات وخبرات نووية، وليس اعطاء دولة وحدها.

كما يقول كسينجر إنه رغم تمجيد البيت الأبيض لفكرة المشاركة الا أنه لدى التعرض لطبيعة هذه المشاركة كان الأمر يعثره الغموض.

والواقع أن دول أوروبا تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا، ويحول دون الوحدة الأوروبية عقبات كثيرة خاصة بعد أن اعتادت كل دولة على الاستقلال مثل إيطاليا وألمانيا الاتحادية. ولولا فكرة الخوف من الغزو من الشرق، ما ظهرت فكرة الوحدة، وما ضعفت نسبيا فكرة الوطنية أو القومية، وعلى ذلك فحتى القول بأن الوحدة الاقتصادية ستؤدى الى وحدة سياسية قول لا يخلو من مزيد من التفاؤل، وحتى فى كل دولة أساليب اقتصادية بعينها تختلف كثيرا فيما بينها.

ولكن مهما كان أساس فكرة الوحدة الأوروبية، الا أن ثمة شخصية متميزة ظهرت على مسرح السياسة تعارض السلطة التى تعمل للسيطرة، وتعمل لأن يكون لأوروبا الشخصية المنفردة وأن يكون لها وجهة نظرها فى السياسة العالمية، وباختصار الخروج من حيز الزعامة الأمريكية بغض النظر عما يلوح من تهديد شيوعى أو أخطار عسكرية، فظهر ديغول بدعوته الى نبذ فكرة «المشاركة الأطلنطية»، وتمسك بوجهة نظره فى عدة مناسبات، وحدد حدودا شبيهة بخطوط تقسيم المياه فى مجال العلاقات الأوروبية الأمريكية.

ومهما قيل أخيرا عن انتظار فرصة اختفاء ديغول من المسرح السياسى، فان لا يعدو كونه تنصلا وتهربا من الواقع، فى حين أن الواجب دراسة الأمر دون الرواسب والأحقاد.

الخيالى: ديجول يتحدى المخطط الشامل:

ان حقيقة الأمر هي أن العوامل التي يجب ايضاحها فى مجال انتصدي لموضوعنا هو مالحق الدول نتيجة انحام بعضها لنفسه فى مشروعات مشتركة، مع ضمان كيانها وشخصيتها ثم بعد ذلك الأسلوب الواجب اتباعه فى وفاء الدول بالتزاماتها.

وقد شعر الفرنسيون أن دولة عريقة لها تجارب تاريخية ماضية لا تستطيع أن تستجيب الى المخطط الشامل دون أن تفقد ذاتيتها، والواقع أن سياسة ديجول تعكس أوضاع جيل بأكمله فقد عانت فرنسا من فقد شبابها فى الحرب الأولى، ورغم انتصارها عام ١٩١٨ الا أنها لم تلبث حتى ذاقّت مرارة الهزيمة فى الحرب الثانية، ثم شهدت جمهورياتها المتعاقبة عدم الاستقرار الداخلى والخارجى، ولم يعقب السلام بعد الحرب العالمية الثانية أى راحة أو هدوء، وتشير الى ذلك مخططات ديجول السياسية التي جعلت من فرنسا نموذجا للدولة المعتدة بنفسها رغم تعرضها ثلاث مرات خلال ١٩٥٨ - ١٩٦٢ للحروب الأهلية.

وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب السياسيين الفرنسيين: «ان انتصارنا عام ١٩١٨ كلفنا غالبا، ثم وقعا تحت وطأة الغزو فى الحرب الثانية لأننا لم نكن أقوىاء لنصد الغزو بمفردنا، ولأن حلفاءنا لم يكونوا من القدرة بحيث يساعدونا للحيلولة دون الاحتلال، اننا نعيش مثل الاقطاعى السابق الذى لا يريد أن يظهر بمظهر الافلاس».

وهكذا يجب أن نفهم خلفية صورة ديجول وسياسته، وهى التى شرحها ديجول أيضا عام ١٩٦٠: «حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة قيدت حركتها عادات عريقة، ثم فجأة اضطر الشعب الذى كان بطل المسرحية الى الانسحاب من المسرح فى حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، والآن تستطيع هذه الدولة أن تقف على قدمها ثانية».

لقد حاول ديجول أن يعيد لفرنسا ثقتها في نفسها، إذ كان عليه أن يصرح في نهاية خطابه قائلا: «اننى أتحدث عن فرنسا، وطنى العزيز العريق الذى نعيش على أرضه معا، وعلينا أن نواجه معا اختبارا مريرا». وهكذا لم يتنازل ديجول عن موقفه قيد أنملة ولم يظهر قط بمظهر العاجز الذليل.

وعلى ذلك فقد كان أحد جوانب الخلاف الفرنسى الأمريكى جانبا فلسفيا يدور حول امكانيات التعاون الدولى، حول المشاركة ونصيب الشريك، وكانت فرنسا تطلب كامل كيائها، وأن يكون لكل شريك حرية الاختيار الحقيقى، وأن يكون لكل شريك حق التصرف المنفرد، هذا فى حين أن واشنطن ترى من خلال مجموعة المصالح وجوب التشاور، كما ترى أن مسألة النفوذ مسألة نسبية.

ولاشك أن حكمة البشر نجحت فى حالات كثيرة لوضع حد لمثل هذه المنافسات حتى لا تتطور إلى صراعات دموية، ولكن من الطبيعى أيضا أن تنافس القوى المختلفة هو قانون الحياة، وليس فى السياسة سوى فهم طبيعة العالم واتجاهات التاريخ، وأن التطلع للعظمة ليس بالقوة الجسمانية، ولكنه بامكان تحقيق الأهداف والقيم المعنوية، وهكذا تقضى الحكمة بالتنسيق المشترك بين المصالح المشتركة، وأن المعارك السياسية يجب أن تنجبه نحو الوحدة وليس نحو التفرقة، للشرف وليس للحط من الكرامة، للتحرير وليس للسيطرة.

ان قومية أو وطنية ديجول هى أحد تقاليد «مازىنى» الايطالى ودبلوماسيته منبثقة من دبلوماسية «بسمارك» البروسى الذى كان يعمل بعنف وجلد من أجل ما يعتقد مكانة بروسيا الحقيقية.

ان حتمية سياسة ديجول هى الصدام مع سياستنا لأنه يمارس السياسة فى ضوء اطار زمنى آخر مضى، وأن الولايات المتحدة بوصفها قائدة للتحالف لا تتردد فى التركيز على حل أى اشكال فورا فى حين أن ديجول لايهمه عامل الزمن، وهو أيضا يتطلع إلى المستقبل عندما يختفى بعض القادة وتتحول أنظار

الولايات المتحدة إلى قارة أخرى، ان فرنسا تهتم بالمجهول أكثر من اهتمامها بالواقع، ان الولايات المتحدة تحلل الأمور تحليلا دقيقا، فى حين أن ديجول يحللها بالعواطف ومحاولة استعادة ماضى فرنسا والحياة فى ظل هذا الماضى .

وليس خلافنا مع ديجول سوى مظهر آخر لبعض خلافاتنا مع بعض القادة الآخرين مع بعض الفوارق النسبية، فقد اختلفنا مع تشرشل ذاته، ومع الاتحاد السوفييتى حتى فى فترات التحالف . ومسلك ديجول ليس رغبة فى استعادة التقاليد الأوروبية بقدر رغبته فى نقد أصدقائه الأمريكيين ومهاجمتهم .

ويستطرد كيسنجر، من الحقيقى أن الدولة تركيب إنسانى وعاطفى وروحى، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر إلى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التى تعيش كل دولة فيها على انفراد . تختلف فيما بينها ثقافيا واقتصاديا وروحيا وتاريخيا، وتختلف فى آمالها وآلامها، وعلى ذلك فمشاروعات ديجول للوحدة الأوروبية إنما تعنى فى الدرجة الأولى مواجهة هذه الدول الأوروبية، مهما دعا إلى انشاء أنظمة للتشاور بين دول أوروبا الغربية وإلى تنسيق اقتصادى وحربى «بحيث تصبح أوروبا من جديد قادرة على أن تعيش حياتها الخاصة بالتوازى مع العالم الجديد» . وهنا يندد ديجول بفكرة الولايات المتحدة عن الوحدة الأوروبية، فيدمغها بأنها تعمل للوحدة من أجل السيطرة .

كل هذا جعل الولايات المتحدة - بعد هذه التجارب المريرة - تفضل فى صلاتها بالدول الأوروبية أن تقوم على أساس ثنائى مما اعترض عليه ديجول دائما ودعا إلى أن تنسق أوروبا أمورها ثم تتعامل بعد ذلك مع الولايات المتحدة كوحدة قائمة بذاتها، فعارض اتفاق Nassu الذى نسق التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة، وكذا القوة المتعددة الأطراف لأن ذلك سيجعل من أوروبا أداة تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة فقال: «من غير المفيد أن تترك دولة لدولة كبرى مصيرها وفقا لقرارات وتصرفات دولة أخرى مهما كانت درجة الصداقة بينهما» .

وهكذا سحب ديجول أسطوله من قيادة حلف NATO عام ١٩٥٩، ثم أثر عندما عاد الجيش الفرنسي من الجزائر أن يقيم أغلبه في فرنسا قائلا: «يجب أن نجعل جيشنا جزءا من الأمة وأن نبقيه على أرضنا وأن يتحمل مسئوليات مباشرة في الأمن الخارجى للدولة»، لذلك دعا ديجول إلى التحالف مع الاستقلال، هذه الدعوات المختلفة التى عكست - فى رأى الساسة الأمريكيين - انعدام ثقة ديجول فى الولايات المتحدة بل وزعزعة هذه الثقة أمام العالم.

ورغم أن تحليل ديجول يتفق مع تحليل ماكنمارا فى مجال العلاقات مع السوفييت - اذ كلاهما يتفق على أن أى تقدم سوفييتى يعنى تحديا للولايات المتحدة، وأنه على دول حلف الناتو تفهم هذه الحقائق، إلا أنهما لا يلبثان حتى يختلفا فى النتائج، ففى حين تنظر الولايات المتحدة للحلف من خلال نظرية تقسيم العمل وأن فرنسا تفيد وتستفيد اذا اقتصر على التقدم فى مجال الأسلحة التقليدية، يرى ديجول لصالح كيانه وكيان فرنسا أن يكون لها نشاط وتقدم ذرى أيضا لا يقل عن القوى الكبرى الأخرى.

ومن أسس الخلاف أيضا ما سبق أن نادى به ديجول من وجوب تنسيق السياسات الغربية على نطاق عالمى، وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، لولا أن الولايات المتحدة لم تسمح - أو لم تكن تسمح - لأحد شركائها الأوروبيين أن يتحدث باسم الآخرين، وكرر ديجول دعواته فى أعوام ١٩٥٩ و١٩٦١ وقال: «اننا نشعر أنه لا بد من تنسيق شىء ما أمام الرأى العام الخارجى، مثل ما يجب انتهاجه ازاء مشكلة الشرق الأوسط ومشكلات افريقيا، ثم جدد دعوته أثناء أزمات الكونجو، ولكن ديجول لم يلق أى صدى لدعوته، فأثر أن يعمل منفردا، ومنذ عام ١٩٦١ بدأ يخفف من دعوته للعمل الأوروبى الموحد واقتصر على قوله: «فقط أوروبا الغربية القوية هى التى ستفرض احترامها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ولم يلبث حتى دعا إلى «أوروبا من الأطلسى إلى الأورال، فعبّر بذلك عن اتجاهه للاتصال الثنائى المباشر بالاتحاد السوفييتى أسوة بالاتصالات الثنائية الأمريكية السوفيتية.

وصرح ديجول: «في قارتنا يجب أن يكون هناك مجموعة دول غربية تعادل مجموعة الشرق - دون المخاطرة بالاستقلال مع ضمان حرية كل دولة - لاجتاد نوع من الوفاق، من الأطلنطى إلى الأورال، وعندئذ لن تنقسم أوروبا نتيجة المطامع والأيديولوجيات التى ستصبح يوما أمرا عفى عليه الزمن، وعندئذ ستعود أوروبا من جديد لتصبح قلب الحضارة».

وهكذا يرى ديجول أن إعادة تنظيم أوروبا لن يتسنى إلا بعد اختفاء الأيديولوجية الشيوعية من الاتحاد السوفييتى، وعندما تعود (روسيا) مرة أخرى دولة وطنية وليست دولة أيديولوجية.

ومن الملاحظ أن تحليل الأمريكين لا يختلف عن الفرنسيين بالنسبة للاتحاد السوفييتى، فإن كلا منهما يعتقد أن التحول سيصيب الاتحاد السوفييتى، ولكن نقطة الخلاف هى موقف دول أوروبا منفردة أو مجتمعة إزاء هذا التحول.

ثم ان مظهرا آخر للخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا، فإن الولايات المتحدة ترى أن الأصل فى الأمور هو السلام والاستقرار، وأن سبب الأزمات هو سوء تصرف بعض الأفراد، فإن سبب التوتر نتيجة موقف السوفييت هو أن القادة السوفييت مازالوا غير منطقيين وأنهم مضطرون أحيانا لمجاراة تيارات داخلية جارفة أيديولوجية، ثم لا يلبث الموقف حتى يتأرجح ويهدأ وعندئذ يشعر الأمريكيون بسهولة الاتفاق نتيجة العلاقات الشخصية مع الزعماء الروس بوصفهم آدميين.

إلا أن ديجول ينظر للسلام على أنه التوازن، وليس الاستقرار، والتوازن لم يكن أبدا أمرا سهلا بل يجب العمل من أجله والصراع المستمر لتحقيقه، وعلى ذلك فليس سبب التوتر مواقف شخصية للزعماء السوفييت بل سببه كامن فى ذات النظام الشيوعى الذى يمثلونه، وليس الأساس سوى عدم الاستقرار الداخلى فى الاتحاد السوفييتى، الأمر الذى يجب مقاومته وليس مهادنته بواسطة الغرب، وعلى هذا رفض ديجول الاشتراك فى المحادثات الاستطلاعية التى

دعت إليها الولايات المتحدة أثناء أزمة برلين، ورفض الاشتراك في محادثات نزع السلاح.

وأخيرا فقد اختلفت وجهات النظر بشأن النزاع الصيني السوفيتي، وحول العلاقة مع الصين الشيوعية.. الولايات المتحدة تساند القوة الشيوعية التي تمثل الجانب الأكثر اتجاها نحو السلم، وديجول يؤمن بأنه لا سبيل لخلق التوازن إلا بخلق وزن مقابل للشريك السوفيتي الأقوى، بخلاف الولايات المتحدة التي ترى في الصين الشيوعية تهديدا موضوعيا لمصالحها.

ولقد رأى ديغول - بوصفه زعيما لدولة تهتم أساسا بالشئون الأوروبية - خطرا في امتداد نفوذ السوفييت حتى وسط أوروبا، ورأى الصين - بالنسبة لفرنسا - دولة بعيدة جدا يمكن أن تضعف من أثر النشاط السوفيتي.

والخلاصة في رأى ديغول أن السلام لا يمكن أن يتم بمجرد التنازلات الدولية، ولكن فقط بخلق توازن ثابت، وأن على فرنسا وأوروبا المشاركة في تحقيق هذا التوازن، وإن كان ديغول في الواقع لا يهتم بفكرة اشراك أوروبا بقدر اشراك فرنسا بالذات في هذا الشأن وسائر شئون السياسة الدولية. وواقع الأمر أن ديغول يهدف أساسا إلى عدم السماح للولايات المتحدة بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي من وراء ظهر فرنسا.

وعلى ذلك فإن ديغول لا يمانع في التمسك بحلف الأطلسي ولكن يشترط إبراز كيان أوروبا وزعامة فرنسا بوصفهما فكرتين متكاملتين.

وهكذا رغم ما تعرض له ديغول من سخرية إلا أنه صمم على أن «وحدة سياسية يجب أن تعنى شيئا لأوروبا الغربية قبل أن تعنى شيئا للآخرين».

ولا شك أن ديغول يمثل بعض الملامح البطولية، وإن كان من الصعب عليه أن يجد خارج فرنسا من يبايعه بالزعامة من ساسة أوروبا الذين رغم إعجابهم به لم يلبثوا حتى ابتعدوا عنه ثانية إلى معارضته نتيجة إصراره العنيف وعناده للرضوخ لتطرفه.

وقد ينصف التاريخ ديجول يوما، وقد ينصفه من وجهوا له الانتقاد يوما، ولكن الذى لا جدال فيه أن رجل الدولة يجب أن يعمل فى حدود الامكانيات والطاقات المتاحة له حتى لا يفضل فيما يبتغى.

وعلى أى حال فإن هناك تراجيديا اغريقية تنطبق إلى حد ما على الصراع الأمريكى الفرنسى، نهايتها أن يحقق كل طرف ما يبتغيه، ولكن فى النهاية سيجد كل طرف فى الوفاء برغباته أنها ليست سوى أمور جوفاء لا تغنى شيئا.

الفصل الثالث

أزمة برلين - معاهدة ناسو

ألمانيا الغربية - بريطانيا حتى عام ١٩٦٣

فى هذا الفصل أعاد كيسنجر الحديث عن ألمانيا وأزمة برلين بما لا يخرج كثيرا عما عرض له فى الأجزاء الأخرى من كتابه.

على أنه ذهب عند التحدث عن ألمانيا وقضية وحدتها إلى أن التاريخ قد أثبت أن ألمانيا الموحدة خطر على أوروبا، ومن ثم فقد كان هدف السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تكون ألمانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وليست قادرة على الهجوم.

وفى صدد الحديث عن اتفاقية ناسو ذكر أنها كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وقد كان السبب الرئيسى فى ظهورها هو فشل وجود رادع بريطانى مستقل والغاء مشروع صواريخ Sky Bolt وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهى تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة فى عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بقدر من الاستقلال فى المجال الاستراتيجى.

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقا لهذه المعاهدة على امداد بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات واعداد رءوس لهذه

الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات بصواريخها لقوة متعددة الأطراف
تعهدت الدولتان بانشائها.

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل إما تحدياً لرأى
ديجول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها الذاتية، أو أنها استهدفت
تأكيد دور لبريطانيا في أوروبا المتحدة. والراهن أيضاً أن معاهدة ناسو كان لها
تأثيرها على قرار ديغول الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية. والمحصلة
النهائية أن المعاهدة المذكورة أنشأت خطة نووية للناٲو لم يشترك فيها أعضاء
السوق الأوروبية ولم تتم استشارتهم بالنسبة إليها.

الفصل الرابع

طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية

النظرية الاستراتيجية الأمريكية وسياسة الناتو:

عندما تكون تحالف الأطلنطى عام ١٩٤٩ كان الاعتقاد سائدا بأن العدوان السوفييتى وشيك الوقوع ومن ثم فقد كان هناك اهتمام طبيعى بأمور الأمر العسكرى . لذا شكلت قيادة موحدة من ضباط الدول المشتركة فى الحلف مركزها بالقرب من باريس واتخذت اسم (Shape) . كما تم تطوير خطة مشتركة للدفاع، وكان أساس ترابط حلف الأطلنطى وجود بعض الاتفاق حول طبيعة الدفاع المشترك .

على أن مثل هذا الاتفاق أصبح صعب التحقيق فى الأعوام الأخيرة لحدائنة وتفوق الأسلحة الهجومية من حيث قوة التدمير على الأسلحة الدفاعية والتي خلقت احتمال أن يصيب كل دولة فى الحلف بقدر من الدمار فى أية حرب . هذا فضلا عن أن التكنولوجيا الحديثة توجد ضروبا من الاختيار والبدائل أكثر من تلك التى يوفرها التحالف ذاته . وقد كان لزيادة نسبة المجازفة والخطر مع تعدد ألوان الاختيار فى نفس الوقت أثره فى زيادة حدة الجدل حول أفضل الحلول الممكنة، هل هى فى الصواريخ التى تنطلق من قواعد على البر،

أم من البحر، وهل يتم التركيز على الأسلحة النووية أم على التقليدية، وهل يتم الاعتماد بدرجة أقل على التكنولوجيا وبدرجة أكثر على النظرية الاستراتيجية. والنظرية الاستراتيجية هنا تستهدف تحديد المخاطر المحتملة ووسائل مواجهتها، كما تستهدف تحديد الأهداف المناسبة ووضع الخطط لتفنيدها.

أما في حالة عدم وجود نظرية استراتيجية فإن كل مشكلة يتم حلها على أساس عملي كحالة منفردة على ضوء ظروفها الخاصة، ويكون التركيز على تحديد أين يقف المرء، أي الوضع الحالي للمشكلة بصورة أكبر من التركيز على الهدف الذي يتجه إليه المرء. وفي هذه الحالة يجرى علاج المشكلات تحت ضغط الأحداث وبدون اعتبار كاف لصلتها بغيرها من المشكلات.

وقد نشأ الجدل حول النظرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات بسبب اختلاف التفسير والنظرة للأمور. ففي حين تؤكد الولايات المتحدة أن آراءها بشأن الاستراتيجية كاملة فنيا وتقديراتها الاستراتيجية تتسم بالدقة التحليلية، فإن منتقدي هذه السياسة من الحلفاء الأوروبيين يركزون على الإطار السياسي والسيكولوجي الذي تتخذ في ظله هذه القرارات. ذلك أنه تولد لديهم إحساس بعدم الأمان نتيجة للوضع العسكري، فلم يحدث من قبل أن كان اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة بهذه الصورة. ويحمل كيسنجر المسئولين الأمريكيين بعض الذنب إذ إنه في حين حرصت السياسة الأمريكية في مجال المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على تطوير تركيب اقتصادي تعاوني تمثل في خطة «شومان» ثم في السوق المشتركة، فإنه في المجال العسكري لم تشجع أمريكا نشوء وجهة نظر أوروبية محددة وأصبحت استراتيجية حلف الأطلسي تستند تقريبا على المفاهيم الأمريكية البحتة. وأصبح الدور الاستشاري للحلفاء الأوروبيين يقتصر بالتالي على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة. ولم يتم تطوير مفهوم أوروبي للدفاع كما لم يتم تطوير إحساس حقيقي أوروبي بالمسئولية.

ويحلل كيسنجر هذا الوضع بعدة عوامل منها أن الحلفاء الأوروبيين أنفسهم شجعوا الولايات المتحدة على اتخاذ دور مهيمن لخراجها من عزلتها السابقة

وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوروبا. وقد جنبهم ذلك عبء نفقات الدفاع ومسئولية اتخاذ القرارات الصعبة بشأنه، وساعد على ذلك احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية التي كان من المعتقد أن أمن الغرب يعتمد عليها، وكانت نتيجة ذلك الوضع عبر فترة من الوقت أن أصبح دفاع منطقة كأوروبا يترك لدولة تبعد عن أوروبا بثلاثة آلاف ميل ولها ماض من السياسة الانعزالية.

وقد أسهم ذلك في بث الخلاف داخل التحالف خاصة بعد أن أخذت الولايات المتحدة - استجابة للتطورات السريعة في مجال التكنولوجيا - إلى تغيير ومواءمة استراتيجيتها مع ذلك الأمر الذي لا يروق للأوروبيين الذين يفضلون الوضع الراهن خاصة أن التغيير كان يحدث من جانب واحد أى من جانب الولايات المتحدة. وقد اتبعت الولايات المتحدة هي الأخرى مع حليفاتها باستثناء بريطانيا سياسة تجعل صلتها بهم في نطاق الحلف، هي لاعتنائهم فكرة عما يدور وليس لاستشارتهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات. ويمثل ذلك العوامل السيكلوجية التي ظهر أثرها في الجدل حول المسائل الاستراتيجية والذي زادت حدته منذ التغيير الذي طرأ على المفاهيم الاستراتيجية للولايات المتحدة في عام ١٩٦١.

ويستعرض كيسنجر تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية من المفهوم الذي تضمنته الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر لشبونة أثناء الحرب الكورية من التركيز على القوات التقليدية للدفاع عن أوروبا إلى سياسة «النظرية الجديدة» New Look التي وضعتها حكومة ايزنهاور عام ١٩٥٣ والتي ركزت بصورة أكبر على الأسلحة النووية إلى ما عرف «بخطه رادفورد» Radford Plan التي قدمتها أمريكا لحلف الأطلسي عام ١٩٥٧ وأساسها أن هناك تفوقا سوفيتيا في الأسلحة التقليدية وأنه لا سبيل للتغلب على ذلك سوى التركيز في دفاع الأطلسي على الأسلحة النووية ومن ثم فإن أى هجوم على أوروبا سوف يؤدي لحرب نووية شاملة، وهنا يكون هدف القوات التقليدية في أوروبا هو أساسا تأخير وتعطيل تقدم القوات السوفيتية حتى تصيب الأسلحة النووية

أهدافها، وعلى هذا الأساس زودت أمريكا أوروبا بأسلحة نووية تكتيكية بأعداد كبيرة واتبعت نظام «سالفينو المزدوج» في استخدامها والذي يعنى أنه لا بد من موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة التي توجد بها هذه الأسلحة قبل إطلاقها. وفي ظل هذا المفهوم الاستراتيجي تلعب الأسلحة التقليدية دورا ثانويا.

على أنه صاحب تقديم خطة ردا فوردي عام ١٩٥٧ اعتقاد البعض في أمريكا أن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفيتي في الصواريخ البعيدة المدى. ولعلاج هذا التخلف حثت أمريكا حليفاتها في الناتو على السماح لها بوضع صواريخ موجهة متوسطة المدى في أراضيها وذلك على أساس أن هذا ضروري لأمن الغرب إذ لن يجازف السوفييت بهجوم على القواعد الأمريكية في أوروبا دون التعرض لضربة انتقامية شاملة من الولايات المتحدة. ولذا فقد انشئت قواعد للصواريخ المتوسطة المدى (IRBM'S) في إيطاليا وتركيا وبريطانيا.

وقد كان في تركز هذه الصواريخ في أوروبا إيجاد حلقة رابطة قوية بين دفاع أوروبا ودفاع الولايات المتحدة.

على أنه بمجيء الإدارة الأمريكية الجديدة في عام ١٩٦١ تم تغيير هذه السياسات بصورة جذرية. ذلك أن حكومة كيندي طورت في عام ١٩٦١ نظرية استراتيجية ذات أربعة أوجه واستمرت هذه النظرية في عهد جونسون.

وتتمثل في:

١ - «الرد المرن» :

تحولت إدارة كيندي من نظرية الحرب العامة التي ركزت على توجيه ضربة واحدة مدمرة إلى استراتيجية «الرد المرن» والتي وصفها روبرت ماكنمارا بأنها توفر المرونة الكافية للاختيار بين عدة خطط بديلة دون أن تتطلب الالتزام مقدما بالنسبة لنظريات معينة أو أهداف محددة، وتستهدف

هذه الاستراتيجية أساسا أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية هي تحطيم القوات العسكرية وليس السكان المدنيين للعدو. وكان ماكنمارا يؤكد دائما خلال عام ١٩٦٢ أن لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير كافة الأهداف العسكرية السوفيتية حتى بعد تلقى ضربة سوفيتية أولى. واستند في ذلك إلى نظرية القوة المضادة، على أنه عدل من أفكاره بعد ذلك وأصبح يؤمن بأنه مهما بلغت القوات الاستراتيجية الأمريكية من ضخامة فإنها لن تستطيع منع حدوث أضرار وتدمير واسع من جانب العدو.

.والخلاصة أن نظرية الرد المرن لا تستهدف تحقيق نصر بالمعنى التقليدي وإنما تستهدف الحد من الأضرار والدمار وذلك بتدمير أكبر كمية ممكنة من الأسلحة التي قد يحتفظ بها العدو كاحتياطي لاستخدامها بعد توجيه الضربة الأولى.

٢ - معارضة وجود قوات نووية قومية :

والرد المرن مهما كانت أهدافه يفترض وجود نظام مركزي للقيادة والرقابة كما يفترض وجود قوات استراتيجية على درجة عالية من التحصين. ومن ثم فالقوات النووية القومية تتعارض مع هذه النظرية ومن ثم فقد وصف الرئيس كيندى البرنامج الفرنسى لتطوير الأسلحة النووية بأنها «معادى، للنانو. ووصف ماكنمارا القوات النووية الأوروبية بأنها «خطيرة، وباهظة النفقات».

ويفسر «البنجاجون» ما تستلزمه الرقابة والتحكم المركزى للأسلحة النووية فى ظل نظرية الرد المرن بأنها تعنى توحيد القوات النووية الاستراتيجية بطريقة تستبعد استخدامها بصورة منفردة.

٣ - الأسلحة النووية التكتيكية :

لم تعد النظرية الاستراتيجية الأمريكية يعول عليها كثيرا لأنه فى يد الوحدات فى صفوف المواجهة يكون من الصعب اخضاعها للإشراف والتحكم المركزى الذى تتطلبه نظرية الرد المرن الجديدة. كذلك فإن النظرية الجديدة

تعارض تركز نظم التوصيل الاستراتيجية النووية في القواعد الأمريكية عبر البحار. ولذا فقد تم سحب الصواريخ المتوسطة المدى من بريطانيا وإيطاليا وتركيا في عام ١٩٦٣ على أساس أن الأسلحة الجديدة من صواريخ بولاريس هي أكثر فعالية وأن الصواريخ المتمركزة في قواعد أرضية تكون أكثر عرضة للهجوم عليها.

٤ - الدفاع التقليدي :

وإذا افترضنا نتيجة لذلك أن القوات النووية الوطنية في أوروبا ليست بذات جدوى وأن أهمية القوات النووية التكتيكية مبالغ فيها، فإن هذا يعني أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتبر أن الدور الأفضل لأوروبا هو في ميدان الدفاع بالوسائل التقليدية. وقد أثار ذلك جدلا عنيفا خاصة بعد أن تغيرت المفاهيم التقليدية لحلف الناتو طبقا لاتفاق «ناسو» Nassau Agreement بين الولايات المتحدة وبريطانيا والذي معه أصبحت القوات النووية تمثل «درع» الحلف ، مما يعني تفصيل وجود دفاع تقليدي أساسي في أوروبا.

طبيعة الجدل : دفاع نووي أم تقليدي :

عندما حاولت إدارة كيندي في عام ١٩٦١ اقناع حليفاتها في الناتو بأن تقوى من قواتها التقليدية ، تساءلت دول الناتو عما إذا كانت الولايات المتحدة قد قللت من اعتمادها على الأسلحة النووية، فردت الولايات المتحدة بأن هذا التدعيم المقترح للقوات التقليدية لا يعني تقليل الاعتماد على ما عرف «بالرادع» وأنه على العكس فإن القوات الاستراتيجية «النووية» الأمريكية يجري توسيعها وزيادتها وجعلها حصينة بدرجة أكبر. وأن التدعيم غير النووي بدلا من أن يقلل من ثقل وكفاءة القوة النووية الأمريكية فإنه سيزيد من دورها وثقلها. وأن الهدف هو مرونة الرد - وكانت إحدى السمات الرئيسية لاستراتيجية الرد المرن هذه أن الرد الأمريكي سيحدث بصورة مقصودة وعلى مراحل.

وقد ثار جدل لدى الحلفاء الأوروبيين على أساس أن حلف الناتو كان يمثل لديهم حماية أمريكية لمنطقتهم وحماية نووية على وجه التحديد، وترتب على ذلك تمركز قوات أمريكية كثيرة في قواعد في أوروبا. وكانت الولايات المتحدة حتى في وقت اتباعها لنظرية «الانتقام الشامل» تطالب حليفاتها الأوروبيات بالاسهام في القوات البرية في أوروبا. على أن دول أوروبا اعتبرت المساهمة العسكرية في الناتو كضمن للحصول على الحماية النووية الأمريكية. وعند التحول إلى النظرة الجديدة للرد المرن ثار الأوروبيون وثار الجدل على مسألة التحكم في الأسلحة النووية.

ويدافع كسينجر عن هذا التحول بأنه كان ضروريا بسبب التغير السريع في التكنولوجيا وأن حلف الناتو قام على أساس فكرة التفوق الأمريكي الاستراتيجي وهو التفوق الذي لم يصبح موجودا - حيث قلت صعوبة توجيه هجوم بالصواريخ من فعالية الأهمية السياسية لاستراتيجية القوة المضادة. كذلك فقد زادت قدرة الاتحاد السوفييتي على التدمير في ضربة مضادة لدول الناتو، وهذا بالطبع يقلل من قدرة واستعداد أى رئيس أمريكى لبدء حرب عامة.

وقد كانت حجة الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بتدعيم القوات التقليدية هي أن هذه القوات ستوفر «مهلة» في العمليات العسكرية تسمح للسوفييت بتقدير وإعادة تقييم المخاطر الكبيرة المترتبة على هجومهم، ومن ثم فإن استخدام القوات التقليدية يمثل «الحد» الذي لا تستخدم دونه الأسلحة النووية؛ على أن هذه التعليقات لم تقنع الأوروبيين بل زادت من جدلهم حول مسألة التحكم في الأسلحة النووية.

المشكلة النووية للناتو :

ترتبت المشكلة التي تواجه حلف الأطلسي في مجال الأسلحة النووية على وجود تعارض وعدم اتساق بين المتطلبات الفنية للاستراتيجية وبين المستلزمات السياسية للوطن الدولة؛ وقد أدت هذه العوامل إلى:

- الحاجة لوجود تحكم مركزي في العمليات العسكرية.

- رغبة كل حليف رئيس لأن يكون له دور كبير في اتخاذ القرارات المشتركة خاصة أثناء الأزمات في مجال تحديد الحادث أو الحالة التي تمثل الحرب وتعنى بدايتها؛ وكذا في مجال الاشتراك في تخطيط العمليات التي تتحدد على أساس نظرية الرد المرن.

- رغبة الحلفاء الكبار في الاشتراك في التمتع بالهيبة والقوة السياسية التي يخلعها التحكم في الأسلحة النووية.

وتتمثل المشكلة بناء على ذلك في صعوبة المواءمة بين هذه النتائج طالما أن حلف الأطلنطي مازال يتكون من دول ذات سيادة. والحل الوحيد هو في وجود هيئة فوق مستوى دول الحلف تنظم تركيا سياسيا وعسكريا وهو ما ليس له وجود حاليا، لذا فالبديل هو وجود صراع بين المصالح وهو أمر حتمي.

وقد تمثل هذا التعارض في المصالح في الهجوم الأمريكي العنيف الذي انتقد بشدة القوات النووية لبريطانيا وفرنسا؛ كما تمثل في المشروعات العديدة التي تستهدف تحقيق التحكم المركزي على الأسلحة النووية للحلف داخل إطار حلف الأطلنطي الحالي.

وتمثل النقد الذي وجهته الولايات المتحدة للقوات الوطنية النووية لبريطانيا وفرنسا في أنه لا حاجة استراتيجية لهذه القوات طالما أن جميع الأهداف الهامة تغطيها بالفعل القوات الاستراتيجية الأمريكية، وأن وجود القوات الوطنية يمثل عامل شقاق لأنه ينطوي على عدم ثقة بالولايات المتحدة، كما أن فيه مضیعة للنفقات والأموال، وقد يشجع على انتشار الأسلحة الذرية؛ كما أنه سيجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجية الرد المرن التي يقوم عليها الدفاع الأمريكي.

وقد أدى ذلك بدوره لجدل متزايد الحدة. وحاولت إدارة كيندي في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ عرض عدد من المشروعات لمواجهة معارضة الحلفاء

الأوروبية من شأنها أن تكفل الضمانات بتوفير الأسلحة الأمريكية لحماية دول الحلف وتحتفظ في الوقت نفسه بالتحكم الأمريكي في هذه الأسلحة. على أن هذه المشروعات لم تمس الجانب الأساسي الذي كان يقلق الحلفاء؛ والذي لم يكن عسكرياً وإنما كان سياسياً يتمثل في أن الاستراتيجية العسكرية المركزية لن تكون ممكنة إلا إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتنازل على الأقل عن بعض حريتها في العمل في المجال السياسي بنفس القدر الذي تطلب من حلفائها التنازل به في المجال العسكري. وهذا يعني أن مسألة التحكم في القوات النووية أكدت حاجة حلف الأطلنطي إلى جهاز لمعالجة الأزمات السياسية أكثر مما أكدت الحاجة إلى جهاز عسكري لتخطيط الحرب.

ويخلص كيسنجر لب هذا الجدل بأن الحوار حول التحكم في الأسلحة النووية حدث على مستويين لم يلتقيا:

فعلى المستوى الاستراتيجي البحث:

كانت النظرية الأمريكية أكثر سلامة من البديل الذي تحدث عنه معارضوها الأوروبيون؛ ذلك أن تقسيم العمل داخل الحلف يمثل أفضل السبل إذا افترضنا أن الحلف يمثل وحدة واحدة. غير أن هذه ليست الحال، فليس حلف الأطلنطي وحدة سياسية واحدة، وكانت هذه هي نقطة الضعف في النظرية الأمريكية إذ أنها أغفلت المضاعفات السياسية لآرائها الاستراتيجية.

الفصل الخامس :

موضوع التحكم النووى

القوة النووية المتعددة الأطراف

تم احياء فكرة انشاء القوة النووية المتعددة الأطراف وذلك بعد الفيتو الذى فرضه ديجول على دخول بريطانيا فى السوق المشتركة . وقد ركزت الولايات المتحدة على مشكلة التحكم فى القوة النووية لأسباب منها أن التحدى الفرنسى كان يعنى ربط الاستقلال والكيان السياسى بالاستقلال بقوة نووية منفردة ، ولأن أمريكا كانت تخشى من شبح وجود برنامج نووى ألمانى فرنسى فى المجال النووى .

وقد ركزت الولايات المتحدة على مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف وعلى حث الدول الأوروبية على تبني هذه الفكرة باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الترابط والتنسيق فى التحالف الغربى . وقد ذكر دين راسك وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٦٣ ، أن وجود مثل هذا الأسطول المتعدد الأطراف من الصواريخ سيكون فعالا من الناحية العسكرية .. كما أنه سوف يدعم من الانسجام والترابط الأوروبى وذلك باعطائه الدول غير النووية حاليا فرصة للاشتراك فى التملك والتسيير والتحكم فى القوة النووية الجبارة على نفس الأساس الذى تشترك به الدول الأخرى الأعضاء فى هذه القوة .

ونتيجة لذلك ولسعى الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بهذا المشروع واقناع الرأى العام الداخلى به فقد ثار جدل كبير حول جدواه وفعاليتته .

وقد كان الحافز المباشر على تبنى هذا المشروع هو حاجة قياده الحلفاء العليا فى أوروبا لصواريخ متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ السوفيتية الموجهة لأوروبا . وكان هناك حافز آخر يتمثل فى الرغبة فى منع الحلفاء الآخرين من سلوك مسلك كل من بريطانيا وفرنسا فى تطوير برامج نووية قومية . كذلك كان هناك عامل آخر يتمثل فى عزوف دول حلف الأطنطى الأوروبية النووية عن اشتراك الدول غير النووية فى الحلف فيما تتخذه هذه الدول النووية من قرارات استراتيجية .

وكان هناك حافز أخير يتمثل فى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أفضلية أن تظل كافة الأسلحة النووية داخل الحلف تحت السيطرة الأمريكية ، غير أن فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف كانت تمثل أفضل حل بديل لذلك بشرط أن يبقى حق الفيتو لأمريكا على استخدام الأسلحة النووية .

ولقد لقيت فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف تأييد المنادين بالوحدة الأوروبية ، الذين وجدوا فيها نواة لقوة نووية أوروبية مستقلة ، ولأن عنصر الاشتراك والترابط الذى تكفله سيخلق أساسا جديدا للوحدة الأوروبية بما يضمن مساهمة واشتراك بريطانيا .

على أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كانت به عدة عيوب ؛ كما قصد منه ارضاء فرنسا والتي ثارت ضده معارضة شديدة .

وقد استفادت الولايات المتحدة من تجربتها فى طرح هذا المشروع والدعوة له ثم ما لقيه من معارضة ، عدة دروس أهمها عدم جدوى محاولة حل المشكلات السياسية عن طريق وسائل فنية ، ذلك أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كان ردا أمريكيا على التحدى السياسى والفلسفى الذى مثله

منع ديجول لانجلترا من دخول السوق المشتركة . وتناسست السياسة الأمريكية العوامل العميقة في الوحدة الأوروبية؛ ثم انها تناسست الاعتراض التلقائي لدى الأوروبيين من اشتراك ألمانيا الغربية في التصرف في الأسلحة النووية وتسييرها في إطار القوة المتعددة الأطراف . هذا علاوة على أنه كان ينطوى على مغالطة، فهذا المشروع الذي يستند ظاهرا على الاشتراك على قدم المساواة بين دول التحالف الغربي كان يخفى وراءه في الحقيقة سيطرة أمريكية، اذ ان «البنجاجون» لم يوافق ويتبنى المشروع إلا بعد أن ضمن أن يكون للولايات المتحدة الفيتو على استعمال الأسلحة النووية .

هذا وقد أدى تولى الحكومة البريطانية الجديدة وقدم الرئيس جونسون لمنصب الرئاسة إلى أن اتجهت الولايات المتحدة إلى تخفيف حماسها لهذا المشروع والعمل على دراسة جديدة لمسائل الأمن .

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه اذا كان لأمريكا أن تستفيد من الجدل الذي ثار حول مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف فإن عليها هي ودول التحالف الغربي أن ترجع إلى الأساسيات في التحالف وهي تحديد الأهداف المشتركة ودراسة حقيقة ما يطلبه أعضاء التحالف في العصر النووي .

الفصل السادس :

المشكلة النووية

ما هو الطريق الذى يتبع من الآن فصاعدا؟

ان المشكلة النووية للتحالف الغربى لها أربعة جوانب:

١ - رغبة الولايات المتحدة فى اقرار تحكم مركزى فى الأسلحة النووية فى التحالف.

والحل الأمثل من وجهة نظر البنّتاجون هو فى حرمان دول التحالف كلها من القدرة على التصرف بصورة مستقلة فى الحقل النووى.

٢ - أن لدى اثنتين من حلفاء أمريكا وهما بريطانيا وفرنسا، برامج وطنية للأسلحة النووية.

٣ - أنه من المرغوب فيه منع انتشار الأسلحة النووية داخل التحالف وخارجه.

٤ - أن المناقشات التى دارت حول مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف أثبتت أو أكدت مطالب الدول غير النووية فى التحالف الغربى فى الاشتراك فى التحكم فى الأسلحة النووية وربما أيضا رغبتها فى ايجاد شكل من أشكال تملك الأسلحة النووية.

وطبيعى أنه لا يوجد برنامج يوفق بين هذه الأهداف جميعا.

أولا : لأن كل عضو فى التحالف لديه هدفان متعارضان فيما يتعلق بالسياسة النووية.

ثانيا: لأنه يوجد تعارض خفى بين محاولة اقرار تحكم مركزى على الأسلحة النووية وبين حرص كل دولة كبرى فى الحلف بما فيها الولايات المتحدة على مركزها وسيادتها.

فبالنسبة للجانب الأول نجد أن كل دولة فى الحلف ترغب فى تجنب أن تضطر إلى دخول حرب نووية ضد ارادتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تريد أن تكون متأكدة من التأييد النووى من حليفاتها إذا تعرض وجودها للخطر. وهذان الهدفان متعارضان واتباع أحدهما يعنى استبعاد الآخر.

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه فى العصر النووى لا يتحقق الترابط فى التحالف إلا إذا تزايد الترابط السياسى بين أعضائه إلى الحد الذى يجعل هذه الدول الأعضاء تعتبر مصالحها الحيوية واحدة ومتجانسة. وإذا تحقق هذا الشرط الأساسى فإن ما عدا ذلك من وضع وتنظيم للقوات النووية يكون أمرا ثانويا، ذلك أنه إذا لم يكن هناك اتفاق واجماع سياسى فان المناقشات حول ادارة الحرب النووية تبرز بل وتزيد من الصعوبات التى ينطوى عليها الأمر.

ويطالب كيسنجر بأن يتحول التركيز الأكبر للجدل داخل التحالف من موضوع انشاء قوات نووية جديدة إلى محاولة بناء الاتفاق السياسى الذى وحده يعطى القوات العسكرية معناها وأهميتها، ويبدو أن ذلك كان يمثل الاتجاه الذى انطوى عليه اقتراح «ماكنمارا» الذى قدمه فى اجتماع وزراء دفاع حلف الناتو فى يونيو ١٩٦٥ وطالب فيه بانشاء لجنة داخل الحلف لمعالجة المسائل النووية.

ويرى كيسنجر أن هناك مبالغة فى المخاوف من جانب أمريكا من رغبة الدول الأوروبية فى تأكيد استقلالها واشتراكها فى اتخاذ القرارات وفى علاج

المشكلات والأزمات الدولية، وأنه توجد أسباب قوية تدعو لضرورة أن تعدل الولايات المتحدة من موقفها المعارض تماماً لوجود مراكز أخرى من القوة النووية داخل التحالف الغربي. ورغم أنه من المرغوب فيه الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه ليس هناك دليل على أن تملك فرنسا أو بريطانيا لها سيشحج دولا أخرى على السعى لتملكها، وليس هناك دليل مثلاً على أن تملك الصين للقبلة النووية كان سببه تملك بريطانيا أو فرنسا لها.

كذلك فإنه من المرغوب فيه أن توجد قوة نووية أوروبية موحدة يجرى التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة، غير أن علينا أن نراعى الظروف والأوضاع القائمة والتي تجعل تنفيذ مشروع مثل القوة النووية المتعددة الأطراف صعباً. كذلك فهناك معارضة في أمريكا وفي أوروبا لقيام قوة نووية أوروبية مستقلة على أساس أن ذلك قد يؤدي إلى سياسة أوروبية غير متعقلة ومجازفة أو أنه قد يؤدي إلى الانسحاب النهائي للولايات المتحدة من أوروبا.

والخلاصة - في نظر كيسنجر - أن أى مشروع جديد في المجال النووي للتحالف الغربي يجب أن يركز على القوات النووية الموجودة، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلاً من التراكيبات العسكرية، كما يجب أن يترك الباب مفتوحاً في وجه تطور الاستقلال الأوروبي في المجال النووي.

الفصل السابع :

التوقعات السياسية

علاقات الشرق والغرب ومستقبل ألمانيا :

علاقة الشرق والغرب :

كانت العلاقات بين المعسكرين سببا في الخلاف القائم داخل الحزب منذ موت ستالين. ولكن بعض الحلفاء رأوا أن الخطر الشيوعي قد تبخر بموت ستالين ويظهر حملات السلام التي شنها الاتحاد السوفييتي في حين رأى البعض الآخر، أن المناداة بالسلام ما هو إلا تكتيك جديد.

ويتعرض كيسنجر لحملات السلام السوفيتية فيقول انها ليست جديدة اذ تكررت منذ عام ١٩٢٤ ولكن فترة عدم الجذب كانت تنتهي اذا لاحت فرصة للشوعية للانقضاض على مكعب جديد.

وتحدث كيسنجر عن القيادة السوفيتية فوصف القائمين بها أنهم رجال لا عاطفة لهم ويتطلعون دائما إلى السلطة ويفعلون أى شيء في سبيلها ويعملون كقاعدة علي اقضاء المنافسين. أما في المجال الخارجى فإن هؤلاء القادة لا يترددون في تحقيق أى مكسب سياسى أو إقليمى على حساب صداقة الغرب أو حسن الصلة به، فقد ضحوا بصداقة الغرب التي تولدت عن الكفاح المشترك

فى الحرب العالمفة الثانية من أجل انشاء حكومات شفعوففة فى شرق أوروبا وضحواء «بروح جنفف» عئءما لاحت لهم امكانفة اقءراق الشرق الأوسط؁ واخءفت روح «كامب ءاففء» بانءار برلفن.

وفذهب كفسنجر إلى أن اعءماء السوفففء على العوامل الموضوعفة هو أحد أسباب فشل المفاوضاء مع الغرب؁ وأن المفاوضفن الشفعوففن لا فسءطفعون الاعءراف بأن حجج خصومهم فمكن أن ءقنعهم؁ ذلك لأنهم فعءبرونهم أقل منهم فى مسءوى فهم القوائفن الأساسية للءطور الءارفف؁ كما أنهم لا فسءطفعون ءبادل الءنازلاء مع الغرب لأنهم فعءقءون أن الءنازلاء ءمنح بسبب المواقف الواقفة ولا ءمنح لأشخاص.

وفقول كفسنجر ان أى زعمف سوفففى لا فسءطفع أن فعءء انءاقا مبنفا على اقءراض أنه قد ءأءر بالصفات الشخصفة لزعمف رؤساءلى ولفس معنى هذا أن الاءافاء بفن السوفففى والغرب غير ممكنة؁ ولكنها ان عءءء ففجب أن ءعكس شروطا موضوعفة ولفس علاقة شخصفة.

وفضفف كفسنجر إلى ما ءقءم أن الايمان بأهمفة كفاح الطبقات هو سبب ءبنى القاءة السوفففى لفلسفة عءائفة ءاه العالم غير الشفعوف؁ وأنه ءفى عئءما ناى الحزب الشفعوف السوفففى ءالءعافف ففنه قد أعلن أنه فعارض الءعافف السلمى فى «مجال الأفءفولوجفة».

وفقول كفسنجر ان الءعافف السلمى الذى فناى به الاتحاد السوفففى ان هو الا وسفلة ءءفكفة للءغلب على الغرب؁ والءلفل على ذلك رء الحزب الشفعوف السوفففى على اءءاماء الصفن من أنه فؤفء ءماما ءءطفم الامفرفالفة والرأسمالفة وأنه لا فؤمن بالءضاء الءمى للرأسمالفة فحسب بل ففعل كل ما هو ممكن لءءقق ذلك من ءلال كفاح الطبقات.

وهذه العوامل فمكن أن ءمءض عنها سفاة شفعوففة ءوسفة فءء منها :

١ - تطور الأسلحة الحديثة وهو ما يمنع الاتحاد السوفيتي من التهور إلى مواجهة عسكرية، ولذا فإنه يمكن الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبيرتين على أن لهما مصلحة حيوية مشتركة وهي منع وقوع حرب نووية.

٢ - عدم استقرار الجماعة القيادية السوفيتية، ذلك أن جزءا كبيرا من مجهود هؤلاء القادة يستنزف داخليا.

٣ - ويبنى على السبب المتقدم عدم قدرة الدول الشيوعية على التعادل مع بعضها فقد ضعفت وحدة العالم الشيوعي - التي كانت تقوم على الايمان بالحقيقة العلمية للمذهب الشيوعي وعلى كون موسكو مركزا للماركسية - بسبب الحملة ضد الستالينية، والنزاع الصيني السوفيتي، والطريقة التي أعفى بها خروشوف.

ويرى كيسنجر أنه في الحالات التي يواجه فيها العالم الشيوعي مناعب داخلية يجب على الغرب الا يصدق نغمة الشيوعية التي تنطق بالسلام، ويجب ألا يصيب فرصة، كما أن قضية السلام لا تخدم إذا اعتقد الزعماء السوفييت أن أى إجراء يقومون به مهما كان عدوانيا، يمكن أن ينقلب أثره بمجرد تغيير النغمة من العداء إلى السلام، ذلك أنه سوف تثبت عدم جدوى المفاوضات اذا اقتصر على مجرد الاعراب عن النوايا الطيبة بل يجب أن تكون على أسس برامج محددة.

ويرى كيسنجر أنه يجب على الغرب قبل كل شيء أن يوجه سياسته بالابتعاد عن الخيال لأن الضغوط التي تجعل السوفييت يقتلون من التأثير يمكن أن تدفعهم في الوقت ذاته إلى فترة جديدة من العداء، كما أنه يوجد دائما خطر من أن يحاول الكرملين إعادة وحدة شرق أوروبا عن طريق خلق أزمة حول ألمانيا.

ويعمى كيسنجر قائلا انه حتى النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي فإنه بقدر ما يمثل فرصة للغرب، يمثل خطرا عليه لأن الغرب سوف لا يواجه

فترات من العداء والوفاق - الواحدة تلو الأخرى - بل سيواجه فترات من العداء والوفاق في آن واحد، كما أن المنافسة بين هاتين الدولتين قد تؤدي بهما إلى تأييد ما يسمى بحركات التحرر بمساعدات هائلة كما حدث في الكونجو.

ويقول كيسنجر أن خوف الدول الحديثة من اعتناق الشيوعية قد انقضى بزوال ستالين وزوال التبعية للاتحاد السوفييتي معه وظهور الوطنية الشيوعية. ولكن ينبغي التفرقة بين حكومة وطنية شيوعية في شرق أوروبا وأخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لأنه في هذه الحالة الأخيرة ستكون مثل هذه الحكومة مركزا مضادا للغرب.

ويقول أيضا أن اغراء الدخول في محاولات فردية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي اغراء خطير للغاية للغرب لأنه يولد عدم الثقة داخل الحلف، ولهذا فإنه يلزم على دول الغرب أن تفضل المزايا التي يمكن أن تحصل عليها على المدى البعيد وهي متضامنة على المزايا التي تحصل عليها في المدى القصير منفردة، ويلزم أيضا أن تطور برنامجا متماسكا موحدا.

وينتهي كيسنجر إلى القول بأن الغرب، موحدا، ستكون له مزايا هائلة في التفاوض، كما أن الفرقة الموجودة في شرق أوروبا ستكون الغرب من مواءمة سياسية تجاه كل دولة.

وفي هذه الحالة فإنه سيكون تهيئة جو أفضل لمفاوضات سباق التسلح والتجارة بين الغرب والشرق التي تحتاج إلى حل سريع.

مستقبل ألمانيا :

يرى كيسنجر أن أية سياسة بالنسبة لألمانيا يجب أن تواجه ثلاث مشكلات:

١ - العلاقة مع الاتحاد السوفييتي بما فيها الموضوعات المتداخلة في أي تخفيض للقوى.

٢ - العلاقات مع ألمانيا الشرقية.

٣ - العلاقات مع دول شرق أوروبا.

ويقول كيسنجر ان مصالح الحلفاء الغربيين ومصالح ألمانيا متعارضة حول هذه المشكلات الثلاث ولهذا فإنه يجب التوفيق بينها. والسبيل الوحيد إلى مواجهة مستقبل ألمانيا دون التعرض لمخاطر التعارض بين مصالح ألمانيا ودول الغرب هو وحدة التحالف الأطلسي في موقفه منها.

كما يقول كيسنجر ان الاتحاد السوفيتي يهدف إلى ابقاء الأوضاع الراهنة وهو ما يراه بعض الحلفاء الغربيين أيضا، ولكن هذا الرأي سيؤدى إلى تطور للأمر بين ألمانيا الغربية والشرقية بحيث لا يقوى لا الشرق ولا الغرب على السيطرة على الأحداث مستقبلا.

ويرى كيسنجر أنه يلزم أن يظهر الحلفاء تفهما أكبر لمسألة الوحدة الألمانية كما يلزم أيضا ألمانيا أن تواجه الحقيقة التي مؤداها حتمية ايجاد برنامج محدد اذا قدر للوحدة الألمانية أن تتم، وفي هذا الصدد يقترح كيسنجر أن تنشئ ألمانيا الغربية علاقات مع كل دول شرق أوروبا رغم مبدأ «هالشتين» لتحسين العلاقات مع هذه الدول التي تريد الابقاء على تقسيم ألمانيا.

كذلك يجب الاعتراف بأن أية خطة لتوحيد ألمانيا لابد أن تصطدم بالمسألة الحساسة وهي مسألة الحدود، وقد نشأ أصل هذه المسألة في معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ عندما وضعت أراضي خط الأودرنيس وهي أراض ألمانية تحت إدارة بولندا وقامت هذه بطرد ١٣ مليون ألماني منها.

ومع أنه يصعب في الواقع على ألمانيا أن تعلن قبول هذه الحدود الجديدة فان هذه المسألة مع الأسف لابد أن تكون داخلية في أية خطة لتوحيد ألمانيا.

ويقترح كيسنجر كبرنامج لوحدة ألمانيا أن:

١ - يعلن الغرب وألمانيا الغربية أنه في الوقت الذي تظل فيه الوحدة الألمانية الهدف النهائي، فإن الهدف الحالي هو تمكين شعب ألمانيا الشرقية

من اختيار الحكومة التي يفضلها، وفي هذه الحالة يقبل الغرب دولة ألمانيا الشرقية بشرط اجراء انتخابات حرة .

٢ - يكون لأراضى ألمانيا الغربية وضع مماثل لوضع النمسا لمدة خمسة عشر عاما .

٣ - يمكن انشاء اتحاد فيدرالى واسع بين الدولتين الألمانيةتين تكون فيه ألمانيا الشرقية مستقلة محايدة ومجردة من السلاح .

٤ - يقولى الاشراف على الانتخابات الحرة ونزع السلاح لجنة مكونة من دول أوروبا محايدة كالسويد وسويسرا والنمسا وربما فنلندا .

٥ - الابقاء على التزامات ألمانيا الشرقية للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا لفترة عشر سنوات - وبعد هذه الفترة فإن هذه الروابط سوف تعتمد على المفاوضات الطبيعية التى تجريها الحكومة الموجودة فى ألمانيا الشرقية مع هذه الدول .

٦ - يجرى استفتاء بعد ١٥ عاما تحت اشراف هذه اللجنة لتقرير ما اذا كانت ألمانيا الشرقية ترغب فى البقاء فى الاتحاد الواسع مع ألمانيا الغربية أو ترغب فى العودة . وفى كلتا الحالتين تبقى ألمانيا الشرقية مجردة من السلاح .

٧ - تعترف الدولتان الألمانيةتان بالحدود القائمة حاليا بما فيها خط أودرنيس وتصبح برلين العاصمة وينتهى وضعها الحالى .

٨ - تنسحب القوات السوفيتية بعد انتخاب حكومة فى ألمانيا الشرقية انتخابا حرا، وتنسحب القوات الأجنبية من ألمانيا الغربية لمسافة تعادل تقريبا المسافة القائمة بين نهر الألب ونهر الأودر .

٩ - تعلن ألمانيا الغربية أنها لن تملك أسلحة نووية .

الفصل الثامن :

ما هو النوع المطلوب من المشاركة فى الحلف الأطلسى؟

يوجد حلان لتقوية التحالف الأطلسى، هما: تحسين طرق التشاور، وإنشاء وحدة أوروبية بأجهزة فيدرالية تعلو على سلطات الدول.

مشكلة المشاورات:

يعتقد كيسنجر أن المشكلة الصعبة للدبلوماسية الائتلافية تزداد صعوبة بسبب وجود ثلاثة عوامل:

- ١ - الالتزام الشديد للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بميزان القوى الحالى يتيح لحلفائها مجالا متزايدا لاجراءات وطنية بحتة .
- ٢ - الأعمال الداخلية للحكومات الحديثة معقدة لدرجة أنها تخلق مجموعة من العقبات فى وجه المشاورات المجدية .
- ٣ - فى تحالف يضم دولا غير متساوية فى الحجم أو القوة فإنه من الطبيعى أن تكون هناك خلافات مستمرة .

ويقول كيسنجر ان السياسة الأمريكية قامت على افتراض أن العقبة الرئيسية لتعاون أمريكي أوروبي وثيق على المستوى العالمي مرجعه إلى أن موارد الدول الأوروبية القومية ليست كافية لمقابلة متطلبات العصر الحديث. وطبقا لهذا الرأي فإن وحدة أوروبا وتداخلها سوف يحل هذه المشكلة وستصبح أوروبا الموحدة مستعدة للمشاركة في الأعباء المالية.

ويرجع كيسنجر رفض الحلفاء لتحمل مسؤوليتهم الدولية إلى أنهم كانوا قد اضطروا إلى التنازل عن مصالحهم في العالم وإن مشاركة هؤلاء الحلفاء أمريكا في تحمل الأعباء يمكن أن يعطى قوة دافعة للتعاون الأطلسي إذا كانت لدى هؤلاء الحلفاء وجهة النظر نفسها التي تعتنقها الولايات المتحدة بالنسبة للمسائل الخارجة عن أوروبا، بل إن الالتزام الأمريكي بدور عالمي قد خفض من دوافع الحلفاء للمشاركة فيه.

ويقول كيسنجر ان الوحدة الأوروبية ليست علاجاً جذرياً للخلافات داخل المجتمع الأطلسي، فقد تضخمت هذه الخلافات بدلا من انخفاض حجمها.

ويعنى كيسنجر قائلا انه إذا تم الاعتراف بأن مصالح أوروبا ليست متماثلة مع المصالح الأمريكية في كل مكان فإنه يمكن الاتفاق بينهما على مجال يسمح فيه بالخلاف. وهكذا فإن كل شريك سوف يكون له قدر من المرونة وبالتالي فإن نزوع الاتحاد السوفييتي إلى القيام بمغامرات سوف يقل. فتستطيع أوروبا أن تحمل قدرا أكبر من المسؤولية بالنسبة للدفاع عن نفسها وعن مستقبلها. وعلى حلف الأطلسي أن يقرر ما إذا كان الأفضل التركيز على سياسة ذات نفع عاجل أو سياسة حيوية طويلة المدى. وعلى كل حال فإن مركزية القرارات تضمن أكبر قدر من التنسيق. ونمشيا مع هذا الرأي فإن حيوية الحلف يمكن أن يخدمها جهاز يضم الحلفاء يكون قادرا على التنسيق بالنسبة لبعض المسائل.

ويختتم كيسنجر حديثه في هذا المقام فيقول ان الولايات المتحدة ستعتمد في إيجاد ثقل متوازن مع ثقلها يمكن أن يحد من اندفاعاتها - وأن يدخل على ما تتخذه من قرارات مجردة، التحسينات اللازمة.

كما ان احدى المشكلات الرئيسية فى الفكر السياسى الغربى تتلخص فى كيفية المواءمة بين الوحدة والاختلاف، والواقع أن التركيز على الوحدة أو على الاختلاف بشكل شديد يحطم الميزان الحساس للقدرة على الابتكار، فالتركيز على الوحدة يؤدى إلى الجمود المميت فى حين أن المبالغة فى الاختلاف كغاية تؤدى إلى عداء للأفكار العظيمة، كما تؤدى على الصعيد السياسى إلى الاهتمام المبالغ فيه بالمتناقضات الوطنية.

وهكذا فإن ضرب هذا الميزان هو أكبر مشكلة قائمة يواجهها التحالف الغربى.

التداخل الأوروبى:

منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة ترى أن أكثر الأنظمة فعالية للتعاون الأطلسى هو قيام شركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة. وهى ترى أن يكون لأوروبا الموحدة جهاز يعطو فى سلطانه فوق سلطات الدول الأوروبية. وهى فى هذا تعتقد أن شركة أوروبا بهذه الصورة ستكون ذات فعالية كبيرة.

على أن هذا الذى نراه الولايات المتحدة الأمريكية غير متصور، ذلك أن الطرق والوسائل التى تم بها التداخل الاقتصادى الأوروبى لا يمكن تطبيقها فى المجال السياسى وبالتالى قيام وحدة سياسية بين الدول الأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المفهوم الأمريكى للوحدة الأوروبية، سالف الذكر، علاوة على أنه صعب التحقيق، فإنه قد حال دون قيام وحدة أوروبية.

ويرى كيسنجر أنه على الولايات المتحدة أن تترك التطور الداخلى نحو وحدة أوروبية للأوروبيين أنفسهم. وأن تستخدم نفوذها فى اعداد وتصميم أشكال جديدة للتعاون الأطلسى بدلا من الاستمرار فى التمسك العاطفى لصانعى السياسة الأمريكية بشكل واحد من أشكال الوحدة الأوروبية وهو الخاص بإنشاء جهاز يعطو على سيادة الدول الأوروبية يمكن فى الواقع أن يأتى بنتائج معاكسة تماما لتلك المبتغاة.

اذ انه فى الوقت الذى يجب فيه على الولايات المتحدة أن تشجع وترحب بأية وحدة أوروبية تعكس رغبات الأوروبيين، فإنه من المشكوك فيه أن المصالح الأمريكية الوطنية أو الأطلسية تتطلب هذا التمسك العاطفى بهذه الوحدة الأوروبية القائمة على وجهة النظر الأمريكية المنوه عنها.

ان هناك سبلا مختلفة لتحقيق الوحدة الأوروبية، منها على سبيل المثال ما يعرف بخطة «فوشيه» التى تنادى بعقد اجتماعات تنظيمية لوزراء الخارجية. وهذه الخطة تمتاز بأنها يمكن أن تنتج تقدما فوريا نحو الوحدة الأوروبية دون التعرض للمستقبل، وبذلك تضع نهاية للتطور فهو الهدف المبتغى. كما أنها تسمح بترتيب أكثر مرونة للعلاقات الأطلسية بدلا من نظرية القوتين التوأمين السائدة حاليا. فأوروبا الاتحادية سوف تمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بنفوذها فى عدد من مراكز السلطة فى أوروبا بدلا من أن تضطر إلى التعامل مع جهاز واحد فقط وهو الجهاز المفروض انشاؤه فى شكل الوحدة الأوروبية الذى تنادى به.

فإذا كان حلف الأطلسى يرغب فى الاحتفاظ بأية حيوية فإن ذلك يتطلب سياسة خارجية واحدة، وطالما أن الحلف لا يستطيع الاتفاق حتى على سياسة تجارية موحدة تجاه الشرق فإنه سوف يكون من المستحيل اقناع الحلفاء بالتخلي عن حريتهم فى التصرف بالنسبة لقرارات تتعلق بوجودهم ذاته.

ويقترح كينسجر انشاء جهاز سياسى على شكل لجنة تنفيذية لمجلس الحلف يمكن تكوينها من خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - وألمانيا، وعضو سادس ينتخب دوريا.

وعلى هذه اللجنة التنفيذية صياغة الأهداف المشتركة لمجتمع الأطلسى وعليها أن توضح حدود التصرفات الفردية للدول الأعضاء ان تضاربت الآراء بصدد مشكلة معينة، ويجب على هذه اللجنة أن تعطى الارشاد والنصح السياسيين للترتيبات العسكرية، كما يجب أن تكون هذه اللجنة السلطة السياسية

للقوة النووية المتحالفة المقترحة، وأخيرا فإنها يجب أن تتطلع بتطوير نظرية استراتيجية مشتركة.

- ولما كان الحلف يضم دولاً ذات سيادة فإن تفويض السلطة لهذه الدول يجب أن يكون محدوداً، وعلى هذا فلكل عضو الحق في استئناف قرارات اللجنة التنفيذية أمام مجلس الحلف. وبالإضافة إلى ذلك وفي بعض الأحيان يكون من حق هذا العضو الاعتراض على القرار الصادر من مجلس الحلف.

وفي إطار الاقتراح المتقدم فإن الدول الأوروبية تستطيع إذا رغبت أن تكون تجمعا ذا صلات أوثق، وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الأوروبي الغربي WEU يمكن أن يتولى مسؤولية الجزء الأوروبي من القوى النووية المتحالفة، وأن يساهم في خطط الناتو المشتركة.

فإذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فإنها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوأمين.

فهرست

القسم الأول : مجمل الروى والتصورات الامريكية فى مجال العلاقات الخارجية الدولية

- تمهيد : ٥
- أولاً : تصورات كيسنجر ١١
- ثانياً : تصورات نيكسون ٢٦
- ثالثاً : رؤية جديدة للسلام ٣٣
- رابعاً : الأمم المتحدة ٣٧
- خامساً : تأمين المصالح الأمريكية ٤٢
- سادساً : مجلس الأمن القومى الأمريكى ٥١

القسم الثانى : المبادئ الامريكية الثلاثة الرئيسية

- تمهيد : ٦٧
- سابعاً : مبدأ المشاركة ٦٨
- ثامناً : مبدأ القوة ٨١
- تاسعاً : مبدأ المفاوضات ١٠٢

القسم الثالث : السياسة الامريكية فى التطبيق

- تمهيد : ١٢٣
- عاشراً : الولايات المتحدة ومشكلة الشرق الأوسط ١٢٤

١٤١	حادى عشر : الولايات المتحدة وأوروبا
١٥٥	ثانى عشر : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى
١٥٩	ثالث عشر : الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية
١٨١	رابع عشر : الولايات المتحدة وآسيا
٢٠٧	خامس عشر : الولايات المتحدة وأفريقيا

القسم الرابع : العلاقات الاقتصادية الدولية لأمريكا

٢٢٥ ..	سادس عشر : الولايات المتحدة والشئون الاقتصادية الدولية
٢٢٦	سابع عشر : السياسة النقدية الدولية
٢٢٨	ثامن عشر : المساعدات الخارجية
٢٣١	تاسع عشر : التجارة الخارجية
٢٣٤	عشرون : ربط السياسة الخارجية بالسياسة الاقتصادية
٢٣٩	واحد وعشرون : ملاحظات
٢٤٥	نبذة عن هنرى كيسنجر
٢٤٩	تقديم

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

٢٥٥	مقدمة
٢٥٧	الموضوع الأول : الإدارة الداخلية والسياسة الخارجية

الموضوع الثاني : المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية	
الأمريكية	٢٨٨
الموضوع الثالث : المفاوضات الفيتنامية	٣١٥

الكتاب الثاني

ضرورة الاختيار

الفصل الأول : حول ضرورة الاختيار	٣٣٣
الفصل الثاني : حول مشاكل الردع	٣٣٧
الفصل الثالث : غرض القوة الرادعة	٣٤٣
الفصل الرابع : تقييم الحرب المحدودة	٣٥٦
الفصل الخامس : الولايات المتحدة وأوروبا	٣٦٥
الفصل السادس : التطور السياسى والشبوعية	٣٧٦

الكتاب الثالث

المشاركة المتعבה

الفصل الأول : طبيعة المشكلة	٣٨٩
الفصل الثانى : الموضوعات السياسية	٣٩٦
الفصل الثالث : أزمة برلين - معاهدة ناسو - ألمانيا الغربية -	
بريطانيا عام ١٩٦٣	٤٠٧
الفصل الرابع : طبيعة الجدل القائم حول المسائل	
الاستراتيجية	٤٠٩

الفصل الخامس : موضوع التحكم النووي - القوة النووية	
للمتعددة الأطراف	٤١٨
الفصل السادس : المشكلة النووية	٤٢١
الفصل السابع : التوقعات السياسية	٤٢٤
الفصل الثامن : ما هو النوع المطلوب من المشاركة في الحلف	
الأطلسي؟	٤٣٠
الفهرس	٤٣٥

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٤/١٩٤٢

I.S.B.N 977-01-3667-0

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



السفير الدكتور حسين شريف

- حاصل على ليسانس فى الفنون - دكتوراة فى العلوم السياسية والإقتصادية بجامعة السربون بباريس.
- التحق بالسلك الدبلوماسى عام ١٩٤٢ وعمل بالإتحاد السوفيتى، وفرنسا، وإيطاليا، والحبشة، والعراق، وسوريا، ولبنان، والبرازيل، ورومانيا، ثم مديراً لإدارة أمريكا الشمالية وكندا بوزارة الخارجية ثم سفيراً لمصر فى البرازيل. وهو عضو الآن بالمجالس القومية المتخصصة.
- مثل مصر فى العديد من المؤتمرات الدولية بالخارج.
- له مؤلفات منها:
 - وحدة وادى النيل باللغة الفرنسية.
 - مفهوم السياسة الأمريكية من خلال مؤلفات هنرى كيسنجر.
 - النواحي الإقتصادية والسياسة الأمريكية تجاه العالم - وله مقالات عديدة فى السياسة الدولية - آخر مؤلفاته التحدى اليابانى فى التسعينيات.
 - حاصل على وسام الإستحقاق من الدرجة الأولى من مصر، ووسام أونسيه من الدرجة الأولى من فرنسا ووسام الرفادين من العراق، وكزوירו دى سول من البرازيل.